

بِحَاشِيَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

# تَرْكِهَا الْأَصْلِيَّةُ

(٨٢٤ - ٩٢٦ ص / ١٤١٨ - ١٥٢٠ م)

عَلَى شَرْحِ الْإِمَامِ الْمُحَلِّي عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ

تَقْدِيمُ

فَضِيلَةِ شَيْخِ الْأَسْنَادِ الْكَلْبُ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

مُحَقِّقُهُ وَتَلَاوُحُهُ وَدَرَّاسُهُ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُزَّانِي

الْجُزْءُ الرَّابِعُ

مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ

تَاسِيسُهُ



حاشية شيخ الإسلام

زكريا الأنصاري

(٨٢٤ - ٩٢٦ هـ / ١٤١٨ - ١٥٢٠ م)

على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع

تقديم

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

مصطفى سعيد الخن

تحقيق وتعليق ودراسة

مرتضى علي الهاغستاني

الجزء الرابع

مكتبة الشريعة  
ناشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



مكتبة الرشيد - للنشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب. ١٧٥٢٢، الرياض، ١١٤٩٤ - هاتف: ٤٥٩٢٤٥١ - فاكس: ٤٥٧٢٢٨١

E-mail: alrushd@alrushdyb.com

Website: www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

الرياض: فرع طريق الملك فهد - هاتف: ٢٠٥١٠٠ - فاكس: ٢٠٥٢٢٠١  
 فرع منطقة القصيم - شارع الطائف - هاتف: ٥٥٨٤٠١ - فاكس: ٥٥٨٢٥٠٦  
 فرع المدينة للنسوة - شارع أبي ترقيش - هاتف: ٨٢٤٠٦٠٠ - فاكس: ٨٢٨٢٤٧٧  
 فرع جدة - متجول ميدان الطائفة - هاتف: ١٧٧١٢٣١ - فاكس: ١٧٧١٢٣٥  
 فرع القصيم بريدة - طريق النهضة - هاتف: ٢٢٤٢٢٤ - فاكس: ٢٢٤١٢٥٨  
 فرع أبها - شارع الملك فيصل - هاتف: ٢٢١٧٢٠٧ - فاكس: ٢٢١٧٢٠٧  
 فرع ينبع - شارع القران - هاتف: ٨١٥٠٥٦٦ - فاكس: ٤٨١٨٤٧٢  
 فرع حائل - هاتف: ٥٢٢٢٢٤٦ - فاكس: ٥٢٢٢٢٤٦  
 فرع الأحمد - هاتف: ٥٨١٢٠٢٨ - فاكس: ٥٨١٢٠٢٥

مكتباتها بالخارج

الضاحية - مدينة نصر - هاتف: ٢٧٤٤٦٠ - متجول: ١-١٦٢٢٦٥٢  
 بيروت - هاتف: ١/٨٥٨٥٠١ - متجول: ٢/٥٥٦٢٥٢ - فاكس: ١/٨٥٨٥٠٢

## الجزء الرابع

### الكتاب الخامس

في

### الاستدلال

## الكتاب الخامس : في الاستدلال

وهو دليل ليس بنفي، ولا إجماع، ولا قياس، ... ..

## الكتاب الخامس : في الاستدلال

(وهو دليل ليس بنفي) من كتاب وسنة (ولا إجماع، ولا قياس)<sup>(١)</sup>. وقد عُرِفَ كُلُّ منهما فيما تقدم، فلا يُقال : التعريف المثلث عليها تعريف بالجهول.

## (الكتاب الخامس : في الاستدلال)

الاستدلال لغة : طلب الدليل، ويطلق عرفاً على إقامة الدليل مطلقاً من نص، أو إجماع، أو غيره، وعلى نوع خاص من الدليل، وهو المراد هنا كما بيَّنه المصنف<sup>(٢)</sup>. قوله (ولا قياس) أي : شرعي، أمّا المطلق أو غيره مما يأتي، فسيأتي أنه يدخل في تعريف الاستدلال.

(١) وبه قال أيضاً الحنفية، والمالكية، والحنابلة. «تيسير التحرير» (١٧٢/٤)، مختصر ابن الحاجب (٤٨٠/٤) (مع رفع الحاجب)، «شرح كوكب النيرة» (٣٩٧/٤).  
(٢) أي : في كتابه : «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (٤٨١/٤).

كتاب الاستدلال

في تعريف النفي والإجماع والقياس

بما لا يخفى

من الأصول

في الأصول

كتاب الاستدلال في تعريف النفي والإجماع والقياس

بما لا يخفى

فيدخل الاقتراضي، والاستثنائي

القياس (فيدخل) فيه القياس (الاعتراضي) و) القياس (الاستثنائي) <sup>(١١)</sup> وهما نوعان من القياس للمنطقي، وهو قول مؤلف من قضايا، متين سلمت لزوم عنه لذاته قول آخر. فإن كان اللازم - وهو النتيجة أو تعقيبه - مذكوراً فيه بالفعل، فهو الاستثنائي.

الخامسة قوله (فبدخل فيه الخ) تنبيه على أن تعريف الاستدلال كما ذكر يصدق بأنواع من الأدلة، منها ما ذكره هنا، وهو أقوالها، ومنها ما ترجع له بمسألة كالاستقراء، والاستصحاب، والاستحسان، لقوة الخلاف في مع طول بعضها.

وقوله (نوحاً من القياس المنطقي) يعني نوعيه، إذ ليس له نوع ثالث فليس منه قياس العكس الآتي، ولا قياس الخلف، والتتميم، والمساواة عما انتهت عليه في المظنم<sup>(٢٧)</sup>.

قوله (لزم عنه الفاتحة) لم يقل كثيره من المتفقيين: (عنها الفاتحة) إشارة إلى دخول صورة القياس في الاستلزام، ولا يعني بأن كان اللازم مذكوراً من القياس بالقوة. والآن فلا فرقاً. مثال الاستثنائي: إن كان التَّيْدُ مُكْرَهاً فهو حرام، لكنه مَسْكُورٌ، يتج: فهو ليس بمباح.

(١) وبه قال أيضا الحنفية، والمالكية، والحنابلة. «تيسير التحرير» (١٧٢/٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٤٨٠/٤)، «غاية الوصول» (ص ١٣٧)، «الشفيع» (١٣٩/٢)، «شرح كوكب النور» (٣٩٨/٤).

(٦) هو الطبع في المنطق، وهو شرح لكتاب الإسفوجي للقاضي أبي الدين مفصل بن عمر الأبهري الشافعي في حدود مئة سبعين مسألة للمهجرة، وعليه شروح وهوامش كثيرة، من أشهرها: «الطبع» لنسخ الإسلام، وهو مطبع بالقاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٣ م.

[قياس العكس]

المادة وقياس العكس، وقولنا: الدليل يقتضي أن لا يكون كذا

وَمِثَالُ الْاِقْتِرَانِ: كُلُّ نَبِيذٍ مَسْكُورٍ، وَكُلُّ مَسْكُورٍ حَرَامٌ، يَتَحَدَّثُ: كُلُّ نَبِيذٍ حَرَامٍ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِيهِ بِالْفِعْلِ لَا بِالْفِعْلِ، وَيُسَمَّى الْقِيَاسُ بِالْاِسْتِثْنَاءِ لِأَسْمَاءِهِ عَلَى حَرْفِ الْاِسْتِثْنَاءِ، أَعْنِي: (لَكِنْ)، وَبِالْاِقْتِرَانِ لِقَرْنِ أَجْزَائِهِ.

(و) يدخل فيه (قياس العكس)<sup>(١١)</sup> وهو إثبات عكس حكم شيء لثبته لتعاكسها في العلة. كما تقدم في حديث مسلم: «أبأتني أحدنا شهوته وله فيها أجر؟ قال: أرايت لو وضعها في حرام أكان عليه وزر»<sup>(١٢)</sup>.

الثانية قوله (لاشتماله على حرف الاستثناء أعني (لكن)) جرئ - كغيره - فيه على طريقة أهل اللغة، وإلا فاحتلاح النحاة أن الإخراج به (لكن) يسمى استثناءا لا استثناء.

قوله (ويدخل فيه قياس العكس) ظاهره أن قياس العكس لا خلاف في أنه دليل وليس كذلك، بل فيه قول لأصحابنا: إنه ليس بدليل<sup>(٣)</sup>.

(١) وبه قال الجماهير من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة. «تيسير التحرير» (١٧٢/٤).  
«مختصر ابن الحاجب» (٤٨٢/٤)، «غاية الوصول» (ص: ١٣٧)، و«رفع الحاجب» (٤٨٢/٤)، و«الشفيف» (١٣٩/٢)، و«شرح كوكب المنير» (٤٠٠/٤).

(٢) سبق تخريجه في قواعد العلة (عدم العكس).  
(٣) قال بقدر الفيلسوف الزركندي رحمه الله تعالى في «المعبر» (٢٦/٥) نقلا عن الشيخ أبي إسحاق الشافري في المنهاج: «واضح أن استدلالي بالاستدلال به حق وجوهين، أحدهما أنه لا يصح - وأصحها - وهو المذهب - أنه يعنى: أنه استدلال به الشافعي في عدة مواضع، والدليل عليه أن الاستدلال بالعكس استدلال يقاس مدلول عن صحة بالعكس، وإذا صح القياس في الطردة وهو غير مدلول عن صحة، فلا يصح الاستدلال بالعكس - وهو قياس مدلول عن صحة - أولى»

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى دَلَّ عَلَى التَّوْحِيدِ بِالْعَكْسِ ، فَقَالَ تَعَالَى ( فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ الْآيَةُ : ٢٢ )  
**﴿لَوْ كَانَ مِنْهُمْ آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتُمْ﴾** ، وَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْفِرَاقَ مِنْ عِنْدِهِ بِالْعَكْسِ ، قَالَ تَعَالَى ( فِي  
 سُورَةِ النَّازِعَاتِ الْآيَةُ ٨٧ ) : **﴿لَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوُغِدُوا بِهِ أَلْقَافًا سَكَنًا﴾** ١٤



الْمَنْعُ خُولَفَ فِي كَذَا لِمَعْنَى مَقْضُودٍ فِي صُورَةِ التَّرَاعِ ، فَتَقْبَلُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَكَذَا  
إِنْتِفَاءُ الْحُكْمِ لانتفاء مدركه ، كقولنا :

الْبَيِّنَةُ (و) يدخل فيه (قولنا) معانير العلماء : (الدليل يقتضي أن لا يكون) الأمر  
(كذا خُولَفَ) الدليل (في كذا) أي : في صورة مثلا (لمعنى مفقود في صورة  
التَّرَاعِ فتقبل) هي (على الأصل) الذي انتفاء الدليل .

مثاله أن يقال : الدليل يقتضي امتناع تزويج المرأة مطلقا ، وهو ما فيه من  
إذلالها بالوطء ، وغيره الذي تأباه الإنسانية لشرعها ، خولف هذا الدليل في  
تزويج الولي لها ، فجاز لكمال عقله ، وهذا المعنى مفقود فيها ، فيقبل تزويجها  
نفسها الذي هو محل التَّرَاعِ على ما انتفاء الدليل من الامتناع .

(وكذا) يدخل فيه (انتفاء الحكم لانتفاء مدركه) أي : الذي به يدرك ، وهو  
الدليل ، بأن لم يجده المجتهد بعد الفحص الشديد ، فعدم وجدانه المظن به  
انتفاء دليل على انتفاء الحكم خلافا للأكثر كما سيأتي . قالوا : لا يلزم من عدم  
وجدان الدليل انتفاءه . وصورة ذلك : (كقولنا) للخصم في إبطال الحكم الذي  
ذكره في مسألة :

الْبَيِّنَةُ قوله (وقولنا : الدليل الخ) هذا الدليل يُسْتَمْتَنِعُ عندهم بالتأني .

قوله (وكذا انتفاء الحكم لانتفاء مدركه) الأولى : (وكذا انتفاء مدرك الحكم)  
لأنه الدليل الدّاخل في الاستدلال ، وأولى منها : (عدم وجدان الحكم) .

قوله (المظن) ليس بمعروف ، والمعروف المظنون ، فلو عثر به أو به (الذي يُظَنُّ)  
خلص من ذلك . قوله (عما سيأتي) أي : في المتن ، وهو تنبيه على أنّ قول المصنّف  
فيما يأتي : (خلافا للأكثر) متعلّق بالمآتين قبله . وتنبّه به على أنّ إتيان المصنّف  
بـ(كذا) لا يمنع من رجوع ما سيأتي إلى هذه المسألة كما يرجع إلى التي قبلها .

الْحُكْمُ يستدعي دليلا ، وإلّا لزم تكليف الغافل ولا دليل بالسّبر ، أو  
الأصل وكذا قولهم : وَجُدَ الْمُقْتَضِي ، أو المانع ، أو قُيِّدَ الشَّرْطُ خلافا  
للأكثر .

الْبَيِّنَةُ (الحكم يستدعي دليلا ، وإلّا لزم تكليف الغافل) حيث وجد الحكم بدون  
الدليل المفيد له ، (ولا دليل) على حكمك (بالسّبر) فإننا سبرنا الأدلة ، فلم  
نجد ما يدلّ عليه ، (أو الأصل) فإن الأصل المستصحب عدم الدليل عليه ،  
فيقتضي هو أيضًا .

(وكذا) يدخل فيه (قولهم) أي : الفقهاء : (وُجِدَ الْمُقْتَضِي ، أو قُيِّدَ  
الشرط) فهو دليل<sup>(١)</sup> على وجود الحكم بالنسبة إلى الأول ، وعلى انتفاءه بالنسبة  
إلى ما بعده ، (خلافا للأكثر) في قولهم : ليس بدليل<sup>(٢)</sup> ، بل دعوى دليل ، وإنّما  
يكون دليلا إذا عيّن المقضي ، والمانع ، والشرط ، وبين وجود الأولين ، ولا  
حاجة إلى بيان فقد الثالث ، لأنه على وفق الأصل .

الْبَيِّنَةُ قوله (فهو دليل) حقيقة ما اقتصر فيه على إحدى مقدمتين اعتيادا على شهرة  
الأخرى ، كقولنا : (وُجِدَ الْمُقْتَضِي فَوُجِدَ الْحُكْمُ) فإنه إنّما أنتج بتقدير مقدمة  
أخرى ، وهي : وكلّما وَجِدَ الْحُكْمُ ، وهو مع كونه دليلا هو استدلال ، كما  
اقتضاء كلام المصنّف ، وإنّما خصّ الشّارح الخلافية بالدليل لأنه محلّ خلاف  
الأكثر . وقد ذكر العوض تيّما لابن الحاجب الخلافية في كلّ منهما حيث قال :  
(فقبل : الذّهوني دليل ، وقيل : دليل) .

(١) وبه قال الأحدث في الأحكام (٣٦١/٤) ، وابن الحاجب في الخصص (٤٨٢/٤) ،  
والمصنّف في رفع الحاجب (٤٨٢/٤) ، وهذا ، وتبعه الشّارح .

(٢) وبه قال الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، واختاره الأزهري ، وشيخ الإسلام من أصحابنا .  
«تيسير التحرير» (١٧٦/٤) ، «البيان» (٥٣٢/٢) ، «غاية الوصول» (ص : ١٣٧) ، «شرح  
الكوكب المنير» (٤٠١/٤) .

وبناءً على أنه دليل قليل : استدلال مطلقا ، وقيل : استدلال إن ثبت بغير الثلاثة ، وإلا فهو من قبيل ما ثبت به إن نصا ، وإن إجماعا ، وإن قياسا - زاد تبعا له في المتن - وهذا هو المختار . والأصح عند المصنف - كما قال الزركشي<sup>(١)</sup> - الأول لأن أحد الثلاثة حيثن دليل على إحدى مقدمتين الاستدلال المثلث للمحكم ، لا على نفس الاستدلال ، ومثل ذلك يأتي في المسألة السابقة فعدم وجدانه المطلق به انتفاء دليل .

قوله (خلافاً للأكثر في قولهم : ليس بدليل ، الخ) قول الأكثر هو المعتمد<sup>(٢)</sup> ليوافق ما قدمت أول الكتاب من أن الحق أن كلاً من المتلقي وما معه لا يلحد علما حتى يُعَيَّن .

## الاستقراء

### مسألة :

الاستقراء بالجزئي على الكل إن كان تاما ، أي : بالكل ، إلا صورة النزاع قطعي عند الأكثر

### مسألة :

الاستقواء<sup>(١)</sup> بالجزئي على الكل بأن تتبع جزئيات كلٍ لثبوت حكمها له ، (إن كان تاما أي : بالكل) أي : كل الجزئيات (إلا صورة النزاع قطعي) أي : فهو دليل قطعي في إثبات الحكم في صورة النزاع (عند الأكثر) من العلماء<sup>(٢)</sup> .  
وقيل : « ليس بقطعي ، لاحتمال مخالفة تلك الصورة لغيرها على بعد » .  
وأجيب بأنه منزلة منزلة العدم .

## مسألة : الاستقراء بالجزئي

قوله (أي كل الجزئيات) مثاله : كل جسم متحيز ، فإنه استقرئ جميع جزئيات الجسم ، فوجد متحصرة في الجهاد ، والنبات ، والحيوان ، وكل منها متحيز .  
قوله (بأنه) أي : احتمال ما ذكر .

(١) الاستقراء : نوع من أنواع الاستدلال ، وهو على نوعين أحدهما : التام ، وهو إثبات الحكم في جزئي لثبوته في الكل ، ومثل له شيخ الإسلام بقوله : « كل جسم ... »  
ثانيهما : الناقص ، وهو إثبات الحكم في كلٍ لثبوته في أكثر جزئياته ، وهو المراد هنا .  
«المحصول» (١٦٦/٦) ، «نهاية السؤل» (٩٤/٢) ، «التشفيق» (١٤٢/٢) ، «شرح الكوكب المير» (٤١٨/٤) .  
(٢) قال الزركشي في «التشفيق» (١٤٢/٢) ، و«شيخ الإسلام في غاية الوصول» (ص : ١٣٨) ، «أبواب التجار في شرح الكوكب المير» (١١٩/٤) : «هذا هو القياس القطعي المطبق المقيد للقطع عند الأكثرين» ، «وزاد الأول» : «قال المتدني : وهو حجة بلا خلاف» .

(١) في «التشفيق» (١٤٢/٢) .

(٢) واختاره شيخ الإسلام في «لب الأصول وشرحه غاية الوصول» (ص : ١٣٨) .

لِلْأَوَّلِ أَوْ نَاقِصًا، أَيْ: بِأَكْثَرِ الْجُزْئِيَّاتِ فَظَنِّي، وَيُسَمَّى إِنْحَاقُ الْفَرْدِ بِالْأَغْلَبِ.

الْفَرْقُ (أَوْ) كَانَ (نَاقِصًا، أَيْ: بِأَكْثَرِ الْجُزْئِيَّاتِ) الْخَالِي عَنْ صُورَةِ التَّرَاقُ (فَظَنِّي) <sup>(١)</sup> فِيهَا لَا قَطْعِي، لِإِحْتِمَالِ مُخَالَفَتِهَا لِلذَّكَ السَّنَقَرِ. (وَيُسَمَّى) هَذَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ (إِنْحَاقُ الْفَرْدِ بِالْأَغْلَبِ).

لِلْمُتَلَمِّذِ قَوْلُهُ (بِأَكْثَرِ الْجُزْئِيَّاتِ) مِثَالُهُ: الْوَتَرُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، لِأَنَّهُ يُوْذِي عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَكُلُّ مَا يُوْذِي عَلَى الرَّاحِلَةِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ. فَإِنْ قُلْتُ: الْوَتَرُ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ ﷺ وَكَانَ يُوْذِي عَلَى الرَّاحِلَةِ؟ قُلْتُ: أَجِيبُ بِأَنَّهُ أَذَاهُ فِي الشَّعْرِ، وَالْوَتَرُ كَانَ وَاجِبًا فِي الْخَضِرِ، وَبِأَنَّهُ وَجُوبُهُ كَانَ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ وَبِأَنَّهُ حِينَ أَذَاهُ عَلَى الرَّاحِلَةِ كَانَ قَدْ تَشَبَّحَ وَجُوبُهُ فِي حَقِّهِ.

قَوْلُهُ (فَظَنِّي فِيهِ) أَيْ: فِي صُورَةِ التَّرَاقُ.

تَنْبِيْهُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْقِيَاسِ الْأَصُولِيِّ، وَالْمُنْطَقِيِّ، وَالِاسْتِقْرَاءِ، كَمَا يُوْخِذُ عَمَّا مَرَّ: إِنَّ الْقِيَاسَ الْأَصُولِيَّ هُوَ الْاِسْتِدْلَالُ بِثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي جُزْئِيٍّ لِإِثْبَاتِهِ فِي جُزْئِيٍّ آخَرَ مِثْلُهُ بِجَمَاعٍ، وَالْمُنْطَقِيُّ هُوَ الْاِسْتِدْلَالُ بِثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي كُلِّ لِثْبَاتِهِ عَلَى جُزْئِيٍّ، وَالِاسْتِقْرَاءُ عَكْسُ الْمُنْطَقِيِّ.

(١) اختلف العلماء في حجية الاستقراء الناقص على مذهبين، أحدهما: أنه حجة، وأنه يفيد الظن، ويختلف هذا الظن باختلاف كثرة الجزئيات المستقراء وقتها، فكلما كان الاستقراء فيه أكثر كان الظن فيه أقوى. وبه قال الجمهور من المالكية، والشافعية، والحنابلة. ثانيهما: أنه ليس بحجة، وإنه لا يفيد الظن، وإنما يفيد بدليل متصل، وبه قال بعض الحنابلة، والإمام الرافعي من أصحابنا، ومخالفة الأرموي، والبيضاوي من مختصر المصنوع (١٤٢/٦)، «نهاية السؤل» (٢/٤٤٠)، «شرح التلخيص» (ص: ٤٤٨)، «التبشيره» (١٤٢/٢)، «غاية الوصول» (ص: ١٣٨)، «شرح الكوكب المنير» (٤٢٠/٤).

## الاستصحاب

### مسألة: في الاستصحاب

قال علماءنا: استصحاب العدم الأصلي والعموم أو النقص إلى ورود المغير

### (مسألة: في الاستصحاب)

وقد اشتهر أنه حجة عندنا دون الحنفية، فنقول لتحرير محل النزاع: (قال علماءنا: استصحاب العدم الأصلي) وهو نقي ما نفاه العقل، ولم يثبت الشرع، كوجوب صوم رجب حجة جزما. (و) استصحاب (العموم أو النقص إلى ورود المغير) من مخصص أو ناسخ حجة جزما، فيعقل بها إلى ورود. وقد تقدم <sup>(١)</sup> أن ابن شريع خالف في العمل بالعام قبل البحث عن المخصص.

### مسألة في الاستصحاب

قوله (دون الحنفية) أي: بحسب ما اشتهر كما أشار إليه الشارح بقوله: (وقد اشتهر)، وإلا طائفة منهم قائله بحجية مطلقا، وطائفة أخرى قائله بحجتيه في الدفع دون الرفع فيها ذلك الشرع على ثبوته <sup>(٢)</sup>.

قوله (فنقول لتحرير النزاع الخ) أشار به إلى أن كلام المصنف ليس على إطلاقه من وجوع الخلاف الآتي إلى جميع الاستصحابات.

(١) أي: في باب «التخصيص» عند قول المصنف: «ويمسك بالعام في حجة الشرع ﷺ قبل البحث عن المخصص»، وكذا بعد الوفا خلافا لابن شريع.

(٢) كما يأتي بيانه بعد قليل.



وقوله (جزماً) في الاستصحابين الأولين، أي: عندنا بقريئة قوله: قال علماءنا، وإلا فهو محل خلاف أيضاً.

قوله (وتقدم أن ابن شريج خالف في العمل بالعام، الخ) قد يقال: أشار به إلى أن مخالفة ابن شريج لا تؤثر في الجزم لأنها في العمل لا في الحجية التي الكلام فيها؟ ويجاب بأن عدم العمل لازم لعدم الحجية، بل أشار به إلى محل الجزم فيها قبل وفاة النبي ﷺ لأن خلافة ابن شريج إنما هي فيما بعدها كما مر<sup>(١)</sup>.

لأنه وما دلّ على ثبوته لوجود سببه حجة مطلقة، وقيل: في الدفع دون الزرع، وقيل: بشرط أن لا يعارضه ظاهر مطلقاً، وقيل: ظاهر غالباً، قيل: مطلقاً، وقيل: ذو نسب.

(و) استصحاب (ما دلّ على ثبوته لوجود سببه) كنبوت الملك بالشراء (حجة مطلقاً)<sup>(١)</sup>، وقيل: (حجة في الدفع) به عتبت له (دون الزرع)<sup>(٢)</sup> به لما ثبت كاستصحاب حياة المفقود قبل الحكم ببعوته، فإنه دافع للإرث عنه، وليس برافع لعدم إرثه من غيره للشك في حياته، ش: فلا يثبت استصحابها له ملكاً جديداً إذا الأصل عدمه<sup>(٣)</sup>.

(١) وبه قال المالكية، والشافعية، والحنابلة، وعطافة من الحنفية السرخسيين كأي منصور القزويني، واختاره الزاوي، والأمدى، وابن الحاجب، وغيرهم، «تيسير التحرير» (١٧٦/٤)، «شرح الكوكب الكبير» (٤٠٣/٤)، «المحصول» (١٠٩/٦)، «شرح التفهيم» (ص: ٤٤٧)، «نهاية السؤل» (٩٣٧/٢)، «الأحكام» (٣٦٧/٤)، «التشيف» (١٤٤/٢)، «أغاية الوصول» (ص: ١٣٨).

(٢) وبه قال جمع من الحنفية، منهم: أبو زيد الدؤوبي، وشمس الألفة السرخسي، وغير الإسلام البردوي، وصادر القرطبي: «تيسير التحرير» (١٧٧/٤).

(٣) اختلف العلماء في الوقت الذي يحكم بموت المفقود على ملاب، فقال الحنفية: يحكم ببعوته بعد مائة وعشرين سنة من يوم الولادة؛ وقال الشافعية: يقتدر الحاكم بأجتهاده؛ وقال الحنابلة: إن كان الظاهر سلامته كالتاجر يحكم ببعوته بعد تسعين سنة من الولادة، وإن كان ظاهراً للملاكة كمن غرق قوم دون قوم بعد أربع سنين من الفقد.

ثم اتفق الجميع على عدم إرث أحد من المفقود قبل الحكم ببعوته، ولكنهم اختلفوا في إرث المفقود قبل الحكم ببعوته من أقربائه على مذهبين، أحدهما: لا، لأن بقاء حياته باستصحاب الحال، وهو لا يصلح حجة في الاستحقاق، وبه قال الحنفية.

ثانيهما: نعم، فيوقف نصيبه إلى تبيين حاله، ويطلق باقي الورثة نصيبهم بالأسوة. وبه قال المالكية، والشافعية، والحنابلة، «أغاية» (١٨٢/٤)، «الشرح الكبير» (١٨٠/٤)، «الروضة» (١٣٥/٦)، «كشف القناع» (٤٦٦-٤٦٤/٤).

(١) اتفق العلماء على وجوب العمل بالعام، وإجراؤه على صومه في هذه قبل البحث عن المخصص، ولكنهم اختلفوا في جواز العمل به بعد وفاته قبل البحث عن المخصص على مذهبين:

أولهما: نعم، بل يجب العمل به قبل البحث عن المخصص، قاله الحنفية، والحنابلة، والشافعية، وأصحابنا، واختاره البضاوي، والشافعية، والجلال المحلي، والبرزكني، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري.

ثانيهما: لا، بل يجب البحث عن المخصص قبل العمل بالعام، وبه قال المالكية، وعامة أصحابنا، واختاره الغزالي، والأمدى، والزاوي، والعفد. «المستصفى» (١٥٢/٢)، «المحصول» (٢٠٨/٣)، «الأحكام» (٤٧/٣)، «شرح المصنف» (١٦٨/٢)، «التشيف» (٣٦٣/١)، «تيسير الوصول» لأبي الفداء النعماني، (ص: ١٣٤)، «شرح الكوكب الكبير» (٤٥٦/٤).

القول (١٦) : (وقيل : حجة بشرط أن لا يعارضه ظاهر مطلقاً<sup>(١٦)</sup> . وقيل : ظاهر غالباً قيل : مطلقاً<sup>(١٧)</sup> . وقيل : فهو نسب) . فإن عارضه ظاهر مطلقاً أو بشرط عن الخلاف فُدَّ الظاهر عليه ، وهو المرجوح من قولي الشافعي في تعارض الأصل والظاهر .

للحاشية قوله (حجة في الدفع به عما ثبت) أي : حجة في إبقاء ما كان على ما كان . قوله (عن الخلاف) أي : الذي ذكره المصنف قبيله .

قوله (وهو المرجوح ، البغ) أي : في الأكثر ، وإلا فقد يكون الرأجح عم في مسألة البول على ما فصل المصنف ، فالعتمد بالأخذ بالأصل إلا إذا غلب على الظن قوة الظاهر عليه فيؤخذ بالظاهر . وقد نقل الشمس اليرماوي عن ابن عبد السلام تصحيح الأخذ بالأصل دائماً ، وعن السبكي : أنه يُستثنى منه مسألة واحدة ، وذكرها ثم قال : (واعترض عليه بمسائل كثيرة) وذكرها ، قال : (وبالجملة فالتحقيق الأخذ في تعارضهما بأقوى الظن) انتهى . والمعنى من محل الخلاف ما إذا عارض الأصل احتمال مجرد كاحتمال الحدث بمجرد مضي الزمان لما يتيقن طهره إذ يُتَدَمُّ الأصل جزماً ، ولا إذا نصب الشرع الظاهر سبباً كالشهادة له ، فإنها تعارض الأصل من برادة الدمة ، وهي مقدمة عليه جزماً .

(١٦) قال الزركشي في «التلخيص» (١٤٤/٢) : «وأشار بقوله : «وقيل : بشرط أن لا يعارضه ...» إلى أن شرط العمل بالأصل بالاتفاق أن لا يعارضه ظاهر ، فإن عارضه ظاهر فهي قاعدة : «الأصل والظاهر» المشهور في الفقه ، وللشافعي إنه تعارض أصل وظاهر قولان في ترجيح أحدهما عن الآخر ، والتحقيق : «الأخذ بأقوى الظن» ، فيترجح الأصل جزماً إن عارضه احتمال مجرد كاحتمال حدث لمن يتيقن الطهر بمجرد مضي الزمان ، ويرتفع الظاهر إن استند إلى سبب منصوب شرعاً كالشهادة تعارض الأصل برادة الدمة .

(٢) قال الزركشي في «التلخيص» (١٤٥/٢) : «قوله : «وقيل مطلقاً» يشير إلى أن القائلين بالظاهر الغالب اختلفوا ، فليل : بشرط السبب ، وقيل : مطلقاً» .

للحق ليخرج بول وقع في ماء كثير فوجد متغيراً واحتمل كون التغير به . والحق سقوط الأصل إن قرب العهد ، واعتباره إن بعد .

والنفيد يذو السبب (ليخرج بول وقع في ماء كثير فوجد متغيراً واحتمل كون التغير به) وكونه بغيره عما لا يضر طول المكث ، فإن استصعب طهارته الأصل عارضه نجاسته الظاهرة الغالبة ذات السبب فقدّمت على الطهارة على قول اعتبار الظاهر ، كما تقدّم الطهارة على قول اعتبار الأصل .

(والحق) التفصيل أي : (سقوط الأصل إن قرب العهد) بعدم تغيّره (واعتماده إن بعد) العهد بعدم تغيّره .

للحاشية قوله (طهارته الأصل) فتجر الأصل نعتاً لطهارته .

قوله (والحق التفصيل) أي : في صورة البول في الماء .

قوله (إن قرب العهد بعدم تغيّره) أي : قبل وقوع البول فيه .

قوله (إن بعد العهد بعدم تغيّره) أي : لو لم يكن عهد .







ويجب الأخذ بأقل المقول، وقد مرَّ.

[اختلاف العلماء في الأخذ بالأخف]

وهل يجب بالأخف أو الأثقل، أو لا يجب شيء؟ أقوال.

القول الأول (ويجب الأخذ بأقل المقول، وقد مرَّ) في (أصح حاشية) في (أصل التمسك لأقل ما قيل حقاً، وهل يجب (الأخذ بالأخف) في شيء من هذه المسائل؟ يُرى أنَّه يكفُّ كثيرٌ من (أو الأثقل) في هذه المسائل، وأما (أو لا يجب شيء) منها، بل حذر من شيء، لأنَّ الأصل عدم سرحوب هذه أقوال) آخرها الثالث<sup>(٢٢)</sup>.

النتيجة وأنه يُطالب في المغلطات دون الشرعيات<sup>(٢٣)</sup>.

قوله (هذه أقوال آخرها الثالث) محلُّ ذلك أنه إذا عارضت فيه لأحد من الناشئة عن الأمارات المتعارضة، أو تعارضت فيه مذاهب العلماء، أمَّا ما تعارض فيه حاشية الزوَّة فأنَّ في مسأله (يُرجح معلو الإسماعيل) به لا حجَّ انتهى على الأمر، والأمر على الإباحة، ونحو الحظر على حجب الإباحة.

(٢٢) سورة البقرة الآية ١٧٥.

(٢٣) وهو ما ذكره في (البيان) ١٢٤٧، ص ١٣٩، (سورة البقرة الآية ١٧٥).

(٢٤) قد ذكره في (البيان) ١٢٤٧، ص ١٣٩، (سورة البقرة الآية ١٧٥) وهو من (أصل حاشية) في (أصل التمسك لأقل ما قيل حقاً، وهل يجب (الأخذ بالأخف) في شيء من هذه المسائل؟ يُرى أنَّه يكفُّ كثيرٌ من (أو الأثقل) في هذه المسائل، وأما (أو لا يجب شيء) منها، بل حذر من شيء، لأنَّ الأصل عدم سرحوب هذه أقوال) آخرها الثالث<sup>(٢٢)</sup>.

اختلفوا هل كان المصطفى ﷺ متعبداً قبل النبوة بشرع؟ واختلف المثلث، فقيل: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، وما ثبت أنه شرع، أقوال، والمختار الوقف تأصيلاً وتفريقاً، وبعد النبوة لمع

مسألة: [شرح من قبلنا]

اختلفوا هل كان المصطفى ﷺ متعبداً بشرع؟ واختلف المثلث، فقيل: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، وما ثبت أنه شرع، أقوال، والمختار الوقف تأصيلاً وتفريقاً، وبعد النبوة لمع

النتيجة مسألة: اختلفوا هل كان المصطفى ﷺ متعبداً قبل النبوة بشرع؟

عمر حاشية في (أصل التمسك لأقل ما قيل حقاً، وهل يجب (الأخذ بالأخف) في شيء من هذه المسائل؟ يُرى أنَّه يكفُّ كثيرٌ من (أو الأثقل) في هذه المسائل، وأما (أو لا يجب شيء) منها، بل حذر من شيء، لأنَّ الأصل عدم سرحوب هذه أقوال) آخرها الثالث<sup>(٢٢)</sup>.

(٢٢) وهو ما ذكره في (البيان) ١٢٤٧، ص ١٣٩، (سورة البقرة الآية ١٧٥) وهو من (أصل حاشية) في (أصل التمسك لأقل ما قيل حقاً، وهل يجب (الأخذ بالأخف) في شيء من هذه المسائل؟ يُرى أنَّه يكفُّ كثيرٌ من (أو الأثقل) في هذه المسائل، وأما (أو لا يجب شيء) منها، بل حذر من شيء، لأنَّ الأصل عدم سرحوب هذه أقوال) آخرها الثالث<sup>(٢٢)</sup>.









لأنَّ أمَّا استحسان الشافعي التحليف على المصحف، والخط في الكتابة ونحوهما، فليس منه.

الشيخ أي: وضع شرعا من قبل نفسه وليس له ذلك.

(أمَّا استحسان الشافعي التحليف على المصحف، والخط في الكتابة) بعض مسموعها (ونحوهما) استحسانه في التبعة ثلاثين درهما (فليس منه) أي: ليس من استحسان المصنف فيه إن عفى. وإنَّ قال ذلك فاحد فقهاء مذهبنا عمداً

لمناسبة قوله (وليس له ذلك) أي: لأنه كفر أو كبره

قوله (ليس من استحسان المصنف فيه إن عفى) أي: بل مراد به معنى الدعوى، وهو عدمه

بأن

مسألة: [مذهب الصحابي]

قول لصحابي عن صحابي غير حجة وفقاً، وكذا على غيره، قال الشيخ الإمام: [إلا في التعبد]

(مسألة: [مذهب الصحابي])

الشيخ

قول لصحابي (عن صحابي) يجهل (عن صحابي غير حجة وفقاً)، وكذا على غيره (كأنه) لا يكون المجهول حجة في نفسه

مسألة: قول الصحابي على الصحابي غير حجة.

نفاضة

في (المجهول) رده به على نفسه لعدم مع اختلاف في حجة على غيره صحابي، والافتراف عن جهل حجة فانما يصح

قوله (وفقاً) أي: كما حكاه ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> وغيره. وما افترض به عليه من أن في كلام الشافعي وغيره ما يقتضي أنَّ فيه خلافاً يمكن حمله على غير الصحابي.

(١) لأحكام: ٣٩٥: ١ - مرجع كتابنا: ٢٦٦: ١ - معجم مصطلحات: ١٤٤.

(٢) وفيه قال الأشاعرة والمعتزلة، وهو صواب شافعي، وبعض جمع كثر منه بضمي، والكثيري (رفع الحاجب) ٥٩٢/٤ - معجم: ١ - ١٠٦ - (مختصر: ٦٠ - ٣٢).

(٣) لأحكام: ٣٨٥: ٢ - (معجم: ٣١٣).

(٤) في (معجم مصطلحات: ١٤٤) مع (ص: ٣١).







الشيخ (وقيل) قوله حجة (إن انصم إليه قياس تقريب)<sup>(١)</sup> كقول عثمان في البيع بشرط البراءة من كل العيب: «إن البائع يبرأ به عما لم يعلمه في الحيوان دون غيره»

قال الشافعي: «لأنه ساعدني ما صححه وقيم» أي في حديثها. وعون طباعه، وقلما يغفلو

للش

ثلاث وقيل: قول الشيخين فقط، وقيل: الخلفاء الأربعة.

الشيخ عن عيب طاهر أو حتى بخلاف غيره، غير النافع فيه من حفي لا يعمده بشرط انه إذا احتاج هو انه يثنى باستغفار العقد، فهذا قدس بقرب قول عثمان المخالف لقياس التحقيق، والمعنى أنه لا بأس من شيء للمجهول بعد أمه<sup>(٢)</sup>

(وقيل: قول الشيخين) أي بكر وعمر (مقط)، أي قول كل منهما حجة بخلاف عمره، حدث: «قتدوا باللذين من بعدي» أي بكر وعمر<sup>(٣)</sup> حسنة الترمذي

(وقيل): قول (الخلفاء الأربعة) أي بكر، وعمر، وعثمان، وعبيد الله، أي قول كل منهم حجة بخلاف غيرهم، الحديث: «عليكم بسني وسنة الخلفاء الراشدين، الخ»<sup>(٤)</sup>، صححه الترمذي، وهم الأربعة كما في الإجماع بـ

لثانيته قوله (قرب قول عثمان) نبه به على أن وجه تسميته قياس تقريب كونه يقرب ما حالف قياس التحقيق، وكلام المعنى، والمأورد، ينهي أن وجه تسميته بذلك كونه يقرب النوع من أصله فوق قوله من أصل حر

(١) المعنى صحيح (٢١٥ ٦٣)

(٢) من ترجمه في كتاب «الإجماع» وهو حديث صحيح

(٣) من ترجمه في كتاب «الإجماع» وهو حديث صحيح

(٤) حكاها المأورد في كتاب «الإجماع» وهو حديث صحيح (١٥٧ ٢)





بذلك. مسألة: [في تعريف الإلهام، وبيان عدم حجتيه]

الإلهام إيقاع شيء في القلب يتلج له الصدر ، يخص به الله تعالى بعض أصفائه .

الشرح (مسألة: [في تعريف الإلهام، وبيان عدم حُجِّيَّته]

الإهداء: إهداء نبي، في شعب ربيع الأول ١٤٠٥ هـ، مكتبي سعيد، في بعض  
(له الصدر، يخص به الله تعالى بعض أصفياك.

مسألة : في الإلهام .

قوله (يُثْلَجُ بَصْمَةُ اللَّامِ، وَحُكِّي فَتَحَهَا) مضموم، ماضيه (ثَلَجَ) كَسَرَ هـ،  
ومصدر الأول (ثُلُوجًا)، والثاني (ثُلُجًا) بفتح أوليه<sup>(١)</sup>.

منه: «عرت من الأدهاء روبا لده». فليس في شيء من يومه أمد شيء،  
أن ينتهه عنه لا يجوز اعتياده مع أن من رآه حقا لعدم ضبط الراوي<sup>(١٢)</sup>

المثل وليس بحجة لعدم ثقة من ليس معصوماً بخواتمه، خلافاً لبعض الصوفية.

البركة وليس حجة لعدم نفعه من ليس معصوماً بحواظهم) لأنه لا يمتنع تربية  
بسطاط فيها، (حلالا بعض المعصية) في قوله به حجة في حقه أم  
معصية كى <sup>ب</sup> فهو حجة في حقه وحز غيره إذا تعين بهم كذا حجة

عنه قوله (خلافا لبعض الصوفية في قوله: إنه حجة في حقه) أي وخلافا لبعض  
 من سلفه في قوله: إنه حجة معصية عن الله تعالى ﴿فمن يؤد الله عهدا يؤتيه﴾<sup>١</sup>  
 لأنه لا يجوز «أنفق فماسة المؤمن»<sup>٢</sup>، ووجه الإثبات ما حكى في قلبه -  
 بعده- وإن أفكك الناس وأفكوك<sup>٣</sup> «فما لا حجة في شيء من ذلك»<sup>٤</sup>، وقد  
 ليس هذا دعوى - بل ادعاء - في نفسه بل ادعاء شرعي كما لا يخفى  
 عنه (أما المعصوم) في عامة

(١) ومثله في «التبعية» (١٥٩/٢)، «نهاية الوصول» (ص: ١١٤٥)، «الحرم» (ص: ١٠٣/٦)، «مشر السوء» (١٧٠/٢).

(٢) سورة الأنعام الآية (١٩٥)

(۳) رواه به حدیثی بنفسه باب ومن سوره احقر (۳۱۶) عن ابی سعید خدری ورواه ولفاء  
«هذا حديث عرسه من بعد ما مر عندنا من رواة في غير بعض أهلنا»

(٤) ر. و. ع. س. م. في ١٠ رجب - ١٣٤٤ هـ. واليوم (١٩٦٣). والتمهني في ر. و. ع. س. م. ما جاء في ر. و. ع. س. م. (١٣٨٩)

ثُمَّ رَفَعَهُ إِلَى الْمَذْبُوحِ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ مَقْدِسِهِ (مَلَكَم)

قال القاضي الحسين « مننى الفقه على أن اليقين لا يُرفعُ بالشك، والقرار يُزال، والمشقة تجلب التيسير، والعادة محكمة » . قيل : « والأمر بمقتضاها » .

### (خاتمة [في القواعد الفقهية الأساسية])

قال القاضي الحسين « مننى الفقه على أربعة أمور : (أ) أن اليقين لا يُرفعُ أي من حيث صحاحه (بالشك) . ومن مسأله من سئل صهره . وشد في احدث بأحد صهاره (و) أن القرار يُزال . ومن مسأله وجوب المصوب، وضمانه بالتلف . (و) أن المشقة تجلب التيسير . ومن مسأله : حوالا القصر . وجمع في سائر شرحه (و) أن العادة محكمة . منح الكاف . ومن مسأله : أقل الحيف وأكثره » .

### خاتمة

في قواعد تشيئة الأدلة فناسب كونها خاتمة لمبحث الأدلة<sup>(١)</sup>، والقاعدة لا تقتصر بباب بخلاف الضابط  
فوجه (مننى الفقه على أربعة أمور) وإن كان أكثره لا يرجع إليها إلا بوسائط وتكليف . إذ لو أراد الرجوع بوضوح لردنا الأمور على ذلك بكثير عما أوداه المصنف في قواعده .  
قوله (من حيث استصحابه) أي : استصحاب حكم الشك ، إذ لا يتصور محامته للبين لمادة له .

(١) بحث في هذه القواعد . خرج مسائل عنها الأشاء . بطلان بطوطي (ص ٥٠) وما بعده . « السيف » (١٠١٣) . مخرج بكوكب (ص ٤٢٩) . وما بعدها . بشر (ص ١٧١) (١٧٣)

الشرح (قيل) مادة عن لأبعة (و) . (الأمور بمقتضاها) ومن مسأله وجوب اليق في الطهارة، ورجعه المصنف إلى الأول، فإن الشيء إذا لم يقصد اليقين عدم حصوله

نحوه فوجه (رجعه لمصنف إلى أول) . جمعه غيره إلى تحكيم بعده . فربما يعني أن غير الموي كعمل صلاة وكفاية في عقد لا يُستق غسلا ولا قربة ولا عقدا .  
هذا وقد بحث بعضهم رجوع الجميع إلى جلب المصالح .

\*\*\*

الكتاب السادس  
في  
التعادل والتراجيح

يُجْتَنَبُ تَعَادُلُ الْقَاطِعِينَ

(الكتاب السادس في التعادل والتراجيح)

بين الأدلة عند تعارضها (يستعاضد القاطعون) أي يفسهه بأن يدل كل  
 صهي عن باقي ما دل عنه الآخر، وهو حين ذلك استنبطوا أنه لا يجمع  
 الشكوك، فإلا جردنا جميع ما يجمع، كذا في حديثهم بعد ذلك على قومه

وعُدل عن قول ابن الحاجب «بما لا يدركه العقل»<sup>١٢</sup> إلى ما قاله  
لياسب قوله: «تعاذل» الترجمة. ويشمل قوله: «الفاطمين» العيصي وبقينيه  
عما صرح بهما في شرح المهاج<sup>١٣</sup>، والعقل والنقل أيضاً.

نفاذیہ

الكتاب السادس في التعادل والتراجع .

قوله (بين الأدلة) ينازعه التعادل والتراجع . قوله (عند تعارضهما) معق  
بالتراجع .

قوله (ليناسب قوله) : (تعاذل) (الترجمة) فاعل (يناسب) قوله ، ومعناه الترجمة ، و(تعاذل) مقول القول .

[illegible]

(۲) انکسار اب، شامب، ل، ۸۰° (ع، شامب)

(٣) لا يباح له بيعه له ما يباح له (١٧٥/٣)



البرهان ونكلام في العدل حيث لا يقع سهم . ويبحث ان يقال لا يعد في ان يجري فيها الخلاف الآتي في الأمارتين لمجيء توجيهه الآتي فيهما .

للمتأني قوة (لمجيء توجيهه الآتي فيهما) في العدل عدل نفس ، أما توجيه المانع فظاهر . وأما توجيه الجور فهو أنه لا يجوز في عدله . في سهم لمجهد . إذ لا يصح جمع سهمين بسوهم . فقد يكون عدله على بقولنا سجد سجد المجتهد سهم في العمل وإن لم يصهر له عدله على بقولنا ساقط ، وإما فف

بين وكذا الأمارتين في نفس الأمر على الصحيح . فإن تؤقّم التعادل والتخيير أو . . . . .

البرهان (وكذا) يسع عدل (الأمارتين) في عدله من غير مدخ لإحدهما (في نفس الأمر على الصحيح) أحد من عدله في كلام شارح ، المحذور وهو الأكثر - يقول : لا معذور في ذلك . ويتبين عليه ما سيأتي . أما تعادلهما في ذهن المجتهد فواقع قطعا ، وهو منشأ تركه كتردد الشايعي الآتي .

(فإن تؤقّم التعادل) <sup>(١)</sup> أي : وقع في وهم المجتهد أي : ذهنت تعادل لأمرين في نفس الأمر بناذا على جوازها حيث عجز عن موثّق لإحدهما (فالتخيير) بينهما في العمل . (أو)

للمتأني قوة (وكذا) يمتنع تعادل لأمارتين) ، يعني "تعادل نصيب" لأنه ، كما قال ابن عبد السلام . لا يستقيم في المقصود عدل كل لا نصيب في المعنوية . ويتبين نصيب في سهمها

قوة (ويستوي عليه ما سيأتي) أي : من قوة . (وإن تؤقّم التعادل ، لم) قوله (فالتخيير) بينهما في العمل (خلافه في الاحتجاج بمجتهد وفي اعتناق للمصنّف)

(١) يعني علماء الأصول على وقوع التعادل بين الدليلين ظاهرا في ذهن المجتهد . ولكنه حذر في الواقع من عدل الأمر عن مدخل أحدهما : امتناع التعادل بين الأمرين في نفس الأمر وبهذه القوة ، ساقطه بخلافه  
لأنه يجب عدل الأمر في نفس الأمر وبهذه القوة ، ذلك واحد ، لأنهما ما ليس بهما  
التخيير (١٣٧/٣) ، فرفع الخلاف (٦٠٨/٤) ، فشرح بكاتبه (٦٠٨/٤)  
(٢) حذفت حذفت في طريقة دفع التعارض على ملهين ، أحدهما جمع بين عدل من وجهه .  
ورد بعد جمع ترجيح أحدهما على الآخر . وبه قال المجتهد من ذلك ، ثم عده وخلافه  
ورد بعد الجمع حذفت فلا يظهر عن مدخل الأمرين تركه ، نصيب  
ثمانيهما ترجيح أحدهما عن الآخر ، إذ بعد ترجيح جمع من وجهه . وإذ بعد جمع  
ترك الدليلان إلى غيرهما ، وبه قال حذفت ، فشرح بغيره (١٣٧/٣) ، فشرح الشرح  
(ص : ٤٧١) ، فنهاية السؤل (٩٧٢/٢) ، فشرح بكونه المشرك (٦٠٨/٤)

[تَعَارُضُ أَقْوَالِ الْمُجْتَهِدِ]

وإن نُقِلَ عن مجتهد قولان متعاقدان فالمتأخر قوله، وإلا فما ذُكِرَ فيه  
الشعر ترجيحه، وإلا فهو متردد، ووقع للشافعي في بضعة عشر  
مكاناً، وهو دليل على علو شأنه علمياً ودينياً.

والنقد من مروج عنه، (والأ: أي: وإن لم يتعاقبا، بأن قلنا معا (فيها) مقوله  
 منها المستتر ما (ذكر فيه المفسر بترجيحه) على الآخر، كقوله: هذا أشبه  
 وكترجمه عليه. (وإلا: أي: وإن لم ش: يذكر ذلك (فهو متردد) بينهما.  
 (ووقع) هـ: (دد الشاعري) ص: ١١٤ (في صيغة عشر مكان) سنة عشر  
 ١٠ سنة عشر. كـ: (ردده) لخصي أبو حمزة، ر: ١١ (وهو دليل على  
 عدم شدة عبي ودي) م: عبي ولا يـ دد من غير ترجيح بينا من معان  
 النظر الدقيق حتى لا يقع عن حالة. وأما دينا فإنه لم يبال بذكره ما يتردد فيه  
 وإن كان قد يُعاب في ذلك عادة بقصور نظره كما عابه به بعضهم.

عاشية قد به (المشعر) معقول (ذكر) ونقي ما لو خهل مصدقها، أو غم وخهل  
التأخر، أو سي، وحكمة أنه لا يتكلم عن المجدد ما يرجع عن أحدهما كـ  
نعلم رجوعه عنه في غير الأولى.

- (١) وفيه قال حسنة، والمالكية، تيسر التصريح (١٣٧/٣)، «شرح التلخيص» (ص: ٤٧١)  
 (٢) وفيه قال حسنة «شرح الكوكب المشرق» (٤/٤٦٢).  
 (٣) احمد، شيخ الاسلام، قال: «ابن وهب» (ص: ١٤١)  
 (٤) «تخصيص حديث» (١: ٦٠٨)، «رفع حديث»  
 (٥) في «شرح الحديث» (٦٠٨)

بأن ثم قال الشيخ أبو حامد: «خالف أبي حنيفة أرجح منهما من موافقه  
للدليل». وعكسه القفال. والأصح الترجيح بالنظر فإن وقف فالوقف

بأن ثم قال الشيخ أبو حامد الإسفراييني: «خالف أبي حنيفة أرجح منهما من موافقه» فإن اتفقي إلى حنيفة (للدليل<sup>(١)</sup>) وعكس القفال) فقد وافقه أرجح. وصححه من البوذي<sup>(٢)</sup> تقوله متعدد فائدة. وعبر عن ذلك بقوله: «تساوى الدين في ذلك للمصنف» (والأصح الترجيح بالنظر) في أقصى ترجيحه منها كان هو الأرجح.

(فإن وقف) عن الترجيح (فالوقف) عن الحكم بمرجحان واحد منهما<sup>(٣)</sup>

الثالثة قوله «خالف أبي حنيفة منهما» أي: من القولين.

## [بيان القول المخرج، والطريق]

بأن وإن لم يُعرف للمجتهد قول في مسألة، لكن نظيرها فهو قوله المخرج فيها عن الأصح.

بأن وإن لم يُعرف للمجتهد قول في مسألة، لكن يُعرف له قول في (نظيرها فهو) أي: قوله في نظيرها (قوله للمخرج فيها عن الأصح) أي: حزه لأصحاب فيها إلحاقاً لها بنظيرها.

وقيل: ليس قولاً له فيها لاحتمال أن يذكر فرقاً بين المسألتين لو رُوجع في ذلك

الثالثة قوله (وقيل: ليس قولاً فيها) أي: بناءً على الأصح من أنه لا رم لمذهب ليس مذهباً وهذا لم يُنسب إليه مطلقاً، بل مقيداً بأنه مخرج.

(١) المجموع للبوذي (١/١٤٤)، والتشبيه (٢/١٧١)

(٢) عبارته - رحمه الله - في المجموع (١/١٤٤): «حكى القاضي حسين فيما إذا كان للشافعي قولان، أحدهما يؤيد أبي حنيفة: وجهي لأصحابنا، أحدهما: إن القول المخالف أولى، وهذا قول الشيخ أبي حامد لأحمد بن حنيفة. قال الشافعي ثم حانقه لأصلاعه عن موجب مخالفة الشافعي على قولين، وهو قول يعقوب. هو الأصح. مسألة معروضة هي: إذا لم يجد مرجحاً في مسألة، وبما يدها في بيانه حجتان

ففي رواية أحمد بن حنبل، وهو قول يعقوب، وهو لا خلاف به بين مخرج المصنف

(٣) عبارته بقوله: «كفي في المصنف» (٢/١٧١)، صحيح الإسلام في حديث لأصوله (ص ١٤١)

لِلثَلَاثِ وَالْأَصَحُّ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ مُطْلَقًا، بَلْ مُقَيَّدًا، وَمِنْ مَعَارِضَةِ بَعْضِ آخَرِ  
لِلنَّظَرِ تَشَابُهَ الطَّرُقِ .

وَالْأَصَحُّ عَنْ الْأَوَّلِ (لَا يُنْسَبُ) الْقَوْلُ فِيهَا (إِلَيْهِ مُطْلَقًا، بَلْ) يُنْسَبُ بِهِ  
(مُقَيَّدًا) مَنْهُ مَخْرَجٌ حَتَّى لَا يَنْسَبَ بِمُتَّصِصٍ، وَقِيلَ: لَا حَاجَةَ إِلَى تَعْيِينِهِ  
لَأَنَّهُ قَدْ جَعَلَ قَوْلَهُ (وَمِنْ مَعَارِضَةِ بَعْضِ آخَرِ لِلنَّظَرِ) بَابَ بَعْضٍ فِي نَسْبِهِ عَنْ  
خِلَافِ مَا بَعْضُ عَمَلِهِ فِي مَنْ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ فِي مَسَائِلٍ مِنْ مَسَائِلِ تَشَابُهَ  
الطَّرُقِ) "وَهِيَ خِلَافٌ لِأَصْحَابِ فِي عَيْنِ مَذْهَبٍ فِي مَسَائِلٍ، فَسَمِعَهُ مِنْ  
يُقَرَّرُ النَّصِّينَ فِيهَا وَيُقَرَّرُ فِيهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرِجُ نَصْرَ كُلِّ مِنْهَا فِي الْآخَرَى  
فِيَحْكِي فِي كُلِّ قَوْلَيْنِ مَصْرُوعًا وَمُخَرَّجًا، وَعَلَى هَذَا فَتَارَةً يُدَّخِلُ فِي عَيْنِ نَسْبِهِ  
وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ يَرْجِعُ فِي أَحَدِهِمَا بِبَعْضِ وَثْقَى الْآخَرِ مَخْرَجًا، وَهُوَ  
يُرجِعُهُ عَنْ بَعْضِهَا

لِلثَانِيَةِ قَوْلُهُ (وَمِنْ مَعَارِضَةِ بَعْضِ آخَرِ لِلنَّظَرِ) فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ مَعَارِضُ

قَوْلُهُ (آخَرِ) صِفَةً لِقَوْلِهِ (نَصْرٌ)، وَقَوْلُهُ (لِلنَّظَرِ) عَلَى حَذْفِ مضاف، وَهُوَ  
مَتعلق بِ(مَعَارِضَةِ)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (آخَرِ) صِفَةً لِمُحَدِّثٍ هُوَ مَفْعُولُ  
لِ(مَعَارِضَةِ) أَيْ مَعَارِضَةُ بَعْضِ بَعْضٍ خَرَجَ فِيهِ (بَعْضُ) مَعْنَى مُحَدِّثٍ

قَوْلُهُ (أَيَّ مِنَ النَّصِّينَ الْفَرَقِ) تَفْسِيرُ جُمْلَةِ الْكَلَامِ قَبْلَهُ

لِلثَلَاثِ [تَعْرِيفُ التَّرْجِيحِ، وَوُجُوبُ الْعَمَلِ بِالرَّاجِحِ]

وَالتَّرْجِيحُ تَقْوِيَةُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ وَالْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَاحِدٌ، وَقَالَ  
الْقَاضِي: «إِلَّا مَا رُخِّعَ طَعْنُهُ، إِذْ لَا تَرْجِيحَ بَطْنٌ عِنْدَهُ» وَقَالَ «إِنْ  
رُجِّعَ أَحَدُهُمَا بِالطَّنِّ فَالتَّخْيِيرُ».

الْبَيْهَقِيُّ (وَالتَّرْجِيحُ تَقْوِيَةُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ) بِوُجُودِ عَمَّا سَيَأْتِي فَيَكُونُ رَاجِحًا.

(وَالْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ)<sup>(١)</sup> بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَرْجُوحِ، فَالْعَمَلُ بِهِ مُتَمَتِّعٌ بِهِ  
دَلِيلٌ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْقَاضِي (وَقَالَ الْقَاضِي) «لَوْ كُنَّا لَدَيْنَا (إِلَّا مَا  
رُجِّعَ طَعْنُهُ) فَلَا جَبَّ حَسْبَهُ، (إِذْ لَا تَرْجِيحَ بَطْنٌ عِنْدَهُ)، وَلَا نَعْمَ بِوَاحِدٍ  
مِنْهَا لِفَقْدِ الْمُرْجَحِ

(وَقَالَ) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (الْبَيْهَقِيُّ): «إِنْ رُجِّعَ أَحَدُهُمَا بِالطَّنِّ فَالتَّخْيِيرُ» سَمِعَهُ فِي  
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْقَاضِي وَنَعْنَى بِ(رُجِّعَ بَعْضُ)

عَمَلِهِ فِيهِ (الطَّرَفَيْنِ) أَيْ فِيهِ لَامَةٌ، وَهُوَ قَدْ سَمِعَهُ أَنَّ بَعْضَ مَنْ رَجَحَ فِي الطَّرُقِ نَسْبَ هِيَ  
اخْتِلَافٌ لِأَصْحَابِ فِي عَيْنِ مَذْهَبٍ، وَنَسْبُ مَذْهَبٍ قَدْ عَرِضَ لِلْأَمْرَيْنِ أَوْ  
بِالدَّلِيلَيْنِ لِمُسْلِمٍ مِنْ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ (بِهَا رُجِّعَ قَطْعًا) أَيْ: كَتَقْدِيمِ النَّصْرِ عَلَى الْعَدَسِ، وَمِنْ نَسْبِ رُجِّعَ صَافٍ هُوَ  
مَا رَجَحَهُ بَعْضُهُمْ، كَثَرَتْ لَادَتُهُ بَعْضُهُ، وَعَرَفَهَا عَمَّا بَأَى فِي مَسْأَلِهِ لِأَنَّهُ

(١) هَذَا الشَّاهِدُ مِنَ الْحَقِيقَةِ، وَالْإِثْبَاتِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَحَدَّثَنَا عَنْ هَذَا «مَرْجُوحُ الرَّاجِحِ»  
(٣٨٣/٧)، «إِشْرَاحُ التَّحْقِيقِ» (ص: ١٢٠)، «دَوَقُ حُدُودِ» (٦٠٨/١) «بَابُهُ سَمِعَ»  
(٩٧١/٢)، «إِشْرَاحُ الْكُوكِبِ لِلْبَيْهَقِيِّ» (٦٦٩/٤)

(٢) قَالَ أَبُو كَثِيرٍ فِي «التَّحْقِيقِ» (١٧٣/٢): «قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (١٧٥/٢) هَذَا حَكْمُ الْقَاضِي  
عَنِ بَعْضِ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ بَعْضَ بَعْضٍ، وَتَدْبِيرُ فِي سَوَاءٍ مِنْ مَصْنُوعَةٍ بَعْدَ بَعْثٍ عَنْ هَذَا وَفِي  
عَرَفَهُ إِذَا صَحَّحَ عَنْهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَوْجِبًا لِلنَّصْبِ وَلَا لَمَّا فَاصَهُ»



لذلك ولا ترجيح في القطعيات لعدم التعارض، والمتأخر ناسخ، ولو نُقِلَ  
المتأخر بالأحاد عمل به لأن دوامه مقلون.

(ولا ترجيح في القطعيات لعدم التعارض) بها<sup>١</sup> إذ لو تعرضت لأسمع  
المشاعص كما يفهم (والتأخر) من نصيب معارضين (ناسخ) يستند منها  
آيتين كانا، أو غيرين، أو آية وحيدة بشرط السخ

(ولو نُقِلَ المتأخر بالأحاد عمل به لأن دوامه) لا لا بد من (مطلوب)<sup>٢</sup>  
ويعصم احتساب ناسخ لا غير يؤدي إلى إسقاط الأمر بالإحالة في بعض  
الصور.

لثبوت قوله (ولا ترجيح في القطعيات لعدم) في تركيزه تنصلي مع عني عبر  
القليين.

قوله (والتأخر من النصيب المتعارضين ناسخ) لا به من معنى من عدم  
تعارض القطعيين الثقلين إذا لم يكن المتأخر منها معلوما.

قوله (بشرط السخ) أي من كونه مدلولاً فلا ينسخ، ومن ثبوت شرطه  
المعلومة من مباحث السخ

قوله (لأن دوامه) متأخر مصون، أي، لأن لأصل عدم طرقي معارض به

(١) أي عند الجمع خلافاً لمحمية كما سبق في بداية كتاب التبادل والترجيح

(٢) ربه قال محمد من خصه، والمالكية، والشافعية، والحنابلة. فتواتر الروايات (٢/٣٥٨)،

أخرج الشيخ (٤٢١)، والشافعية (٢/١٧٤)، فشرح الكوكب المنير (٤/٦٠٧).

لأن والأصح الترجيح بكثرة الأدلة والرواة. وأن العمل بالمتعارضين ولو  
من وجه أولي من إلغاء أحدهما.

(والأصح الترجيح بكثرة الأدلة والرواة) قد كتبه أحد المعارضين وهو في  
له، أي كثرت ش: روايته وُجِّع على الآخر، لأن الكثرة تقيد القوة. في ٧٠  
كالبيتين.

فيه قوله (والأصح الترجيح بكثرة الأدلة والرواة) قد لا ينبغي ما قدمه من  
يصححه، لا جمع ناسخ لا متعدد ناسخ، لأن كلامه في معارضين هو  
مجهول، وهذا معارض لأدلة بني هي محل سباط الأحكام هذا مع أن  
لا بد من هذا في مسألة ناسخ، وبما أنه ما معارضين ناسخ

قوله (وقيل: لا كالبيتين) نفى ما سيج صرح به بعد. فلا داعي  
إلى اعتبار زيادة ناسخ، بخلاف أنه لأدلة أو تعتبر هي التي هو قوة النص.  
وهي في ناسخ ناسخ

(١) أي عند الجمع خلافاً لمحمية كما سبق في بداية كتاب التبادل والترجيح

(٢) ربه قال محمد من خصه، والمالكية، والشافعية، والحنابلة. فتواتر الروايات (٢/٣٥٨)،

أخرج الشيخ (٤٢١)، والشافعية (٢/١٧٤)، فشرح الكوكب المنير (٤/٦٠٧).

أخرج الشيخ (٤٢١)، والشافعية (٢/١٧٤)، فشرح الكوكب المنير (٤/٦٠٧).

أخرج الشيخ (٤٢١)، والشافعية (٢/١٧٤)، فشرح الكوكب المنير (٤/٦٠٧).

أخرج الشيخ (٤٢١)، والشافعية (٢/١٧٤)، فشرح الكوكب المنير (٤/٦٠٧).

أخرج الشيخ (٤٢١)، والشافعية (٢/١٧٤)، فشرح الكوكب المنير (٤/٦٠٧).

ولا يُقدّم الكتاب على السنة ، ولا السنة عليه خلافاً لزمعنيهما .

ترجيح (ولو) كان أحد مع ص (سنة قابلها كتاب) فإن العمل به من وجه أول

(ولا يُقدّم) في ذلك (الكتاب على السنة ، ولا السنة عليه خلافاً لزمعنيهما) (١)

يقدم كتاب سديد حدث معد لمسلم على أنه يقضي بكتاب الله ، فإن لم يجد سنة رسول الله ﷺ ، ورحي رسول الله ذلك (١) ، روى أبو دود وغيره  
وروى عنه سديد سنة سديد في قوله تعالى : ﴿لَشَقَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (٢)

مشاه فوه (٣) : إن سحر وهو لظهور ماؤه خلل ميتة (١) روى أبو دود  
وعنه . مع فوه تعالى ﴿قُلْ لَا أَجْزِي مَا أَوْسَىٰ رَبِّي عُزْرَتَا﴾ في فوه ﴿وَلَوْلَمْ  
حزبه﴾ ، فكل مهني سبون حزبه سحر . وحجت الآية على حزبه  
المتبادر إلى الأدهان حفا بين القليلين .

للسنة فوه (في ذلك) ج . مع ذلك أحد لشعر ص سنة قابلها كتاب

ترجيح (و) : الأصح (أن العمل بالمتعارفين ولو من وجه أول من إلقاء أحدهما ،  
بترجيح الآخر عنه) وصل لا . فيصار إلى الترجيح (١٣) . مثاله : حديث  
الترمذي وغيره : «أُتِيَ إِبَاهُ دُبُعٍ فَقَدْ طَهَّرَ» (١٣) . مع حديث أبي داود والترمذي  
وغيرهما : «لَا تَتَّبِعُوا مِنَ الْيَتَةِ يَهَابَ وَلَا عَصَ» (١٤) . فليس يهَاب مدح  
وغيره . فمعهذه على غيره حمد من يسلم . وإن مسلم لا يفتقد إذا  
دُبُعُ الْإِبَاهِ فَقَدْ طَهَّرَ» (١٥) .

للمتأني قوله (ولو من وجه) ن : و . مع مكن عمل به من وجه كتحصيل عدم  
باخص . وتنبه معني للمعد فوه الترجيح الآخر . معني بانه (إلقاء)  
والياء للبيبة

قوله (فحملناه) أي : الإهاب في الحديث الثاني .

(١) وروى قال الجمهور من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، خلافاً للحنفية «التبصر» (١٥٤/٣) ،  
«فوائح الزحوة» (٣٩٢/٢) ، «شرح النفيح» (ص : ٤٢٠) ، «شرح حديث : (١٦٨)  
(٢) وروى قال الحنفية «تبصر التحرير» (١٣٩/٣)

(٣) وروى الترمذي في الناس ، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دُبِعت (١٧٢٨) ، وقال : حسن  
صحيح . س : شرح . باب جلود ميتة (٤٢٥٢) ، وأبو ماجه في الناس  
س : حديث . باب دُبُعٌ . س : حبان في صحيحه (١٢٨٧ ، ١١/٤) .

(٤) روى س : حبان في صحيحه ، باب جلود الميتة (١٧٢٧) ، وأبو داود في الناس ، باب من روى أن  
لا يتبع يهَاب منه (٣٥٩٩) . ترمذي في الناس ، باب ما جاء في جلود ميتة أو دُبُع  
(١٧٢٩) ، وقال : هذا حديث حسن . س : في شرح . باب ما يدعي به جلود ميتة  
(١٧٢٨) . س : مدح في الناس ، باب ما قال لا يتبع من ميتة يهَاب ولا عَصَ (٣٦٠٣)

(٥) وروى مسلم في التمهيد ، باب مهَاب جلود ميتة ما يدعي (١٨١١) ، وأبو داود في الناس ، باب  
في مهَاب ميتة (٤١٢٣)

(١) وروى قال المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، خلافاً للحنفية «التبصر» (١٥٤/٣) ،  
«فوائح الزحوة» (٣٩٢/٢) ، «شرح النفيح» (ص : ٤٢٠) ، «شرح حديث : (١٦٨)

(٢) وروى أبو داود في الأنظمة ، باب اجتراح الرأي في القضاء . (٣٥٩٣) ، والترمذي في  
الأحكام ، باب ما جاء في القاضي كيف يحكم (١٣٢٧) ، وقال : هذا حديث لا يرويه إلا  
من هذا الوجه ، وليس إسناده عندي يتعذر .

(٣) حوزة التحل الآية : (٤٤) .

(٤) وروى أبو داود في الطهارة ، باب الوضوء من ماء البحر (٧٦) ، والترمذي في التمهيد ، باب ما  
جاء في ماء البحر أنه طهور (٦٩) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . س : الثاني في الماء ،  
باب الوضوء من ماء البحر (٢٣٠) ، وأبو ماجه في التمهيد ، باب الوضوء من ماء البحر  
(٣٨١) ، وصححه ابن حبان (١٢٤٣) ، وابن خزيمة (٥٩٠) ، وحاكم (١٩٠) ، والذهبي  
(٥) سورة الأنعام الآية (١٤٥)

لأنَّ: فإن تعدَّر وعُلم المتأخَّر رُجع إلى غيرهما، وإن تقاربا فالتخيرُ إن تعدَّر  
الجمع، والترجيح.

الترجيح (فإن تعدَّر) لعدم التعارض أصلاً (وعُلم المتأخَّر) سبب في الوقوع  
(رُجع إلى غيرهما) بعد العمل بواحد منهما (وإن تقاربا) أي للمعاد  
في الورد (شرح (فالتخير) سبب في العمل بواحد منهما (إن تعدَّر الجمع)  
بينهما (و) تعدَّر (الترجيح) بأن تساوى من كل وجه. فإن أمكن الجمع  
والترجيح فالجمع أولى منه على الأصح كما تقدَّم<sup>(١)</sup>

للحاشية قوله (وعُلم المتأخَّر) أي به من لا يميز كجهل. وسنرى في كلامه ثم  
ظاهر أن ذلك إذا كان لعدم السبب. ولا يوجب ذلك أحدهما قصداً ولا حذراً  
فقدّم بقصدي. وحسن قصد السبب. وحسن قصد لا. فلهذا عدم  
قبوله السبب.

قوله (ورُجع إلى غيرهما) يعني عن غيره بعد كون أحدهما ترجيحاً وإن جازح  
إلى التفصيل الآتي في ذلك

قوله (إن تعدَّر الجمع) في الموضعين يعني عدم بقاء فائدة تعدُّر العمل

(١) إذا تعارض دليلان، وتعدَّر العمل بكلٍّ منهما بالجمع أو بأحدهما بالترجيح، فله أربع حالات،  
الأولى: أن يُعلم التاريخ ويكون أحدهما متأخراً عن الآخر، فالتأخير مباح للتقدم بالآخري  
الثانية: أن يعدل العمل بينهما فلا يثبت أحدهما على الآخر في الورد، فلهذا العمل في العمل  
والإبقاء بأيهما شاء عند الملكية، والشاعية، والحاملة، ويتركها إلى غيرهما عن الحجة  
الثالثة: أن يُجهل التاريخ، وأمكن السمع بينهما فترك دليلان إلى غيرهما بالاتفاق  
الرابعة: أن يُجهل التاريخ ولم يمكن السمع بينهما فقال الحجة والملكية: يتركها إلى غيرهما  
قال الشافعية: يختار بالعمل والإفتاء بأيهما شاء وقال الحنابلة: بالوقف. «تيسير التحرير»  
(١٣٧/٣). «مترى التنقيح» (ص: ٤٢١)، «شرح الكوكب المنير» (٦١/٤).

(٢) في بداية كتاب «المعارف» تراجع

لأنَّ: وإن جهل التاريخ وأمكن السمع رُجع إلى غيرهما، وإلا فتخيرُ إن تعدَّر  
الجمع والترجيح.

فإن كان أحدهما أعم، فكما سبق.

الترجيح (وإن جهل التاريخ) من المعاصرين. أي: لا يعمد سببها تأخر ولا تقدم  
(وأمكن السمع) سببها بأن يشاء (رُجع إلى غيرهما) بعد العمل بواحد  
منهما. (ولاً) أي: لا يمكن الجمع بينهما (تخير، سطر سبب في العمل  
(إن تعدَّر جمع) سببها (الترجيح) كما تقدم في المسألة. هذا كله فيما إذا  
تساوى في العموم والخصوص.

(فإن كان أحدهما أعم) من الآخر مطلقاً أو من وجه (فكما سبق) من شأنه  
آخر مبحث التخصيص فليراجع<sup>(١)</sup>.

حاشية قوله: هذا كله، أي: حكمه المذكور في قوله: «فإن تعدَّر العمل» مع أن هذا  
معمود من تعدُّر العمل.

واعلم أن صور التعارض المتعارفين سبب، لأنها إما أن يكونا عينيَّ، أو  
خاصيَّين، أو بينهما عموم مطلقاً أو من وجه، وكلٌّ من الأربعة من معيَّومات أو  
مقنونات، أو أحدهما معلوم والآخر مظنون، يحصل اثنا عشرة. وكلٌّ منها إما  
أن يُعلم تأخره ولم يُسَّ أو مقارنته، أو يُجهل تأخره، أو المتأخر، أو نسي،  
فالحاصل ما ذكر.

(١) في عدد من مصنف «مسالك» تأخر حاشية العمل

مسألة : [ الترجيح بحسب الإسناد ]

يُرجح بعلو الإسناد، وفقه الراوي، ولفته، ونحوه، وورعه  
وصبطه، وفطته، ولو رُوِيَ المرحوح باللفظ، ويقطنه، وعجم  
بدعته، وشهرة عدالته، وكونه مزكّي بالاختيار.

مسألة [ الترجيح بحسب السند ]

يُرجح بعلو الإسناد<sup>(١)</sup> أي : قوة الوسائط بين الروي للمجتهد وبين  
الشيء وفقه الراوي<sup>(٢)</sup>، ولفته<sup>(٣)</sup>، ونحوه) بقله أحسن الخط مع واحد  
من الأربعه بالنسبة إلى مقدماته (وورعه، وضبطه، وفطته<sup>(٤)</sup> ولو رُوِيَ)  
الخبر (المرجوح باللفظ) والراجح بواحد مما ذُكر بالمعنى.

مسألة : يُرجح بعلو الإسناد أي الأخبار

وأول الترجيح سنة. لأول : بحسب حال الراوي. وهو من هنا إلى قوله.  
«وكونه في الصحيحين». الثاني : بحسب حال المروي، وهو من قوله :  
«القول» إلى قوله : «وقيل».

- (١) ثالثها : الترجيح بعلو السند، وبه قال الحنفية، والشافعية، وخاتمة المرجح بحسب  
(٣٨٨/٢)، «مختصر ابن الحاجب» (٦١٠/٢)، «شرح الكوكب المنير» (٦٢٩/٤)
- (٢) رابعها : بحسب قوة الراوي، وبه قال حنيفة، ومالك، والشافعية، والمرجح بحسب  
(٣٨٨/٢)، «شرح التنقيح» (ص: ٤٢٢)، «التلخيص» (١٧٧/٢)
- (٣) خامسها : أنه حج بكون الراوي عاقلًا بالغًا بالغًا، وبه قال حنيفة، ومالك، والشافعية، والحنابلة  
«فوائده» (٣٨٩/٢)، «شرح التنقيح» (ص: ٤٢٢)، «شرح الكوكب» (٦٣٥/٤).
- (٤) سادسها : أنه حج بتأليف الراوي بما يقبل على الصلح كالورع والصلب، والفطنة، وبه  
دار الحنفية، ومالك، والشافعية، وخاتمة «فوائده» (٣٨٨/٢)، «شرح الكوكب المنير» (٦٣٥/٤)

الشيخ (ويقلته، وعدم بدعته) بأن يكون حسن الاعتماد، (وشهرة عدالته)<sup>(١)</sup>  
شدة بثوق به مع واحد من ستة بالنسبة إلى مقدماته (أو كونه مزكّي  
بالاختيار)<sup>(٢)</sup> من المجتهد فيرجح على المزكّي عنه بالإختيار، لأن المعاينة  
أقوى من الخبر.

الشيخ : ثبت بحسب بدعته، وهو من قوله : «أولها» إلى قوله  
«والوصفي» ح : والرابع : بالأمر الخارجية، وهو من قوله : «والموافق» دسلا  
ح : «أن قوله» «معنى» : وحسن ترجيح لأحد من سادس ترجيح  
الأقنية

- (١) سابعها : الترجيح بحسب اعتقاد الراوي، «فتاوى السؤل» (٩٨٢/٧)، «الشمس» (١٧٨/٣)
- (٢) ثامنها : الترجيح بشهرة عدالة الراوي، وبه قال الحنفية، ومالك، والشافعية، وخاتمة «السيرة»  
(١٦٢/٣)، «شرح صحيح ابن خزيمة» (٤٢٣)، «الشمس» (١٧٨/٣)، «فتاوى السؤل» (٩٨٢/٣)
- (٣) ثامنها : أنه حج بكون الراوي مدني بالأخبار، وبه قال حنيفة، والشافعية، «شرح  
صحيح ابن خزيمة» (١٢٣)، «الشمس» (١٧٨/٣)



للذين أو أكثر مزيكين، ومعروف النسب، وقيل: ومشهوره، وصريح التزكية  
على الحكم بشهادته، والعمل بروايته، وحفظ المروي

الشيخ (أو أكثر مزيكين)، ومعروف النسب، وقيل: ومشهوره) شبه الوثوق به<sup>(١)</sup>.  
والشهرة زيادة في المعرفة. الأصح لا ترجيح بها.

(وصريح<sup>(٢)</sup> التزكية على الحكم بشهادته، والعمل بروايته) تقدم من صرح  
بتزكيته على خبر من حكمه بشهادته، وخبر من عمل بروايته في حكمه لأن  
الحكم والعمل قد سبب على ظاهر من غير تركه

لثانيه قوله (والأصح لا ترجيح بها) قال ابن ركني<sup>(٣)</sup> «الأصح أنه ترجيح بها لأن من  
ليس مشهور النسب قد يشاركه ضعيف في الاسم<sup>(٤)</sup>». قوله (وصريح  
التزكية) مجرور، أي ويترجح به على الحكم، الخ.

(١) عاشرها - صحيح - روى عنه في الصحيحين، وفيه قال الجمهور خلافاً لـ  
الحافظ - غير التبرير (١٦٦/٣)، فشرح التلخيص (ص: ٤٢٣)، رفع الحاشية  
(١١١/٤) - الكوكب المنير (٦٤٨)

(٢) جدي عشرها. ترجيح رواية معروف النسب على مجهولة، وفيه قال الجمهور خلافاً لـ  
تيسير التحرير (١٦٥/٣)، رفع الحاشية (٦١١/٤)، فشرح الكوكب المنير (٦٤٧).  
(٣) ثاني عشرها: ترجيح رواية مشهور النسب على غير مشهوره، وفيه قال المالكية، والشافعية،  
ومجرب الشافعية، واختاره الأدي، والرازي، والبيضاوي، والأسدي، وقال الحنفية: لا  
ترجح به، واختاره لـ لـ والشارح، وشيخ الإسلام - تيسير التحرير (١٦٥/٣)،  
«المحصول» (٤٢٠/٥)، «الأحكام» (٤٦٥/٤)، «مبادئ الأصول» (٩٨٩/٢)، رفع  
الحاشية (٦١١/٤)، «التشفي» (١٧٩/٢)، «تيسير الوصول» (ص: ٢٣٣)، فشرح  
الكوكب المنير: (٦٤٧)

(٤) ثالث طائفتها: ترجيح رواية من صرح بتزكيته على من عمل بروايته وشهادته، وفيه قال  
لـ لـ والشافعية. رفع الحاشية (٦١١/٤)، «التشفي» (١٧٩/٢).  
(٥) «النسب» (ص: ١٧٩)

تيسير التحرير - صحيح - روى عنه في الصحيحين، وفيه قال الجمهور خلافاً لـ  
الحافظ - غير التبرير (١٦٦/٣)، فشرح التلخيص (ص: ٤٢٣)، رفع الحاشية (١١١/٤).  
«مبادئ الأصول» (٩٨٩/٢)، «مبادئ الأصول» (٩٨٩/٢)، «مبادئ الأصول» (٩٨٩/٢).

الذين أو أكثر مزيكين، ومعروف النسب، وقيل: ومشهوره، وصريح التزكية

الشيخ (أو أكثر مزيكين)، ومعروف النسب، وقيل: ومشهوره) شبه الوثوق به<sup>(١)</sup>.  
والشهرة زيادة في المعرفة. الأصح لا ترجيح بها.

لثانيه قوله (والأصح لا ترجيح بها) قال ابن ركني<sup>(٢)</sup> «الأصح أنه ترجيح بها لأن من  
ليس مشهور النسب قد يشاركه ضعيف في الاسم<sup>(٣)</sup>». قوله (وصريح  
التزكية) مجرور، أي ويترجح به على الحكم، الخ.

(١) عاشرها - صحيح - روى عنه في الصحيحين، وفيه قال الجمهور خلافاً لـ  
الحافظ - غير التبرير (١٦٦/٣)، فشرح التلخيص (ص: ٤٢٣)، رفع الحاشية  
(١١١/٤) - الكوكب المنير (٦٤٨)

(٢) جدي عشرها. ترجيح رواية معروف النسب على مجهولة، وفيه قال الجمهور خلافاً لـ  
تيسير التحرير (١٦٥/٣)، رفع الحاشية (٦١١/٤)، فشرح الكوكب المنير (٦٤٧).  
(٣) ثاني عشرها: ترجيح رواية مشهور النسب على غير مشهوره، وفيه قال المالكية، والشافعية،  
ومجرب الشافعية، واختاره الأدي، والرازي، والبيضاوي، والأسدي، وقال الحنفية: لا  
ترجح به، واختاره لـ لـ والشارح، وشيخ الإسلام - تيسير التحرير (١٦٥/٣)،  
«المحصول» (٤٢٠/٥)، «الأحكام» (٤٦٥/٤)، «مبادئ الأصول» (٩٨٩/٢)، رفع  
الحاشية (٦١١/٤)، «التشفي» (١٧٩/٢)، «تيسير الوصول» (ص: ٢٣٣)، فشرح  
الكوكب المنير: (٦٤٧)

(٤) ثالث طائفتها: ترجيح رواية من صرح بتزكيته على من عمل بروايته وشهادته، وفيه قال  
لـ لـ والشافعية. رفع الحاشية (٦١١/٤)، «التشفي» (١٧٩/٢).  
(٥) «النسب» (ص: ١٧٩)

تيسير التحرير - صحيح - روى عنه في الصحيحين، وفيه قال الجمهور خلافاً لـ  
الحافظ - غير التبرير (١٦٦/٣)، فشرح التلخيص (ص: ٤٢٣)، رفع الحاشية (١١١/٤).  
«مبادئ الأصول» (٩٨٩/٢)، «مبادئ الأصول» (٩٨٩/٢)، «مبادئ الأصول» (٩٨٩/٢).

(١) رابع عشرها - صحيح - روى عنه في الصحيحين، وفيه قال الجمهور خلافاً لـ  
الحافظ - غير التبرير (١٦٦/٣)، فشرح التلخيص (ص: ٤٢٣)، رفع الحاشية (١١١/٤).  
«مبادئ الأصول» (٩٨٩/٢)، «مبادئ الأصول» (٩٨٩/٢)، «مبادئ الأصول» (٩٨٩/٢).











والقول ، فالفعل ، والتقرير ، والفصيح ، لا زائد الفصاحة على الأصح .

الترجيح (والقول ، والفعل ، والتقرير) <sup>١</sup> فقدمه حين اساقول لقول النبي ﷺ على لدفع لعمله ، وللدفع ليعمله على ساقول لمدبره . لأن القول أقوى في ادلائه على التشريع من الفعل ، وهو أقوى من التقرير .

(والفصيح) <sup>٢</sup> على عده نص في حدس إلى عده بحسب أن يكون مرويا بالمعنى (لا زائد الفصاحة) ولا تقدم على الفصيح (على الأصح) <sup>٣</sup>

وقيل تقدم على أنه <sup>٤</sup> فصح لعرب . فبعد عنه بعد لأفصح فكون مرويا بالمعنى ، فينطرق إليه الخلل .

وؤد بأنه لا يُقد في نطقه بغير الأفصح ، لا سيما إذا خاطب به من لا يعرف غيره ، وقد كان يخاطب العرب بلغاتهم

لغائية قوله (لأن القول أقوى) في لا حسم الفعل لا حسم نصه <sup>٥</sup> . بل يمكن كونه وجوديا محضاً أقوى من التقرير .

(١) هذا هو النوع الثاني من القسم الأول من أقسام الترجيح الثلاثة ، وهو الترجيح بين دليلين متقابلين بحسب المتن ، ذكر المصنف له واحداً وعشرين وجهاً .

الأول : ترجيح الخبر المشتمل على القول على المشتمل على الفعل ، وبه قال الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

الثاني : ترجيح الخبر المشتمل على الفعل على المشتمل على الإقرار . وبه قال الشافعية ، والحنابلة .

الثالث : ترجيح رواية الفصيح على رواية غير الفصيح ، وبه قال المالكية . والشافعية ، والحنابلة .

رابع : الترجيح (ص : ٤٢٤) . نهاية السؤل (٢/ ٩٩٧) ، شرح الكوكب المنير (٤/ ٦٧٧) (٣) وبه قال المالكية ، والشافعية ، والحنابلة . شرح التقييغ ، (ص : ٤٢٤) ، نهاية السؤل (٢/ ٩٩٧) ، شرح الكوكب المنير (٤/ ٦٧٧) .

لغائية قوله (لا زائد الفصاحة) عده عن قول المصنف <sup>١</sup> . 'أفصح' إلى ما قاله . لأن الأفصح عمله أن يكون في كلمة واحدة لغتان ، أحدهما أفصح من الآخر . فإنه يكون في كلمات منها أفصح ، وأفصح ، لكن الأفصح فيها أكثر . كما ذكره الزركشي <sup>(٢)</sup> ، وبه نظر .

(١) 'أفصح' - ص : ١٠٠ ، على الأصح (٢/ ٩٩٧) . نهاية السؤل (٢/ ٩٩٧) .  
(٢) في 'شعب السامع' (٢/ ١٨٤) .



(والتقدم فيه ذكر لعلته عن الحكم) <sup>(١١)</sup> فيقدم على عكسه لأنه أدل على رسا ط حكمه بالمنة من عكسه في الإمام في حصول (وعكس المقشوي) ذلك معترضا على لإمام فلا: «إن حكمه إذا تقدم بطلب من لابع لعة قد سمعها كتب إليها وم تطلب غيرها، وأوصف إذا تقدم بطلب لنفس حكمه، فإذا سمعته قد كفي في علته ما يوصف للمقدم، وكان شديد منه كفي في \* وكسرقى والسارقة فأقطعوا أيديهم» الآية، وقد لا نكتفي من ن تطلب عله غيرها كفي في \* إذا قُضِيَ إلى الصلوة فأغبروا <sup>(١٢)</sup> الآية، فمثل تعصب للممرد:

(وما كان فيه تهديد، أو تأكيد) <sup>(١٣)</sup> على الخالي عن ذلك

مثال الثاني: حديث أبي داود، وصححه ابن حبان والحاكم على شرط لشحيب: «أتينا امرأة تكحت نفسها بغير إذن وليها فمكأها بطن فمكأها بطن فمكأها بطن» مع حديث منه: «الأنثى أحق بنفسها من وليها» <sup>(١٤)</sup>

الأنثى قوله (وما فيه تهديد) مثله حدث سحرى عن غير <sup>(١٥)</sup> من صده يوم الشك فقد صحت أبا القاسم <sup>(١٦)</sup>

(١١) ناسخ راجع ح مقدم فيه ذكر لعله على الذي لما حر دكرها عليه، قال الزركشي في «الشف» (١٨٥/٢): «هذا لم يذكره الأصوليون هنا، بل هو من زيادات المصنف»  
(١٢) سورة المائدة الآية: (٦).

(١٣) العاشر: ترجيح غير المشعر عن تهديد أو تأكيد على الذي لا يشتمل على أحدهما، غاية الوصول: (ص ١٤٤)، «سيف» (١٨٥/٢)

(١٤) سبق تخريجه في كتابه

(١٥) وأما مسلم في النكاح، ما استفتان الثيب في النكاح... (٣٤٤٦١)، وأبو داود في النكاح، ما في الثيب (٢٠٩٨)، والترمذي في النكاح، ما جاء في استنار البكر والثيب (١١٠٨)، «سفي في نكاح» ما سدر سكر في نفسها (٣٢٦٩)، وس مده في النكاح، ما استنار البكر في نفسها (٣٢٦٤).

(١٦) رواه النجاشي في الصفح، ما في «سفي» «إنا رأيت لملال مصوموا» «معلد ٢/٢٦٤»، نسخة شيخنا مصطفى البغا، وأبو داود في الصوم، ما في كراهية صوم يوم الشك (٢٣٣٤)،

المؤمن وما كان عموما مطلقا عن ذي السب إلا في السب، والعام الشرطي على النكرة المنفية عن الأصح، وهي على الباقي.

الشيخ (وما كان عموما مطلقا على النعمه (ذي السب إلا في السب) <sup>(١)</sup> لأن لثري باحتيال إدارة قصره على السب كما قيل بذلك دون المطلق من القوة إلا في صورة السب فهو فيها أقوى لأنها قطعية الدخول عند الأكثر كما تقدم.

(والعام الشرطي) كلامن، (وما الشرطين (هل النكرة المنفية على لأصح) <sup>(٢)</sup> لا بد من سبين ذوي، وفي العكس بعد انحصار فيها بقوه عموما ذوي

(وهي) تقدم (على الباقي) <sup>(٣)</sup> من صيغ العموم كالمعرف باللام، أو لأصحه لأب من مده في عموم، إذ يدل عليه ما يوضع في لأصح كفي تقدم، وهو ب يدل عليه بالفريفة اتفاقا

بأنه فهو لخصته تهديد مقدم عن أحاديث لترعب في صوم وإن كان ذلك من مقدم حاصل عن عدة، أو مقدم على مطوق، لأن أحد المقارص قد يورخ من وجوه

«والترمذي في الصوم، ما ما جاء في كراهية صوم يوم الشك (١٨٦)، والسائي في الصوم، ما في صوم يوم الشك (٣٧).

(١) الثاني عشر: ترجيح العام المطلق على العام ذي السب إلا في السب، وفيه قال للثوري، «والثوري»، «جاءه»، «نحصر ابن الحاجب (٢١٦/٢)، «الشف» (١٨٦/٢)، «شرح الكون» (١٠٤٤)

(٢) الثاني عشر: ترجيح العام الشرطي على العام غير الشرطي، وفيه قال حصه، «والثوري»، «جاءه»، «ابن التحير» (١٥٨/٢)، «نحصر ابن حبان» (٢٢٦/٢)، «الشف» (١٨٦/٢)، «شرح الكون» (١٠٤٤)

(٣) الثالث عشر: ترجيح العام بالنكرة المنفية عن غيرها من صيغ العام «الشف» (١٨٦/٢)

لذلك والجمع المَعْرُوفُ على «ما» و«من»، والكُلُّ على الجنس المَعْرُوف، لاحتمال العهد، قالوا: وما لم يُخصَّ، وعندي عكسه، والأقلُّ تخصيصاً.

الشيخ (والجمع المَعْرُوفُ) باللام أو الإضافة (على «ما» و«من») عن نشره في كلاهما، لأنَّه قد فيهما في العموم لا مخصص في لَوْحِدٍ دونهما على التراجع في كلِّ كما تقدم.

(والكُلُّ) <sup>(١٦)</sup> أي الجمع المَعْرُوف، و«ما» و«من» (على الجنس المَعْرُوف) باللام أو الإضافة (لاحتمال العهد) في خلاف «ما» و«من» في خلافه. والجمع المَعْرُوفُ فيمعد احتماله له.

(قالوا: وما لم يُخصَّ) <sup>(١٧)</sup> عن «مَنْ» يُخصَّ نصف من خلاف في حقيقته بخلاف الأول.

قال المصنِّف كاشفندي: (وعندي عكسه) لأنَّ ما يُخصَّ من العام العالِبِ والغالب أوَّلُ من غيره.

للأشياء

(١٦) رابع عشر: ترجيح العام بالجمع المَعْرُوف على «ما» و«من» من صيغ العموم. «التفسير» (١٨٧/٢).

(١٧) الخامس عشر: ترجيح صيغ العام السابقة على الجنس المَعْرُوف، وبه قال الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة «تهذيب التهذيب» (١٥٨/٣)، «مختصر ابن الحاجب» (٦٢٦/٤)، «تذكرة السامع» (١٨٧/٢)، «شرح الكوكب المنير» (٦٧٧/٤).

(١٨) السادس عشر: ترجيح «ما» الذي يُخصَّ على الذي يُخصَّ، وبه قال الحنفية، والمالكية، والشافعية. وحينئذٍ «مَنْ» يُخصَّ «مَنْ» (٣٧٤/٢)، «مختصر ابن الحاجب» (٦٢٥/٤)، «التفسير» (١٨٧/٢)، «شرح الكوكب المنير» (٦٧٥/٤).

الذين

الشيخ (والأقلُّ تخصيصاً) <sup>(١٨)</sup> عن «مَنْ» يُخصَّ نصف من الأقلِّ دونه في الأكثر.

للأشياء «مَنْ» (والأقلُّ تخصيصاً) عن «مَنْ» يُخصَّ نصف من الأقلِّ دونه في الأكثر. «مَنْ» يُخصَّ «مَنْ» يُخصَّ نصف من الأقلِّ دونه في الأكثر.

بغالب

(١٩) السابع عشر: ترجيح «ما» الذي يُخصَّ على الذي يُخصَّ، وبه قال الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة «تهذيب التهذيب» (١٥٨/٣)، «مختصر ابن الحاجب» (٦٢٦/٤)، «تذكرة السامع» (١٨٧/٢)، «شرح الكوكب المنير» (٦٧٧/٤).

(٢٠) «مَنْ» يُخصَّ «مَنْ» يُخصَّ نصف من الأقلِّ دونه في الأكثر.

للشأن والافتضاء على الإشارة والإيحاء، ويُرتجحان على المفهومين، والموافقة على المخالفة، وقيل: عكسه.

البرج (والافتضاء على الإشارة والإيحاء) لأن مدلوله في ثلاثة مقصود يتوقف عليه الصدق أو الصحة، وبالثالث مقصود لا يتوقف عليه ذلك، وبالثاني غير مقصود كما عُلِمَ ذلك في عمله فيكون الأول أقوى.

(ويُرتجحان) أي لا يشك في إسم (عن المفهومين) أي في صحة ومعرفة لأن دلالة الأولين في محل النطق بخلاف المفهومين.

(والموافقة على المخالفة) أي ضعف لأن خلاف في حجة خلاف لاول (وقيل: عكسه) أي لأن المخالفة تعيد تأسيساً بخلاف الموافقة

الثانية قوله (كما عُلِمَ ذلك في محله) محل لا - بحث مصدق... محل ثالث من مسائل العلة

قوله (فيكون الأول أقوى) أي دلالة... من عدم من بعده... محل من الثاني.

قوله (خلاف الأول) أي خلاف في حجية... محل في جهة خلاف هل هي لكونه دلالة قسمة... ويكفي نفسه فهمت من سبب... محل في جهة... أو يُقِلُّ اللفظ لها عرفاً، أو لكونها مفهومية على ما مر في بحث المفهوم.

(١) الثامن عشر - مرجع ما دلل بالافتضاء على الذي دلل بالإشارة والإيحاء. «الشفعة» (١٨٨/٢)، «هذه الأصول» (ص: ١٤٤)

(٢) التاسع عشر - مرجع دلالة... محل في دلالة... وفيه من ذلك... «الشفعة» (١٨٨/٢)، «شرح الكوكب المبرج» (١٧٢/٤)

(٣) العشرون - مرجع صدق على مفهوم مصعب... وفيه من ذلك... «الشفعة» (١٨٨/٢)، «شرح الكوكب المبرج» (١٧٢/٤)

(٤) الحادي والعشرون - مرجع مفهوم... وفيه من ذلك... «الشفعة» (١٨٨/٢)، «شرح الكوكب المبرج» (١٧٢/٤)

(٥) عتده صفي الدين شدي من مذهب «الشفعة» (١٨٨/٢)

## [الترجيحُ بحسبِ مدلولِ اللفظِ]

والتاقل عن الأصل عند الجمهور ... ..

(والتاقل عن الأصل) أي أنه... لأصله عن قدره (عدد الجمهور) لأن الأول قد رده عن أصل بخلاف الثاني وقيل: عكسه بأن عدد ناخب لم يدرج أصله من حيث كونه قد رده عن أصل فكونه... مثل ذلك حديث: «مَنْ مَسَّ دَقْرَهُ فَلَيْتَ رُغْمًا»<sup>(١)</sup> - صححه الترمذي وغيره - مع حديث له مروي عنه... أنه... سأل رجل من ذكره عليه وهو؟ قال: وإنما هو... صفحة ميث

قوله (لأن الأول فيه زيادة على الأصل) أي أنه بعد حكم شرعي... يمكن في الأصل بخلاف الثاني

(١) هذا هو الترمذي الثالث من القسم الأول من أقسام الترجيح الثلاثة، وهو الترجيح من مدلول متفولين باعتبار مدلول اللفظ، وذكر له للمصنف ثلاثة عشر وجهاً:

الأول: ترجيح الخبر الناقل حكماً شرعياً على الذي يوافق البراءة لأصله... وفيه من ذلك... «الشفعة» (١٨٨/٢)، «شرح الكوكب المبرج» (١٧٢/٤)

(٢) وفيه قال الإمام في «المحصول»، واختاره البيهقي في «مجموع» (٢٠٠/٢)، «الشفعة» (١٨٨/٢)

(٣) من غير محله في مسائل العلة (الخامس: الثالثة).

(٤) وفيه من حديثي... (١١٩-١٢٠)، «الشفعة» (١٨٨/٢)، «شرح الكوكب المبرج» (١٧٢/٤) من من الذكر (٨٥)، وأبو داود في «الطها»... «الشفعة» (١٨٨/٢)، «شرح الكوكب المبرج» (١٧٢/٤) باب الرخصة في ترك الوضوء... «الشفعة» (١٨٨/٢)، «شرح الكوكب المبرج» (١٧٢/٤) باب حصة في ذلك (٢٨٣، ٢٨٤)، وضعفه ابن حبان في «المحصول» (١٨٨/٢)

فلما ثبت على الثاني وثالثها سواء، ورابعها إلا في الطلاق والعتاق،  
والنهي عن الأمر، والأمر على الإباحة، ... ..

(والمثبت على الباقي) لا يثبت له عن رصده عنه وقيل - عكسه لاقتصاد ادعى  
بالأصل<sup>(١)</sup> (وثالثها سواء) يشاوي مرجحها<sup>(٢)</sup> (وربعها) ترجيح شئ  
(إلا في العتاق والعتاق) ترجيح شئ على شئ لا لأصل عدمها  
وحكى ابن حبان: مع هذا عكسه، أي ترجيح شئ على شئ في هي  
(والنهي عن الأمر) - لا لأصل لدفع المفسدة. وثاني خبط المفسدة.  
والاعتناء بدفع المفسدة أشد.

لخاتمة قوله (والمثبت على الباقي) لا يثبت هذا معنى علم فقهه، أو عكسه، لأن يقول:  
لمثبت قد يكون معر الأصل يثبت بصلافي ويعدى. هذه من الأصل،  
لأن الأصل عدم ترجوحه وإلحاقه، ترجيح ذلك على أن هذا معنى من لأصل  
قوله (وحكى ابن حبان مع هذا) أي مع ترجيح شئ على شئ  
قوله (والنهي عن الأمر) ترد بأسه في حظره ولا أمر لإباحته كي يفهم كلام  
الشارح، ويؤخذ منه ترجيح الخطر على الكراهة.

(١) الثاني: ترجيح الخبر المقتضى على الخبر الثاني، وبه قال المالكية، والشافعية، والحنابلة، ومختصر  
ابن حبان، (٦٧٧/٤)، المنتقى (١٨٨/٢)، مشرح الكوكب المنير (٦٨٢/٤).  
(٢) وبه قال حنفية، تفسير التحرير (١٤٤/٣).  
(٣) وبه قال القاضي عبد الحامد من مخرجه المنتقى (١٨٩/٣).  
(٤) مختصر ابن حبان (٤٠٢/٢) مع حبان.  
(٥) الثالث: ترجيح الخبر عن الأمر، وبه قال المالكية، والشافعية، والحنابلة، ومختصر  
ابن حبان (٦٢٣/٤)، المنتقى (١٨٩/٢)، مشرح الكوكب المنير (٦٥٩/٤).

(والأمر على الإباحة)<sup>(١)</sup> للاحتياط بالطلب.

فلما ثبت قوله (والأمر على الإباحة) لم يذكر فيه حلا. وبه قول بعض ذلك،  
ورجحه الصفي الهندي، لأنه لو رجع الأمر لزم من ذلك تعطيل المباح<sup>(٢)</sup>.

(١) الرابع: ترجيح الأمر على الإباحة، وبه قال المالكية، والشافعية، والحنابلة، ومختصر  
ابن حبان (٦٢٣/٤)، المنتقى (١٨٩/٢)، مشرح الكوكب المنير (٦٥٩/٤).  
(٢) فان ترددني في «الف» (١٨٩/٢)، وعلقه عنه شيخ الإسلام



للنهي والخبر عن الأمر والنهي والخطر على الإباحة. وثالثها سواء  
والوجوب والكراهة على الندب. والندب على المباح في الأصح.

والخبر (والخبر) المنصّر مكتوب (على الأمر) والنهي (أو) لأن الطلب به لتحقق  
وقوعه أقوى منها.

(و) خبر (الخطر على) خبر (الإباحة) بالاحتياط<sup>(١)</sup> وبين عكسه لأعداد  
الإباحة بالأصل من مفي الخرج. (وثالثها سواء) لتساوي مرجحيهما<sup>(٢)</sup>.

(والوجوب) والكراهة<sup>(٣)</sup> عن الندب للاحتياط في الأمر. يدفع الشك  
في الثاني.

لثانية قوله (للاحتياط بالطلب) أي به أو معه. مرده بعبث لأحد يدفع به  
تكراره فيه عليه بعد وإن لزم تكراره من وجه آخر كما يأتي

قوله (وثالثها سواء) لم يذكروا نظيره في تعارض الأمر - فيها مرء والندب  
فيها يأتي مع الإباحة، والقياس يحثه فيها، ويحتمل خلافه.

(١) المحقق يرجع الخبر المنصّر للتكليف على الأمر. وبه قال الشافعية، والحنابلة  
أصنف (١٨٩/٢)، شرح الكوكب المنير (٢/٦٦٠)

(٢) السامع: ترجيح الخبر المنصّر للتكليف على النهي. وبه قال الشافعية، والحنابلة  
«التشنيف» (١٨٩/٢)، شرح الكوكب المنير (٢/٦٦٠)

(٣) السامع يرجع خبر عن الإباحة، وبه المالكية، والشافعية، والحنابلة  
أصنف (١٨٩/٢)، شرح الكوكب المنير (٢/٦٦٠)

(٤) وبه قال الشافعية، والحنابلة، والحنابلة، والشافعية، والحنابلة  
أصنف (١٨٩/٢)، شرح الكوكب المنير (٢/٦٦٠)

(٥) السامع يرجع خبر عن الإباحة، وبه المالكية، والشافعية، والحنابلة  
أصنف (١٨٩/٢)، شرح الكوكب المنير (٢/٦٦٠)

(٦) السامع يرجع خبر عن الإباحة، وبه المالكية، والشافعية، والحنابلة  
أصنف (١٨٩/٢)، شرح الكوكب المنير (٢/٦٦٠)

(٧) السامع يرجع خبر عن الإباحة، وبه المالكية، والشافعية، والحنابلة  
أصنف (١٨٩/٢)، شرح الكوكب المنير (٢/٦٦٠)

والندب على المباح في الأصح) للاحتياط بالنصب<sup>(١)</sup> وهذا عكسه لم يفه  
أما احتياط الأصل من عدم عبث. وليس في هذا مع قوله في الأمر في الإباحة  
تكراراً، لأن الأصل فيه لا يجب لا عبث. وبما خلاف في حقيقته بعدم  
في مسألة جائز الترك.

لثانية قوله (والوجوب والكراهة على الندب) لم يذكره يرجع أحدهما عن الآخر،  
والظاهر تقديم الوجوب على كراهة التشويه.

قوله (على المباح) الأنسب «عن الإباحة».

قوله (لأن المراد بالأمر فيه) أي في قوله «الأمر على الإباحة» وحاصله أنه  
لا تكرار عن ماله. ولكن لا يحسن تقديمه لأجاب عن الإباحة معلوم من  
قوله «مرجوح» أي قوله «عن ماله»، ففي ذلك تكرار من هذا الوجه

قوله (وهما) أي كون الأمر هو الإيجاب أو الطلب خلاف في حقيقته

(١) السامع يرجع خبر عن الإباحة، وبه المالكية، والشافعية، والحنابلة  
أصنف (١٨٩/٢)، شرح الكوكب المنير (٢/٦٦٠)



لأن وثالثها في موافق الصحابي إن كان حيث ميّزه النص، كزيد في الفرائض. ورابعها إن كان أحد الشيعين مطلقا. وقيل: إلا أن يخالفها معاذ في الحلال والحرام، أو زيد في الفرائض، ونحوهما.

**البرج** (وثالثها في موافق الصحابي إن كان) في نصحاب (حيث ميّزه النص) أي من ميّزه فيه من أبواب الفقه (كزيد في الفرائض) <sup>(١)</sup> فنرى فيها حديث «أفرضكم زيدا» <sup>(٢)</sup> قد تقدم

(ورابعها إن كان) في أصحاب (أحد الشيعين) أي كزيد (مصدقاً

وقيل: إلا أن يخالفها معاذ في الحلال والحرام، أو زيد في الفرائض ونحوهما) أي أحد معاذ وزيد في نص، وفي شرحه لا أحد شيعين لأن الحديث قد سبق فيه ذكره. في حديث «أفرضكم زيدا، وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ» وأفرضكم عليّ

لغاية قوله (وأفرضكم زيدا) وفيه إحصاء له ما يفي به لا ينفرد حديث «وأفرضكم زيدا» فقط عن أحد من أصحابي

(١) نسخة في الحرم إلى الإمام الشافعي. «التشيع» (١٩٢/٢)

(٢) نسخة في كتاب «البرج»

(٣) وفيه ذكر في كتاب «البرج» شرح الكوكب المير: (٧٠٧/٢)

(٤) نسخة في كتاب «التشيع» في كتاب (١٩٢/٢)

(٥) نسخة في كتاب «البرج»

لأن قال الشافعي: «وموافق زيد في الفرائض فمعاذ، ومعاذ في أحكام غير الفرائض فعليّ»

**البرج** (قال الشافعي) «(أو أخرج موافق زيد في الفرائض فمعاذ) فيها» (فعلي) فيها (ومعاذ في أحكام غير الفرائض فعلي) أي في أحكامها يعني أن أحد من شعرائهم في مسألة في الفرائض يوافق فيها زيدا. فإن كان له فيها قول وموافق معاذ، فإن كان له فيها قول وموافق علي، وشعرائهم في مسألة في غير الفرائض يوافقونها معاذاً، فإن لم يكن له فيها قول فالموافق فعليّ»

وقد ورد في نسخة من هذا المتن أنه نسخة، وكذا في نسخة من حديث الحسن. وفي نسخة أخرى منه «وأفرضكم زيدا» عن عمومهم. وقوله «وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ» يعني في غير الفرائض. وكذا في قوله «وأفرضكم عليّ» يعني في غير الفرائض. ولعل في معاذ أصرح منه في علي فقد تقدم في غير هذا المتن

لغاية قوله (قال الشافعي) (الح) أي في أدواق كل من الدليلين صحابي. وقد ميّز النص أحد الصحابين فيها في إرفاقه من أبواب الفقه بهذه غير المسألة السابقة.

(١) نسخة في «التشيع» (١٩٢/٢). «عنه الوصول» (ص ١٢٥)

والإجماع على النص، وإجماع الصحابة على إجماع غيرهم، وإجماع الكل على ما خالف فيه العوام، والمقرص عصره، وما لم يسبق بخلاف عن غيرهما، وقيل: المسبوق أقوى، وقيل: سواء.

الترجيح (والإجماع على النص) <sup>١١</sup> لأنه يؤمر به التسع خلاف نص

(والإجماع الصحابة عن) إجماع (غيرهم) <sup>١٢</sup> كما سنعلم أنهم أشرف من غيرهم

لثاني قوله (والإجماع الصحابة عن إجماع غيرهم) أي وكذا إجماع الصحابة على من دونهم. وهكذا فإن نصي هدي بعد أن صاحب الهدى يصح في الإجماعين القطعيين إذ لا ترجيح بين قطعيين.

فتد. ولا في نصي نصي. د نصي منه عن نصي مصنف ومطهر أن وجود النص في نفسه عند غيره محتمل لأن إجماع الأول، ولا لم يجزهم أن يجمعوا على خلافه ما في من حرق لإجماع، نتجمل حوار بلا عفة. د انضم عن دليل قوي من دليل أول. وسكون هذا مقيد لقومهم لا يجوز حرق الإجماع

(١) هذا هو النوع الخاص من القسم الأول من أقسام الترجيح الثلاثة، وهو الترجيح بين إجماعين، وذكره المصنف حجة أوجه:

الأول: ترجيح الإجماع على النص، سواء كان النص من الكتاب أو السنة، وبه قال الحنفية، والشافعية، والحنابلة. فتبصر التحريم (١٦١/٣)، انحصر ابن الحاجب (٢١٦/٢) مع شرح بعضه... شفاء (١٩٣/٦)، شرح الكوكب المبرق (٤/٦٠٠)

(٢) الثاني ترجيح إجماع مقدم على حرق. وبه قال الشافعية، والحنابلة، شفاء للمصنف

(١٩٣/٦)، شرح الكوكب المبرق (٤/٦٠٢)

الترجيح (والإجماع الكل) <sup>١١</sup> شتم من بعده (عن ما خالف فيه العوام) لصنف الثاني بالخلاف في حجته على ما حكاه الأمدى وإن لم يسلمه المصنف كما تقدم.

(و) إجماع المقرص عصره <sup>١٢</sup>، وما أي وإجماع هدي (لم يثنى) بخلاف <sup>١٣</sup> على غيرهما أي مقابلتها ضعفه بخلاف في حجته (وقيل: المسبوق) بخلاف (أقوى) من مقابله، (وقيل: هما سواء).

شتم من بعده (على ما حكاه الأمدى) معذور بخلاف

هده (وقيل: المسبوق بخلاف أقوى من مقابله) أي لزيادة اطلاعهم عن المآخذ

(١) الثالث ترجيح إجماع لشهر عليه عن مختلف فيه، وبه قال الشافعية، وحنابلة شفاء (١٩٣/٦)، شرح الكوكب المبرق (٤/٦٠٢)

(٢) الرابع ترجيح إجماع مقدم على نصي لم يقرض عهد، وبه قال الشافعية، وحنابلة شفاء (١٩٣/٦)، شرح الكوكب المبرق (٤/٦٠٢)

(٣) الخامس ترجيح إجماع هدي لم يسبقه خلاف على نصي سعة خلاف، وبه قال الشافعية وحنابلة شفاء (١٩٣/٦)، شرح الكوكب المبرق (٤/٦٠٢)

[الترجيح بين قياسيّن]

وَيُرْجَحُ القياس بقوة دليل حكم الأصل ، وكونه على سنن القياس ،  
أي فرعه من جنس أصله .

البرج (ويُرجح لقياس بقوة دليل حكم لأصل) ' ' كان يدور في أحد نفاسين بالسلطوق، وفي الآخر بالمفهوم لقوة الظن بقوة الدليل.

(وكونه) أي القياس (على سنن القياس، أي فرعه من جنس أصله) فهو  
مقدم على قياس ليس كذلك، لأن الجنس بالجنس أشبه، فقياسنا ما دون أرواح  
الموصوفة على أرواحها حتى تتحمله العاقلة مقدم على قياس الخنثى له على  
غير أمانات الأموال حتى لا تتحمل.

للأمانة قوله (ويرجع القياس) أي على قياس آخر.

الذبح (والأصح تساوي المتواترين من كتاب ومئة) <sup>(١)</sup> وقيل: يُقدم الكتاب عليها لأنه أشرفها (وثالثها: تقدم السنة) <sup>(٢)</sup> لعوله تعالى ﴿لَتَقْبِلَنَّ لِنَاسٍ مَّا تَكُوزُونَ﴾ <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>

أما الحواريان من السنة فمتساويان قطعاً كالآيتين<sup>(٤)</sup>

المسألة: «ولا يقدّم كتاب على السنة» الخ؟

قلتُ: فذاك فيما إذا أمكن العمل بها من وجه كما اقتضاه كلامه ثم وما هنا فيما إذا لم يمكن العمل بها.

قوله (أما المتواتر من اللغة) حكمة بمصدره دور المتغير من اللغة أو الكتاب دفع إيهام: أن في الكتاب غير متواتر كاللغة.

[illegible]

أحدهما: ترجيح القياس الذي دليل حكمه أقوى عن الآخر، كما يكبر دليل أحدهما  
مقتضاه، والآخر مظهره.

ثانيها : طرح نفس ذاتي صفة على من انصاف على يدني اصفهه عدها عن من  
الانصار : وانه كان ناكبا ، وشيعة ، احصله اعمده من : حادبا : ( ٦٧ ) .

الطيف، (٢ ١٩٥)، العدد ٢١، ص ٧٩٤

(١) ربه ما شفعه، والحنابلة: «التشجيع» (١٩٤/٢)، «شرح الكوكب المنير» (٦٠٣/٤).

(۲) دره‌های حیفه (بیشتر بهر ۱۳۲۳)

(22)  $\lambda \in \text{supp } \mu, \mu(\lambda) \neq 0$

(٢) ربه عال امر كل في نفسه (١٩٢٠)، واس السجاء في شرح الكوكب المير

والقطع بالعلّة، أو الظن الأغلب، وكون مسلكتها أقوى، وذات أصدين  
على ذات أصل، وقيل: لا، وذاتية على حكمية، وعكس السمعاني.

والقطع بالعلّة<sup>(١)</sup>، أو الظن الأغلب<sup>(٢)</sup>، أي وجودها.

(وكون مسلكتها أقوى)<sup>(٣)</sup> كما في مراتب الص<sup>(٤)</sup> لأن الضر في النفس  
المشتمل على واحد مما ذكر أقوى من الظن في مقابله.

(و) ترجيح علة ذات أصدين على ذات أصل<sup>(٥)</sup> وقيل: لا) كالخلاف في  
الترجيح بكثرة الأدلة<sup>(٦)</sup>.

لغاية قوله (والقطع بالعلّة، أو الظن الأغلب بها) نعي عنه ما بعده لأن ترجيح إسا  
هو لأخبريته، وهي إسا تكون نافذة به مستك عنه، بل نعي عني قوله  
بعد: «وما ثبت علته بالإجماع، إلح».

(١) وهذا هو الضرب الثالث من أضرب الترجيح بين القياس، وهو الترجيح بسبب العلة، ذكر  
المصنف له تسعة وعشرين وجها.

الأول: ترجيح القياس الذي وجود علة مقطوع عن الذي وجود علة مطنون، وبه قال  
المالكية، والشافعية، والحنابلة، «مختصر ابن الحاجب» (٦٣٨/٤)، «التمهيد» (١٩٥/٢)،  
«شرح الكوكب» (٧١٧/٤).

(٢) الثاني: ترجيح القياس الذي وجود علة أغلب على الظن عن مطنون وجودها، وبه قال  
مالك، والشافعية، والحنابلة، «مختصر ابن الحاجب» (٦٣٨/٤)، «التمهيد» (١٩٥/٢)،  
«شرح الكوكب» (٧١٧/٤).

(٣) الثالث: ترجيح القياس الذي مسلط علة أقوى على الآخر، وبه قال المالكية، والشافعية،  
«مختصر ابن الحاجب» (٦٣٨/٤)، «التمهيد» (١٩٥/٢)، «شرح الكوكب»  
«التمهيد» (٧١٧/٤).

(٤) الرابع: ترجيح القياس الذي علة مردودة إلى أصلين عن الذي علة مردودة إلى أصل واحد،  
«التمهيد» (٩٦/٢).

(٥) وبه قال بعض السماعين، «التمهيد» (١٩٦/٢).

(وذاتية على حكمية)<sup>(١)</sup> لأن مدته الزمنية (وعكس السمعاني)<sup>(٢)</sup> لأن حكمه  
بالحكم أشبه. والذاتية كالطعم والإسكار، والحكمية كالحرمة والتجاسة.

لغاية قوله (وذاتية على حكمية) مداني كونه مدته مدته لنمحل أي وصف  
قائما بالذات، كالإسكار في قولك: «لا يجل شرب الخمر للإسكار».

والحكمية: هي الوصف الذي ثبت تعلقه بالمحل شرعا كالتجاسة والمحل  
والحرمة، وقُدِّمت الذاتية عليها لأنها ألزم منها.

(١) الخاص ترجيح قياس مدني عنه مدته عن مدني عنه حكمه «التمهيد» (١٩٦/٢).

(٢) «موقع أدلة» سمعاني (٢٣٦، ٢).



للثبوت وكونها أقل أوصافاً، وقيل : عكسه والمقتضية احتياطاً في العرص  
وعامة الأصل . والمتفق على . . . . .

الشيخ (وكونها أقل أوصافاً) لأن مقتضى سلم (وقيل : عكسه) لأن الكثرة أشبه  
أي أكثر شبيهاً .

(والمقتضية احتياطاً في العرص)<sup>(٢١)</sup> لأنها أنسب به عما لا تقتضيه . وذكر  
الفرض لأنه محل الاحتياط إذ لا احتياط في التدب وإن احتيط به كما تقدم .

(وعامة الأصل)<sup>(٢٢)</sup> لأن يوجد في جميع حركته لا يثبت كثر فنده لا نعم  
كانطعم انعم عند في باب ر ب . فبده موجود في ب . مثلاً فبده وكثته .  
مخلاف فبوت لعمه عند حقه فلا يحد في فبده . فحور وبع حقه منه  
بالخفتين . (والمتفق على

مقتضية قوله (وذكر العرص الح) فيه شبه عن برهان عن من صحته العرص  
بـ (الفرض) عن معجمه . هـ من لا احتياط قد حكي في غير العرص ، كما  
إذ ورد حديث ضعيف بكرة به بعض السماع أو لا يحكمه . فبده فبده فبده  
عنه كما ذكره النووي في أذكاره<sup>(٢٣)</sup>

(١١) السامع : ترجيح القياس الذي علمه أقل أوصافاً على الذي أوصاف علمه أكثر . فتشبه  
السامع (١٩٦/٢)

(٢٢) السامع : ترجيح القياس الذي علمه تقتضي احتياطاً على الذي علمه لا تقتضي احتياطاً  
فتشبه (١٩٦/٢)

(٢٣) السامع : ترجيح القياس الذي علمه نعم حكم أصلها على الذي تخص حكم أصلها .  
فتشبه (١٩٦/٢)

(٢٤) لأدرك بسوءي . ص ١٥

لأن تعليل أصلها ، والموافقة الأصول عن موافقة أصل واحد ، قيل :  
والموافقة علة أخرى إن جوز علتان ، وما ثبتت علته بالإجماع فالنص  
القطعيين فالظنيين ، فالإيحاء ، فالسبر ، فالمناسبة ، فالشبه ، والدوران .

تعليل أصلها<sup>(٢٤)</sup> (المأخوذة منه لضعف مقابيلها بالخلاف فيه .

(والموافقة لأصول على موافقة أصل واحد)<sup>(٢٥)</sup> لأن لأولى أقوى كثره ما  
شهد به . قيل : والموافقة علة أخرى إن جوز علتان (لني واحد)<sup>(٢٦)</sup> وقيل :  
لا كالحلاف في الترجيح بكثرة الأدلة .

ثالثة قوله (عن تعليل أصلها) أي تعليل حكم أصلها .

فبده (بالخلاف) أي في مقادير ، وهو العلة المحتجب في تعليل حكم أصلها .  
والخلاف في المقابل نشأ من الخلاف في تعليل أصله .

قوله (والموافقة الأصول) أي القواعد الشرعية .

(١١) السامع : ترجيح قياس بدي علمه مأخوذة من أن معنى على تعليله عن الذي علمه مأخوذة  
من أصل مختلف في معناه . فتشبه (١٩٧/٢)

(٢٢) السامع : ترجيح القياس الذي علمه على وصف الأصول على الذي نسب علمه على وصف  
الأصول . فوافق الأدلة (٢٣٨/٢) ، فتشبه (١٩٧/٢)

(٢٣) اختاره شيخ الإسلام في «اللب الأصول وشرحه» (ص ١٤٦)

الذي وقيل : والنص بالإجماع ؛ وقيل : الدوران ، فالمناسبة ، وما قبلها ، وما بعدها

### وقياس المعنى على الدلالة ، وغير المركب عليه إن

الذي وقيل : النص بالإجماع ؛ من غير ما تقدم<sup>(١)</sup> (وقيل : الدوران ، فالمناسبة ، وما

قبلها ، وما بعدها) كما تقدم<sup>(٢)</sup> . فكل من المعطوفات دون ما قبله ، فالنص يصلح سجع بخلاف الإجماع ، ومن عكس قال : النص أصل بالإجماع لأن حخته إنما ثبت به ، ووجهان الإيهام على السير ، والمناسبة على الشبه وأصح من تعارضها السابقة . ووجهان السير على المناسبة بما فيه من إبطال ما لا يصلح للعلية ، والشبه على الدوران بقربه من المناسبة ، ومن رجع الدوران عليها قال : لأنه بعيد اطراد العلة وانعكاسها ، بخلاف المناسبة ، ووجهان الدوران على أو الشبه على ما بقي من المسالك واضح من تعارضها .

(و) حجج (قياس المعنى على) (الدلالة)<sup>٣</sup> لما عُدَّ فيها في محبت عدد في حجة قياس من شمس (أو) عن المعنى المناسب والثاني على لارمه مثلا . (وغير المركب عليه)<sup>(٤)</sup> .

التي قوله (وقيل : النص ... الخ) قيل أيضا : المناسبة ، فالدوران ، فالسير ،

فالسير ، فالإيهام ، فالطرد .

قوله (مثلا) يشهد إلى ما مر من أن الخمج في قياس الدلالة بلارم العنة ، فالسير ، فالحكمة

(١) وبه قال بصواب في الصحاح (٢٠٩-١٠٩) بعد لارمي في الصحاح (٢٠٩٦)

(٢) عده انركشي في سبب (٢٠٩٨) إلى بعضهم ثم صممه

(٣) التاسع عشر سجع قياس المعنى عن قياس الدلالة «شيف» (١٩٩٠٢)

(٤) العشرة سجع قياس غير مركب عن قياس المركب «الشيف» (١٩٩٠٢)

التي (وما) أي والقياس الذي ثبتت علته بالإجماع فالنص القطعيين (القطعيين) أي بالإجماع القطعي . فالنص المعصي . والإجماع المعصي<sup>١</sup> . والنص لصي<sup>٢</sup> .

(فالإيهام)<sup>(٥)</sup> ، فالسير<sup>(٦)</sup> ، فالمناسبة<sup>(٧)</sup> ، فالشبه<sup>(٨)</sup> ، فالدوران .

ملائمة قوله (فالإجماع القطعي فالنص القطعي) حجة الصبي هذين على ما يكون دلالة . ولا تسمع ما يكون . فلهذا لا جهاد نص كثير . وهذا معلوم مما مر وما يأتي آخر المسألة .

(١) الحادي عشر سجع قياس من علته بالإجماع القطعي على الذي ثبتت علته بغيره عليه قياس (ص) (١٩٧٢)

(٢) الثاني عشر سجع قياس من علته على الذي ثبتت علته بغيره إلا بالإجماع معصي . سجع (ص) (١٩٧٢) من الوصول (ص) (١٩٦٦)

(٣) الثالث عشر سجع قياس من علته بالإجماع القطعي على الذي ثبتت علته بغيره على من سجع (ص) (١٩٧٢) من الوصول (ص) (١٩٦٦)

(٤) الرابع عشر سجع قياس الذي ثبتت علته بغيره على الذي ثبتت علته بغيره على من سجع (ص) (١٩٧٢) من الوصول (ص) (١٩٦٦)

(٥) الخامس عشر سجع قياس من علته بغيره على الذي ثبتت علته بغيره على من سجع (ص) (١٩٧٢) من الوصول (ص) (١٩٦٦)

(٦) السادس عشر سجع قياس من علته بغيره على الذي ثبتت علته بغيره على من سجع (ص) (١٩٧٢) من الوصول (ص) (١٩٦٦) والشبه ، والدوران ، وبه قال الجمعية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة «تيسير التحرير» (٨٨/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢/٦٣٩) ، «الشيف» (١٩٨/٢) ، شرح الكوكب المنيرة (٨١٧/٤)

(٧) السابع عشر سجع قياس من علته بغيره على الذي ثبتت علته بغيره على من سجع (ص) (١٩٧٢) من الوصول (ص) (١٩٦٦) والشبه ، والدوران ، وبه قال الجمعية ، والشافعية ، والحنابلة «تيسير التحرير» (٨٨/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢/٦٣٩) ، «الشيف» (١٩٨/٢) ، شرح الكوكب المنيرة (٨١٧/٤)

(٨) الثامن عشر سجع قياس من علته بغيره على الذي ثبتت علته بغيره على من سجع (ص) (١٩٧٢) من الوصول (ص) (١٩٦٦) والشبه ، والدوران ، وبه قال الجمعية ، والشافعية ، والحنابلة «تيسير التحرير» (٨٨/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢/٦٣٩) ، «الشيف» (١٩٨/٢) ، شرح الكوكب المنيرة (٨١٧/٤)

للتَّوْبِ قَبْلُ، وعكسه الأستاذ. والوصف الحقيقي، فالعرفي، فالشرعي  
الوجودي، فالعدمي البسيط، فالمركب.

مثلاً . . . .

التَّوْبِ (الوجودي) مما ذكر (فالعدمي البسيط)<sup>١</sup> منه (فالمركب) لصعب العدمي  
ومركب بخلاف فهمه ولا مصادق حقيقي لعدمه لأنه من لعدم  
المصادق كما تقدم.

ففيه قوله (البسيط منه فالمركب) سبب عن ذكر خلافه. وفيه قولان حزان  
العكس والتسوية<sup>(٢)</sup>.

البرهان إن قيل (أي المركب صعبه بخلاف في قوله المذكور في مبحث حكم الأصل  
(وعكس الأستاذ) بوجهين، (إسراسي) فوجه المركب وقدوة به - على  
غيره لقوته باتفاق الخصم على حكمه لأصل منه (والوصف الحقيقي)<sup>١</sup>،  
فالعرفي<sup>(٢)</sup>، فالشرعي<sup>٣</sup> لا حقيقي لا يوقف عن شيء بخلاف العرفي،  
والعرفي متفق عليه بخلاف الشرعي كما تقدم وبأنه هذا ما حكمه الشرعي  
لأنه وصف للفعل القائم هو به.

فما فيه قوله (إن قيل) أي عن بقول صنف. وفيه قول خلافه. ويخدم برجح  
مقابله في شروط حكم الأصل<sup>(٣)</sup>.

قوله (وقد قاله به) جملة معترضة بين العامل ومتعلقه.

قوله (كما تقدم) أي في مبحث العلة.

قوله (وإن عثر هناك بالحكم الشرعي) أي فلا يناق من معترض لأن حكم  
الشرعي وصف بمعنى ذاته به ذلك الحكم، ومعنى قوله به بعلفه به فإن  
الفعل يوصف بأنه واجب، أو مندوب، أو محرم، أو مكروه، أو مباح.

(١) الحادي والعشرون - راجع نفس نفس نفس على (الوصف الحقيقي) على الذي عليه العرفي والشرعي.  
وبه قال صاحب... شافعية، والمخالفة، (شرح التلخيص) (ص: ٤٦٦)، (التلخيص) (١٩٩/٢)،  
(شرح أصول) (٢٢٠/٢)

(٢) الثاني والعشرون - راجع نفس نفس نفس على (الوصف العرفي) عن (الوصف الشرعي) وفيه  
قال صاحب... وقال الحنفية بالعكس، (تيسير التحرير) (٨٨/٤)، (التلخيص) (١٩٩/٢)

(٣) وقال صاحب... (أي حكمه لأصل) صنفه (أي بين الخصم) ولكن  
بمعنى مختلف. فهو مركب لأصل، ولكنه يقع الخصم وجودها في الأصل فمركب  
الوصف، ولا يخلو خلافه مختلف.

(١) الثالث والعشرون - راجع نفس نفس نفس على (الوصف العدمي).  
وبه قال صاحب... (شرح التلخيص) (ص: ٤٦٦)، (التلخيص) (١٩٩/٢)، (شرح الكوكب) (١٠١/٢)  
(٢) الرابع والعشرون - راجع القياس للعلل بالوصف العدمي - راجع نفس نفس نفس.  
وبه قال صاحب... (شرح التلخيص) (ص: ٤٦٦)، (التلخيص) (١٩٩/٢)، (شرح الكوكب) (١٠١/٢)  
(٣) وقال... (أي في التلخيص) (١٩٩/٢) أحد في هذا ذكر، (لصنفها) (١٠١/٢)  
هذا... (أي في التلخيص) (١٩٩/٢) أحد في هذا ذكر، (لصنفها) (١٠١/٢)  
لأنه حزين... (أي في التلخيص) (١٩٩/٢) أحد في هذا ذكر، (لصنفها) (١٠١/٢)  
على تركه كذا... (أي في التلخيص) (١٩٩/٢) أحد في هذا ذكر، (لصنفها) (١٠١/٢)

الفتوى (والباعثة على الإمارة)<sup>(١)</sup> لظهور مناسبة الدعوة

(والمطرودة المعككة) <sup>(٢٧)</sup> على المصدرة فقد لصفت نسبة باختلافها

(ثم المطردة فقط عن المعكئة فقط) <sup>3</sup> لأن ضعف شبه عدم لاطرد  
أشد من ضعف الأول لعدم الانعكاس.

لما فيه قوله (والباعثة على الإمامة) هو ما ذكره صاحب 'وعمدته المصنف' بأن لعله ذهب إلى معنى الباعث، أو الإمامة، ولم يثر في نفسه ما لم يثّر في غيره. والإمامة عليه السلام له أحد قبله، وكان مرده إلى ذات الله وتوحيده أرجح من التي لا يصرح بها معنى 'و' من هذه في الشرح بقوله 'تصوير مدعيه الباعثة'. هذا، وليس في اعتراض المصنف كثير جدوى.

(١) الخامس والعشرون: ترجيح لباس ذي عمة بمعنى بدعته على من عمة بمعنى الأمانة، وبه قال المالكية، والشافعية، والحنابلة، «مختصر ابن الحاجب» (٤/١٤٠)، «التمهيد» (٢/١٩٩)، «شرح الكوكب المنير» (٤/٧٢١).

(٣) السادس والعشرون: شرح القاسم الذي عليه مطبعة متعكك عن عبد المكيك، وهو قال: مكيك، وشافعه، وحده المكيك بن حبيب (١٦٢١)، شاف (١٩٩)،  
 وشرحه المكيك بن حبيب (١٧٧٢/٤).

(٣) السامع والاعتراف: ترجيح القياس الذي علمته مطرقة على الذي علمته منمنكة، وبه قال مالكه، وثقه، وحدهه. مختصر ابن الحاجب (٦/٤٦٤)، المستبصر (٦/١٩٩).

(2) 1990-1991

(5) ۱۰۰ حجتاً مستحکم (۱۰۰ + ۱۰۰)

بها<sup>(١)</sup> وشب القصيدة بأنها حصاً وبها أقل<sup>(٢)</sup> (ثالثها) هم (سواء)<sup>(٣)</sup> لتساويها فيما يتعذر أن يه من الإلحاق في المتعدي وعلقه في القاصرة.

التيه فيه (وفي التعمدة والقاصرة أقوال) لا بُدَّ : عندَ عددٍ من سبعِ مئةٍ العدد .  
أما عددٌ من خمسةٍ فلا بدَّ منه ، ولا يرجحُ ؟ لأنَّ قولَ : عملٌ مع مئةٍ العمل  
عدد اتِّخاذ الحكم والأمر هنا لا يتَّخذ به ، ولا فلا خصوصية لما هنا بالتقيد  
بدلث . ثم الرجوع من الأقوال أولها . وكذا الرجوع من القولين فيما بعدهما  
أولها .

(١) الناس والشرور - حجة مبسطة الذي عنه مطروحة معجزة علي التي حقه فاصم ١٠٠ وانه قال  
خالكة و سابعه وحيدته فمفصلا من خالقه (١٦٤١) وانه بوصف (١٦٤٢)  
(١٦٤٣) فشرح الكوكبة المظلمة (١٦٤٣).

(٢) وفيه قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، والمصري (٢٠٠٢).

(٣) وله كتاب القاصي بركة بعلابي (الشف) (٢٠٠/٢)

### [الترجيح بين الحدود]

الأعراف من الحدود السمعية. والذاتي على العرضي. والصريح والأعم

(في لأكثر فروعا) من متعدتين (قولان) كقوي لمعدية. الفاصره. وبأن التساوي هنا لا يتفاء علته.

(و) يُرجح (الأعراف من الحدود السمعية) في الشرع كحدود الأحكام (عن الأخص) منه لأن لأول نصي إلى مقصود التعريف من ثنائي اما الحدود العينية كحدود الماهيات. وكأن كذلك فلا يتعلق بها عرض هو

(والذاتي على العرضي) لأن تعريف لأول بعد كذا احتجته بحلاف الشئ

لعلته قوة (ويُرجح الأعراف) في أشهر. وتقدمه على قوة. من حدود السمعية. فمعلق بها بعد. أيضا. وان كان صحيحا لكن لأول. بل له حد على طريقته تأخير.

(١) التاسع والعشرون. حجب بعض من عنه. في فروعا على من عنه في فروعا. وفيه قال المالكية، والشافعية، والحنبلة، خلافا للعلالي. «مختصر ابن الحاجب» (٦٤٠/٤)، «مستصفى» (٦٥٤/٢)، «الفتاوى» (٢٠٠/٢)، «شرح الكوكب المنير» (٧٢٣/٤)

(٢) هذا هو ترجيح ما يروي عنه ثنائي من أقسامه. حجب ثلاثة. وهو انه حجب من الحدود وحدود ما عني كتحريف ما عني. وأن سمعه (من عنه) شوب من الأحكام. وهي المراد هنا. والترحيح بين الحدود على ضربين. أحدهما: باختيار اللفظ. ثانيهما: باعتبار الأمر خارجي. وقد نسب لأحد أربعة وجه. لأول ترجيح حد الأعراف عن حد الأخص. وفيه قال المالكية، والشافعية، والحنبلة. «مختصر ابن الحاجب» (٦٤٦/٤)، «عادة الوصول» (ص: ١٤٧)، «شرح الكوكب المنير» (٧٤٧/٤).

(٣) الثاني. ترجيح الحد الذي يكون بالذات على الذي يكون بالعرض. وفيه قال المالكية، والشافعية، وأما «مختصر ابن الحاجب» (٦٤٦/٤)، «غاية الوصول» (ص: ١٤٧)، «شرح الكوكب المنير» (٧٤٧/٤)

اللفظ (والصريح) (١) من اللفظ على غيره. نحو. أو ضمك لتعريف حدك إلى التعريف ثنائي

(والأعم) (٢) على لأخص منه. لأن تعريف بالأعم أبعد لكثرة المسمى فيه، وقيل: يرجح الأخص أخذًا بالمحقق في الحدود.

لعلته قوله (والأعم) صاده لأعم مطلقا. وبني الأعم من وجوه العاشر منه بنسوي

(١) الثالث: ترجيح الحد الذي يكون باللفظ صريحا على من يكون بالعرض منه. وفيه قال المالكية، والشافعية، والحنبلة. «مختصر ابن الحاجب» (٦٤٦/٤)، «عادة الوصول» (ص: ١٤٧)، «شرح الكوكب المنير» (٧٤٣/٤).

(٢) الرابع: ترجيح الحد الذي يكون باللفظ عام على من يكون بالعرض خاص. وفيه قال المالكية، والشافعية، والحنبلة. «مختصر ابن الحاجب» (٦٤٦/٤)، «الفتاوى» (٢٠٠/٢)، «شرح الكوكب المنير» (٧٤٧/٤).

للثقل وموافقة نقل السمع، واللغة، ورجحان طريق اكتسابه.

الترجيح (وموافقة نقل السمع<sup>١١</sup> واللغة<sup>١٢</sup>) لأن تعريفهما يتخالفان إما بكون لفظ عنهما، والأصل عدمه.

(ورجحان طريق اكتسابه)<sup>١٣</sup> أي أخذ على الآخر، لأن اظن بصحته أقول من الآخر.

للثبته قوله (وموافقة) عطف على «الأعراف»، يعني: وترجح موافق من الحدود لنقل السمع واللغة.

قوله (ورجحان) عطف على «الأعراف» أيضاً، يعني: وترجح الأرحح من طرق اكتساب الحد، فمقدم الحد يدي طريق اكتسابه أرحح من طريق اكتساب حد آخر، وطرق النقل تقبل القوة والضعف.

(١) هذا هو الضرب الثامن من ضربي الترجيح بين الحدود، وهو الترجيح بالأمور الخارجية، وذكره نصف ثلاثة دوح.

الأول ترجيح حد يدي بوقف النقل الشرعي على الذي خالفه. وفيه قال المالكية، والشافعية، وحاصله المختصر من أحاجته (٦٤٦/٤)، «الشيخ» (٢٠١/٢)، اشرح الكوكب له (٧٤٧/٤).

(٢) الثاني: ترجيح حد الذي بوقف النقل المعوي على الذي خالفه. وفيه قال المالكية، والشافعية، وحاصله المختصر من أحاجته (٦٤٦/٤)، «الشيخ» (٢٠١/٢)، اشرح الكوكب له (٧٤٧/٤).

(٣) الثالث: ترجيح أحد الذي طريق اكتسابه أرحح من الآخر، وفيه قال المالكية، والشافعية، وأحاجته المختصر من أحاجته (٦٤٦/٤)، «الشيخ» (٢٠١/٢)، اشرح الكوكب له (٧٤٧/٤).

للثقل والمرجحان لا تنحصر، ومثارها غلبة الظن، وسبق كثير، فلم نعلمه.

البيح (والمرجحان لا تنحصر) أكثرها حد، (ومثارها غلبة الظن) أي فوته، (وسبق كثير) منها (فلم نعلمه) حظاً من التكرار، منه تقديم بعض معاهيم المخالفة على بعض، وبعض ما يجزئ بالهم على بعض كالمجاز على المشترك، وبعضه انتهى إلى عي عن عربي، والعربي عن المعوي في حصد الشارع، وتقديم بعض صور النص من ممالك العلة على بعض، وتقديم بعض صور المناسب على بعض وغير ذلك.

لثبته قوله (وه) أي كما سبق من المرجحات ومن غير ما سبق أرححية ما يترجح به من التقديم بالتركية بالحكم شهادة الراوي على التزكية بالعمل بروايته، وبعضه من شبهه به عمل بروايته نفسه على من علم أنه يعمل، أو لم يعلم أنه عمل.





الكتاب السابع

في

الاجتهاد

## [تعريف الاجتهاد]

الاجتهاد : استفراغ العقية الوسع لتحصيل ظنٍّ بحُكْمٍ .

## (الكتاب السابع في الاجتهاد)

الاجتهاد) المراد عند الإطلاق ، وهو الاجتهاد في لغزوع ، (استفراغ العقية الوسع) بأن يبذل تمام طاقته في النظر في الأدلة (لتحصيل ظنٍّ بحُكْمٍ) من حيث إنه فعلة ، فلا حاجة إلى قول من المحاسب «شرعي»<sup>(١)</sup>

فخرج استفراغ عبر العقية واستفراغ العقية لتحصيل قطع بحكم عقبي . و ظن المحصل هو بقاء المعرفة في أوائل الكتاب نعم بالأحكام الع

## (الكتاب السابع في الاجتهاد)

وهو لغة : فعل من جهد بفتح و الصم . وهو انطاقة ، والمشقة

واصطلاحاً : ما ذكره

(١) عبارته رحمه الله تعالى في «المختصر» (٥٢٨، ٢) «الاجتهاد : استفراغ العقية الوسع لتحصيل

ظنٍّ بحكم شرعي»

للثقة والمجتهد الفقيه .

﴿ثاني﴾ فلو عجز هنا بـ (الظن بالأحكام) كان أحسن<sup>(١)</sup> .

ولم يقه في التعريف معنى المهين لفقته محاشاه ، ويكون له يحصله  
ففيها حقيقة وقد قال لمصنف (والمجتهد الفقيه) كما قال من تقدم عنه  
في أوائل الكتاب . ونفعه المجتهد لأن كلامه يصدق على ما يصدق عليه  
الأخر .

لثانية قوله (فلو عجز هنا بـ (الظن بالأحكام) كان أحسن) أي يكون عن سبب ما  
في تعريفه من جمع لأحكام . ومن تعريفه نفس السلام كنعيم . ثم  
فيلوح بأن المراد العلم ثم هو الظن المذكور هنا .

لثانية قوله (يتحقق به) أي يثبت به كونه فقيها .

قوله (وقيل : ضرورية) هو بالإضافة للضمير أي ضروري نعم ، أي  
العلم الضروري ، والمراد بعضه كما صرح به جمع لثلاث بدم أن من فقد نعم  
بمدركه الإدراك غير عاقل .

(١) واختاره شيخ الإسلام في دلت الأصول وشرحه (ص ١٤٧)

(٢) هو قول أبي الحسن الأشعري ، وحده الأستاذ أبو إسحاق عن أهل الحق «نصف»  
(٢٠٣/٢) .

(٣) وبه قال القاضي أبو بكر العلابي ، واختاره من تصاع عليه نوري من الشافعية  
«نصف» (٢٠٣/٢)

(١) قال السائل : رحمه الله تعالى - في «الشافعية» (٢/٥٨٩) : قوله : «فلو عجز هنا بـ (الأحكام)

كان أحسن» . وإن كان قوله قبيها من «العلم بـ (الأحكام)» لكنه مخالف لما ينبغي من جواز  
تجـ «الاحتياط» مختص .

وبه قال شيخ الإسلام في دلت أصول (ص ٢٤٦) .

الثاني العارف بالدليل العقلي، والتكليف به ذو الدرجة الوسطى لغة، وعربية، وأصولاً، وبلاغة، ومتعلق الأحكام من كتاب وسنة وإن لم يحفظ المتن.

الثالث العارف بالدليل العقلي، في البراء الأصلية. (والتكليف به) في لحنه كما تقدم أن مصححات هذه الأصلي حقه فمثلك به أن يصرف عنه دين شرعي.

(ذو الدرجة الوسطى لغة، وعربية) من نحو وتصريف، (وأصولاً، وبلاغة) من معاني، (ومتعلق الأحكام) مفتوح اللام أي ما تعمق هي بدلالته عليها

الثانية قوله (والتكليف به) أي بالدليل العقلي، أي بالتسلط به.

وقوله (كما تقدم) تفسير لقوله «من الحجية»، أي كون الدليل العقلي وهو البراءة الأصلية حجة، أي يعلم أننا مكلفون بها ما لم يرد ما يصرف عنها من نص، أو إجماع، أو قياس.

قوله (وعربية) من عطف العام على الخاص لأن اللغة من أقسامها وذكرها معنى عنها، فقول الشارح: «من نحو وتصريف» تفسير مراد، لكن كان الأولى أن يذكر معها (الاشتقاق)، وكأنه أدخله في التصريف

قوله (وبلاغة) أفردوا بالذكر مع دخولها في علم العرب بدلاً بوجه عروجهما عنه مع أنه قد استشكل اشتراطها في المجتهد لأن مجتهدين كانوا مروجين قبل تدوينها؟

ويؤيد هذا يعلم النحو وغيره.

قوله (بدلالته) أي بسببها.

(فقيه النفس) أي شديد فهمه يصعب قصد كلامه، لأن عمره لا يتنى له الاستسباط بقصود بالأحهاد (وإن أكره القياس) فلا حرج بذكره عن فقهه نص<sup>(١)</sup> وفيه. يخرج. فلا تغرؤ قوله<sup>(٢)</sup> (وثالثها: إلا خيل) فصح بإنكاره لظهور جوده<sup>(٣)</sup>.

الثانية وفهم بعضهم أن (ضروري) تقرأ مالتاء أي علوم ضرورية.

قوله (للعلم الضروري) أي من حيث تصدق بعد تصدق. أي لا من حيث تصدق بعد تصدق ضروري صدق مدعى مع صدق مدعى ضروري كما ذكره بقوله: «كما يصدق لذلك - أي لأجل العلم الضروري - على من لا يتأتى منه النظر كالأبله».

قوله (شديد الفهم بالطبع) أحد ما جاء من (فقيه) لكنه لا (مفعل)، والطبع من مدونه لأن معنى (فقه) ما فهمه صاحب الفقه. من إصافته إلى النفس. وبصرف عن مجتهد عن نفسها طرف من تصدق على الفقهاء، ومن الوصية لهم لأن مبناهما على العرف.

(١) دفعه قال شيخ أبو حامد. واللوودي، والقاضي أبو الطيب، واختاره شيخ الإسلام. (نضيف)، (٢٠٤/٢)، «غاية الوصول» (ص: ١٤٧).

(٢) وبه قال القاضي أبو بكر. وثاناه إمام الحرمين. (نضيف)، (٢٠٤/٢).

(٣) قال أبو بكر. (نضيف)، (٢٠٤/٢) وهو ظاهر كلام ابن الصباغ، وغيره، وهو المختار.

لكن قال الشيخ الإمام: «هو من هذه العلوم ملكة له، وأحاط بمعظم قواعد الشرع، ومارسها، بحيث اكتسب قوة يفهم بها مقصود الشارع».

ويعتبر قال الشيخ الإمام: «الإيقاع الاحتجاج، لا لكونه صفة فيه» - كونه خبيراً بمواقع الإجماع كي لا يجرقه، والسنخ والنسخ، وأسباب النزول، وشرط المتواتر، والأحد، والصحيح والضعيف،

الشيخ (من كتاب وسف وزان لم يجمع المتون) في لئله صف في هذه العلوم سائى به الاستنباط المقصود بالاجتهاد ، أما علمه سائى لأحكام وأحداثها أي مواقعها وإن لم يجمعها فألب المسألة . وأما علمه بأصول شفه فلاه يعرف به كيفية الاستنباط وغيرها لما يحتاج إليه ، وأما علمه بالباقي فلاه لا يفهم المراد من المستنبط منه إلا به<sup>١</sup> لأنه عربي بايع

المشقة فوه (أي التوسط) نسبة لضم في (يخطف). وسميه (الشمس حة) مع  
فوه (عما يحتاج إليه) في الأصل سمى فوه بعد الشمس ثم بعد فوه  
الرؤية.

الشيخ (وقال الشيخ الإمام، رحمه الله) في الحنفية من هذه العلوم ملكة له، وأحاط بمعظم قواعد الشرع، وأما رساها، بحيث اكتسب قوة يفهم بها مقصود الشارع، فإنه يكتب بأسوه في ذلك علوم، وسمي إماما مذكرا ويؤخر قال الشيخ الإمام، رحمه الله في الحنفية، «الإيضاح للاتحاد، لا لكونه صفة فيه» كونه حبرا بمواقع الإجماع كما لا يخبره (قوله) أنه يمكن حبرا بمواقفه قد يخبره حرام كما تقدم لاعتباره؛

وإسماح المرحوم بـ «عدم» لأهل عن الثاني، فإنه إذا لم يكن حجة فيها قد يعكس (وأشباب التزوي) فإن الحجة بما توصل إلى فهم المراد (وشريط المتواتر والأحاد) المحقق فيها المذكور في الكتاب الثاني، «عدم الأول عن الثاني، فإنه إذا لم يكن قد يعكس» ؟ ... ..

الثانية قوله (لا لكونه) أي لكون ما يأتي من كونه خبر المذکور، فالصبر عندئذ  
لأن متأخر لفظاً متقدّم رتبة.

قوله (كونه خيرا بمواقع الاجماع) أي في الواقعة للمختد به ، ويأتي مثله في بقية الشروط الآتية ، وعليه فكان يعني حلف (شرط) من فونه «وشهد للمؤمنين والأحاديه» ، لأنه لم يُعْثَر لإيقاع الاجتهاد الذي اكتمل به ، من للمختد - وهو معلوم من قوله : «وهو ذو الدرجة» . الخ<sup>١</sup>

(١) ولما حمله شيخ الإسلام من القبة الأصغر، (ص ١٢٢)، وهو :  
 ولما حمله شيخ الإسلام من القبة الأصغر، (ص ١٢٢)، وهو :  
 ولما حمله شيخ الإسلام من القبة الأصغر، (ص ١٢٢)، وهو :

الصحیح (والضعیف) من الحديث لعدم الأول على الثاني، فإنه بداهة يمكن  
خيراً أحدهما قد يعكس .

لأنه قوله (وخصم) أي من صفة إليها ما ذكر، أي من الإحاطة بمعظم قواعد الشرع،  
والممارسة لها إلى أن صارت ملكة له .

قوله (والصحيح) المراد به ما يشمل الحسن، وعليه لو اجتمع صحيح  
وحسن تقدم الصحيح

لأن حال الرواة ويكفي في زماننا الرجوع إلى أئمة ذلك .

الصحیح (وحال الرواة) أي يقول الرد بقدره لمقول عن المودعة أنه يمكن خبره  
به قد يعكس<sup>(١)</sup> .

وفي نسخة: «ويستبرأ الصحابة»<sup>(٢)</sup> ولا حاجة إليه على قول الأكثر بعدلتهم  
كما تقدم .

(ويكفي) أي خبره حال الرواة (في زماننا الرجوع إلى أئمة ذلك) من  
المحدثين كالإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وغيرهم، فيعتمد عليهم في  
التعديل والتجريح لاعتدالهما في زماننا إلا بواسطة، وهم أولى من غيرهم

فالخبرة بهذه الأمور اعتبروها في المجتهد لما تقدم، بل والله المصنف أب  
شرط في الاجتهاد لا صفة فيه، وهو طاهر .

لأنه قوله (ولا حاجة إليه على قول الأكثر بعدلتهم) أي على قول غيره مدحج في  
حال الرواة، لكن قوله: «لا حاجة إليه» قد يقال: بل يحتاج إليه لمعرفة  
أخبارهم، والأعلم منهم، إذ خبر أكابرهم مقدم على خبر أصغرهم، وموافق  
قول الأعمم منهم مقدم على موافق قول غيره كما عُلِمَ مما مر<sup>(٣)</sup>، وبوفاء فذل  
«ولا حاجة إليه لدخول حالهم في حال الرواة» لسلم من ذلك، بد معرفة حال  
الرواة لا تنحصر في معرفة عدالتهم .

قوله (لما تقدم) أي من التعاليل .

(١) انظر «التلخيص» (٢/٢٠٦) .

(٢) وهو موجود في النسخة التي شرحها ابن كثير، فعاد «ومنها» معرفة هذه أحكام الصحابة .

ولقائهم . «التلخيص» لم يذكر (٢/٢٠٦) .

(٣) في «درج» من «الدين» مسطور .



## [ ما لا يُشترط في المجتهد ]

ولا يُشترطُ علم الكلام، وتعاريف الفقه، والذكورة، والحرية، .

الشيخ (ولا يُشترطُ) في مجتهد (علم الكلام) (يمكن الاستدراك من عدم تعيينه الإسلام تقليداً)

(و) لا (تعاريف الفقه) لأنها إما تمكن بعد الاجتهاد. فكيف تُشترط منه؟  
(و) لا (الذكورة والحرية) خوراً أن يكون لبعض علماء الأئمة والاحكام والدين في  
ناقضات عقل عن ترجيح، وقد بعض لعبدان يصير حال يتفرع عن  
خدمه السيد.

ملاحظة قوله (في المجتهد) أي لا في كونه مادراً صفة منه، ولا في ناسخ الاجتهاد منه

قوله (المس يجرم بعبادة الإسلام بتفديد) من مس عن صفت كنه نعمه  
سأني.

يُنْصَحُ ولا الذكورة والحرية، وكذا العدالة على الأصح. وليبحث عن  
المعارض، واللفظ هل معه قرينة.

الشيخ (وكذا العدالة) لا يُشترط فيه (على الأصح) خوراً أن يكون يتفق قوة  
لاجهاد. وقيل: يُشترط في بعضه على قوله

(وليبحث عن المعارض) كالمخصص، والمقيد، والناسخ،

لثانيه قوة (وقيل: يُشترط ليعتمد على قوله) مع البركني<sup>(١)</sup> في حمل هذه مقابلة  
للأصح، ويعني بمرمي<sup>(٢)</sup> بما حصله أنه لا تخلف بينها، إذ يُشترط  
عدائه لأعداء قوة لا يبقى عدم شرطها في الاجتهاد، إذ الفاسد يعمل  
باجتهاد نفسه. وربما يُستبعد قوله تعاقب، أي فراجع الخلاف إلى أنه يعطى  
قوة (ولناسخ) لا ينافي كنعني عنه قوله (ولناسخ) (ولناسخ) لأننا نقول:  
الكلام به في إذا كان هناك دلائل ناسخ ومسوخ فلا بد أن يعلم عن  
الناسخ والمسخ، وهنا فيما إذا كان دليل واحد واستتبط منه حكم فطلب من  
المجتهد البحث عن معارض من ناسخ أو غيره.

(١) وبه قال الحنفية، والمالكية، والشافعية، والهابطة. انظر اسحق (٤١٠: ٤١٠)، بشر  
السود (٢٠٩/٢)، والمخصص (٢٠٩: ٢٠٩)، اعية بوضوح (ص ١٢٢)، بشر  
الكوكب المير (٤٥٩/٤).

(٢) عنه جده في الشيف (٢٠٧: ٢٠٧)، أولاً في صحة الاجتهاد بالكون  
عدلاً، وربما بعد في حكمه وقبوله فلا يجوز استيفاء نفس وإن صح استيفاء  
نفس واحد، ولا صح حكمه إلا من رجل عدل، فقد شروطه فيها أحد من شروط  
لاجهاد بعبادته.

(٣) انظر (ص ٨٧٨: ٨٧٨)

الشيخ (و) عن (اللفظ هل معه قرينة) تصرفه عن طاهره أي عن القرينة الصارفة ليسلم ما يستنبطه عن تطرق الخدش إليه لو لم يبحث .

وهذا أولي لا واجب لوافق ما تقدم<sup>(١)</sup> من أنه يتمسك بالعام قبل البحث عن المحض عن الأصح . ومن حكاية هذا الخلاف في بحث عن صارف صيغة «افعل» عن الوجوب إلى غيره ، وحكاة بعضهم في كل معارض .

للمتنبية قوله (وعن اللفظ هل معه قرينة تصرفه عن طاهره) هذا في حقيقته يرجع إلى البحث عن المعارض فيدخل فيه . قوله (وهذا أولي) أي قوله : «وليس بحث .» . وجهه تركيبي على أنه جواب عن «ولا تخلف ما تقدم من حوز التمسك بالعام» . فبحث عن المحض لأن ذلك في جواب «تمسك بالظاهر المحذور عن القرين» ويكلاهما في اشتراط معرفة المعارض بعد ثبوت كونه معارضا<sup>(٢)</sup> . وفيه منه تصرفه (ومن حكاية) عطف على قوله «من أنه يتمسك بالعام» . وفيها مع ما قبلها لف ونشر فترتب .

(١) في باب المحض

(٢) «الشف» بتركبي (٢٠٧٢) . وقعه الع في «البحث» (٨٧٨/٣) قال بعد الفقد عمر الله تعالى له ونوالله : إننا أوله الشارح لوافق كلام المصنف في السابق محوز التمسك بالعام قبل البحث عن المحض . أما إذا قلنا بيا عليه أصحابنا الشافعية من وجوب سحب عن المحض كما يثبت في «تيسير الوصول» (ص : ١٣٤) ، فيكون هذا رجوعا من المصنف إلى قول لأصحابه والله تعالى أعلم .

[مجتهد المذهب ، ومجتهد الفتيا]

ودونه مجتهد المذهب ، وهو المتمكن من تخريج الوجوه على نصوص إمامه .

ودونه مجتهد الفتيا ، وهو المتبحر المتمكن من ترجيح قول على آخر

الشيخ (ودونه) في باب المحض للمذهب وهو مجتهد المذهب (مجتهد المذهب ، وهو المتمكن من تخريج الوجوه) أي مذهبها (على نصوص إمامه) في المسائل

(ودونه) في باب مجتهد مذهب (مجتهد الفتيا ، وهو المتبحر) أي مذهب إمامه (المتمكن من ترجيح قول) له (على آخر) أطلقها .



والصواب أن اجتهاده ﷺ لا يخطئ.

[الاجتهاد في عصره ﷺ]

والأصح أن الاجتهاد جائز في عصره، وثالثها: بإذنه صريحاً، فبن: أو غير صريح، ورابعها: للبعيد. وحامها: للولاء؛ وأنه وقع، وثالثها: لم يقع للحاضر، ورابعها: الوقف.

(والصواب أن اجتهاده ﷺ لا يخطئ) بربها حسب نسبة عن حصاً في الاجتهاد. وقيل: قد يخطئ ولكن يثبت عليه سريعاً لما تقدم في الآيتين<sup>(١)</sup>. وليشاعة هذا القول عبر المصنف بـ «الصواب».

(والأصح أن الاجتهاد جائز في عصره ﷺ) وقيل: لا يخطئ من لم يخطئ في حكمه لثبوت منه، عن حصة بن علي عن عده حتى في ذلك بعدة الناس.

ثالثية قوله (والأصح أن اجتهاده ﷺ لا يخطئ) بربها حسب نسبة عن حصاً في الاجتهاد. وقيل: قد يخطئ ولكن يثبت عليه سريعاً لما تقدم في الآيتين<sup>(١)</sup>. وليشاعة هذا القول عبر المصنف بـ «الصواب».

(١) وفيه قال ابن الخطاب في المختصر (٤/٥٣٣). وابن الجار في شرح الكوكب المثير (٤/٤٨٠) وغيرهما.

(٢) وفيه قال الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، في التحرير (٤/١٩٣)، والمختصر (٤/٤٨٠) وغيرهما.

(٣) «المختصر» (٢/٥٢٥).

(٤) «المختصر» (٢/٥٢٥).

(٥) كما ذكر في «المختصر» (٢/٥٢٥).

(٦) في «المختصر» (٢/٩٨٨).

(٧) «المختصر» (٢/٩٨٨).

(وثالثها) حذر بإذنه صريحاً، فبن: أو غير صريح، بن سكت عن سنن عنه، أو وقع منه، فإن لم ياذن فلا.

(ورابعها): جائز (للبعيد) عنه دون القريب لسهولة مراجعته. (وحامها) حذر (للولاء) حذر شخصه عن استدلال برغبة عم بن يزن لم يأن يراجعوا السي - ﷺ - فيما يقع لهم بخلاف غيره. (و) (الأصح أن اجتهاده ﷺ لا يخطئ) بربها حسب نسبة عن حصاً في الاجتهاد. وقيل: قد يخطئ ولكن يثبت عليه سريعاً لما تقدم في الآيتين<sup>(١)</sup>. وليشاعة هذا القول عبر المصنف بـ «الصواب».

(والأصح أن اجتهاده ﷺ لا يخطئ) بربها حسب نسبة عن حصاً في الاجتهاد. وقيل: قد يخطئ ولكن يثبت عليه سريعاً لما تقدم في الآيتين<sup>(١)</sup>. وليشاعة هذا القول عبر المصنف بـ «الصواب».

ثالثية قوله (والأصح أن اجتهاده ﷺ لا يخطئ) بربها حسب نسبة عن حصاً في الاجتهاد. وقيل: قد يخطئ ولكن يثبت عليه سريعاً لما تقدم في الآيتين<sup>(١)</sup>. وليشاعة هذا القول عبر المصنف بـ «الصواب».

(١) وفيه قال ابن الخطاب في المختصر (٤/٥٣٣). وابن الجار في شرح الكوكب المثير (٤/٤٨٠) وغيرهما.

(٢) وفيه قال الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، في التحرير (٤/١٩٣)، والمختصر (٤/٤٨٠) وغيرهما.

(٣) «المختصر» (٢/٥٢٥).

(٤) «المختصر» (٢/٥٢٥).

(٥) كما ذكر في «المختصر» (٢/٥٢٥).

(٦) في «المختصر» (٢/٩٨٨).

(٧) «المختصر» (٢/٩٨٨).

## مسألة : [ المصيب في الاجتهاد ]

المصيب في العقليات واحد . ونافي الإسلام مخطئ أثم كافر . وقال الجاحظ والعنبري : لا يأثم المجتهد ، قيل : مطلقا ، وقيل : إن كان مسلما ، وقيل : زاد العنبري كل مصيب .

الشيخ (مسألة : المصيب) من محققين في العقليات واحد (1) وهو من صدق خبر فيها لثبته في الواقع كحدوث العالم وثبوت الياري وصفاته . وبعبارة الرسل .

(ونافي الإسلام) كنه (2) بعضه شاذي بعينه محمد (3) . (مخطئ أثم كافر) لأنه لم يصادف خبر (وقال الجاحظ والعنبري) : لا يأثم المجتهد في العقليات محض بها لا جهاد (4) قيل : مطلقا ، وقيل : إن كان مسلما فهو عندهما مخطئ غير أثم .

(وقيل : زاد العنبري) أي سي (لأنه) كل من مجتهد فيها (مصيب) وقد حكمي الإجماع على خلاف قوليها قبل ظهورهما .

لمناسبة مسألة : المصيب في العقليات واحد وهي معدومة ، وبعبارة نوبه على سمع محض ، كحدوث العالم ، وثبوت الياري وصفاته .

قوله (المخطئ) قد رد بالنص يرجح لثبوت خبره (وقيل : العنبري) . (الح) . وإلا فاعادست مرجوح تغيير (المصيب) فلا حتم صدق وقوله (زاد) أي على قوله : لا يأثم المجتهد .

(1) أبي حمزة محمد بن عمار (2) ١٥٤٠ ، شرح بذكره (3) ٢٨٨

(2) هذا عندنا من خبر من جعله بعد من سمي . بقية الحديث في قضاء . بقية

(3) ١٥٧١ هـ . ثم عرفت (١٦٦٦ هـ) . وفي سنة (١٦٦٨ هـ) تهذيب التهذيب (٧/٧) .

(4) قال : كني في (٢١١١ هـ) . قاله الجاحظ والعنبري ، فقالوا : لا يأثم المجتهد . ثم احتجوا على منعه . منهم من أطلق النقل فشمّل سائر الكفار والضلال . ومنهم من شرط للإسلام . وهذا لا يفي . وقال القاضي في (التعريب) : به أشهر الروايتين عن العنبري

الشيخ أما المسألة التي لا قاطع فيها ، فقال الشيخ ، والقاضي ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وابن شريج : كل مجتهد مصيب .

الشيخ (أما المسألة التي لا قاطع فيها) من مسائل لغة (فقال الشيخ) أبو الحسن الأشعري (والقاضي) أبو بكر الباقلاني (وأبو يوسف ومحمد) صاحب أبي حنيفة (وابن شريج) : كل مجتهد فيها (مصيب) (1) .

بعبارة قوله (أما المسألة التي لا قاطع فيها) . (الح) حصل ما ذكره فيها . الأول : أنه ليس به في نفسه حكم معين ، وعنه فهو حكم الله فيها تابع بطن المجتهد ، أو أن فيها ما لو حكم الله فيها لم يحكم إلا به ؟

والثاني : أن الله فيها حكما معينا فمن أصابه فهو المصيب ، ومن أخطأ فهو المخطئ . وهذا هو الصحيح . وعنه فهو على ذلك حكم دول مصوب . أو لا ، بل هو كدفع يصادف من شاء الله ؟ لصحيح الأول . وعنه فالدليل طئي أو قطعي ؟ الأصح الأول ، ولذا عترته بالأمانة .

(1) (١) (الموسم) ٢٠١٦٧ ، (٢) (١٤١٣ هـ) . مع صاحب (٢) (٥٢٥) . (الشيخ)

لئلا ثم قال الأولون: «حكم الله تابع لظن المجتهد». وقال الثلاثة: «هناك ما لو حكم لكان به». ومن ثم قالوا: «أصاب اجتهدا لا حكما، وابتداء لا انتهاء».

ثم قال الأولان: «حكم الله» (حكم الله) (تابع لظن المجتهد) في هذه هي من الحكم فهو حكم الله في حقه وحق مقلده؛

(وقال الثلاثة) لئلا (هناك ما) أي من شيء (لو حكم) به (في المكان به) أي بذلك الشيء؛

(ومن ثم) أي من هذا وهو موصوفه بـ «ي» من حيث (أقنوا) بقا فيمن لم يصادف ذلك الشيء: «أصاب اجتهدا لا حكما، وابتداء لا انتهاء»<sup>(١)</sup>، فهو محطى حكما وانتهاء

الخشية وقوله (حكم الله تابع لظن المجتهد) أي من حيث معناه سبحانه. والأمر في نفسه قديم، فلا يكون تابعا لغيره.

وقوله (أصاب اجتهدا لا حكما) أي بعد عدم ذلك، وبعد عنه بقا يقول: «أصاب ابتداء لا انتهاء» فكلامه منزل عن هذا، والأمر فيه سهل.

(١) هذا ما أخرجه الشيخان في التلخيص، والقاضي الباقلاني في التلخيص (٢/٢١١)

(٢) «شرح» (٢/٢١٨)، «الأحكام» (٤/٤١٤)، «رفع الحاجية» (٤/٥٤٦)،

«الشيخ» (٢/٢١٨)

(٣) «شرح» (٢/٢١٨)

والصحيح وفاقا للجمهور أن المصيب واحد. والله تعالى حكم قبل الاجتهاد. قيل: لا دليل عليه. والصحيح أن عليه أمانة، وأنه مكلف بإصابته، وأن محطته لا يأنم، بل يؤجر. وأما الحزبية التي فيها قاطع فالمصيب فيها واحد وفاقا. وقيل: على الخلاف. ولا يأنم المخطئ على الأصح. ومتن قصر مجتهد أثم وفاقا.

والصحيح وفاقا للجمهور أن المصيب (فيها) (واحد)<sup>(١)</sup>.

والله تعالى (فيها) (حكم قبل الاجتهاد)<sup>(٢)</sup> قيل: لا دليل عليه. بل هو كدفع يصادفه من شاء الله

(والصحيح أن عليه أمانة. وأنه) أي المجتهد (مكلف بإصابته) أي حكم لا مكلف<sup>(٣)</sup>. وقيل: لا، لموصوفه (وأن محطته لا يأنم، بل يؤجر) لئلا وسعه في طله<sup>(٤)</sup>. وقيل: يأنم لعدم إصابته المكلف بها.

عائنه قوله (وقيل: لا) أي غير مكلف بإصابته حكم، فهو مقابل لقوله: «وأنه مكلف بإصابته»

(١) «شرح» (٢/٢١٨)، «الأحكام» (٤/٤١٤)، «رفع الحاجية» (٤/٥٤٦)، «الشيخ» (٢/٢١٨)

(٢) «معد أن اتفق الحائرين من الحقيقة، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، وغيرهم، على أن المصيب واحد، وعلى أن له فيها حكم معين، فاختلفوا هل عليه من لا عن مدح، أحدهما: أن عليه دليلا قطعيا، وبه قال بعض من المتقدمين، والحنابلة تأييد بكر الأصم، وشرح ابن أبي

نابيه. أن عليه دليلا حيا (لأمره)، وبه قال غيرهم من حنفية، ومالكية، وشافعية.

والحنابلة. «التبصرة» (٤/٢٠٧)، «شرح التلخيص» (ص ١٣٨)، «شرح» (٢/٢١٢).

«شرح الكوكب» (٤/٤٨٩)

(٣) «التلخيص» (٢/٢١٢)

(٤) «وبه قال الأئمة الأربعة» «شرح» (٢/١٣٢)، «شرح الكوكب» (ص ٤٩١)





الْبَيْتُ (أو حَكَم) حاكم (بمخلاف اجتهاده) بأن قلده غيره بنفس حكمه مخالفة لاجتهاده وامتناع تقليده في اجتهاده - (أو حَكَم) حاكم (بمخلاف نص إمامه غيره مقلد غيره) من الأئمة (حيث يجوز) لمقلد إمام يقلده غيره بأن لم يفتد في حكمه أحدا لاستقلاله فيه رأسه، أو قلده غيره عنه منه حيث يستمع بسنده وسأني بيان ذلك - (يُقَضُّ) حكمه مخالفة بنفس منه دين هو في حقه لاشره تقليده كالمسلم في حق مجتهد، أما إذا فتد في حكمه عنه إمامه حيث يجوز تقليده فلا ينقض حكمه؛ لأنه لعدالته إنيأ حكم به لرجحانه عنده.

الناشئة صرح به في صوره، ونفاس بنفس لا محذور.

قوله (بأن لم يقلده، الخ) تفسير لقوله: «مخلاف نص إمام... الخ».

قوله (سأني بيان ذلك) أي أواخر مباحث التقليد.

قوله (يُقَضُّ حكمه) محذور عن اظهار بطلانه، ولا حكم في خفيه حتى يُنْقَضُ

## [إذا تغير الاجتهاد عمل بالثاني]

ولو تزوج بغير ولي، ثم تغير اجتهاده، فالأصح تحريمها عليه، وكذا المقلد يتغير اجتهاد إماميه.

الْبَيْتُ (ولو تزوج بغير ولي) ساجتهد منه يصححه (ثم تغير اجتهاده) بأن بطلانه (فالأصح تحريمها عليه) لظنه الآن البطلان<sup>(١)</sup>. وقيل: لا يجزئ إذا حكم حاكم بالصحة<sup>(٢)</sup>.

(وكذا المقلد يتغير اجتهاد إمامه) فيها ذكر حكمه كحكمه<sup>(٣)</sup>.

للثانية قوله (يصححه) أي الترويج.

(١) قاله الجماهير: «التفسير» (٢٣٥/٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٥٦١/٤)، «الشفيع» (٢١٥/٢)، «شرح الكوكبة» (٥٠٩/٤).

(٢) قال المزدكشي في «الشفيع» (٢١٥/٢) «الثاني: إن لم ينقض به حكم حرم، وإن ينقض به حكم لم يحرم لتلا يلزم نقض الاجتهاد بالاجتهاد، وهو ما حرم به، وهو ما حرم به البيضاوي والهادي» انظر: «عناية السؤل» (١٠٤٦/٢)، «اربع صاحب» (٥٦٢).

(٣) وبه قال الحنفية، والمالكية، والشافعية، حلال بحالته «تفسير التحرير» (٣٣٦/٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٥٦٢/٤)، «الشفيع» (٢١٥/٢)، «شرح كوكب» (٥٦٢/٤).

وَمَنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ أَعْلَمَ الْمُسْتَفْتَى بِكَيْفٍ، وَلَا يَنْقُضُ مَعْمُولُهُ، وَلَا يَضْمَنُ الْمُتَلَفُّ إِنْ تَغَيَّرَ لَا لِقَاطِعٍ.

البرج (وَمَنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ) بعد لاء (أَعْلَمَ الْمُسْتَفْتَى) بغيره (الكيف) عن العمل إن لم يكن عمل<sup>(١)</sup>؛ (وَلَا يَنْقُضُ مَعْمُولُهُ)<sup>(٢)</sup> إن عمل؛ لأن الاجتهاد لا يَنْقُضُ بِالْاجْتِهَادِ بَعْدَهُ (وَلَا يَضْمَنُ) مُجْهِدُ الْمُتَلَفِّ بِدَوَالِفِهِ (إِنْ) تَغَيَّرَ (اجْتِهَادُهُ) إِلَى عَدَمِ بَدَلِهِ (الْقَاطِعُ) لَأَنَّهُ بَعْدَهُ خِلَافٌ مَا إِذَا بَعْدَ لِقَاطِعٍ كَالنَّصِّ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ لِقُصْرِهِ<sup>(٣)</sup>.

للثانية قوله (كَالنَّصِّ) أي بضم ناء، صرح بعدم كونه نصاً، وهو قوله (وَلَا يَضْمَنُ) عن الأستاذ أبي سعد، لأنه في ضمن ذلك هذا بقوله (وَلَا يَضْمَنُ) معصراً، قال - ركني - «وهو صحيح بضم نون، لأنه لا خلاف في مجتهدين، وقال ليوبي<sup>(٤)</sup> يعني - صرح عن قول غيره - وصرح بعدم نصير مطلقاً إذا لم يوجد منه إتلاف ولا إلقاء إليه بإلزامه<sup>(٥)</sup>».

- (١) رواية شافعية، حاشية الشافعي (٢١: ٢١٥) شرح كتاب الصلاة (٤١٣: ٤١٤)
- (٢) قال الركني في حاشية الشافعي (٢١٠: ٢١٥) «وهو صحيح بضم نون، لأنه لا يَنْقُضُ مَا عِنْدَهُ بَعْدَهُ بِالْاجْتِهَادِ لَا يَنْقُضُ بِالْاجْتِهَادِ» ثم بعد ذلك يقول الركني في حاشية لا يَنْقُضُ مَا عِنْدَهُ بَعْدَهُ بِالْاجْتِهَادِ «وهو صحيح بضم نون، لأنه لا يَنْقُضُ مَا عِنْدَهُ بَعْدَهُ بِالْاجْتِهَادِ» وقال النووي في «المجموع» (١٠٧/١)، «واتفقوا عليه» ولا أعلم خلافه»
- (٣) وكذا أن لا يَنْقُضُ مَعْمُولُهُ، وهو قول الشافعية، وإجماعه، حاشية الشافعي (٢١٦: ٢١٧)
- (٤) شرح بكونه (٢١٤: ٢١٥)
- (٥) «المجموع» (١٠٣: ١٠٤)
- (٦) «المجموع» (١٠٢: ١٠٣)
- (٧) «الشيب» بركي (٢١٦: ٢١٧)

يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِنَبِيِّ أَوْ عَالِمٍ: «احْكَمْ بِنَا تَشَاءُ»، فَهُوَ صَوَابٌ، وَيَكُونُ مَدْرَكًا شَرْعِيًّا، وَيُسَمَّى التَّفْوِضُ، وَتَرَدَّدَ الشَّافِعِيُّ قَبْلَ: فِي الْخَوَازِ، وَقِيلَ: فِي الْوُقُوعِ؛ ....

البرج (مسألة: يجوز أن يقال، من من الله على النبي أو عالم) عن سعد بن: (احكم بنا تشاء) أي مع من عدا دليل (فهر صواب) أي من من حكمتي بأن يلهمه إياه إذ لا مانع من جواز هذا القول (ويكون) أي هذا القول (مدركاً شرعياً، ويسمى التفويض) لدلالته عليه.

الثانية مسألة: يجوز أن يُقَالَ لِنَبِيِّ أَوْ عَالِمٍ: احْكَمْ بِنَا تَشَاءُ.

قوله (ويسمى) أي القول من قبل الله تعالى التفويض، وفيه إشارة إلى أن هذه المسألة تُعرف بمسألة التفويض.

وهو الدلالة عليه أي بدلالة من ذكره، مدكور عن مذهب حكم لم يذكر

لنزل قال ابن السمعاني: «يُحْوَرُ للنبي دون العالم».

الشيخ ثم المختار: لم يقع.

الشيخ (ثم المختار) بعد جواره كيف كان: أنه (لم يقع).

وجرم بوقوعه موسى بن عمران<sup>(١)</sup> من المعتزلة، واستند إلى حديث الصحيحين: «لَوْ لَا أَنْشَأَ عَلَى أَشْيَاءٍ لِأَعْرَضَتْهُمُ بِالشُّوْكَ وَفَدَّ كُلَّ صَلَوةٍ» أي لا حسه عليه... من حديث مسلم: «فَمَا إِنَّمَا النَّاسُ! قَدْ فُورُضَ عَلَيْكُمُ الْحَيْجُ مُحْجُو» فقال رجل: أكنّ عدم يا رسول الله؟ سكنت حتى فاما ثلاثا فقال رسول الله ﷺ: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ، وَلَا اسْتَطَعْتُ»<sup>(٢)</sup>.

والرجل هذا هو الأقرع بن حابس<sup>(٣)</sup> كما في رواية أبي داود وغيره.

وأحب... لا... على مدعى... يكون حريه في حبر في حاشية... عدمه... حرج... عدمه... أو يكون ذلك المقول موجي لا من تلقاء نفسه.

الشيخ

(١) هو موسى بن عمران، أبو عمران من المعتزلة، من الطبقة السابعة، كان واسع بعد في الكلام والفتيا، وكان يقول بالإنجاء، وتوفي عن الحكم إلى سي أو عالم «أعطيت بعد» من ٧٦٠ رواء البخاري في الجمعة، باب السواك يوم الجمعة (٣٨٨)، ومسلم في عهد... باب السواك (٣٧٠)، وأبو جابر في الطهارة، باب السواك (٢٣)، والترمذي في العهد... باب حديث... (٢٢)، سني في عهد... باب... حصة في سني... (١٧)، وسريته في عهد... باب... (٢٨٣).

(٢) «مستمع في عهد... باب... حرج... في عهد... (٣٤٤)، سني في الحديث... باب... حرج... (٢٣٨)، وسريته في عهد... باب... حرج... (١٧١٨).

(٣) هو الأقرع بن حابس بن عبد... سني... (٢٣٨)، وسريته في عهد... باب... حرج... (١٧١٨)، وسريته في عهد... باب... حرج... (١٧١٨)، وسريته في عهد... باب... حرج... (١٧١٨).

الشيخ (وتردد الشافعي) منه. (قيل: في الجواز<sup>(١)</sup>) وقيل: في الوقوع، وسبب إلى إجمهون<sup>(٢)</sup>، فحصل من ذلك خلاف في حو... روى بوقوع على مذهب الجوز.

(وقال ابن السمعاني: «يجوز للنبي دون العالم»)<sup>(٣)</sup>، لأن رسته لا سبع أن يقال له ذلك.

طائفة

(١) الحكم المستدرك من لمعاد ثلاثة.

أجدها: ما جاء من طريق التلخيص من الله تعالى، وهو خاص بالرسول عليهم الصلاة والسلام ثانيها: ما جاء من طريق الاحتجاج، وهو من وظائف علماء الأمة، وفي جواره النبي ﷺ خلاف سني بيانه مفصلا.

ثالثها: ما جاء من طريق التصريح، بأن يجعل الله تعالى للنبي أو عالم أن يحكم بها شاء، ويكون ما يجي به هو حكم الله تعالى في نفس الأمر، لا بمعنى أن يجعل له أن يشي حكما، فهو من خصائص الربوبية، وإسبا الكلام: هل يجوز أن يتفرض الله تعالى محكم حادثة إلى رأي سني أو عالم، فاختلعا فيه على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: الجواز، وبه قال الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، وبعض المعتزلة ثم اختلفوا في وقوعه، قال الأصمعي بعدم الوقوع إلا موسى بن عمران من المعتزلة فقال بوقوعه.

المذهب الثاني: المنع، وبه قال المعتزلة.

المذهب الثالث: الجواز للنبي دون العالم، وبه قال الجبالي من المعتزلة، والسمعاني من «تيسير التحرير» (٢٣٦/٤)، مختصر ابن الحاجب (٥٦٧/٤)، «الفرط» (٢٣٧/٢)، «الأحكام» (٤٣٤/٤)، «المحصول» (١٣٧/٦)، «شرح الكوكب المير» (٥١٩/٤)، «نهاية أسره» (٩٥٦/٢)، «التشيع» (٢١٨/٢).

(٢) وبه قال الإمام في المذهب... (١٣٧/٢)، ولأدي في «الأحكام» (٤٣٤/٤)، واس حاجي في «المختصر» (٥٦٧/٤)، واليضاوي في «المنهاج» (٩٥٦/٢)، واختاره المصنف في «رفع الحاجب» (٤١/٤).

(٣) «رفع لآله» (٢٣٧/٢).

وفي تعلیق الأمر باختیار المأمور تَرَدُّدٌ.

الشيخ (وفي تعلیق الأمر باختیار المأمور) نحو: اعمل كذا إن شئت أي فعه، (تَرَدُّدٌ).

قيل: لا يجوز لما بين طلب الفعل والتخير فيه من التناقض.

والظاهر الجواب<sup>(١)</sup>، والتخير قرينة على أن الطلب غير جازم، وقد روي البحاري: «أنه عليه السلام قال: صلوا قتل المغرب، قل في الثالثة: لن شاء» أي ركعتين كما في رواية أبي داود<sup>(٢)</sup>.

للتأني قوله (والظاهر: الجواب) أي كما في حصاب الكتبة، ونحوه سي ذكره، وقد قال السي، أو نعمه هد حلال. مثلاً، علم أن الله في لا حكم محله، لا أنه إنشاء حكمه لأن ذلك من خصائص الله تعالى.

(١) واحداً، الذي ركني في «سنتي» (٢١٨ ٢١). ونحوه لإسلام في ذلك لأصله وشرحه (ص ١٥٠)

(٢) رواه البحاري في حقه، باب الصلاة من المغرب (١١١١)

(٣) رواه أبو داود في الصلاة، باب الصلاة قبل المغرب (١٠٨٩). وأحمد في مسنده (١٩٦٤٣)

المسائل

في

التقليد

الدين مسألة : [في تعريف التقليد ، ومن يجبه ، ومن لا يجوز له التقليد]  
التقليد : أخذ القول من غير معرفة دليله .

الدين (مسألة : [في تعريف التقليد ، ومن يجبه ، ومن لا يجوز له التقليد]  
التقليد أخذ القول ) بأن يعتقد (من غير معرفة دليله) .  
فخرج أخذ غير القول من الفعل والتقرير عليه فليس بتقليد . وأخذ بقول  
مع معرفة دليله ، فهو

للدين مسألة : التقليد أخذ القول من غير معرفة دليله

قوله (القول) أي قول الغير ، كما عثر به غيره<sup>(١)</sup> ، فخرج به ملا يحص  
بالغير كالمعلوم من الدين بالضرورة ، فليس أخذ تقليد

قوله (يُعتقد) هو بالبناء للمفعول ، وسواء عمل المعتقد بما اعتقده ، أم لا ،  
فكم من مقلد يعتقد وهو لا يعمل بما يعتقده لنفسه أو غيره ، وبذلك غم أن  
تعبر المصنف بـ «أخذ القول» أولى من تعبير غيره<sup>(٢)</sup> بـ «العمل بقول الغير»

قوله (من غير معرفة دليله) يشمل أخذ قول النبي ﷺ وأحد العامة قول  
المفتي ، والقاضي قول الشهود حيث لم يعرف الأحاد دينها ، بخلاف تعبير ابن  
الحاجب<sup>(٣)</sup> وغيره بـ «قولهم من غير حجة» ، إذ هذه لأمر أحد مع وجود  
حجة ، فقول النبي ﷺ حجة بالمعجزة ، وقول المفتي والشهود حجة

(١) كاس حاجب في المحقق (٢٠١ : ٥٨١)

(٢) كاس حاجب في المحقق (٢٠١ : ٥٨١)

(٣) المحقق ابن حاجب (٢٠١ : ٥٨١)

طائفة فإن قلت: يُؤخذ من قوله بعد في باب المقد: «وإن تحقق إن كان سفيهاً أحد لقول الغير بغير حجة، إلخ» موافقة أولئك؟

قلت: لا، بل حذف ثم لفظ (معرفة)، وأراد به (الحجة) الدليل بقرينة ما ذكره هنا.

قوله (مخرج) أخذ غير القول من الفعل والتقرير عليه فليس بتقليد هذا مخالف لظاهر كلامهم، بل هو تصريح بكلام بعد نصف أي: «عنه» من أنه تقليد وقد قال الركني<sup>(١)</sup> وعده<sup>(٢)</sup> «إن سفيهاً» (القول) حج عنه المصنف، وضرب عليه، وكتب بذلك (المذهب)، لأن التعبير به (القول) عثره إمام الحرمين بأنه ليس من شرط المذهب أن يكون قولاً، فكان سعي التعبير بما يعم الفعل والتقرير. قالوا: وما قاله إمام الحرمين غير وارد لأن القول يُطلق على الرأي والاعتماد طلاقاً شاملاً حتى صار كأنه حتمه عدية، فلا فرق حينئذ بين التعبيرين<sup>(٣)</sup>.

الشيخ اجتهد وهو اجتهد الفاعل. لأن معرفة الدليل إما تكون للمجتهد بوقفها على معرفه سلامة عن أعيان سوء على وجوب البحث عنه وهي متوقفة على استقراء الأدلة كتب ولا يقدر على ذلك إلا المجتهد.

(ويُلْزَمُ غَيْرَ الْمُجْتَهِدِ) عامياً كان أو غيره، أي يلزمه التقليد للمجتهد<sup>(١)</sup> لمؤنه يعني «فَسَلُّوا هَؤُلَاءِ الذُّكُورَ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَقْلُمُونَ»<sup>(٢)</sup>

لأنه قوله (سواء على وجوب البحث عنه، متى عن مرجوح، قد مر<sup>(٣)</sup> أن الأصح عدم وجوب البحث عنه، فلو قال بدل قوله: «التوقفها، إلخ»: «لأن معرفه الدليل من أوجه ليس بعداً، فلهذا حكمه لا يكون إلا للمجتهد، سلم من ذلك قوله (وهي) أي معرفة سلامته.

قوله (ويُلْزَمُ غَيْرَ الْمُجْتَهِدِ) أي المطلق، فيدخل في قول شارح «أو غيره» المجتهد في بعض مسائل الفقه فيقتد المجتهد لمصدر فيه عجز عن الاجتهاد فيه سواء على مراجع من حوار تجري لاجتهاد.

(١) وفيه قال حميد، ورواه غيره، وشافعي، وأحمد، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، (٢٢٦)، شرح

لمصنف (ص ١٤٣٠)، الأحكام (١: ٢٥٠)، شرح التكملة (١: ٥٣٩)

(٢) سورة الأنبياء الآية (٧).

(٣) عند ذكر شروط المجتهد.

(١) حاشية بعد على شرح المصنف (٢/ ٥٦٣).

(٢) استنباط الركني (٢/ ٢١٩).

(٣) أي يوجب العجز في البحث جامع (٣/ ٨٩٢).







الشيخ إذا لو أحد بحوار الأول من غير إعادة لكان أحداً شئياً من غير دليل، وهو في حقه قول المعنى، وقوله الأول لغة سبعة سبعة عليه الاحتياط بحديثه له اطلاع على ما يجالعه من دليل إن كان محمداً، أو بعض الإمامة إن كان مقدراً

الثاني قوله (بحوار الأول) أي بحوار السؤال الأول

للثاني

### مسألة: [تقليد المفضول]

تقليد المفضول أقوال، ثالثها المختار: يجوز لمعتقده فاصلاً أو مساوياً؛

### (مسألة: [تقليد المفضول])

حكم تقليد المفضول من محمدين، فيه (أقوال)، حذف ورجحه من حذف حكمه في زمن تصحاة وعنه منه متكر من غير إكثار<sup>(٢٢)</sup>.

ثانيها لا حد، لأن قول المحمدين في حق الممتد كالأدلة في حق المحدث فكما يجب الأخذ بالراجح من الأدلة يجب الأخذ بالراجح من الأقوال. والراجح منها قول الفاضل يعرفه العاصي بالتسامع وغيره<sup>(٢٣)</sup>.  
(ثالثها المختار) يجوز لمعتقده فاصلاً عنه، (أو مساوياً)<sup>(٢٤)</sup> بخلاف من اعتقده معصوماً كالواقع جفاً بين العليين المذكورين بهذا التفصيل.

للثاني

### مسألة: تقليد المفضول

قوله (وغيره) كرجوع العلماء إليه دون غيره، وكثرة ممن به، وفيه المستفتين لغيره.

- (١) مختصر ابن الحاجب (٦٠٤/٤)، ثبنا للأندلسي في الأحكام (١٥٤/٤)، وراجع المصنف في رفع الحاجب (٦٠٤/٤).
  - (٢) وفيه قال الحنفية، والمالكية، وجمهور الشافعية والحنابلة استعملوا ما روي عن أبيه من غير إكثار (٢٥١/٤).
  - (٣) ابن الحاجب (٦٠٤/٤)، والشيخ (٢٢٣/٤)، وشرح آخرون به (٢٥١/٤).
  - (٤) وفيه قال القاضي حبيب والسهماني من أصحابنا، من عمن من حديثه (٢٢٣/٤)، وشرح الكوكبة الكبير (٥٧٣/٤).
  - (٥) واعتاره الرزكيني في المشيخ (٢٢٣/٤)، وشرح (سلام في استلزامه) (٢٢٣/٤).
- ثبنا للمصنف، صحيح لأن كبره في اسم سوره (٢٢٣/٤)، ووجه اعتماده

للثبوت ومن ثم لم يجب البحث عن الأرجح؛ فإن اعتقد رجحان واحد منهم  
تعيّن؛ .....  
.....

البرهان (ومن ثم) أي من هـا وهو هــ، لتفصيل المختار، في من أجل ذلك يقول (لم  
يجب البحث عن الأرجح) من المختارين بعدم تعينه بخلاف من مع مصدق  
(فإن اعتقد) أي لعامي (رجحان واحد منهم تعين) لأن بعده ويرى كل  
مرجوحا في الواقع عملاً باعتقاده المنه عليه.

قوله (كالواقع) هو بدل من (مفصولاً)، أو ضمه كاشعه له، لأن مسأله  
مفروضة في تقليد المفصول في الواقع.

قوله (المبني عليه) أي المبني ذلك التعيّن على الاعتقاد

والراجح علمنا فوق الراجح ورعنا في الأصح.

البرهان (والراجح علمنا فوق الراجح ورعنا في الأصح)<sup>(١)</sup> لأن زيادة عدم تأثير في  
الاجتهاد بخلاف زيادة الورع

وقيل بالعكس، لأن زيادة تورع تأثير في التثبت في الاجتهاد وعينه  
بخلاف زيادة العلم، ويحتمل التساوي لأن لكل مرجحاً.

وهذه مسألة منه على، حوت البحث عن لأرجح امسي عن منع تقليد  
المفصول.

للتبني قوله (وهذه المسألة) يعني قوله «وارجح على» الخ

قوله (مسبة على وجوب البحث عن الأرجح، الخ) أي وإن كان صاهر  
كلام المصنف به منه على ما اقتضاه اختاره من وجوب البحث عن الأرجح  
أو لساوي في عقد المصنف، وحاصل ذلك أنها منه على مرجوح، وتثبت  
بمنع أنها مبنية على وجوب البحث عن الأرجح في الواقع، بل هي منه على ما  
اقتضاه تقليد المفصول في الواقع.

(١) وهو قال الحنفية، والشافعية، وحسنه أمير الحرم (٢٠٣)، «الشافعية»

(٢/٢٢٤)، «شرح الكوكب المشرف» ١٠١، ١٥٧٣

ويجوز تقليد الميت خلافا للإمام.

الشيخ (ويجوز تقليد الميت) <sup>(١)</sup> لقاء قوله كما قال الشافعي «لما ذهب لا تموت أرباباً». (خلاف للإمام) الرازي في معناه قال: «لأنه لا لقاء بقول الميت بدليل انعقاد الإجماع بعد موت المحدث» قال: وتصيب الكتب في المداهب مع موت أربابها لاستعادة طريق الاجتهاد من نصرفهم في الحدود وكيفية ما يعصها على بعض. ومعرفة المتفق عنه من مختلفه <sup>(٢)</sup> وغور من محبة لإجماع بعد موت المجمعين.

لَا تُفَرِّقْ

لَيْتَ وَثَالِهَا: إِنْ فُقِدَ الْحَيُّ وَرَابِعُهَا: قَالَ أَهْلِي: إِنْ نَقَلَهُ عَنْ مَجْتَهِدٍ فِي مَذْهَبِهِ.

الشيخ (وثالثها:) حذر (إِنْ فُقِدَ الْحَيُّ) مناجاة. خلاف ما ذكره ينفذ (ورابعها: قال) الصفي (أهلي) يجوز نقله فيها نقل عنه (إِنْ نَقَلَهُ عَنْ مَجْتَهِدٍ فِي مَذْهَبِهِ) لأنه لمعرفة مدركة من ما أسمر عليه وما لا يسمر عليه. فلا يسر لمن ينقل. لا ما أسمر عنه خلاف غيره.

مما فيه قوله (وثالثها: يجوز إِنْ فُقِدَ الْحَيُّ) قال ليرادوي «لكن إذا فقدك يُعَدُّ لَيْتَ مَصْدُوقٌ» قال حتى دونه صحيحاً لا يُقَدِّمُ لِرَابِعِهِ. وَأَنْ فُقِدَ الْحَيُّ لِحَابَتِهِ. وخمس وهو لأصغر الأسوياء لتعرض لمخرجين.

قلت: بل الظاهر الثاني لترجيحه بأنه لا خلاف في نقله حتى خلاف الميت.

قوله (ورابعها: قال أهلي. ويجوز تقليده، إلخ) فإن المصنف كما نقله الزركشي <sup>(١)</sup> وغيره <sup>(٢)</sup>: «هذا في غير محلٍّ سريع». لأن الكلام فيه إذا ثبت أنه مذهب الميت. فَإِنْ قُرِئَ أَنَّ النَّاقِلَ لَا يَتَّبِعُ سَلَفَهُ مَعَهُ وَإِنْ وَثِقَ بِهِ فَقَدْ نَظَرَ عَدَمَ الْوُثُوقِ مِنْهُمُ أَنْ عَدَمَ الْوُثُوقِ مِنْهُ، وَهَذَا عَدَمُ هَوْنِهِ بِعَدَمِ صَحَّةِ الْمَذْهَبِ عَنْ مَعْنَى بَيِّنَةٍ. لِأَنَّهُ يَبْتَغِي لَا يُقَدِّمُ

(١) تنق الملاء على جواز تقليد الميت إذا حُجِمَ المجتهد، ولكنهم اختلفوا في حوار بعده مع وجود المجتهد الحي على مناهب كما ذكر المصنف، فذهب الجاهل من الحنفية، ولما كانه وثاقه، والمخالفة إلى جوازه. «فوائد الرحمات» (٢/٦٥٦)، «التلخيص» (٢/٢٢٤)، شرح لكونك» (٤/٥١٣)  
(٢) «المحصول» للرازي (٦/٧١)

(١) «التلخيص» بد كسي (٢/٢٢٥)

(٢) أي أي يسر العرفي في «الحق جامع» (٣/١٩٨)



وللعامي سؤاله عن مأخذه استرشاداً؛ ثم عليه بيانه إن لم يكن خفياً.

الترجيح (وللعامي سؤاله) أي العامة (عن مأخذه) هي أقدم به (استرشاداً) أي طلب لإرشاد نفسه بأن تدع للقبول للبيان المأخذ لا تعشاً.

(ثم عليه) أي العامة (بيانه) أي المأخذ بسانته مذكور، فحصل لإرشاده (إن لم يكن خفياً) عنه، فإن كان تحت نفسه فهمه عنه فلا يسه به صوت نفسه عن التعب فيها لا يفيد، ويعتذر له بخفاء المدرك عليه.

يجوز للقادر على التصريح والترجيح - وإن لم يكن مجتهداً - الإفتاء بمذهب مجتهد أطلع عن مأخذه واعتقده؛

### مسألة: [ من يجوز له الاجتهاد ]

يجوز للقادر على التصريح والترجيح وإن لم يكن مجتهداً (أي وحيث أنه غير مصنف بصدقات مجتهد الإفتاء بمذهب مجتهد أطلع عن مأخذه واعتقده)؛

وهذا كما صرح به الأملدي<sup>(١)</sup> مجتهد المذهب لانطباق تعريفه السابق عليه، فيجوز له الإفتاء بمذهب إمامه مطلقاً لوقوع ذلك في الأعصار متكرراً شتاء من غير إنكار بخلاف غيره فقد أنكر عليه.

### مسألة: [ يجوز للقادر على التصريح والترجيح ]

قوله (أي والحال أنه غير متصف بصفات المجتهد) أي المجتهد المطلق، وأشار بذلك إلى أن الواو في قوله المصنف: «وإن لم يكن» محذوف، لا يعطف على مقدر لئلا يفسد الخلافية الآتية.

قوله (وهذا كما صرح به الأملدي مجتهد المذهب) أنه من غير أن يرد من رجم أنه لا خلاف فيه جواز إفتاء المجتهد المقيّد وهو مجتهد المذهب، وهو صحيح على ما احتاره الأملدي<sup>(٢)</sup> من أن الخلاف في حوار بين مجتهد مذهب

(١) وفيه قال المحقق، والمالكية، والشافعية، وبعض حاشية ابن عرابي رحمه الله ٢/١٦٥،  
المجهد من حاشية (٢/٦٠١)، (أحكامه ٢/٢٥٧) الشافعية ٢/٢٢٢، وشيخ  
الكوكب المير ٤/٥٥٧.

(٢) (أحكامه للأملدي ٤/٢٥٧)، ومثله في بعض من حاشية (٤/٦٠١)، والفرج ٢/٦٥١،  
٢/٢٠٣ (أحكامه ٢/٢٥٧).

وقيل: لا يجوز له الانثناء وصف الاحتياط عنه وإسبا محو الإلف لمجتهد، ولا سلم وقوعه من غيره في الأعصار المتقدمة<sup>(١)</sup>

للأية لكن الأقعد ما قلده تركشي<sup>(٢)</sup>، والبرماوي، وغيرهما<sup>(٣)</sup> سببا لمصنف في شرح المختصر<sup>(٤)</sup> إليه لا خلاف في حواره وسببا لخلاف في حواره إفتاء مجتهد الغنياء، وعليه تجزئ كلام المصنف فتد نصحيح حواره، فإنه، ويعمل مقامه سببا يفسده

لثمن وثالثها: عند عدم المجتهد ورابعها: وإن لم يكن قادرا، لأنه ناقل.

[ حوازل خلو الزمان عن مجتهد ]

ويجوز خلو الزمان عن مجتهد، خلافا للمحابلة مطلقا، ولا بن دقيق العيد: ما لم يتداع الزمان بتزلزل القواعد.

والثالثها: (عنه عدم المجتهد) بلحاظه به خلاف ما إذا وجد المجتهد.

(ورابعها) نحو يستند (ت) وإن لم يكن قادرا) عن تسريع وترجيح (لأنه ناقل) ما ينفي به عن إمامه وإن لم يصرح بنقله عنه، وهذا النوع في الأعصار المتأخرة.

(ويجوز خلو الزمان عن مجتهد)<sup>(١)</sup> أي أن لا يقين به مجتهد (خلافا للمحابلة) في منعهم الخلو عنه (مطلقا)<sup>(٢)</sup>، ولا بن دقيق العيد) في معه الخلو عنه (ما لم يتداع الزمان بتزلزل القواعد)، فإن تداعى بأن أنت أشرط الساعة الكبرى كطلوع الشمس من مغربها، وغير ذلك، جاز خلو عنه

ثانيه قوله (ورابعها: يجوز، إلى آخره) مغاير لمعهوم قوله "يجوز لعدم الح" لا لمطووه، لكن لو عبر بذلك "رابعها" لا قيل "كان أسب"، إذ نُسب للمعهوم مقاس عن هذا

(١) وبه قال جمهور أئمتنا، جماعة من فقهاء منهم أبو حسن السمرقاني "فوتوح لوجوه" (٢٥١/٢)، الأحكام (٤٥٧/٤)، شرح الكوكب المنير (٥٥٧/٤).  
(٢) في "النسب" (٢٢٧/٢).  
(٣) كإبراهيم في "الغياض" (٩٠١/٣).  
(٤) "رفع حاجته" (٦٠١/٤).

(١) وبه قال بعض أئمتنا، شرح الكوكب المنير (٥٥٧/٢).  
(٢) وبه قال جمع، والمالكية، وشافعية، والسر السمرقاني (٢٤٠/٢)، المختصر من الحاجة (٥٩٨/٤)، الأحكام (٤٥٥/٤).  
(٣) "شرح الكوكب المنير" (٥٦٤/٤).





وإذا عَمِلَ الْعَامِيَ يَقُولُ مُجْتَهِدٌ فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْهُ . وَقِيلَ : يُلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِمَجْرَدِ الْإِفْتَاءِ . وَقِيلَ : بِالشَّرْعِ فِي الْعَمَلِ . وَقِيلَ : إِنْ انْتَزَمَهُ . وَقَالَ السَّمْعَانِيُّ : «إِنْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ صَحْتُهُ» . وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : «إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَفْتَ آخَرَ ، فَإِنْ وَجَدَ تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا» .

الْقَوْلُ (وَإِذَا عَمِلَ الْعَامِيَ يَقُولُ مُجْتَهِدٌ) فِي حَدِيثِهِ (فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْهُ) إِنْ عَمِلَ فِي مِثْلِهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ انْتَزَمَ ذَلِكَ اقْتِضَاءً لِلْعَمَلِ بِهِ ، مُخْلَافٌ مَا يُدْعَى بِعَمَلِهِ<sup>(١)</sup>

(وَقِيلَ : يُلْزَمُهُ الْعَمَلُ) بِهِ (بِمَجْرَدِ الْإِفْتَاءِ) فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ إِلَى غَيْرِهِ فِيهِ

(وَقِيلَ :) نَزَمَهُ الْعَمَلُ بِهِ (بِالشَّرْعِ فِي الْعَمَلِ) بِهِ ، مُخْلَافٌ مَا يُدْعَى بِمِشْرِعِ

(وَقِيلَ :) يُلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِهِ (إِنْ انْتَزَمَهُ) . مُخْلَافٌ مَا يُدْعَى بِدَمِهِ<sup>(٢)</sup>

(وَقَالَ السَّمْعَانِيُّ :) «يُلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِهِ (إِنْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ صَحْتُهُ) ، وَلَا وِلَا»

مُطَابِقَةُ قَوْلِهِ (فِي مِثْلِهِ) هُوَ الْمُرَادُ يَقُولُ ابْنُ رَكْنٍ<sup>(٣)</sup> وَغَيْرُهُ<sup>(٤)</sup> «فِي نَفْسِ حَدِيثِهِ بِعَيْنِهِ» بِحَمْلِ «الْعَيْنِ» عَلَى «النَّوْعِ»

قَوْلُهُ (إِلَّا غَيْرُهُ فِيهِ) أَيِ غَيْرِ الْمُفْتِي فِيهَا أَفْتَاءَهُ فِيهِ .

(١) يَقُولُ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْعَامِيَ إِذَا عَمِلَ يَقُولُ مُجْتَهِدٌ فِي حَادِثَةٍ فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْهُ إِلَى قَوْلِهِ غَيْرُهُ ، وَلَكِنَّهُمُ حَقِيقُونَ بِمَا هُوَ بِدَمِ الْعَامِيِّ بِعَمَلِ مُجْرَدِ الْإِفْتَاءِ ، أَمْ لَا عَلَى مِثْلِهِ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ ، وَلَقَدْ جُمِعَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى هَذَا نَزَمُهُ مطلقاً ، وَاجْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ ، «الشَّيْبِيُّ» (٢٢٨ ٢) ، «عَبْدُ الْحَمِيدِ» (ص ١٥٢)

(٢) وَهُوَ قَالَ حَامِدُ الشَّارِحِ لِكُتُبِ الْفَرَسِ (٢ ٥٧٩)

(٣) فِي «الشَّيْبِيِّ» (٢ ٢٢٨)

(٤) كَبُرَاتِي فِي أَصْحَابِ شَامِغٍ (٣ ٩٠٣)

الْقَوْلُ (وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ) «يُلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِهِ (إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَفْتَ آخَرَ ، فَإِنْ وَجَدَ تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا)» .

لَقَدْ قَوْلُهُ (وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ لَح) عَمَلٌ فِي شَرْعِهِ عَنْ أَحَبِّ وَغَيْرِهِ مَا يُؤَافِقُهُ ، وَاجْتَارَهُ<sup>(٢)</sup>

(١) عَمِلَ بِهِ فِي «شَرْعِهِ» (١١٧ ١١٧) ، وَاجْتَارَهُ مَا مَعَهُ حَقِيقٌ وَغَيْرُهُ ، رَدُّ بَعْضِهِمْ عَلَى مَا ذَكَرَ آخَرُهُ بِمَجْرَدِ قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ ، وَإِنْ كَانَ هَذَا حَرَمَ دَمَهُ بِمَجْرَدِ قَوْلِهِ ، وَهُوَ أَنْ يَسْأَلَ غَيْرَهُ .

(٢) وَاجْتَارَهُ ابْنُ رَكْنٍ فِي «الشَّيْبِيِّ» (٢ ٢٢٩) ، وَابْنُ رَكْنٍ فِي «الْمَعْتَبَرِ» (ص ١٩٠٤/٣) ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «أَصُولِ الشَّرْعِ» (ص ١٥٢)

[ التَّزَامُ مَذْهَبٌ مُعَيَّن ]

لثلاث وأنه يجب التزام مذهب مُعَيَّنٍ يعتقده أرجح، أو مُساوياً؛ ثم ينبغي السَّعي في اعتقاده أرجح.

البيان (والأصح جوازها) أي جواز الرجوع إلى غيره (في حكم آخر) <sup>(١)</sup>، وقيل لا يجوز، لأنه يؤول إلى مجتهد معين يتولى إمام مذهب (و) الأصح (أنه يجب) على الناس، وقد مثل لمبلغ تلك الاجتهاد (التزام مذهب معين) من مذهب المجتهد باعتقاده أرجح من غيره (أو مُساوياً) له <sup>(٢)</sup>، وبكاتب من أئمة مرجع من علمنا مذهب (ثم) في مساوئ (يسمى لسعي في اعتقاده أرجح) سعيه حيث عدّه

مطابقة قوله (وقيل: لا يجوز، إلخ) حكى في كتابه، وقد عدّه في هذه الصلابة وتامع، ومعه في بعض بني مسند غيره مذهب <sup>(٣)</sup> وقوله (والمعمل بقوله) أي إن غلب وإلا فالتعلل أعم. قوله (ثم ينبغي) بمعنى «ينبغي»، ولا بمعنى «يجب»، وإلا خالف قوله فيما مر: «ومن ثم لم يجب البحث عن الأرجح».

(١) وفيه قال الحنفية، والمالكية، والشافعية، وإسحاقية. «فوائح الروح» (٢/٦٥٣)، «مختصر من صاحب» (١/٢٠٠)، «الأحكام» (١/٤٥٩)، «شرح حاشية» (١/٢٥٦) (٢) وهو أحد ما جاز لأصحابه. «اختاره المصنف، وتبعه الشارح والزركشي، وشرح لأعلام» وفيه ما جاز له من «هنا كلام الأصحاب، والذي يقتضيه الدليل أنه لا يلزم» «مذهب بملعب معين، بل يستلزم من شاء، لكن من غير تعلق الشخص، ولعل من معه» «يشعره» (١/١٦٠)، «الشيخ» (١/٢٢٩) (٣) «دك» (١/٢٢٩)، «والمعاني في» (١/٢٠٣)، «ولا بعد» (١/٢٠٣)

لثلاث، ثم في خروجه عنه أقوال، ثالثها: لا يجوز في بعض المسائل.

بيان (ثم في خروجه عنه أقوال) - حذف، لا يجوز لأنه البرمه وإن يجب التزامه ثالثها: يجب، وبما لا يلزم غير مبرم <sup>(١)</sup> (ثالثها: لا يجوز في بعض المسائل)، ووجه في بعض بعض من الأقوال

ووجه في عدم ما عمل به أحد مما تقدم في عمل غير المبرم، فإنه لا يخلو له رجوع في من صاحب «كألمدي» <sup>(٢)</sup> «الغاي» - «فالمثل» أولى، وقد حكاه <sup>(٣)</sup> الجواز فيبقى ما قلناه.

وقيل لا يجب عليه من مذهب معين فله أن يأخذ من سعى له هذا المذهب من غيره، حتى لا يتركه.

عنه في أن لم يجب التزمه، في عدد شمس

قوله (ثالثها: يجوز) قد ما صححه الرافعي. لكن ثانياً على أنه لا يلزمه التزام مذهب معين، وبما لا يلزم غير مبرم، فإنه يقتضي الدليل وإن كان خلاف كلام الأصحاب.

قوله (والحوار في غير ما عمل به، إلخ) يرى أنه غير خلاف في غيره ما عمل به، مما عمل به فلا يجوز أنه الرجوع عنه حرماً

(١) وفيه قال حنفية، ومالكية، وشافعية، وإسحاقية. «مختصر من صاحب» (١/٢٠٠)، «الأحكام» (١/٤٥٩)، «شرح حاشية» (١/٢٥٦) (٢) «مختصر من صاحب» (١/٢٠٠)، «الأحكام» (١/٤٥٩)، «شرح حاشية» (١/٢٥٦) (٣) «دك» (١/٢٢٩)، «والمعاني في» (١/٢٠٣)، «ولا بعد» (١/٢٠٣)

ملحية فقوله (قال ابن الخاحب كاللأمدى: «تأقافا») ضد نزل الأسدى بسها بيرة عن عهده لغول ولد المصنف في فتاواه: «إن في دعوى الأسدى بعد» وإن في كلام غيرهما ما يشير بإثبات خلاف بعد العمل<sup>(١)</sup>.

قوله (وقيل: لا يجب عليه التزم مذهب، إلخ) دل بروي بعد ذكره الخلاف في ذلك بعد كلام لأصحاب. وبدي بنفسه اندلس أنه لا يجب عليه ذلك، بل يستعفى من شيء يكن من غير ملتزم بمرحوص، ويعمل من منعه، يبقى بعدم تلقفه<sup>(٢)</sup> انتهى.

وأورد على المصنف أنه صحح حوار بغدادية وفي حكمه حر بعد استثنائه في غيره مع إيجاده براه مذهب معين سده. ونحوه أنه إذا حار حروح الملتزم فغيره أولى، وإن حار حروح الملتزم مع حارب مذهب معين لأنه لا يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء.

(١) «الروضة المبرورة» (١١/١١٧)، وأجابه شيخ الإسلام في «الاصول» (ص ٢٤٧).

## [امتناعُ تَتَبُّعِ الرُّخَصِ]

وأنه يشتنعُ تَتَبُّعُ الرُّخَصِ، وخالف أبو إسحاق المروزي.

(و) الأصح (أنه يشتنعُ تَتَبُّعُ الرُّخَصِ)<sup>(١)</sup> في للذهب بأن يأخذ من كل منها ما هو لأهون من تتبع من حسن (وأخالف أبو إسحاق المروزي)<sup>(٢)</sup> محذور ذلك والطاهر أن هذا النقل عنه سهو<sup>(٣)</sup> لما في الروضة<sup>(٤)</sup> وأصلها عن حكاية الخطابي<sup>(٥)</sup> وغيره عن أبي إسحاق «أنه يَشْتَنُّ بذلك»، وعن أبي هريرة «أنه لا يفسق به»، والثاني - وقد سقاه على الأول - إن أراد بعدم الفسق الجواز فهو مبيح على «أنه لا يجب التزام مذهب معين»، وامتناع التسع شامل للملتزم وغيره، لأنه حرم منه تقييد الجواز السابق فيها بما لم يؤد إلى تَتَبُّعِ الرُّخَصِ.

للشَّيْخ قوله (والثاني) مبتدأ خبره الجملة الشرطية، وقوله: «وقد تفقّه على الأول»

جملة معترضة بينهما

قوله (إن أراد - عدم ليقن) أحوار) أي وإن كان عدم الفسق لاستلزام

الجواز كما في ارتكاب صغيرة

قوله (فيها) أي في الملتزم وغيره.

(١) «الروضة المبرورة» (١١/١١٧)، وأجابه شيخ الإسلام في «الاصول» (ص ٢٤٧).

(٢) هو إبراهيم بن أحمد، أبو إسحاق المروزي، الشافعي، وهو لم يرد هذا إطلاقاً في أسدي. إمام حنابلة أصحاحنا، شيخ المذهب، وإليه ينسب طريقة الحنابلة، وتفقّه بأس سريح. بشر مذهب الشافعي في العراق وسائر الأمصار، خرج به الأئمة، من كنه شرح مذهب. توفي سنة (٣٤٠هـ)، بمصر. تهذيب الأسياء (٢/٢٦٧).

(٣) كذلك من قبل كشي في «التتبع» (٢/٢٦٩)، والعراقي في «نعت جامع» (٩٠٦/٣).

(٤) «الروضة المبرورة» (١١/١١٧).

(٥) هو حسن بن محمد بن محمد بن شعيب، أبو عبد الله. خطابي، يراه عصره على سنن. ووجد دهره على وصفه، درس على ابن نفعه، وأحد عن أبي إسحاق المروزي، وهو من أصحاب بوجوه، وله مصنفات عنه كثيرة بعلومه وأخباره المعربة مهمة، وكتب ورواه بعد (٤٠٠هـ) «تهذيب الأسياء» (٥٣٣).

المسائل  
في  
الاعتقاد

## مسألة : [التقليد في الاعتقاد]

اختلف في التقليد في أصول الدين .

## (مسألة : [التقليد في الاعتقاد])

اختلف في التقليد في أصول الدين) أي مسائل الاعتقاد كحدوث العالم، ووجود الباري، وما يجب له، ويمتنع عليه من الصفات وغير ذلك مما سبق، فقال كثير منهم - ووجهه الإمام الرازي<sup>(١)</sup> والأمدى<sup>(٢)</sup> - : لا يجوز، بل يجب النظر<sup>(٣)</sup> لأن لمصنوب فيه ينسب قال الله تعالى : ﴿ قَالُوا أَتُخَذُ الْمَلَائِكَةُ إِنسًا فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾<sup>(٤)</sup> وقد عدم ذلك؛ وقال تعالى للناس : ﴿ وَاتَّبِعُوا لِمَا كُتِبَ عَلَيْكُمُ تَقَرُّوْنَ ﴾<sup>(٥)</sup> ويمدح عبر الوحدانية عليها .

## مسألة : اختلف في التقليد في أصول الدين

هذا شروع في أصول الدين، ولم يرجح من الخلاف في التقليد فيه شيئاً، لكن قضية كلامه فيها مر في مسألة التقليد ترجيح قوله : «وقبل . الطهر منه حرم» فيكون الراجح عنده وجوب التقليد فيه .

قوله (يجب النظر) أي على كل مكلف وجوب عبر

قوله (فيه) أي في أصول الدين .

قوله (قال تعالى لبيته) دليل لطلب اليقين في أصول الدين

(١) المحصول للرازي (١/٩١)

(٢) الأحكام للأمدى (١/٢٢٧)

(٣) وفيه قال بعضهم من حجية «ما كتبه» وسأله . وحسنه . ولاشبهه . والمصنف .

(٤) سورة البقرة (٢/٢١٣) . انفسه من الحديث (١/٥٨٣) . المحصول (١/٩١) .

(٥) شرح الكوكب (٤/٥٣٣)

(١) سورة محمد وآله (١/٩٠)

(٥) سورة الاعراف الآية (١/٥٨)

وقال العمري وغيره: «يجوز التقليد فيه، ولا يجب النظر اكتفاء بالعقد الجازم، لأنه <sup>(١)</sup> كان يكتفي في الجاهل من لأعراب، وهو أهلا بنظر - بالنظر بكلمتي الشهادة التي عن العقد الجازم، ويقاس غير الإيمان عليه» <sup>(٢)</sup>.

للأئمة قوله (ولا يجب النظر) أي وجوب عين، ولا كفاية.

### للنظر وقيل: النظر فيه حرام.

(وقيل: النظر فيه حرام) <sup>(١)</sup> لأنه مظنة الوقوع في شبهة وصالا لاختلاف الأداه، بخلاف التقصد فحسب أن حرم لكل عقده في باب من الشرع من العقائد.

ودفع لأنه من ذلك الشيء لا يسمى بالأعراب وهو أهلا بنظر. وإن أئمة بنظر عن طريق العامة في جواب الأعراب لأصمعي <sup>(٢)</sup> عن سؤله سم عرفت بذلك <sup>(٣)</sup> من أعراب بنظر عن سحر. وأثر لأقدم يدل على المسير.

سأله قوله (وقيل: النظر فيه حرام) على خلاف في وجوب النظر في أصول الدين وعدمه النظر في غيره معرفة الله تعالى، أما النظر فيها فواجب جمعا كما ذكره السعد التفتازاني رحمه الله <sup>(٤)</sup>.

قوله (ودفع الأولون دليل الثاني، الخ) تدفع دليل الثاني أيضا بأن لا نسلم أن النظر في ذلك مظنة للوقوع في الشبهة وصالا. إذ ليس معبر بنظر عن طريق المتكلمين، بل عن طريق العامة، وهو عليها من مظنة لذلك.

قوله (كما أجاب الأعرابي، الخ) أي وكقول العمري: «إن شئت عجبت: مسبحان الخالق».

(١) بقوله من سحر في شرح الكوكب المستر (٢٠٣٥) عن معمر المحدثي.

(٢) هو عبد الملك بن قيس بن مالك، مصري (أصمعي، الأمام، صاحب لغة والعرب والأحاديث) أو محمد الأمام في حديثه وسحر. كان حسن جدا جدا سوي حذو الله تعالى سنة ٢١٦ هـ (أهدب لأئمة ١٥٢٩٠٠).

(٣) كان تركي في السيف (٢٠٣٢).



الشيخ

فسماء ذات أبراج والأرض ذات فجاج ألا تدلُّ على انبساط الخير؟ وما يدعى أحد من الأعراب أو غيرهم بالإيمان فاني كنتمته لا بعد أن سطر فيهم ذلك أما النظر على طريق المتكلمين من تحريم الأدلة وتدقيقها ودفع الشكوك والشبه عنها ففرض كعدة في حق الشكوك له، يكفي فهم بعضهم به وأما غيرهم ممن يفتش عليه من حوصه فيه يوفق في شبه والصلال فلس له الخوض فيه. وهذا يحمل نهي الشافعي وغيره من السلف - رضي الله عنهم - من الاشتغال بعلم الكلاء. وهو عند العقيد بسببه عن لأدبه بيمية وعن كل من لأقول الثلاثة يصح عند مفند. وإب ك انهم سرت النظر على الأول.

للثانية قوله (ألا تدلُّ) أي لسه. والأرجح. لا من وفجاج وعنة بعضهم بقوله 'تدلان' أي لسه. والأرض موصوفان من ذكر. ويرد في 'الموقف' بعد أدات فجاج' ويحذف 'موج' وعليه فالجواب 'بذل' كفي في 'الموقف' طهر قوله (يكفي قيام بعضهم به، الخ) قد بين سعد التفتازاني الشغب المذكورين، ثم قال 'وحق أن لمعرفة مدبيل حان. أي كالنظر على طريق العامة بحيث يرفع الباطل عن حصيص التقليد فرض عن لا مرجح عنه لأحد من المتكلمين، وبدليل مفصلي على طريق المتكلمين بحيث يمكن أن إرجح لسه. والبرام المكسر، ورشاد المسترشدين فرض كعدة لا بد أن يقوم به البعض. قال. وبسبب الخلاف في تدبيل مشوا في ديار الإسلام من الأمصار والقرى ولصحارى، ولا من الدين يتفكرون في حق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار، فإن هؤلاء كلهم من أهل النظر، بل في سم شأ على شاق حن ولم يتفكر في خلق السماوات والأرض وأخبره إنسان عتيا يلزمه اعتقاده وصدقه بمجرد إحداه من غير تفكير وتدبر'

الشيخ

للثانية قوله (وهو لعلم بالعقائد الدينية اليقينية) المراد - (الدينية) المسورة إلى دين محمد ﷺ سو، يوقف عن انشراح أم لا، وقد بينت موضوع هذا لعلم، ومسانده، عاينه في قول شرح المطاوع

للشك وعن الأشعرى: لا يصح إيمان المقلد. وقال القشيري: «مكذوب عليه». والتحقيق: إن كان أحدًا لقول الغير بغير حجة مع احتمال شك أو وهم فلا يكفي، وإن كان جزماً فيكفي، خلافاً لأبي هاشم.

(وعن الأشعرى) أنه (لا يصح إيمان المقلد) وشع قوم عليه بأنه يدره تكبير العوام. وهذه العبارة (وقال) «لاستد مواعظ القشيري» في دفع الشيع: «هذا مكذوب عليه»<sup>(١)</sup>.

قد نصت<sup>(٢)</sup> (والتحقيق) في المسألة دفع الشيع أنه (إن كان) القصد (أخذًا لقول الغير بغير حجة مع احتمال شك أو وهم) لا لا حرم به (فلا يكفي) إيمان المقلد. لأنه لا إيمان مع عدمه (وإن كان) القصد أحد لقول الغير بغير حجة، كان (حراماً) لعدم هو المقلد. (فيكفي) إيمان المقلد عند الأشعرى وعدمه (خلافاً لأبي هاشم) فإنه لا يكفي، بل لا بد لصحة الإيمان من النظر<sup>(٣)</sup>.

الطائفة

(١) «كشف» (٢٣٠ ٢) «عدة وجوب» (ص ١٥٣)  
 (٢) «مد عند الحديث من هذا عند شك بعضي لأسناد» (المد، بعبه، لأصري  
 «الحديث المفتر، السوي الأديب، الشاعر، الكاتب الصوفي، لسان عصره، وسيد وقته، وسر  
 الله في حقه، وساد الخبايا، ومقدم الطائفة، ومقصود السالكين، ولزم العلم والعبادة، قرأ  
 أجمع على أبي بكر محمد بن أبي الأصيل على ابن فورك، سم أثره مصنفاته: الرسالة، تولى  
 جمعها عنه من سنة ٢٥٠ هـ» «الطقات» للأصوي (١٥٧/٢).  
 (٣) «كشف» (٢٣٠ ٢) «عدة بوجوب» (ص ١٥٣)  
 (٢) «كشف» (٢٣٥ ٢) «عدة بوجوب» (ص ١٥٣)

فليخبرهم عقده بأن العالم يحدث، وله صانع: .....  
 (١) «كشف» (٢٣٧ ٢)

وعلى لاكتفاء شافيد حرم في الإيمان وغيره قال مصنف. (عليه جرم) في كذب (عقده بأن العالم) وهو ما سئل الله تعالى. ولا حاجة لقول بعضهم: «وصدته» فيها ليست عبرة كما أنها ليست عبرة». (تحدث) أي موجد عن عدمه لأنه معبر أي يعرض له لغيركم شاهد. وكل منغرة تحدث، لأنه وحده بعد ذلك. (وله صانع) ضرورة أن لمحدث لا بد منه من محدث

صانع فيه (ولا حاجة لقول بعضهم) في كذب حرم من، وبأن احتج بذلك لأنه يثبت على المتأخر من (سؤال) وهو الغيرة بالعلمي للعلمي، والشرع على الغيرية بالمعنى الاصطلاحي وهو كون الموجودين بحيث يتصور وجود أحدهما مع عدم الآخر، أي أنه يمكن الاستعانة بهما

قوله (كما يشاهد) أي عما نشاهده كتغير الحركة بطور السكون، والظلمة بطور الضوء وعكسهما. أما ما لا نشاهده من تحدث وحكمه بغيره مشد إلى العقل.

لأنَّ هو الله الواحد، والواحد الشيء الذي لا يتقسم، ولا يُشبهُ بوجه؛

.....

(هو الله الواحد) إذ لو حاز كونه اثنين حار أن يريد أحدهما شيئاً ولا آخر صفة الذي لا صفة له غيره كحركة زيد وسكونه. فمنع وقوع المراتب، وعدم وقوعها لامتناع ارتفاع الضدين المذكورين واجتماعهما، فيمنع وقوع أحدهما، فيكون مراده هو الإله دون الآخر لغيره. فلا يكون لإله إلا واحداً وإطلاق المتكلمين اسم الصانع عليه تعالى مأخوذ من قوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الْذِي أَنْتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup>.

الطائفة قوله (هو الله) أي الذات الواجب الوجود واحتج له بأنهم فيها أن مبدأ الممككات لا بد أن يكون واحداً، إذ لو كانت ممكنة لكانت من جهة الممككات فيمكن مبدئها.

قوله (كحركة زيد وسكونه) أي بأن سمي بـ بـ ذاتهما معاً بتعديدهم في وقت واحد، ولا بدع في اجتماعهما إذ لا تضاد بينهما، بل بين المرادين.

قوله (وإطلاق المتكلمين اسم الصانع، الخ) دفع به عنه أصل من قال: إن اسم «الصانع» لم يرد في أسمائه تعالى؟ على أن السبغي روى أنه من أسمائه تعالى.

قوله (لا يتقسم بوجه) أي لا بالفرض، ولا بالوهم، ولا بالفعل.

(١) سورة اسم الآية (٨٨)

قال البدر العقير غير الله له ولوالديه: الشارح بهذا الاستدلال تابع للتركيب في التشبيه (٢/٢٤٢)، وهو أنه يمكن في أسمائه تعالى ورود أصل اللعين في الكتاب، أو السنة، كما يدل عليه صريح المصنف، وفي حقه مناجاة من يريده، وكان ابن حجر الهيتمي جمع عنه لاكتفاء فقال: «أما الله تعالى بوجه من لأصح» فلا غير. «جاء اسم له تعالى أو وصفه» لا معراب أو نسبة صحيحة وإن شاء الله مصرح به لا بأصحه الذي اشتق منه صفة محض

(والواحد الشيء الذي لا يتقسم) بوجه (ولا يشبه) بفتح الهمزة المشددة، أي به ولا بغيره أي لا يكون بينه وبين غيره شبه (بوجه).

للشبه قوله (ولا يشبه) بوجه (أو) كتاب أو غيره أو غير ذلك مما يحرم من الواحد معناه التوحد المتعالي عن الانقسام. وقيل: الذي لا مثيل له.

والله تعالى قديم لا ابتداء لوجوده. حقيقته مخالفة لسائر الحقائق. قال المحققون: ليست معلومة الآن؛ .. .

الشيخ والله تعالى قديم (أي لا ابتداء لوجوده) ولا انتهاء. فهو كان حادث لا يحتاج إلى محدث، تعالى عن ذلك.

(حقيقته) تعالى مخالفة لسائر الحقائق، قال المحققون: ليست معلومة الآن) أي في الدنيا للناس.

للتأني قوله (والله تعالى قديم) يوقف بعضهم في صحته عن أنه تعالى لم يزل موجوداً وهو مردود، فإنه ورد في شئنا ابن ماجه من حديث أبي هريرة<sup>(١)</sup>.

قوله (ولا انتهاء) أي موجوده، ذكر لم يزل موجوده، لا ابتداء لوجوده، لا لأنه داخل في مفهوم صفته (القديم)، أعني الأزلية، فإنه ليس داخل فيه لكنه لازم به لأن ما ثبت قدمه استحالة عدمه، وإنها هو مفهوم صفة (البقاء) وهي الابتدائية.

قوله (لا يحتاج إلى محدث) أي واحد أحدثه إلى محدث، وهكذا، فينسب، والتسلسل محال، والحادث المستلزم له محال.

قوله (حقيقته تعالى) ذكرها للمشكلة، وإلا فقد مع بعضهم من استعمالها في الله

(١) أي في عدد سبعاء الله حسي، ورواه ابن ماجه في الدعاء، باب أسماؤه عز وجل (٣٨٥١)، وقال السيدي في شرحه (الأسماء صبعة) وعند أبي داود في الصلاة، باب فيها يقول الرجل عند دخول المسجد (٣٩٤) بعد لا يزل عن الحسن ما يقويه، وهو أنه **يُحْيِي** كَأَن إِذَا دَخَلَ المسجد قال: أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم.

الشيخ وقال كثير من معاصريه لا إله مذكور بعينه بوجهه. وهو متوقف على العلم بحقيقته<sup>(١)</sup>

وأجيب بفتح الـ تع على العلم به بالحقيقة، وإنها يتوقف على العلم به بوجهه، وهو تعالى يعلم بصفته كم حجاب به موسى - عليه السلام - فرعون السائل عنه تعالى، كم قص علينا ذلك بعونه تعالى **«قال فرعون وما رب العلمين»**<sup>(٢)</sup>.

عنه قوله (وقال كثير) أي من لم يكن من الأندلس، ولعمريه

(١) جعل البركشي في التفسير ٢٤٦، مع يعقوب، ونحوه في معناه. لاوي  
(٢) سورة الشعراء الآية (٢٣، ٢٤) **«قال فرعون وما رب العلمين»** قال رب أنشئت  
والأرض وما بينهما أن كنتم موقنين

واختلفوا : هل يمكن علمها في الآخرة ؟

[ الله تعالى ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ]

ليس بجسم ، ولا جوهر ، ولا عرض ؛

الشيخ (واختلفوا) أى اختلفوا (هل يمكن علمها في الآخرة)؟ قد عطفه : نعم لحصول الرؤية فيها - كما سيأتي - وبعضهم : لا ، والرؤية لا تفيد الحقيقة<sup>(١)</sup> .

(ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض) لأنه تعالى : «لا يشبهه شيء» ، وهذه حادثة ، لأنها أقسام العالم ، إما قائم بنفسه أو بعينه .

والثاني العرض والأول - ويُستثنى ثالثين - وهو عمل الثاني المقوم له - إما مُركَّب وهو الجسم ، أو غير مُركَّب وهو الجوهر ، وقد بقيد بالعرض .

للحاشية قوله (هل يُمكنُ علمها) : من غفلا أن معنى «يُمكنُ» : يصبح ممكناً ، ويؤيده أنه يقتضي لإحاطة به معنى ، وهي كسفه ، وما فيه من شيء في حيزه يصحبه في رؤيته تعالى . «فإنهم الله في صورته» أي يعرفونه<sup>(٢)</sup> . فقال تعالى : لم يرد بالصورة الصفة . والمعنى أنهم رآه عن معرفته من صفاته العينية ، على أن الرؤية لا تقتضي العلم بحقيقة المرتبة كما ذكره الشارح

(١) وبه قال جمهور الشافعية (٢٤٨/٢) ، «غاية الوصول» (ص : ١٥٣) .  
(٢) رواه الشيخان في مسنده . والله قول الله تعالى : «وَنُوحِيهِمْ نَجَاتَهُمْ إِلَى تِلْكَ الْأَرْضِ» .  
(٣) مسعودي (ج ١) - معرفة طريق الرؤية (٢٦٧) .

لم يزل وأخذه ، ولا مكان ، ولا زمان ، ولا قُطر ، ولا أوان .

ثم أحدث هذا العالم من غير احتياج ، ولو شاء ما اخترعه لم يحدث بإبتداعه في ذاته حادث .

الشيخ (لم يزل وأخذه . ولا مكان . ولا زمان . ولا قُطر . ولا أوان) هذا من عطف يخص عن عدمه . «دليله مكان مخصوص كسبده ، ولا أوان زمان مخصوص كزمان الررع ، والذاعي إلى العطف الخطابة في التنزيه ، أي هو موجود وحده قبل المكان والزمان فهو منزَّه عنها» .

(ثم أحدث هذا العالم) المشاهد من السماوات والأرض بها فيها (من غير احتياج) - (ولو شاء ما اخترعه) فهو قاهر لا اختار ، لا بدت (لم يحدث بإبتداعه في ذاته حادث) - «فمن شاء» بخلافه حادث ، فهو كما قبل في كنهه التعريف «فقال» لما يريد . «ليس كمثل شيء» وهو التسميع الصير<sup>(١)</sup> .

للحاشية قوله (هذا) أي لا قُطر ، ولا أوان . قوله (في ذاته) متعلق بـ «حدث» ، لا بإبتداعه .

قوله (وهو كما قال في كتابه العزيز : الخ) أشار به إلى أن «تعالى» راجع إلى «أحدث» ، الخ ، و «لما يريد» إلى «لو شاء ما اخترعه» ، «ليس كمثل شيء» إلى «لم يحدث» ، الخ .

(١) سورة الروج الآية (١٦)

(٢) سورة الشورى الآية (١١)

القدر ، خيره وشره منه ؛ علمه شامل لكل معلوم جزئيات وكميات ؛ وقدرته لكل مقدور ؛ .....  
.....

الشيء (القدر) وهو ما يقع من العدد المقدّر في الأرب (حيره وشره) كائن (فيه) عدس  
بخلقهِ وإرادته .

(علمه شامل لكل معلوم) أي ما من شأنه أن بعدم محكماً كان أو ممتناً  
(جزئيات وكميات) .

الثانية قوله (المقدّر) بالرفع مع (ما) وبه من عن أن مراد المصنف (العقد)  
لمقدّر ، لا ما يقرر بانقضاء مصدر في قوله "هذا بقضاء الله تعالى وقدره"  
وقضاء الله تعالى عند الاستعارة إرادته لأمره سبحانه بالشيء على ما هي عليه  
فيما لا يبرن وقدره جوده الأشياء عن قدر مخصوص ح . وتقدير معين  
وحالمت بمصرلة في ذلك فقالوا : إن الأمور بمشيئته بعد من غير سبق قضاء  
وقدر ، ولذلك سُمّ قدرته لأتيم نفوا القدر<sup>(١)</sup> .

قال الشافعي رحمه الله : «إذا سلموا العلم خُصِموا» ومعناه : أنهم إن أنكروا عدم الله  
تعالى في لأرب بها يكون كفرو ، وإلا فإن حُوزو وفُوع الأمر على خلاف العلم  
لنفيم لرم بسبه اجعل إليه تعين ، وإلا فلا معنى لمقدّر إلا ذلك<sup>(٢)</sup> . وسعد  
الكلام على ما ذكره والخلاف فيه يُعطل من المطولات

قوله (ما من شأنه أن يعلم) أنه من عن أن متعلقات علمه تعالى غير متناهية ،  
وكذا بالنسبة إلى القدرة

(١) والشفع (٢٥٣)

(٢) والشفع (٢٥٤)

الشيء وقدرته (شأنه الكل مقدور) أي ما من شأنه أن يُقدر عليه . وهو الممكن  
خلاف المستحيل

الثانية قوله (ما من شأنه أن يُقدر عليه) وإب كان كي ما تعينت به القدرة بالفعل  
متناهيًا فتعلقاتها بالقوة غير متناهية وبالفعل متناهية .

قوله (خلاف المستحيل) أي لا يعنى به عدمه . لا يخص فيها من لعدم  
قابلية المستحيل أن يحدث منه صانع بخلاف مستحيله . وخلاف من حربه فقال أمره  
تعالى قادر على أن يتخذ ولدًا ، وإلا لكان عاجزًا . ورُدّ من جوده بوجه تحول  
وهو لا يدخل تحت القدرة لما مرّ فلا يكون عاجز . وكالمعنى به حب فلا  
تتعلق به القدرة ، وإلا يلزم تحصيل الحاصل .

الْعَالَمِ (مَا عَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ) أَيُّ يُوْجِدُ (إِرَادَةُ) أَيُّ أَرَادَ وَجُودَهُ (وَمَا لَا) أَيُّ وَمَا عَدَمَ أَنَّهُ لَا يُوْجِدُ (فَلَـ) يَرِيدُ وَجُودَهُ فَالْإِرَادَةُ تَابِعَةٌ لِلْعِلْمِ .

الْمُنَاقِضَةُ قَوْلُهُ (فَالْإِرَادَةُ تَابِعَةٌ لِلْعِلْمِ) أَيُّ عِنْدَ الْأَشْعَرَةِ<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا عِنْدَ مَعْرِفَةِ قَائِدِهِ لِلْأَمْرِ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ يَرِيدُ مَا أَمْرُهُ مِنْ حَرِّ سَوْءٍ وَقَعِ أَوْ لَا، وَلَا يَرِيدُ مَا هُوَ عَنْهُ مِنْ مَعْصِيَةِ سَوْءٍ وَقَعَتْ لَهُ لَا وَصَحَرِ نَسْرَدَ خِلَافَ فِي أَيْمَانِ أَبِي جَهْلٍ فَعِنْدَ الْأَشْعَرَةِ: أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ وَلَيْسَ مُرَادًا، وَكَفَرَهُ مِنْهُي عَنْهُ وَمُرَادًا، وَعِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ بِالْعَكْسِ مِنْ حَيْثُ الْإِرَادَةُ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ أَمَّا هَذَا: «وَأَرَادَ مَا لَا يَجْعَلُ كَيْفَ يَفْعَلُ فِي أَرَادَهُ تَكْلَافًا عَنْ سَعْدٍ فَمَا تَعَلَّقَتْ بِهِ .

وَتَوَسَّطَ مَعْصِيَهُ<sup>(٣)</sup> بِمَنْ يَرِيعُ خِلَافَ قَوْلِ الْإِرَادَةِ قَوْلُ: «وَأَمْرٌ وَيُسْرِعُ، وَإِرَادَةُ قَصَادٍ وَتَعْدِيرٍ، فَالْأَوَّلِيُّ: مَا تُسَمَّى الْإِرَادَةُ بِشَرْعٍ سَعْنٌ بِالطَّعْنِ لَا بِالْمَعْصِيَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾<sup>(٤)</sup>» .

وَالثَّانِيَةُ: -وَتُسَمَّى الْإِرَادَةُ الْقُدْرَةُ- شَائِعَةً جَمِيعَ تَكْسَاتِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ<sup>(٥)</sup>» .

وَأَعَدَمَ أَنَّ تَعْبِيَةَ الْإِرَادَةَ لِلْأَمْرِ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ لَا شَأْنِي فَوَهْمٌ بِاتِّحَادِهِمَا لِأَنَّ الْمُرَادَ بِاتِّحَادِهِمَا اتِّحَادَهُمَا فِي الْمَصْدَقِ، لَا فِي الْمَفْهُومِ .

(١) مَطَرٌ «الشِّفَاء» (٢٥٨ ٢)

(٢) «الشِّفَاء» (٢٥٨ ٢)

(٣) «الشِّفَاء» (٢٥٩ ٣)

(٤) سُورَةُ بَقَرَةَ آيَةُ (١٨٥)

(٥) سُورَةُ الْأَنْعَامِ آيَةُ (١٢٤)

نَقَاؤُهُ (تَعَالَى) (غَيْرُ مُسْتَفْتَحٍ وَلَا مُتَأَوٍّ) أَيُّ لَا تَوَلَّاهُ وَلَا أَحْرَ .

الْمُنَاقِضَةُ قَوْلُهُ (غَيْرُ مُسْتَفْتَحٍ وَلَا مُتَأَوٍّ) تَعَالَى الشَّارِحُ بِهِ سَمِعَ بَعْدَهُ قَوْلَهُ وَبَشَّرَ مُرَكَّبًا، وَكَثُرَ تَكْمِيلُهُ عَنْ أَنَّ سَفَاءَ صِفَةٍ إِصْدَاقًا، وَهِيَ: اسْمُ رَرٍ لَوْجُودٍ بِاسْطَرٍ مُسَمَّلٍ؛ أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بَعْدَهُ وَحَيْثُ فَاَلْبَقَاءُ عَكْسُ الْعَدَمِ لُقِّنِي رَسْمًا: أَحَدًا بِاسْمِهِ لَمْ يَحْيَ، وَقَالَ لِأَشْعَرِي: «هَذَا سَفَاءُ صِفَةٍ رَائِدَةٍ حَقِيقَةٍ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ» .

## [ صفات المعاني ]

لذلك لم يزل بأسائه ، وصفات ذاته : ما دل عليها فعله من قدرة ، وعلم ،  
وحياة ، وإرادة ؟ ... ..

التي (لم يزل) سبحانه موجد (أسائه) أي سعيه . وهي ما دل على ذلك  
باعتبار صفة كالعالم الخالق

(وصفات ذاته) وهي (ما دل عليها فعله) سفته غيب (من قدرة) وهي  
صفة تؤثّر في شيء . عند سعيه . (وعلم) وهو صفة يكشف بها شيء .  
عند تعلّمها . (وحياة) وهي صفة يحيي صفة عند حدوثها . (ورادة)  
وهي صفة تخصّص أحد طرفي الشيء من الفعل والترك بالوقوع ؟

لأنه قوة (وعلم) عرف عنه عن خصم . (أساء) سعى صدره . ولا  
يعمل . ولا يصف كنهه . (سعى) سعى به فاعل ساعته . على وجه  
الإحاطة على ما هو عليه دون سعيه . (سعى) سعى به فاعل ساعته . لا  
لمقصود معرفته . فذكره قد لاكتشف سعى عن لا يصح بعد اختفاء شيء  
لا يليق به تعالى . فقله : «يكشف بها» أي لنا .

قوله (يقضي صفة العلم لموصوفها) أي فلا يصحّ العلم بدون خواصه . لأنها  
شرط له ونسب ساعته . ولا نرم من وجوده وجوده . وظاهر أنها شرطه غير  
لعلم ، أي من الصفات المذكورة .

يدل أو الثبوت عن النقص من سعي . وبصر . وكلام . وبقاؤ

التي (أو) من غيب (الثبوت) به عن (عن النقص من سعي ، وبصر) ومن حيث  
يزيد الانكشاف بها على الانكشاف بالعلم (وكلام) وهو صفة عبر عنها  
بالنظم المعروف المسمى بكلام الله أيضا ، ويؤمنان بالقرآن أيضا (ويقو)  
وهو استمرار الوجود .

جانبه . (يزيد الانكشاف بها) أي من حيث بها . (وما سعى به تعالى  
فهما صفتان رائدتان قائمتان بذاته تعالى .

وقد يُعز عن الأول بأنّه العلم بالمسموعات . وعن كذا أنه تعلم  
بالبصريات .

قوله (المسمى بكلام الله أيضا) كما ثبتت لصفته به فكل من لصفة والنظم  
نسى كلامه . ومعنى كونه سعى لصفته . (عن لصفته لصفته  
قوله (ويؤمنان) أي لصفته وبصره بالقرآن أيضا . أي كذا يسمى بكلام الله



# [ الصِّفَاتُ الْمُشَاهِدَةُ ]

وما صَحَّحَ في لِكْتَابِ والسَّنة من الصِّفَاتِ نَعْتَقِدُ ظَاهِرَ الْمَعْنَى ، وَنُزَّهَهُ  
عِنْدَ سَمَاعِ الْمُشْكِلِ .

السَّيِّئُ (وما صَحَّحَ في لِكْتَابِ والسَّنة من الصِّفَاتِ نَعْتَقِدُ ظَاهِرَ الْمَعْنَى) مـ ، (وَسَرَّهُ  
عِنْدَ سَمَاعِ الْمُشْكِلِ) مـ كَمَا فِي قَوْلِهِ نَعْنَى ﴿الرَّحْمَنُ عَنِ عَرْشِ سَنَوَى﴾<sup>(١)</sup> ،  
﴿وَيَنْتَهَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ، ﴿وَلَتَنْصَحَ عَنِ عَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿بِذَلِكَ فَوْقَ  
يَدَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿وَلَهُ سَيِّدٌ﴾ ، ﴿إِنْ قُوتُ رَبِّ آدَمَ كُلُّهُ بَيْنَ إِضْعَافٍ مِنْ أَصَابِعِ  
الرَّخْنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يَضْرِبُهُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿إِنَّ اللَّهَ بِسُطِّ يَدِهِ الْغَلِيظِ لَيُتَوَبَّ  
مُسْمِي الْبُهَارِ ، وَيَسُطُّ يَدَهُ بِالْبَهَارِ لَيُتَوَبَّ مُسْمِي الْبَلْبِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ  
مَغْرِبِهَا﴾<sup>(٥)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ

عَلَانِيَةً

السَّيِّئُ أم صفت الأفعال كالخلق والرزق والإحياء والأمنه فليس أرية حلال  
للحتمية<sup>(١)</sup> بل هي حادثة ، أي متعده . لأبها اصفاها تعرض للقدرة ، وهي  
تعلقاتها بوجوبها للحدوث لأوقات وجودها ، ولا محذور في انصاف  
الباري سبحانه بالإضافات ككونه قبل العالم ومعه وبعبده ، وأزلية أسمائه  
لراحمته إلى صفت لأفعال كمنه في هذه الأسماء من حيث جوعها إلى  
القدرة لا الفعل ، فالخلق مثلا من شأنه الخلق ، أي هو لدى بالصفة التي  
بها يصح الخلق وهي القدرة . كمنه تعالى في الله في كونه "مُزِدُّ" أي هو  
بالصفة التي بها يخص لأرواء عند مصادفه خاص . وفي سلف في لعدم  
"قطع" أي هو بالصفة التي بها يخص المصع عند ملاهه لمحل فإن أريد  
به الخالق من صدره من حيث ليس ضدورده . ذكر ذلك العراقي ، ومن  
رجوع الأسماء كلها إلى الذات وصفاتها في "المقصد الأسنى" .

للشئ قوله (والرزق) بفتح الراء مصدر النسب ما منه وما عبده ، وبصغ كسرهما  
بجعله اسم مصدر بمعنى المصدر .  
قوله (وهي) أي الإضافات .

- (١) سورة طه الآية (٥١)
- (٢) سورة الرحمن الآية (٢٧)
- (٣) سورة جاثية الآية (٣٩)
- (٤) سورة المصم الآية (١٠)
- (٥) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَدِينَةِ ، بَابِ تَعْرِيفِ اللَّهِ تَعَالَى بِغُيُوبِ كَيْفِ شَاءَ (٢٧٦٨)
- (٦) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي مَدِينَةِ ، بَابِ تَعْرِيفِ اللَّهِ تَعَالَى بِغُيُوبِ كَيْفِ شَاءَ (٢٧٦٨)

(١) وشرح بعبه لأكثره العراقي ، (ص ٤٣)

لأنَّ ثمَّ اختلف ائمتنا أئوؤل أم نُقوؤس مُتَزهِين مع اتِّفاقهم على أنَّ جَهْلَنَا  
بتفصيله لا يقدَح .

البرق (ثمَّ اختلف ائمتنا أئوؤل) 'المتكبر' . (أم نُقوؤس) معناه لم يرد الله تعالى  
(مُتَزهِين) له عن صاهره (مع اتِّفاقهم على أنَّ جهلنا بتفصيله لا يقدَح) في  
اعتقادنا المراد منه مجملًا .

اللائحة قوله (مُتَزهِين) هو حال من فاعل أئوؤل ، و نقوؤس

للث

... ..

البرق والثقويص مذهب السلف وهو أسمى ، والتأويل مذهب الخلف وهو أعلم .  
أي أحوح إلى مريد علم ، فيؤول في الآيات الأسوء بالاسيلاء ، و توجه  
بالدات ، ولعن بالصفه ، وليد بالقدرة ، وحدث من باب التمثيل المذكور  
في عدم ثبات نحو 'أرك تقدم رجلا وتؤخر أخرى' يقال صفة ذ في أمر  
تشبيها له بمن يفعل ذلك لإقدامه وإحجامه .

ثانيه قوله (وهو أعلم) كثير ما يقال مدد 'أعلم' و'أحكم' أي أكثر حكما أي  
معدا ، و'أول' أول ، وجهه ما سطر بموله 'أي أحوح إلى مريد علم' بخلاف ،  
عبار مرسس لأن معنى حقيقة 'أعلم' حقيقة 'أريد علم' ، والأحوحية إلى مريد  
علم سبب لصيرورة 'الأحوح أعلم' ، فإطلاق 'أعلم' على 'أحوح' إلى مريد  
علم من إطلاق اسم لمصوب على المصوب

و عمار عقلي حيث أسد 'علم' إلى التأويل لأنه من إسد ما ينصب إلى  
السب . لأن 'أحوح' إلى مريد علم حقيقة هو المؤول لا التأويل ، وإني التأويل  
سبب لذلك

(١١) قال سبوي : جاء الله تعالى في أسماء السبل (١٩٧) أو ذب لمعنه الأسوء  
بالاسيلاء ، فادخل فيه يعقوب الاسم ، على العرس صفة من لا كف بحه من  
الرجل الإسوة به ، ويكنى بصفه من الله عز وجل ، وروى عن صفاته ثوري  
والأورامي ، وبنك بن سعد ، وسنان بن عبد ، وعبد الله بن عمار ، وغيرهم من علماء  
الله في هذه الآية حادثة في الصفات المستطاب : مروه كفي حديث فلا يكف ، وهذا  
مذهب أهل السنة وجمعه وهو الذي ينبغي به وبصفه

(١١) قال ابن كثير في التفسير (٢٦٨) : أو ذب : اسم لما من مؤول أو لا يتم رجوع إلى آخر  
أمره ، وحكم به بـ ١٠ على حاشية السلف عنه ، فقال في إسناده الخطأ ، وبني بوجهه  
رابعا ، وبني الله تعالى به عفا ، ساع سلف لأمة الأولى الأساء ، وترك الاستدع ، وبطل  
السمعي القاطع في ذلك إجماع الصحابة ، رضي الله تعالى عنهم .



## [ الثواب، والعقاب ]

يُثَبِّتُ عَلَى الطاعة، ويعاقب، إلا أن يغفر غير الشرك عن المعصية.

(يُثَبِّتُ) الله تعالى عباده لمكتسب (عن الطاعة) فصلاً. (ويعاقب) بهم (إلا أن يغفر غير الشرك عن المعصية) عدلاً لا حياءً. (بذلك قوله تعالى) ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى ﴿١﴾ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿٢﴾ فَإِنَّ الْحَجْمَ هِيَ الْعَاقِبَةُ ﴿٣﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنْ أَهْوَى ﴿٤﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْعَاقِبَةُ ﴿٥﴾﴾. ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾. وهذا (أحبر) محض

معمومات العقاب

للثواب (معمومات العقاب) أي نعمته تعالى ﴿وَأَحْطَيْتُمْ بِهِ خَبِيرَةً فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ السَّعَادَاتِ﴾ ﴿وَمَنْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ عَمَلًا يُنْفِقْ يُضَاعَفْ لِحَسَنِهِ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرٍ إِلَى مِائَةٍ أَوْ زَيْدًا بِقَدَرٍ﴾ ﴿وَمَنْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ عَمَلًا يُنْفِقْ يُضَاعَفْ لِحَسَنِهِ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرٍ إِلَى مِائَةٍ أَوْ زَيْدًا بِقَدَرٍ﴾

والتصنيف هذه الثلاثة وأما غير مخلوق، أي موجود أولاً وابتداءً، تصدق له باعتبار وجودات الموجود الأربعة، فإن لكل موجود وجوداً في الخارج، ووجوداً في الذهن، ووجوداً في عبارة، ووجود في الكسب، فهي تدل على العبارة، وهي علم ما في الذهن، وهو علم ما في الخارج.

للثابت قوله (اتصاف له باعتبار وجودات الموجود الأربعة) أي فهو باعتبار وجود الخارجي قديم بزمانه وهو بوجود حقيقي، باعتبار وجود ذهني محفوظ في الصدور. وباعتبار وجود في لغة مفردة بالإنسية، وباعتبار الوجود في كسبه مكتوب في مصحف. وهو باعتبار حقيقة نفسه لا في الصدور، ولا في العبارة، ولا في المصاحف.

(١) سورة بارعاب من الآية (٣٧) (٤١)

(٢) سورة بارعاب من الآية (٤٨)

(٣) سورة بارعاب من الآية (٨١)



يراه المؤمنون يوم القيامة ... ..

الْبَرِّ (يراه) سبحانه (المؤمنون يوم القيامة) في دحرج حبه وبعد كنه ثب في  
أحداث الصحيحين موافقه لقوله تعالى: ﴿وَوُحُوهُ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (١) إلى أنها  
ناظرة (٢)، والمحضه بقوله تعالى: ﴿لَا تَذَرُكَ إِلَّا بَصَرُ﴾ (٣) أي لا تتركه.  
منها: حديث أبي هريرة: «أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَصَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟ قَالُوا: لَا  
يُرْسِلُ اللَّهُ قَالَ فَنَحْنُ نَصَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا  
يُرْسِلُ اللَّهُ قَالَ: فَنُورُكُمْ كَذَلِكَ» (٤) ومع ذلك في دحرج حبه  
وقوله: «تَصَارُونَ» مصدق له في مشددة من الضمير، ومحققة من  
الصبر أي الصبر، لأن من يحسن كنه في ذلك ما تشوش عليكم الرؤية  
بعين تشكون فيها كما يحصل في غير ذلك؟

للأشياء قوله (يراه سبحانه يومئذ) حاف في ذلك بعينه، ووقف بعينه في معنى  
الرؤية الجهمية.

قوله (وليس دونه سحاب) لعل سحر في ذكر اشتمس دون القمر أنه قد  
ذكر في القمر ما يعبد طاهر وهو قومه «ليلة البدر»، إذ إصافه النبلة إلى البدر  
تبرح بأن نوره يمتد إلى آخرها ولا يكون بدون سحاب.

(١) سورة القيامة الآية: (٢٢-٢٣).

(٢) سورة الأنعام الآية: (١٠٣).

(٣) روى البخاري في التاريخ، باب إصافه حبه جهنم (٦٠٨٨)، وسلم في الإيمان، باب  
معناه حزين مرهبة (٢٦٦٧)، وروى في كنهه، باب في الرؤية (٤١٠٥)، وأبو بكر في  
صحة حبه، باب ما في حبه من حبه وهل أينا (٧٤٨٠)

وحدثني صاحب في سنة رسول الله ﷺ: «إِذَا دُحِجَ أَهْلُ الْحَيَّةِ  
الْحَيَّةِ يَقُولُ اللَّهُ تبارك وتعالى: تَرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ يَقُولُونَ: أَلَمْ تَنْفُضْ  
وُحُوها، أَلَمْ تَذْجَلْ حَيَّة، وَشُخًا مِنَ النَّارِ. فَيُكْشَفُ الْحِجَابُ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا  
أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْكُمْ تَعَالَى» (١).

وفي سنة ... ..  
دحرج حبه، ريادة النظر إليه تعالى. ويحصل بأن ينكشف انكشافًا تامًا  
سُرُّها عن المقابلة والجهة والمكان.

ما ... ..  
تُخْجَرُونَ ... ..  
«لَا تَذَرُكَ إِلَّا بَصَرُ» (٢)

للأشياء قوله (فيكشف الحجاب) لا ريب في معنى مرده عن المقابلة لأنه لا يجد  
بمحسوس فهو في حقها لا في حقه تعالى، فحبه عما يكون به شاء، وكف  
شاء، وحيث شاء، ومتى شاء.

(١) ما ... ..  
... ..  
... ..  
تعالى عنه سنة (٣٨٨) «الإصاف» لأبي حمزة (٤٥٠/٣)

(٢) روى مسلم في الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة وهم صحابة، تعالى (٤٤٨)،  
والترمذي في صفة الجنة، باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى (٢٥٥٢)، وروى في  
الفتحة، باب فيما أنكرت الجهمية (١٨٧)

(٣) روى مسلم في الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة، ربه سبحانه وتعالى (٤٤٩)

(٤) سورة يوسف الآية: (٢٦)

(٥) سورة القصص الآية: (٢٥)

(٦) سورة الأنعام الآية: (١٠٣)

الْمُتَّيِّبَةُ قُوَّة (ويحصل بالانكشاف انكشافا تاما (الح) قال ابن عبد السلام في فتاويه : «الرب تعالى يرى بأسور الذي خلقه في الأعيان رتد على نور العلم فإن الرؤية تكشف ما لا يكشفه العلم ولو أراد الرب معنى أن يخلق نوراً كصور الأعيان لم أعجزه ذلك ، بل لو أراد أن يمس نور العين في الأيدي والأرجل لأمكن ذلك» .

قوله (تاماً) أي بقدر ما يصل إليه إدراك العبد ، لا بمعنى الإحاطة .

الْبَيْت (واختلف هل تجوز الرؤية له تعالى في الدنيا) في البقعة . (وفي الممات) فقيل . نعم (١) . وقيل : لا (٢) .

أما الجواز في البقعة فلأن موسى - عليه السلام - طلبها حيث قال : ﴿ رَبِّ انْظُرْ إِلَيَّ ١٠ ﴾ وهو لا يجهل ما يجوز ويمنع على ربه تعالى ، والمنع لأن قومه حبسها عنه قال تعالى ﴿ فَقَالُوا أَرَأَى أَنْ يَخْلُقَ نَوْراً كَنُورِ الْأَعْيَانِ لَمْ نَعْرِهْ دُونَ ذَلِكَ ١١ ﴾ .

وعرض هذا عندنا لعادته وتعلمه في طلبها ، لا لامتاعها

وأما المنع في الممات فلأن المرئي فيه حيل ومثل ، وذلك عن القديم تعالى والمجيز قال : «لا استحالة لذلك في الممات» .

نفسه قوته (واختلف) يعني احذف المحذورات لرؤيته في الآخرة

قوته (وفي الممات) ذكر روي الممات هنا استفرادي لأنها ليست بالعبارة بل هي نوع مشاهدة بالعب

(١) وهو قول أبي الحسن الأشعري . «شرح صحيح مسلم» سنن أبي حنيفة (١٨٣) . وحاشا شرح الإسلام في «الأسئلة» (ج ٢: ٢٤٩) .

(٢) قال النووي في شرح صحيح مسلم (١٨/٣) : «المشهور من سبب الخلف من التكمين وغيرهم أنها لا تقع في الدنيا»

وقال الزركشي في «التشيف» (٢٨٩/٢) - «والله له والفراس في البيت»

(٣/٩٤٠) : «أصحها» كما قال القشيري وغيره . «مع عصب لإمام عليه . وخلاف صحاحه إنا نأخذ في وقوع رؤية النبي ﷺ ، وليس الكلام فيها» ورد في «أبي صحيح مسلم» (ج ٢: ٢٤٩) . «معظم أنه من يرى الله سبحانه»

حتى يمتد

(٣) سورة الأعراف الآية (١٤٣)

(٤) سورة النساء الآية (١٥٣)

الشيخ وسكت مصنفه عن التوقيع. وبدل على عدمه في المصنف - وهو من الجمهور<sup>(١)</sup> قوله يعني «لَا تَذَرُكُمْ إِلَّا تُنصِرُ»<sup>(٢)</sup>. وفيه لم يوسس<sup>(٣)</sup> من قوله<sup>(٤)</sup> «وَقَوْلُهُ بِحَسْبِ» «لَنْ يَرَىٰ أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤًى حَتَّىٰ يَمُوتَ»<sup>(٥)</sup> وهو مسلم في كتاب الغنائم في صفته نوحاً.

نعم، احتلفت لمصنفه في دفعه له بحسب نفسه معراج، ونصحيح<sup>(٦)</sup> نعم، وإليه استدل بعض المصنفين في حسمه، لكن من مسلم عن أبي ذر<sup>(٧)</sup> «بَلِّغْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: هَلْ وَأَنْتَ رَيْتَ؟ قَالَ: «وَأَنْتَ نَزَّاهُ»<sup>(٨)</sup>، وفي رواية: «نُورٌ أَنْتَ أَرَاهُ»<sup>(٩)</sup>، يستدبرون<sup>(١٠)</sup> «أَنْتَ» وصفه<sup>(١١)</sup> «أَرَاهُ» في حسمه<sup>(١٢)</sup> معني للصر عن رؤيته.

ملحظة قوله (وقوله  $\text{بِحَسْبِ}$  «لَنْ يَرَىٰ أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤًى حَتَّىٰ يَمُوتَ»<sup>(٥)</sup>) قد نه جمهور الآيتين منه بأن محل خلاف من سببه. وحديث من ذكره<sup>(١٣)</sup> ورواه غيره، كقوله (والصحيح: نعم) هو من أبي عبد الله<sup>(١٤)</sup>، وخمس، وغيرهم، كما نقله عنهم القاضي عياض<sup>(١٥)</sup>، وقوله غيره<sup>(١٦)</sup> «وَمِثْلُهُ لَا يُنَالُ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ»

(١) «شرح مسلم للنووي (١٨/٣)، «المعجم الجامع» (٩٤٠/٣).

(٢) سورة الأنعام الآية: (١٠٣).

(٣) سورة الأعراف الآية: (١٤٣).

(٤) هم حديث من جهة من سكن، «نور»، استمد منه بعد أنعه، أمام عدمه بل أن صدر من لديه بعد أحد، كان زاهدا ورعاً، وكان النبي ﷺ يفتي به إذا حضر ويصدقه إذا غاب، توفي عن ثمانية مئة (٣١)، «وعلق عليه ابن مسعود ﷺ» «الإصابة» (١٢٥/٧).

(٥) رواه مسلم في «الجامع» باب في قول النبي ﷺ «مَنْ رَأَىٰ رُؤًى أَرَاهُ»... (٤٤٣).

(٦) رواه مسلم في «الجامع» باب في قول النبي ﷺ «مَنْ رَأَىٰ رُؤًى أَرَاهُ»... (٤٤٢).

(٧) «شرح مسلم» (٧/٣).

(٨) «شرح مسلم» (٧/٣).

وقد ذكر وقوعه في الماء الكثير من السبب منهم لإمام أحمد، وعن حديث معتز بن عدي<sup>(١)</sup> ومع ابن صلاح في بكاءه لم تعد في مع

لثالثه ويبحث عن سببه<sup>(٢)</sup> «شرح» من ربه مسلم عن أبي ذر<sup>(٣)</sup> «بَلِّغْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: هَلْ وَأَنْتَ رَيْتَ؟ قَالَ: «وَأَنْتَ نَزَّاهُ»<sup>(٤)</sup>، وفي رواية: «نُورٌ أَنْتَ أَرَاهُ»<sup>(٥)</sup>، مع أن دليل<sup>(٦)</sup> «لَنْ يَرَىٰ أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤًى حَتَّىٰ يَمُوتَ»<sup>(٧)</sup> وهو مقدم على ما لم يشر به.

قوله (مور) في حديث

قوله (مهم الإمام أحمد) في حديث «أَرَأَيْتَ رَأَيْتَ الْعَرَّةَ فِي الْمَدِينَةِ؟ فَقَالَ: «يَا أَفْضَلُ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ الْمُتَقَرَّبُونَ؟ قَالَ: «كَلَامِي، يَا أَحَدُ فَقَالَ: «رَبِّ بِفَهْمٍ وَغَيْرِ فَهْمٍ؟ قَالَ: «بِفَهْمٍ وَغَيْرِ فَهْمٍ».

قوله (مور) في حديث شرح مسلم «أَقْبَلَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: اتَّفَقَ الْعَلَمَةُ عَلَى حَوَازِ رُؤْيَاهُ فِي مَعْنَى فِي مَعْنَى وَصَحَّتْهَا وَإِنْ زَوَىٰ بِصَدَقَةٍ لَا تَبْقَىٰ لِعَلَّاهُ مِنْ صَدَقَاتِ الْأَحْسَامِ، لَأَنَّ سَبِيَّ عَرَّاهُ تَعَالَى»



السعيد من كتبه في الأزل سعيداً، والشقي عكسُهُ، ثم لا يتبدلان.

السعيد من كتبه في الله (في الأزل سعيداً) أي لا يغيره. (والشقي عكسُهُ) أي من كتب الله في الأزل شقي لا يغيره.

(ثم لا يتبدلان) أي المكتوبان في الأزل بخلاف المكتوب في غيره كاللوح المحفوظ. قال تعالى ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعْدَهُ أَلَمْ تَكْتَسِبْ﴾ أي أصله الذي لا يغير منه شيء، كما قاله ابن عباس وعده في جميع برهني حدث: «فخرج ربك من العاد هريق في الحنة وهريق في الشعر»<sup>(١)</sup>

لثاني قوله (كتبه في الأزل) أي كتبه في عهده

قوله (سعيداً) في ذلك صرح به الأجل من كتب الله في الأزل عهده

قوله (كاللوح المحفوظ) أن ما كان مكتوباً عليه لا يغيره ولا يمحى منه ذكر، إذ مثله الصحف التي فيها الملائكة عند فتح الأبواب في الأزل رفته. وأجله، وشقي أو سعيد كما في خبر الصحيحين<sup>(٢)</sup>.

(١) اختلف العلماء في أن السعادة والسوء هل يتبدلان أم لا هل مدعيهما: أحدهما: لا يتبدلان، وبه قال الجمهور من المالكية، ومنهم من قال: يتبدلان، وبه قال الحنفية والمعتزلة. (شرح معجم السعد) (ص ٢٠٥) (أحد من) من ١١٦٧ (ص ٢٠٦) (٢٩٣)

(٢) سورة الأعراف ٣٩

(٣) رواه عن أبي عبد الله ما وجدناه في كتابنا لأهل حجة وهو ك (٢٠٩٧)، وكان هذا حديث حسن صحيح، (حد في مسنده) (١٢٧٥)

(٤) وهو قوله ﴿إِنْ أَحَدَكُمُ مَّيْمَنُ خَنْفَةٍ فِي بَطْنِ أَوْ أَرْمَيْنِ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ يَكُونُ عَقْلًا يَشْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مَقْبُوعًا مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ يَرَى الْمَلَائِكَةَ يَصْنَعُونَ فِيهِ الرُّوحَ، وَيَوْمَئِذٍ كُلُّ نَفْسٍ نَكِيبٌ رُزُقَةٍ وَأَجَلٍ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ﴾ (رواه البخاري في بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٣٧٠٨)، وسبق في تفسيره، باب كيفية حسن آدمي (٦٦٦٥)، وأبو داود في اسمه، باب في القدر (٤٧٠٨)، والترمذي في القدر، باب ما جاء أن الأهل بالحقائق (٢١٢٧)، وبس ما جاء في القدر، باب في القدر (٧٦٦))

لثاني ومن علم موته مؤمناً فليس بشقي، وأبو بكر ما زال يعين الرضا.

السعيد (ومن علم) أي الله (موته مؤمناً فليس بشقي) أي هو سعيد من تقدم منه كفر وقد غفر، ومن علم موته كفر فليس بشقي وإن بعد عنه من يبين وقد حط وفي قول الأشعري: «سئل أنه لم يكن إيماناً»

فالسعادة المات على الإيمان، والشقاوة: الموت على الكفر

وبه سأل عن آدمي جود في حبه وعن الشابة اليهودي لئلا قال تعالى: ﴿وَمَا أَلَدِينَ سَعِدُوا عَلَى آلَتِهِمْ جُلُودِينَ فِيهَا﴾ (١) قال: «فأما الذين شقوا فهي النار، ثم فيها زفير وشهيق» (٢) (٢٧).

(وأبو بكر) - (ما زال يعين الرضا) مع حسن - كفي قال الأشعري - وإن لم يصف بالآل من قبل صدقه ناسي (١) لأنه ثبت عنه حاله كفر كفي نسب عن غيره من آس

لثاني قوله (من علم الح) الأجل يكونه عنه في عهده أن يتخلف، أو يقال: من علم

بالح

قوله (وقد غفر) منه معترضة أخرى للكلام في محل العيب، ومنه قوله: «وقد حط» مع الإشارة بها إلى دفع ما يقال، إن ما تقدم من لإيمان أو الكفر ليس إيماناً ولا كفراً، أي بل هو إيمان أو كفر وغفر ولكنه غفر أو حط

قوله ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ صدق منه أهم فيها رقيب وشهيد

(١) سورة هود الآية (٨)

(٢) سورة هود الآية (١٠٦، ١٠٧)

وَالرُّضَا وَالْمَحَبَّةُ غَيْرُ الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ ، فَلَا يَرْضَى لِعِبَادَةِ الْكُفَرِ ، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ .

أَيْضًا (وَالرُّضَا وَالْمَحَبَّةُ) مِنْ أَمْرِ (غَيْرِ الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ) مِنْهُ فَإِنَّ مَعْنَى الْأَمْرِ الْمُرَادِي أَنْ يَخْتَصَّ مِنْ مَعْنَى الثَّانِيَيْنِ الْمُرَادِفَيْنِ ، إِذِ الرُّضَا : الْإِرَادَةُ مِنْ غَيْرِ اعْتِرَاضٍ . وَالْأَخْصُ غَيْرُ الْأَعْمِ .

(فَلَا يَرْضَى لِعِبَادَةِ الْكُفَرِ) مَعْنَى رَفَعَهُ مِنْ عَصِيهِمْ مَشِيئَةً ، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ : الرُّضَا وَالْمَحَبَّةُ بِنَفْسِ الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ .

لِلْمَشِيئَةِ قُوَّةٌ (مِنْ غَيْرِ اعْتِرَاضٍ) أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ مَعَ عَدَمِ بَعْضِ

قَوْلِهِ (وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ : الرُّضَا وَالْمَحَبَّةُ بِنَفْسِ الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ) فَإِنَّ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْمٌ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ مِنْهُمْ 'شَيْخٌ' يُسَمَّى فِي كِتَابِ خَدُودٍ وَأَحَدٌ هُوَ لَا عَنْ قُوَّةٍ ، ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادَةِ الْكُفَرِ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَهُوَ لَا يَرْضَاهُ دِينٌ وَشَرْعٌ ، بَلْ يُعَاقِبُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ هَرَادَ بَعْدَهُ مِنْ وَفْقِ تِلْكَ الْأَمْرِ ، وَهَذَا أَمْرٌ مِنْهُمْ بِرَأْفَتِهِمْ إِلَيْهِ فِي قُوَّةٍ : ﴿إِنَّ عِبَادِي لَأَنسَ لَكَ غَنَّتُهُمْ شَنْطُنُ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَقُوَّةٌ : ﴿عَمَّا يَنْفَرْتُ بِنَا عِبَادَ اللَّهِ﴾ <sup>(٤)</sup> .

(١) سورة الأنعام الآية : (١٣٧) .

(٢) سورة الرعد الآية : (٧) .

(٣) سورة محمد الآية : (٤٢) .

(٤) سورة الإسراء الآية : (٦) .

هُوَ الرُّزْقُ ، وَالرُّزْقُ مَا يُسْتَقْعُ بِهِ وَلَوْ حَرَامًا .

(هُوَ الرُّزْقُ) كَمَا قَالَ بَعْضُ : ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرُّزْقُ﴾ <sup>(١)</sup> . أَيْ فَلَا وَارِدَ غَيْرِهِ . وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ : مَنْ حَصَلَ لَهُ الرِّزْقُ نَعِبَ هُوَ الرِّزْقُ بِنَفْسِهِ ، أَوْ يُعْبَرُ بِنَعْبِ قَائِلِهِ هُوَ الرُّزْقُ لَهُ .

(وَالرُّزْقُ) سَمْعٌ لِلرِّزْقِ (مَا يُسْتَقْعُ بِهِ) فِي لُغَتِنَا وَغَيْرِهِ (وَلَوْ) كَانَ (حَرَامًا) نَعِبَ : عَدَهُ حَلَالًا لِمُعْتَمِرَةٍ فِي قُوَّتِهِ . لَا يَكُونُ إِلَّا حَلَالًا لِمُسْتَدٍّ بِهِ فِي حِمْلِهِ وَيَسْتَدُّهُ لِمُسْتَدٍّ عَدَهُ نَعِبَ أَنْ يَكُونَ حَرَامًا يُعَاقِبُونَ عَلَيْهِ .

فَلَنَا : لَا قَبْحَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى يَعْمَلُ مَا يَشَاءُ ، وَعَقَابُهُمْ عَلَى الْحَرَامِ بِسَوْءِ مَبَاشَرَتِهِمْ أَسَاسَهُ .

وَيُلْزَمُ الْمُعْتَزَلَةُ أَنْ أَسْمَعَنِي بِحَرَمِهِ مَعَ طُوبِ عَمَلِهِ لِمُبَرِّقَةِ اللَّهِ أَضْلًا وَهُوَ عَاقِبَ لِقَوْلِهِ بَعْضُ : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ <sup>(٢)</sup> ، لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَتْرَكَ مَا أَخْبَرَ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ .

لِلْمُذَنَّبَةِ قَوْلُهُ (فِي الْجُمْلَةِ) أَشَارَ بِهِ إِلَيَّ مَا قُدِّمَهُ عَنْهُمْ مِنَ التَّعْصِيَةِ بِرِجْزِ حَصُولِهِ نَعْبَ وَحَصُولِهِ بَغِيرِهِ .

(١) سورة النازعات الآية : (٥٨) .

(٢) سورة هود الآية : (٦) .

بيده الهداية ، والإضلال ، خلق الضلال ، والاهتداء وهو الإيمان .

الْبَرِّ (بيده) تعان (الهداية والإضلال) وهم (خلق الضلال) وهو بكر (و) خلق (الاهتداء وهو الإيمان) قال تعالى : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَخَمِصَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُبَدِّلُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ . ﴿مَنْ يَضِلْ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ شَيْءٍ يُصْلِحْهُ وَمَنْ يُشَأْخِمْهُ اللَّهُ فَلَا شَيْءَ يَصْطَرِّحُ بِهِ مُنْتَظِرٌ﴾ .

وزعمت المعتزلة أنها لا بد العبد يهدي نفسه ويضلها شاء عن فهم الله .  
يخلق أفعاله .

.....

والتوفيق : خلق القدرة الداعية إلى الطاعة ، - وقال إمام الحرمين : «خلق الطاعة» - والخذلان ضده ؛

(والتوفيق خلق القدرة الداعية إلى الطاعة ، - وقال إمام الحرمين : «خلق الطاعة» - والخذلان ضده) فهو خلق القدرة على المعصية والدعابة بها ، أو خلق المعصية .

داعية قوه (والداعية) : د ب ن داعة انشئت عن سلامة لأسباب ، مع أنه لا حاجة لذكرها للعلم بها من خلق القدرة المقارنة للفعل ، ولهذا لم يذكرها لمحققون قوله (وقال إمام الحرمين : «خلق الطاعة») أي لا خلق القدرة . لأن القدرة الحادثة لا تأثير لها ، والطاعة هيئة موافقة لأمر الله .

(١) سورة الحجر الآية (٩٣)

(٢) سورة الأعراف الآية (٣٩)

للنَّزْهِ وَاللُّطْفِ : مَا يَقَعُ عِنْدَهُ صَلَاحُ الْعِدِّ أُخْرَى ؛ وَالخَنْمُ وَالطَّيْعُ وَالْأَكِيَّةُ : خَلْقُ الصُّلَاحِ فِي الْقَلْبِ .

شرح (واللطف : ما يقع عنده صلاح العبد أخرة) بأن يقع منه الطاعة دون معصية

(والخنم، والطيع، والأكئة) الواردة في القرآن نحو : \* حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ \* 'صَغِيَ سَمْعَهُمْ وَبَصَرَهُمْ' \* وَجَعَلَ عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ \* عبارات عن معنى واحد وهو : (خلق الصُّلَاحِ في القلب) كالإضلال .

لثانية قوته (أخرى) نوراً دحى حر غيرة . فهو شاح (بأن يقع منه الطاعة دون المعصية) أي في آخره عمره . فغير اللطف بها ذكر شيب للمتكلمين ، والذي ذكره التتاراني وغيره : إنه خلق قوة الطاعة كالنفاق .

قوله (والخنم، والطيع، والأكئة) أي لا يفعل شي منه معصية \* أمر على قلوب أفعالها \* ٢

- (١) سورة البقرة الآية (٧)
- (٢) سورة البقرة الآية (٢٦)
- (٣) سورة محمد الآية (٢٤)

## [الماهيات مجعولة]

للنَّزْهِ

والماهيات مجعولة ، وثالثها : إن كانت مركبة .

الشرح (ولماهيات) لسمكيات هي حقائقها (مجمولة) أي نسخة كانت أو مركبة هي كل ماهية يجعل الجاعل (٢) .

وقيل : لا مطلقاً بل كل ماهية متفرقة بذاتها (٣) .

(وثالثها) : مجعولة (إن كانت مركبة) بخلاف البسيطة .

لثانية قوله (ولماهيات مجعولة، الخ) معنى كونه مجعولة جمعها متصفة بوجودها لا جمعها كونه . لأن المصنف في أي مجعولة متصور عن أن الممكن لا ندوله من غير وجوده . ومن هذا الباب تعدد (أو ذلك) ومن هذا الباب تعدد (أو أنها في حد ذاتها لا يتعلق بها جعل جاعل وبأنه مؤثر ، فلا يتحقق خلاف من يتبين به أنها مجعولة والقائلين بخلافه ، لأن ماهية لا أساس مثلاً . يكون لا وجوده في ذاتها لأنه فيها ويو مع استمرار بوجوده ، ولا يصح لأنه غير موجود في خارجها هو أمر اعتدلي

- (١) معنى هذه المسألة : أن الماهيات ممكنة من وجودها . أي يمكن في جميع أحوال أو في جعل تلك الماهيات موجودة ؟ من هذا خلاف جمع ومفرد أحدهما : الخلاف في المعلوم : هل هو شيء ؟ قال للمتأمله : هذا قول غير صحيح ، فلا بد قالوا : إن الماهيات مجعولة يجعل الله تعالى ثابتهما خلاف في ما ذهب إليه من أنه شيء لا شيء . فغيره ما يفرضه بدونه فصح أن يجعل الله . فلا يكون مجعولة . وفي خبره : أي غير مجعولة . فلا بد من أن يجعل الله حتى يستدل . وهذا خبره : أي كيف (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)
- (٢) (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)
- (٣) (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

للأشياء نعم وتأثير فيها باعتبار الوجود بمعنى أن المؤثر يجعلها متصلة بالوجود الخارجي صحيح. إذ يصنع مثلاً: إذ أصبح ثوب من ثأته في ثوب بمعنى جمعه ثوب ولا في يصنع بمعنى جمعه صعد، لأن كلا منهما موجود، بل تأثيره في الثوب بمعنى جمعه مصفاً بالصنع في خارج، فيستطاع ماهاض في نفسها محمولة ولا وجود ذات في نفسها، بل لهاية في كونه موجودة بمحمولة كالجواهر.

والقول بأن لماهية المركبة كالسواد المركب من لونية وفارصة الصر محمولة دون السيطه كالجواهر أنطل بأن الاحتياج من لورم الممكن، فلا تفاوت بين المركب والسيطه

## [إرسال الرسل]

أرسل الرب تعالى رُسُلَهُ بالمعجرات البهتات، وَخَصَّ مُحَمَّدًا ﷺ بَأَنَّهُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ الْمَبْعُوثِ إِلَى الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ ۝

(أرسل الرب تعالى رُسُلَهُ) مؤيد من (المعجرات البهتات) أي طهارت (وخصَّ مُحَمَّدًا ﷺ) منه (بأنه خاتم النبيين) كما قال كتابه المبين: ﴿وَلَكِنْ رُسُلُ اللَّهِ وَخَافَتِ النَّفْسُ﴾ ۱ (المبعوث إلى الخلق أجمعين) كما في حديث مسلم: «وَأُرْسِنَتْ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً» ۲، وفيه بالاس وحسن، كما فتره من منع، في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ هَٰذَا أَنْفَرُوا لَا تُدْرِكُمُ الْمَوْتُ وَمَنْ يُلَاقِ﴾ ۳ أي مع القرآن، ويعلم في قوله تعالى: ﴿مَنْ لَّا يَرْفُزْهُنَّ عَلَىٰ عِبَادِهِ لِيَكُونَ لِلْعَمَلِ نَذِيرًا﴾ ۴

للشبه قوله (الماهرات) من (بأنه) إذ علمه. معرب لشرح في نفسه هذا أي الطاهرات من (صهت عن نوح) أي عسته، أو من (طهرت لبث) أي علوته، لا من (طهره بمعنى «بان» من غير اعتبار ردة

(١) سورة الأحزاب الآية (٥٠)

(٢) وأرسل في مساجد، باب الخلف في (أمن محمد) (١٦٧)، و(برمدي في باب ما جاء في نفسه) (٢٥٣)، وفي مساجد في طه، و(سها، باب ما جاء في

الْبَيْتُ (٢٦٧)

(٣) سورة الأعراف الآية (١٦٩)

(٤) سورة لقمان الآية (١١)

الشيخ وصرح خليمي<sup>(١)</sup> وسيفي في كتاب الرابع من شعب الإسكان بأنه عليه الصلاة والسلام لم يرسل إلى ملائكة<sup>(٢)</sup> وفي كتاب خمس عشر بابها كهم من شرعه وفي تصري الإمام الرازي والبرهان النسفي<sup>(٣)</sup> حكاية الإجماع في تفسير الآية الثانية على أنه لم يكن رسولاً إليهم.

لما قيل قوله (وفي تصري الإمام الرازي، لح) فيه أنه إلى أنه اعتمد من كلام الإمام، لا ما بعده، لأن في من دخول ملائكة في رسالته ﷺ وكأنه أحده من بعض نسخ الرازي فإن نسخه مختلفة.

- (١) هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الخليمي الشامي، أبو عبد الله، شيخ الشافعية بها وولد للنهر، وأبهم وأظهرهم بعد أساتذته: الفقهاء الشافعي والأودلي، ومن كبه الكثيرة شعب الإيمان، كتاب تحليل جمع أحكاماً كثيرة ومعاني غريبة لا توجد في غيره، توفي رحمه الله تعالى سنة (٤٠٣هـ) الطبقات للأسدي: (١/١٩٥).
- (٢) اتفق العلماء على أن سبياً وقرعة عيسوا مبعوث إلى الإس والجن، ولكنهم اختلفوا في كونه ﷺ مبعوثاً إلى ملائكة عن بعده، فذهب إليه جمع من علماء الشيعة واليهيقي، وثابها: نعم، وبه قال جمع من العلماء، ونقله ابن حجر في «التهذيب» (١/١٢٦) عن جمع من محدثي الحديث، وفي «معاني الآثار» (ص ٩٩)، والناجوري في «شرح الجوهرة» (ص ١٢)، وهو الموافق لعمومات القرآن والسنة.
- فإن بعد تعيين غيره من الملائكة، حيث عني، لأن مدعيه لم يرد به من بعده مرادهم أنه ﷺ لم يبعث إليهم بشرته، بل هم عن مباديهم من تسبيح وغيره كما كانوا قبل بعثته، والفرق الثاني لا يخالفهم فيه.
- ومراد الذين قالوا ببعثته إليهم تشريف لا تكليف، والفرق الأول لا يخالفهم فيه، وبهذا يجمع بين كلام العلماء، والله تعالى أعلم.
- (٣) هو عبد الله بن أحمد بن محمد نسفي، أبو عبد الله، جامع، صاحب التصانيف المصنف في اللغة وأصولها كتب مدته في أصول اللغة، وغيره، توفي رحمه الله تعالى سنة (٧٠١هـ) «الفرق الكامنة» (٢/١٥١).
- وعنه في «المنهاج» (٢/٥٢٤) «فيكون» العبد أو العرفان «للملائكة» للحسن والإس، وعموم الرسالة من خصائصه ﷺ.
- (٤) في «التشيع» (٢/٣٠٥)، وتبعه العراقي في «الفتح الممتع» (٣/٩٥٤).

## [التفاضل بين الأنبياء، والملائكة]

من

المفضل على جميع العالمين، وبعده الأنبياء، ثم الملائكة، عليهم السلام.

الشيخ (المفضل على جميع العالمين) من أسبأ، وملائكة، وغيرهم فلا يشركه غيره من الأنبياء فيما ذكر.

(ومعه) في الفصل (الأسبأ، ثم الملائكة، عليهم السلام) فهم أفضل من غيره.

عليه قوة (ثم الملائكة) في سبأ، وهو لأرسله وركن السراج إس هو في سبأ، وظهر كلامه كغيره فصل ملائكة مصنف عن الشرح عن أسبأ، وليس كذلك، بل عامة من فصل من عامة الملائكة كغيره سبأ، وفيه وهم والملائكة أحده مصنفه نصه قوة بشكل هم، وأفضل شافعة، وهم مواطنون على الطاعة معصومون عن المخالفة والفسق، لا يصور مذكرة ولا صدها.

## [المعجزة]

الثلاث والمعجزة: أمرٌ خارق للعادة مقرونٌ بالتَّخْذِي مع عدم المعارضة؛  
والتَّخْذِي الدعوى.

الضَّرْح (والمعجزة) المؤيد بها الرُّسُل، (أمرٌ خارقٌ للعادة) بأن يظهر عن حلالها  
كجنيب ميت، وبعد حرق، وبغير ماء من بين الأصابع، (مقرونٌ  
بالتَّخْذِي) منه (مع عدم المعارضة) من دلائل الله، بأن لا يظهر منهم مثل  
ذلك الخارق.

(والتَّخْذِي الدعوى) للرسالة.

مخرج عن حرق كصنوع لنفس كل يوم، وإحدى من غير حد وهو كرمه  
لولي، والخارق المتقدم على التَّخْذِي، والخارج عنه في خرجته عن المفاضة يعرفه

الثانية قوله (والتَّخْذِي الدعوى للرسالة) فيه سببه عن لا كفاء لدعوى الرسالة  
تربلاها مبدية أصبح ساجدي سعى طلب الإتيان بالمثل الذي هو المعنى  
الحقيقي للتَّخْذِي كقوله: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ  
إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(١)</sup> وأصل التَّخْذِي لغة المبالغة والمعارضة، ومعناه  
ها هنا: أن النبي ﷺ طلب منهم مباراتهم ومعارضتهم له.

قوله (والخارق من غير تحذير) الخ (الخارق نهابة أقسام كل يُعْصِم أكثرها بما  
قوله، لأنه إن قارن التَّخْذِي معجزة، أو سفة كتسليم الحجر عن النبي ﷺ  
قل لئمة فإرهاض للنوة، أي تأسيسها، من أرهضت حائطاً إذا أشتته،  
وبعضهم أدخله في المعجزة.

(١) سورة العنكبوت الآية (٢٣)

الثلاث ..... ٢٢٢

الضَّرْح وخرج السحر، السعد من الرسل إليهم، ولا معارضة بذلك

بشيء أو سحر عنه من حجه عن المثابة تعريفه في ظهور أو ظهور لا تحذير على يدولي  
فكر منه، أو على يد غيره فحرق، أو معجزة، أو سحر، أو شدة كأكثر  
صاحبها حجاب، هي لدعوه ولا سحر به، أو هداه كما روي أنه قبل تسنئة  
الركبات إن محمد بن يضع يده على عين الأعمى فيبصر فبن كبت بيان لا  
يفعل منه " في سوي بأعمى، فوجد هناك غير موضع يده على عينه  
العواء فعميت الصحيحة.

وَرَوِي أَنَّهُ دَعَا الْأَعْوَرُ أَنْ يَصِيرَ عَيْنُهُ الْعَوَاءَ صَحِيحَةً فَصَارَتْ الصَّحِيحَةُ  
عَوَاءً

ومشروط المعجزة: أن تكون موافقة للدعوى، فلو قال معجرتي أن أحيا  
ميتاً، ففعل خارقاً آخر لم يمتل على صدقه؛ وأن لا يكون ما ادَّعاه وأظهره مكذباً  
به، فلو قال معجرتي أن سحق هذا ضفد، ففعل بأنه كاذب، لم يُعْصِم صدقه  
ولا يشترط تعيين المعجزة، فلو قال: أن أب سحرتي ولا يضر عيري على  
الإنسان بمثله، كفى.

قوله (وخرج السحر، الخ) أي خرج نحو السحر بشرط عدم ما يعارض  
الخارق فلا يشترط عدمه لأنه لا يعارض به الخارق، هذا ما قرره الشارح  
كلام المصنف، وقروءه غيره بأن نحو لسحر خرج بشرط عدم كون الخارق  
معارضاً بمثله معللاً بأنه خارق يُمكن معارضته مثله، وكل صحيح، والأول  
أدق والثاني أنسب ببيان ما يخرج بالقبول

والإيمان : تصديق القلب . ولا يُعْتَبَرُ إلا مع التَلَمُّظ بالشَّهَادَتَيْنِ من القادر .

الذي (والإيمان : تصديق القلب) أي ما علمه بحجج رسول الله من ضرورة، أن الإدعاء بقوله وتكليف بذلك، وإن كان من تكليفات النفسانية دون لأفعال الإحسانية - بالتكليف بأشياء كذا، وحرف بغيره، وتوجيه الخواص، ورفع الموانع

(ولا يُعْتَبَرُ) تصديق المذكور في حجاج به من جهده بتكليف بالإيمان (إلا مع التَلَمُّظ بالشَّهَادَتَيْنِ من لقادر) أي ما علمه من حجاجه لما علمه لتصديق حقيقي عما جرى بكونه من مذهب في تلك الأمور عند الله تعالى، قال تعالى ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُمَا وَطَّحْتُ لَكُمَا الْقُرْآنَ فَرِّقُوهُمَا وَلَا تَفْرَقُوهُمَا فِي السَّعَةِ﴾ (٢).

لخاصة قومه (ضرورة) أي ما علمه ضرورة كسوجه، وسوءه، وسعته، وفرض الصلوات الخمس، والزكاة، والصوم، والحج قوله (أي الإدعاء والقبول) تفسير لتصديق القلب .

(١) بنى الملاء على أن من قدّر على التَلَمُّظ بالشَّهَادَتَيْنِ بأنه عَرَضَ عليه السوء، من عن نفسه كمن طاف به يجمع التصديق لنفسه، في عقر عن أن من لم يعد عن نفسه بها وهو مصدق بقوله كذا من نفسه بتصديق نفسي، وبكيفية حقيق في القادر الذي لم يفرغ عنه، ولا يفرغ من نفسه، أحدهما لا يحسن، وهو مذهب الجمهور ثانيهما لا يحسن، والله من عده، «التشبيه» (٣١١/٢).

(٢) سورة البقرة الآية (١٤٥)

لديه (والتكليف) أي ما علمه به من جهده بالتكليف بأشياء، وأخذه جواب ما يُقال : إن التصديق الذي هو أحد قسمي العلم من تكليفات النفسانية دون الأعمال الاختيارية، فكيف يكلف بتحصيله؟

وتقرير الجواب : أن تحصيل تلك الكيفية اختياراً يكون بحسب ما شره الأسباب المذكورة والتكليف بها تكليف بذلك، وتكليف بالإنسان بتكليف بأشياءه .

لا يُقال : بل هو تكليف به لتفسيره بالإدعاء والقبول، وهو فعلاً لأن تمتنع أنها فعلاً، بل هما كيفيتان للنفس كما ذكره السعد التفتازاني .



لِللَّهِ وَهَلِ التَّلَفُّظُ شَرْطٌ أَوْ شَطْرُ فِيهِ تَرُدُّدٌ.

القول (وَهَلِ التَّلَفُّظُ) المذكور (شَرْطٌ) لِلإِبَانِ، (أَوْ شَطْرٌ) مَعَهُ (فِيهِ تَرُدُّدٌ) بِمَعْنَى (١)

لِلثَّانِيَةِ قَوْلُهُ (وَهَلِ التَّلَفُّظُ شَرْطٌ أَوْ شَطْرٌ فِيهِ تَرُدُّدٌ) مَجْهُورٌ بِمَحْقُوقِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَعِنْدَهُ الْمُرَادُ أَنَّهُ شَرْطٌ لِإِحْرَاءِ أَحْكَامِ الْمُؤْمِنِ فِي الدِّينِ عَلَى الْقَدْرِ عَلَى التَّلَفُّظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ مِنْ تَوَارُثٍ وَمُنَاحَاةٍ، وَغَيْرِهِمَا.

وَالرَّمِ الْقَائِلُونَ بِهَذَا الْعَدَسِ سَادِي وَابْنُ صَدِيقٍ يَقْنَنُ فِيمَا قَدْ أَسْعَى وَقَدْ تَلَفَّظَ بِالشَّهَادَتَيْنِ بِكُلِّ كَوْنٍ. وَهُوَ حَلَالٌ لِإِحْرَاءِ عَنْ مَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ الرَّازِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَيُجِبُ أَنَّ هَذَا الْإِسْرَافَ عَلَى مَنْ تَصِلُ بِشَرْعِهِ دُونَ مَنْ قَدْ نَهَى بِالْقَادِرِ.

وَيُظْهِرُ ثَمَرَةً خِلَافَ فِيمَا صَدَقَ يَقْنَنُ وَهُوَ سَلَفُ الشَّهَادَتَيْنِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ التَّلَفُّظِ بِهَيَا، وَمَعَ عَدَمِ مَصْدَقِهِ بِهِ، فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ عَدَلَهُ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي وَإِنْ كَانَ كَافِرًا عِنْدَنَا عَلَيْهِمَا

لِللَّهِ وَالْإِسْلَامِ إِعْمَالُ الْجَوَارِحِ، وَلَا تُغْتَبَرُ إِلَّا مَعَ الْإِبَانِ.

القول (وَالْإِسْلَامِ إِعْمَالُ الْجَوَارِحِ) مِنَ الطَّاعَاتِ كَالْتَلَفُّظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَبِصَلَاةٍ وَبِزَكَاةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(وَلَا تُغْتَبَرُ) الْأَعْمَالُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْخُرُوجِ بِهَا عَنْ عَهْدَةِ الْكَلْبِ بِالْإِسْلَامِ (إِلَّا مَعَ الْإِبَانِ) أَيِ التَّصَدِيقِ الْمَذْكُورِ.

الثَّانِيَةُ قَوْلُهُ (وَالْإِسْلَامِ إِعْمَالُ الْجَوَارِحِ) اشتهر أَنَّهُ لَمْ يَطْعَمَ بِالشَّهَادَتَيْنِ، لِأَنَّهُ أَسْبَغَ بِلَاغًا وَمَنْ بَعْدَهُ كَسُوا بِمَعْنَى بَعْدَهُ وَبِحُكْمِهِ بِالْإِسْلَامِ مِنْ أَقْرَبِهِ

وَعَلَيْهِ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَعَ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ التَّلَفُّظَ بِالشَّهَادَتَيْنِ مِنَ الْقَادِرِ شَرْطٌ لِلْإِبَانِ أَوْ شَطْرٌ لَهُ: أَنَّ كَلَامًا مِنَ الْإِبَانِ وَالْإِسْلَامِ عِنْدَنَا لَا يُجْزِئُ دُونَ الْآخَرِ وَمَنْ تَمَّ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّحَادُّهِمَا

وَهُوَ صَحِيحٌ نَظَرًا إِلَى مَا صَدَّقَ ظَاهِرًا، أَوْ لِي أَنَّ أَفْشَرَ الْإِسْلَامِ بِالْإِسْلَامِ، وَالْإِنْقِيَادَ الْبَاطِنِ، بِمَعْنَى: الْإِذْعَانَ وَالْقَبُولَ، وَهَذَا حَلَّلَ السَّعْدُ لِمَتَرَانِ قَوْلِ لِسْمِيِّ «الْإِبَانِ» الْإِسْلَامَ وَاحِدًا، وَأَنَّ حَدَّ الْإِسْلَامِ هُوَ الْخُصُوعُ وَالْإِقْبَادُ بِمَعْنَى قَبُولِ الْإِحْكَامِ وَالْإِدْعَاءِ، وَذَلِكَ حَقِيقَةُ التَّصَدِيقِ

قَالَ - وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَشَرٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (١)

(١) سورة البقرة الآية (٣٥، ٣٦)

(١) مجهر المحقق عن - سلف بالشهادتين شرط لإجراء أحكام للمؤمنين عليه في الدنيا كالورث والناحية - الشف - (٣/٣١١)، «خاتمة الوصول» (ص: ١٥٧).

لِلنَّاسِ وَالْإِحْسَانَ : أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ.

وَالْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ كَذَا فِي حَدِيثِ الصَّحِيحِينَ الْمُشْتَمِلِ عَلَى بَيَانِ الْإِيمَانِ بِأَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِسُنَّةِ مُحَمَّدٍ وَشَرَعِهِ، وَتَسْلِمَ لِلْإِسْلَامِ بِمَا شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَبِعَدِّ رَسُولِ اللَّهِ، وَبِعِيقَةِ الصَّلَاةِ، وَبِرَبِّي الرِّكَاءِ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتُحَجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا<sup>(١)</sup>

ذَا لَفِظَ رَوَايَةَ مُسْلِمٍ وَفِيهَا<sup>(٢)</sup> تَقْدِيمُ الْإِسْلَامِ عَلَى الْإِيمَانِ عَكْسَ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ سَيُفَصِّلُ لَنَا عَنْ سَبَبِ تَقْدِيمِ الْإِحْسَانِ عَلَيْهِ - وَهُوَ مُرَاقَبَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْعِبَادَةِ الشَّامِلَةِ لَهَا حَتَّى تَقَعِ عَلَى الْكَيْفَالِ مِنَ الْإِخْلَاصِ وَغَيْرِهِ - لِأَنَّهُ كَيْفَالٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهَا.

لِللَّيْثِيَّةِ قَوْلُهُ (وَتَأْخِيرُ الْإِحْسَانَ) مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ قَوْلُهُ : «لَأَنَّهُ، الْح».

## [ الْفَسْقُ لَا يُزِيلُ الْإِيمَانَ ]

لَدُنَّ وَالْفَسْقُ لَا يُزِيلُ الْإِيمَانَ. وَالْمَيْتُ مُؤْمِنًا قَائِمًا تَحْتَ مَشْيَتِهِ إِمَّا أَنْ يُقَاتِفَ ثُمَّ يَدْخُلَ الْحَنَةَ، وَإِمَّا أَنْ يُسَامِحَ سَجْدًا فَضَلَ اللَّهُ، أَوْ مَعَ الشَّقَاعَةِ.

وَالْفَسْقُ (بِالْفَاءِ) مَرْكَبُ الْكِبِيرَةِ (لَا يُزِيلُ الْإِيمَانَ) غِلَافًا لِلْمَعْتَرِ فِي رَعْمِهِمْ : نَحْوُ رَيْبِهِ، مَعْنَى : أَنَّهُ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ بِنَاءً عَلَى زَعْمِهِمْ : أَنَّ لَهَا حُدُودًا وَسُيُورًا.

(وَالْمَيْتُ مُؤْمِنًا قَائِمًا) بَلَّغَ لَمْ يَنْتَ (تَحْتَ الْمَشْيَةِ) إِمَّا أَنْ يُقَاتِفَ (بِادْخَالِهِ النَّارَ) ثُمَّ يَدْخُلُ الْحَنَةَ (نَحْوَهُ عَنِ الْإِيمَانِ)، (وَإِمَّا أَنْ يُسَامِحَ) بَلَّغَ لَا يَدْخُلُ النَّارَ (سَجْدًا فَضَلَ اللَّهُ، أَوْ مَعَ الشَّقَاعَةِ) مِنَ السَّيِّئَةِ، فَالْإِيمَانُ عِبَاسٌ وَغَيْرُهُ : «مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ»، وَبَرْدٌ سَوِيٌّ فِي ذَلِكَ، «فَالْوَائِدُ لِلْمَصِيفِ» وَلَئِنْ لَمْ يَرُدَّ تَصْرِيفٌ بِذَلِكَ وَلَا نَفْيُهُ. قَالَ وَهَبٌ فِي حَرْفِهِ مَصْرُوعٌ مَعْدُ وَضَعَهُ، وَيُلْزَمُ مِنْهَا النِّجَاحُ مِنَ النَّارِ.

لِللَّيْثِيَّةِ قَوْلُهُ (بَلَّغَ) بِأَنْ مَرْكَبُ الْكِبِيرَةِ (أَيِ وَمِنْهَا إِدْمَانُ الصَّعْبَةِ كَمَا مَرَّ<sup>(١)</sup>)

قَوْلُهُ (وَتَرَفُّدَةُ النَّوَوِي فِي ذَلِكَ) أَيِ فِيهَا قَالَهُ نَوَاصِي عِبَاسٍ وَغَيْرِهِ

(١) «وَالْحَدِيثُ فِي الْإِيمَانِ...» بِأَنَّ حَدِيثَ سَيِّدِ الْإِيمَانِ، لِإِسْلَامِ، وَالْإِحْسَانِ (١٤٧)، وَمَعْنَى الْإِيمَانِ بِأَنَّ الْإِيمَانَ مَا هُوَ، وَبِالْحَقِّ (٩٧)، وَبِهِ عَنْ يَمِينِهِ جَدِيدُهُ (٢) «أَيِ» وَهُوَ مَصْطَفَى، وَهِيَ مَا هُوَ مَصْطَفَى فِي الْإِيمَانِ، بِأَنَّ الْإِيمَانَ بِأَنَّ الْإِسْلَامَ وَالْإِحْسَانَ (٩٣)، وَبِهِ دُرْدِي فِي حَقِّهِ، بِأَنَّ الْإِيمَانَ، وَبِهِ مَدِي فِي الْإِيمَانِ، بِأَنَّ فِي وَصْفِ حَدِيثِ سَيِّدِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ (٢٦١)، وَالْإِيمَانِ فِي الْإِيمَانِ، بِأَنَّ نَعْتَ الْإِسْلَامِ (٥٠٥)، وَبِهِ مَدِي فِي لَمَعْنِهِ، بِأَنَّ فِي الْإِيمَانِ (٦٣)، كَلَّمَهُمْ رَوَوْهُ عَنْ عَمْرٍو، مَرْغُوشًا،

(١) «مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ» مَدِي (٣٥٣) وَمَا مَعَهُ

(٢) «أَيِ» كَمَا فِي كِتَابِ «الْمَصِيفِ» عَمْرٍو

وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلَاهُ حَبِيبُ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْمُصْطَفَى ﷺ

وَزَعَمَتِ الْمُعْتَزَلَةُ أَنَّهُ يُجَدِّي الدَّرَجَةَ وَلَا يَجُوزُ لِعَمَلِهِ، وَلَا شَفَاعَتُهُ فِيهِ

(وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلَاهُ) يَوْمَ شَفَاعَتِهِ (حَبِيبُ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْمُصْطَفَى ﷺ)،  
قَالَ ﷺ: «أَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشْفَعٍ» وَهُوَ الشَّحْبُ، وَهُوَ أَكْرَمُ عَدْلِ اللَّهِ  
مِنْ جَمِيعِ الْعَالَمِينَ، وَهُوَ شَفَاعَتُ أَصْحَابِهِ بِحَسَبِ حَسَبٍ وَلَا رَدَّ مِنْ طُولِ  
الْوَقُوفِ، وَهِيَ مُحْتَضَةٌ بِهِ.

الثَّانِيَةُ: فِي إِدْحَالِ قَوْمِ الْخِنْدِ بِغَيْرِ حِسَابٍ، قَالَ التَّوَوِّي: «وَهِيَ مُحْتَضَةٌ بِهِ  
أَيْضًا»<sup>(١)</sup>، وَتُرَدَّدُ فِي دَفْعِ عَدُوِّ ذَنْبٍ، وَوَقْفَةٍ بِدَفْعِ عَدُوِّ ذَنْبٍ، فَلَمْ يَرُدَّ  
فِيهِ شَيْءٌ<sup>(٢)</sup>.

لِخَاشِعَةٍ قَوْلُهُ (وَزَعَمَتِ الْمُعْتَزَلَةُ أَنَّهُ يُجَدِّي الدَّرَجَةَ) «أَتَحْتَ بَدَلَتُهُ عَنِ الْمُلَاطَعَةِ  
مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ»<sup>(٣)</sup>، وَحَصَّهُ لِأَنَّهُ عَدُوٌّ كَيْفَ حَمِيمٌ أَدْلَتْهُ

قَوْلُهُ (وَلَهُ شَفَاعَاتٌ) أَيُّ حَسَنٍ كَيْ دَكَّرَهُ، وَرَدَّ بَعْضُهُمْ ثَلَاثِينَ، الْأَوَّلَى: فِي  
تَخْفِيفِ عَذَابِ أَعْدَاءِ، وَالثَّانِيَةُ: فِي حَقِيقَةِ تَعْدِيدِ عَنْ بَعْضِ أَكْبَادٍ، وَلَا يَرُدُّ شَيْءٌ  
مَعَهَا عَلَى لُحْجٍ، لِأَنَّهُ كَلَامُهُ سَعَا يُصْصَفُ فِي شَفَاعَةِ أَعْمَانِهِ يَوْمَ لِقَائِهِ.

(١) وَهُوَ مَعْدِي بِمَعْنَى: بِأَنْ يَصْبِرَ عَلَى مَعَاجِزِ اللَّهِ، وَأَنْ يَدْرِي أَنَّ  
بَابَ فِي الْحَبِيرِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ (٤٠٥٣)، وَالتَّرْمِذِيُّ فِي الْمُنَاقَشَةِ، بَابُ  
مَعْنَى النَّبِيِّ ﷺ (٣٥٤٩)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الرَّهْدِ، بَابُ ذِكْرِ الشَّفَاعَةِ (٤٢٩٨)  
قَالَ بَعْدَ أَفْعَدَ عَمَلُهُ لَمْ يَكُنْ لَدَيْهِ عَدُوٌّ الشَّارِحُ هَذَا الْخَبْرُ إِلَى الشَّافِعِيِّ، وَبَعْدَ نَسْجِ  
الْإِسْلَامِ فِي أَعْيَانِهِ يُؤْمَرُ بِهِ أَحَدٌ (١١٥٧)، وَهُوَ جَدِّي فِي مَصْنُوعٍ سَحَابِي فِي مَقَالَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ  
إِلَّا لِحَقِّقَةِ عَدُوِّ فِي مَرْحَلَةٍ مَحْضَةٍ أَبِي دَاوُدَ، وَلَا يَحْتَاطُ لَدَيْهِ فِي تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
(٢) فَشَرَحَ مُسْلِمٌ لِلتَّوَوِّي: (٣٥/٣).  
(٣) سَوْرَةُ عَمَرُ الْأَبَةِ (١٨)

بَابُ الثَّالِثَةِ فِي مَسْأَلَةِ سَجْدَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

الرَّابِعَةُ: فِي مَرْحَلَةٍ مِنْ دُخُولِ النَّاسِ مِنَ الْمُؤَحَّدِينَ، وَيُشَارِكُهُ فِيهَا الْأَنْبِيَاءُ  
وَالْمَلَائِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ

الخَامِسَةُ: فِي رِيَادَةِ الْمَرْجَاتِ فِي الْخِنْدِ لِأَهْلِهَا، وَحُجُورِ سَوَابِغِ احْتِفَالِهَا<sup>(١)</sup>

بَابُهَا: وَأَوَّلَى مِنْ مَسْأَلَةٍ فِي مَرْحَلَةٍ لَا فِي يَوْمِ لِقَائِهِ، وَشَيْءٌ حَاضِرٌ بِلِيٍّ هَذَا<sup>(٢)</sup>  
كَيْ هُوَ مَعْدِي مِنْ لَحْظَةٍ

قَوْلُهُ (وَيُشَارِكُهُ فِيهَا الْأَنْبِيَاءُ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ) اسْتَشْنَى مِنْهُ الْقَضِي عَاصٍ  
مِنْ فِي لَيْسَ، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّفَاعَةَ فِيهِ مُحْتَضَةٌ بِهِ»<sup>(٣)</sup>

(١) فَشَرَحَ مُسْلِمٌ لِلتَّوَوِّي: (٣٥/٣)  
(٢) رَوَاهُ سَحَابِي فِي مَقَالَةٍ، وَهُوَ لَيْسَ فِي حَالِ (٣٦٧٢)، وَمُسْلِمٌ فِي  
الْإِسْنَانِ، بِأَنْ يَشْفَعَهُ لِيٍّ (٢٠٩)  
(٣) فَشَرَحَ مُسْلِمٌ لِلتَّوَوِّي: (٣٥/٣)

ولا يموت أحد إلا بأجله، والنفس باقية بعد قتل البدن، وفي فوائدها عند القيامة تَرَدُّدٌ،

الشيخ (ولا يموت أحد إلا بأجله) وهو الموت الذي كتب الله في الأجل سبأه حادثة فيه يقتل أو غيره.

ورغم كثير من المعارضة أن بعض دفع يقفه حين يموت، وأنه لو لم يقفه لعاش أكثر من ذلك.

ملحظة قوله (ولا يموت أحد إلا بأجله) حجة به نحوه من \* فردد جاء أجبتهم لا يَشْتَأْجِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَفْتُمُونَ \* وحده لا يستقدمون معصومه عن الجملة الشرطية، لا الحوائية.

قوله (ورغم كثير من المعارضة إلى آخره) حجة واحدة بخبر من أحت أن يسطر له في رزقه ونسأ - أي يراد - له في أثره فيبذل رحمه \* وحده "إن المقتول يتعلق بمقاتله يوم القيامة، ويقول: رب طمسي، وقتلي، وقطع أحلي" (١)

وأجبت عن لأول ما ابرادة مزونه ان ما بركة في لأوف ما أن تصرف في الطاعات. وهو الأصح. وإنما بأنها ريادة بالنسبة إلى مصحف التي نكتب الملائكة من الرزاق والعسل، والأجل. وعدها لا بالنسبة إلى علمه تعالى، وإنما سقاء ذكره جميل بعده وكأنه يفتحه بعد بين لأدنة

(١) سورة الأعراف الآية (٢٤)

(٢) ريادة سماوي في النوع، ما من أحب المظلي في الرزق (١٩٦٦)، ومسلم في البر والسلا، ما من الله راحة ونجدة نصيب (٢٥٥٧)

(٣) أخرجه عنه في مجمع طبريز شهرين حوشت. - مجمع الزوائد (٢٠٠/٧).

الشيخ (والنفس باقية بعد قتل البدن) ملحظة، أو معدة (وفي فوائدها عند القيامة تَرَدُّدٌ). فمن معنى عند سمحه لأول كعبه ها \*

وعن الثانية بأنه متكلم في إسناده، ويتقدير صحته فهو محمول عن مقتول من في عند الله أنه لو لم يقتل لأعطي أجلاً، إذ معنى قولنا المقبول ميت بأجله: أن قتله فعل الله، لا فعل القاتل، وأنه لو لم يقتل لم يقطع سمونه ولا بحياته في ذلك الوقت.

وأوضح من هذا أن يقال: إنه محمول عن الأجل الموهوم للمقتول.

في (والنفس) الجرح كمن يوحده في يأتي

في (قيل: نفس) أحد يظهر قوله تعالى \* كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ \*

(١) وبه قال عيني ومن الغربي الذي في المعرطي - نصف (٢٠٢١)

(٢) سورة الرحمن الآية (٢٦)

للتَّنْزِ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: «وَالْأَظْهَرُ لَا تَفْتَنُ أَبَدًا». وَفِي عَجَبِ الذَّنْبِ  
قَوْلَانِ، قَالَ الْمَرْفُوعِيُّ: «وَالصَّحِيحُ يَبْقَى». وَتَأْوِيلُ الْحَدِيثِ

الْبَاقِي (قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ) وَانْدَ لِمَصْنُوعِ (وَالْأَظْهَرُ) ب (لَا تَفْتَنُ أَبَدًا)، لِأَنَّ  
الْأَصْلَ فِي بَقَائِهَا بَعْدَ الْمَوْتِ اسْتِمْرَارُهُ<sup>(١)</sup>.

(وَفِي عَجَبِ الذَّنْبِ) مَعْنَى مَعْنَى وَسُكُونِ الْجَمْعِ هُوَ يَسْ «(قَوْلَانِ).  
الْمَشْهُورُ مِنْهَا بِهِ لَا شَيْءٌ حَدَّثَ صَاحِبُ الْحَدِيثِ «لَيْسَ مِنَ الْإِنْسَانِي شَيْءٌ لَا  
يَبْقَى إِلَّا عَطْفٌ وَاحِدًا، وَهُوَ عَجَبُ الذَّنْبِ، مِمَّا يُرْكَبُ الْخَلْقُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>  
وَفِي رَوَاةٍ لِمُسْنَدِهِ «كُلُّ مَنْ آدَمَ بِأَكْثَلِهِ لُتْرَابٍ إِلَّا عَجَبُ الذَّنْبِ مِمَّا حَقَّقَ،  
وَمِنْهُ يُرْكَبُ»<sup>(٣)</sup>.

وَفِي رَوَاةٍ لِأَحَدٍ مِنْ حَدِيثِ الْإِمَامِ «مَا هِيَ إِلَّا سَمْعٌ» قَالَ مُتْلِحُ حَقِّهِ  
خَوَّلَهُ مِنْ شَيْئُونَ<sup>(٤)</sup>.

مُطَابَقَةُ قَوْلِهِ (لِأَنَّ الْأَصْلَ، الْحَقُّ) أَيْ وَيَكُونُ مِنَ الْإِنْسَانِيِّ قَوْلُهُ «لَا مِنْ شَاءِ اللَّهِ»<sup>(٥)</sup>  
كَمَا قِيلَ بِهِ فِي الْمَوَارِدِ الْعَيْنِ، وَذَكَرَ الْخَلِيفَةُ: إِنَّهُ رَاجِعٌ لِلشَّهَادَةِ فَقَطْ.

قَوْلُهُ (بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْجَمْعِ) أَيْ شَيْءٌ مُوَحَّدٌ، وَتَنْدُنْ مِنْهُ، وَحَكْمُ  
الْمُحْيَاةِ تَطْلِيحِ الْعَيْنِ مَعَ الْبَاءِ وَالْمِيمِ، فَفِيهِ سِتُّ لَفَظَاتٍ.

(١) وَاحِدٌ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي عِلَالَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ (ص ١٥٨) وَنَقَلَ فِي عِلَالَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ (ص ٢١٥)

(٢) أَيْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي عِلَالَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ (ص ٢١٥) وَنَقَلَ فِي عِلَالَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ (ص ٢١٥)

(٣) رَوَاهُ الْحَارِثِيُّ فِي الْمَعْنَى، بِأَنَّ قَوْلَهُ «نُفِخَ فِي الصُّورِ» (٤٤٤٠)، وَمِنْهُ فِي نَسْخِ  
وَأَشْرَفُ نَسَاخَةٍ، بِأَنَّ مَا فِي نَسَخَتِهِ (٥٢٥٣)

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَعْنَى، وَأَيْضًا فِي الْمَعْنَى، بِأَنَّ مَا فِي نَسَخَتِهِ (٥٢٥٤)

(٥) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (١١٢٤٩)، وَمِنْ حَيْثُ فِي صَحِيحِهِ (٣١٤٠).

(٦) سُورَةُ الرَّحْمَنِ الْآيَةُ (٦٨) وَصُورَةُ التَّمَلُّ الْآيَةُ (٨١).

لِلتَّنْزِ .....  
.....

وَهُوَ فِي أَسْفَلِ الصُّلْبِ عِنْدَ رَأْسِ الْمَعْصُومِ يُشْفِي عَنْ أَمْرِ أَمْرٍ مِنْ دَوَاتِ  
الْأَرْبَعِ.

(قَالَ الْمَرْفُوعِيُّ: «وَالصَّحِيحُ» أَنَّهُ «يَبْقَى») كَفَيْهِ قَالَ تَعَالَى: «كُلُّ شَيْءٍ قَابِلٌ  
إِلَّا وَجْهَهُ»<sup>(١)</sup>. (وَتَأْوِيلُ الْحَدِيثِ) الْمَذْكُورِ بِأَنَّهُ لَا يَبْقَى بِالتَّرَابِ، بَلْ يَبْقَى  
تَرَابٌ كَمَا يُبَيِّتُ اللَّهُ مَلِكُ الْمَوْتِ بِمَا مَلِكُ الْمَوْتِ.

مُطَابَقَةُ

(١) سُورَةُ الْمَعْصُومِ الْآيَةُ (٨٨)

## [حقيقة الروح]

وحقيقة الروح لم يتكلم عليها محمد ﷺ ، فتعيبك عنها .

(وحقيقة الروح) : هي النفس (لم يتكلم عليها محمد ﷺ) وقد نزل عنها لعدم نزول الأمر بها قال تعالى : ﴿ وَتَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾<sup>(١)</sup>

(فتعيبك) : نحن (عنها) ولا نعر عنها أكثر من موجود كما قال لنسحق الجليد وغيره .

والخائضون فيها حتموا ، فقال جمهور المسلمين : إنها جسم لطيف مشبك بالبدن أشد الماء سحور لاصقة ، وقد أكثر منهم : إنها عرض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حياً .

قال السهروردي : «ويشبه الماء في لونه بوضوحه والبرق في التردد في البرزخ» .

وقد افلاسوا وكثر من القوم : إنها جسم محسوس ولا عرض ، وإنها هي جوهر مجرد دائم بنفسه غير محسوس ، معصوم بالبدن من التحريك غير داخل فيه ولا خارج عنه .

لثانية فوه (والخائضون فيها احتلفوا) أعرض عنهم سلاله فأجابوا : «أذن اليهود قالوا فيها بسهم : إن الله نبت عن الروح فهو سي . فهم تك لأن الله تعالى ما بادن له فيه ، فتركه أحوال إن هو تصديق ما في كنهه مما قالوه ، لا لأنه لا يمكن الخوض فيها» .

(١) سورة الإسراء الآية (٨٥)

(٢) هو عرض من محمد بن عبد الله ، أبو نصر ، الشكري الشافعي ، من ولد أبي بكر بغدادى ، شيخ بغدادى ، ومحدث الحقيقة ، أدام وقتاً طويلاً ، علق وعمل ، تبعه عن عنه ، لأرم ياب له بعد حتى من أحد الناس ، به مؤلفات منها : عوارف المعارف ، توفي رحمه الله تعالى سنة (٦٣٢ هـ) ببغداد . «الطبقات» للإستويز : (٣٤٢/١) .

عنه و «إن السؤال عنها كان سؤالا محسوسا ومعصوما . روح مشبك بين روح الإنسان ، وحرييل ، وملاك آخر يُسكن بها ، وصف من ملائكة ، ونجرات ، وعيسى بن مريم ، فلو أجاب عن واحد منها لقالوا : لم نُرد هذا ، نعم ، فعاء الحواث عملاً كما سألوه مجملًا»<sup>(١)</sup> .

فوه (فقال جمهور المتكلمين : إنها جسم أبع) قال نابوي في شرح مسلم : «إنه الأصح عند أصحابنا»<sup>(٢)</sup>

قوله (وإنها هي جوهر مجرد) أي عن المادة لا جسم مقارن لها .

(١) فيه ما فيه ١٢

(٢) شرح مسلم : (٣٣/١٣)

وكرامات الأولياء حق. قال القشيري: «ولا يتهمون إلى نحو ولد دون والده».

(وكرامات الأولياء) وهم العارفين بالله تعالى حسب ممكن، فواضون على الطاعات، المحسنون للمعاصي، المعصومون عن لاسيما في الدنات ولشبهوات (حق) أي حادثة وواقعة كحربين ليس يكتب عمر، ورؤسه - وهو عن لمر بالمدينة - حجة سهاوند حتى قال لأمر الخش: «يا سارية»، الخل! الخل! «مختر له من وراء الخل يكمن بعد ذلك هناك، وسيلج سارية كلامه مع بعد المسافة، وكثير حائل الله من غير مصر به، ومع ذلك في وقع بلصحابة وغيره»

بليغة قوله (أي جائز واقعة) أي وسو حجبهم، قال لروي الصحيح أن الكرامات تقع للأولياء باختيارهم وطلبهم<sup>(٢١)</sup>.

(قال القشيري: «ولا يتهمون إلى نحو ولد دون والده») وقيل حمدة هيمة<sup>(١)</sup>

قال المصنف: «وهو حق شخص فون غيره» ما حار أن يكون معخرة سي حار أن يكون كرامة سوي. لا فارق بينهما إلا لحددي<sup>(٢)</sup>

ومنع أكثر المعترضة حورق من الأولياء، وكذلك الأستاذ أبو إسحاق الأسعدي قال: «كن ما حار بقديره معخرة سي لا تخور ظهور مثله كرامة سوي، وأما مصالح كرامات إجماع دعوى، أو موافقة ماء في بداية من غير توقع ألياء. أم نحو ذلك في بعض عن حرق لعداب»

للقية قوله (قال المصنف: وهذا حق الحق) كانه من أم غهده، فقد قال لركني<sup>(٣)</sup>:

«سأل الأمر كيه قال: بل هذا الذي منه القشيري مذهب صمف، وخمهور على خلافه، وقد اكروا عليه حتى ولده أبو نصر في كتبه «المشدة»، وإمام آخرمين في «الإرشاد»<sup>(٤)</sup>، والووي في شرح مسم، فقال فيه في باب البر ولوصيه، «إني لكرامات تخور نحو في العادات على خلاف أنواعها، ومعه بعضهم وأدعى أنها تخص بمن إجماع دعاء وبحوه، وقد عبط من قائلة وإسكار بلحن، بل جرياتها بقلب الأعيان ونحوه»<sup>(٥)</sup>.

وممن تبع القشيري شيخنا حافظ عصره الشهاب بن حجر في شرح البحاري فقال: «وهذا - أي ما قاله القشيري - أعبد الله به»<sup>(٦)</sup>

(١) إرسالة القشيري (٢/٦٦٤)

(٢) «الطبايع تكفي» صمف (٢/٣١٦)

(٣) في «التشبيه» (٢/٣٢٩)، «سأله الم في «الفتح جامع» (٣/٦٦٨)

(٤) «الإرشاد لإمام الله» ص ٢٦٧

(٥) «شرح مسم» ص ١٦٦ (١٠٨)

(٦) «فتح ساري» لآل حجر (٧/٣٨٠)

(١) هو سارية بن زعيم بن عبد الله البجلي، ولآه عمر ناحية فارس، وله يقول: يا سارية الجبل خيل، وهو مخمور. وكان يسبق لمر من عدوا عن رحيله، فتح أصهبان صليخا وعتقا، «الإصباح» (٣/٤)

(٢) «شرح مسم» (١٦/١٠٨)





الْحَقِّ (والميزان) وَلَهُ نَسَبٌ وَكُنْيَانٌ يُعْرِفُ بِهِ مَقْدَرُ الْأَعْمَالِ مَا تَوَرَّعَ صُحُفُهَا بِهِ (حَقٌّ) لِتُصَوِّصَ بِهِ رَدَّةٌ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ بَعْضَ \* وَخَشَرَتُهُمْ فَلَمْ تُعَادَزْ مِنْهُمْ أَحَدًا \* (١) ، \* وَنَصَحَ الْمَوْتِينَ الْقَسِطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُطْعَمُ بَفْسٍ شَيْءٌ \* (٢) وقال سَيِّدُ: «عَذَابُ الْفَقِيرِ حَقٌّ» (٣) . وَرَوَى عَنْ قَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنِّي لَأُعَذِّبَانِ» (٤) .

وقال: «إِنَّ الْعَذْبَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهٖ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، أَنَاءَ مُلْكَاوِ، فَيَقْعُدُ بِهِ فَيَقُولُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الشَّيْءِ مُحَمَّدٍ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِسُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عِنْدَ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، إِنَّ أُنْ قُلْ - وَأَمَّا الْكَافِرُ أَوْ الْخَائِفُ فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي» (٥) الخ رواها الشيخان وغيرهما؛

لِلنَّاسِ قَوْلُهُ (بِأَن تَوَرَّعَ صُحُفُهَا بِهِ) أَيِ أَوْ هِيَ بَعْدَ تَعَمُّدِهَا .

قَوْلُهُ كَعْبَرَهُ (بِأَن يُجَيِّمَهُمُ اللَّهُ الْخ) بِمَرْدٍ، وَالْأَخْخَرُ هُوَ لَحْمٌ لِلْعَرَضِ، وَالْإِحْيَاءُ بَعْدَ لِقَائِهِ بَعَثٌ، وَأَخَذَهُ فِي تَفْسِيرِهِ لِكُونِهِ مُقَدَّمَةً لَهُ .

وَفِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَعَبِيدٍ: «يَقُولُ لَهُ: مَنْ رُئِيَ؟ وَمَا دِيكَ؟ وَمَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بَعِثَ فِيكُمْ؟» فَيَقُولُ الْمَوْتُ: رَبِّي اللَّهُ . وَدِينِي لِلْإِسْلَامِ، وَالرَّحْمَنُ الْمُنْتَوَثُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَيَقُولُ الْكَافِرُ فِي الثَّلَاثِ: لَا أَدْرِي؛

وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ مَرْيَدٍ: «يَقَالُ لِأَحَدِهِمَا الْمَكْرُ وَالْأُخْرُ الْكَبِيرُ» . وَفِي رَوَايَةِ سَيِّدِهِ: «فَإِنَّهُ مُكْرٌ وَكَبِيرٌ» . وَفِي لُصَحْحِي حَدِيثِ: «تُخْشَرُ النَّاسُ خُفَاةً مَشْدَةً عُرَاةً عُرَاةً» . نَ فِي عَدِّ غُحْسٍ . وَاحْدَتُهَا: «تُخْشَرُ الضَّرَاطُ تَخْشَرُ طَهْرِي حَشَمٍ، وَتُزَوَّرُ الْمُؤْمِسُ مُتَعَاوِنِينَ، وَأَنَّهُ مَرَّةٌ - أَيِ تَرْلُ - أَيْ أَقْدَامُ أَهْلِ النَّارِ فِيهَا» . وَفِي مَسْنَدِ أَبِي سَعْدٍ حَدِيثِي: «بَعْضِي أَنَّهُ أَتَى مِنَ الشَّعْرِ وَأَخَذَ مِنْ السَّيْفِ» (٥) .

وَرَوَى الْبَرَاءُ وَالسَّيْفِيُّ حَدِيثَ: «يَأْتِي نَاسِي آدَمَ فَيَقُولُ: مَنْ كُنْتُمْ مِنَ الْمِيرَانِ؟

لِلنَّاسِ

- (١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَسْنَدِ، بِأَنَّهُ حَدَّثَ فِيهِ أَحْمَدُ فِي تَعْمُدِهَا، وَعَدَدُهَا (١١٣٧) .
- (٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي حُدُودِ نَاسِي مَا حَدَّثَ فِي عَدَدِهَا (٩٩٠) .
- (٣) رَوَاهُ سَيِّدِي فِي حَدِيثِ الْأَسَدِ، بِأَنَّهُ حَدَّثَ فِيهِ بَعْضُ \* وَتَعْدَدُهَا (٩٩٠) .
- (٤) وَبِهِ فِي حَدِيثِ عَدَدِهَا (٩٩٠) . وَبِهِ فِي حَدِيثِ عَدَدِهَا (٩٩٠) . وَبِهِ فِي حَدِيثِ عَدَدِهَا (٩٩٠) .
- (٥) وَبِهِ فِي حَدِيثِ عَدَدِهَا (٩٩٠) . وَبِهِ فِي حَدِيثِ عَدَدِهَا (٩٩٠) .

- (١) سَوْرَةُ كَهْفٍ لَهُ (٤١) .
- (٢) سَوْرَةُ الْأَنْعَامِ لَهُ (٢٧) .
- (٣) رَوَاهُ سَيِّدِي فِي حَدِيثِ نَاسِي مَا حَدَّثَ فِيهِ عَدَدُهَا (١٢٨٣) .
- (٤) رَوَاهُ سَيِّدِي فِي حَدِيثِ نَاسِي مَا حَدَّثَ فِيهِ عَدَدُهَا (٢١١١) . وَبِهِ فِي حَدِيثِ عَدَدِهَا (٢١١١) .
- (٥) عَلِى حُجَاةِ الْبَرِّ (٤٣٩) ، وَالنَّاسِي فِي الْحَدِيثِ نَاسِي مَا حَدَّثَ فِيهِ عَدَدُهَا (٢٠١٢) .
- (٥) رَوَاهُ الْحَارِثِيُّ فِي الْخَفَرِ، بِأَنَّهُ لَيْتَ يَسْمَعُ خُفَرِ الْحَدِيثِ (١٢٥٢) . وَبِهِ فِي الْحَدِيثِ وَبِهِ فِي الْحَدِيثِ (٥١١٥) ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِ نَاسِي مَا حَدَّثَ فِيهِ عَدَدُهَا (٩٩١) ، وَبِهِ فِي الْحَدِيثِ (٤١٢٦) ، وَبِهِ فِي الْحَدِيثِ (٩٩١) ، وَبِهِ فِي الْحَدِيثِ (٩٩١) ، وَبِهِ فِي الْحَدِيثِ (٩٩١) .

## [وَجُوبُ نَصْبِ الْإِمَامِ]

ويجب على الناس نصب إمام ولو مَفْضُولًا .

(ويجب على الناس نصب إمام) يقوم بمصالحهم كدفع الثغور، ونهوض الجيوش، وقهر الملعنة، وتنصيف، وقصد الطريق، وغير ذلك، لإجماع أصحابنا بعد وفاة سيّدنا عليه السلام عن نصبه حتى جئناه أهله الرحاب، وقدموه عن دونه عليه السلام من الناس في كل عصر عن ذلك، (ولو) كان من ينصب (مَفْضُولًا) من نصبه بكفي في خروج عن عهده لنصبه .

وذهب الخوارج إلى أنه لا يجب نصب إمام، والإمامية إلى وجوبه على الله تعالى .

للجنة جنة (ويجب) أي شرعي لا عقلا خلافاً لعصمته

(والجنة والنار مخلوقتان اليوم) يعني قبل يوم خيلاء لمصوص الدالة على ذلك بحور ﴿أَعِدْتُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ، ﴿أَعِدْتُ لِلْكَافِرِينَ﴾ ، وقصة آدم وحواء في إسكانها الجنة وإخراجها منها بالزلة .  
وَزَعَمَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهَا إِنَّمَا يُخْلَقَانِ يَوْمَ الْجَزَاءِ .

للجنة قوله (والجنة والنار مخلوقتان اليوم) قال أكثرهم محل خلقه هو في السماء السابعة<sup>(١)</sup> عند سدرة المنتهى . ومحل النار حب لا في سماء . قال المعتزلة الثعترابي . أو حق السوفاء

(١) سورة آل عمران الآية (١٣٣)

(٢) سورة آل عمران الآية (١٣١)

(٣) قال الثوري في «الشفع» (٣٤٣/٢) «حدث الإسار يدعي عن أن خلقه في السماء

السابعة

(١) وفيه قال جمهور الأصحاب «الشفع» (٣٤٣/٢)

(٢) وفيه قال الأشعري وجماعه من أصحابنا «الشفع» (٣٤٣/٢)

ولا يجب على الرب سبحانه شيء.

البرج (ولا يجب على الرب سبحانه شيء) لأنه خالق الخلق فكيف يجب هم عليه شيء؟

وقالت المعتزلة: يجب عليه سبحانه أن يخلق ما يشاء الخلق في إثبات عن طاعة، واعتناء عن لعبه، وبها يصف بأن يفعل بعباده ما يقرهم إلى الطاعة ويعددهم عن المعصية بحيث لا يتهون إلى حد الإلحاد، ومنها الأصلح لهم في الدنيا من حيث الحكمة والتدبير.

لما قيل قوله (لأنه خالق الخلق) أي بعبادتهم بآثارهم من عدم إلى وجود. فكيف يجب هم عليه شيء؟ أي لا يجب عليهم فتنصه، ويرى معهم فتنصه.

وأما قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ رَحْمَةٌ﴾، ﴿وَكَانَ حَقًّا عَيْنًا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> فليس معنى ذلك حجباً وتفضيلاً، لا حاشاً وإلزاماً، على أن الوجوب في ذلك وجوده بغيره من وعدة بذلك، إن الله لا يخلف أليمه<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة الأعراف الآية (١٢١)

(٢) سورة التوراة الآية (٤٧)

(٣) سورة الأعراف الآية (٩)

والمعاد الجساني بعد الإعدام حق

البرج (والمعاد الجساني) أي عود جسمه (بعد لإعدام) بأثره وعودته كما كان (حق) وإن لم يكن وهو الذي ابتدأ الخلق ثم يعيده، ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

والمراد بعبارة إعادة الأجساد، قالوا: لا يعود الروح بمعنى أنها بعد موت البدن تعود إلى ما كانت عنه من تجرد متحدة بالكمال أو مثالة بال نقصان.

لأنه قوله (بأثره) أي لأصله لأنه من أول الأمر إلى آخره كما أفاده بقوله: «كان» أي بخلاف الأجزاء عصبية. وبذلك اندفع الاعتراض بأن من كبر إنساناً بحيث صار المأكول جزءاً من الأكل فلو أعادهما الله بغيره فأجره لبي صارت أجرة الأكلين من الأكل في كل منهما وهو محال لاستحالة أن يكون حرمه بعينه في آن واحد في شخصين متباينين، أو تعود في أحدهما وحده فلا يكون الآخر تعوداً بغيره لانه لا يعود إلى المعاد للأجزاء الأصلية دون النقصية كما عرفت.

(١) غلاماً للعلافة، والملاحقة: التفتيش (٢٤٥)

(٢) سورة التوراة الآية (٢٧)

(٣) سورة الأعراف الآية (١٠٤)

(٤) سورة الأعراف الآية (٢٩)





## لُحْث [وَجُوبُ صَوْنِ اللِّسَانِ عَمَّا جَرَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ]

وَتُكْبِكُ عَمَّا جَرَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَتَرَى الْكُلَّ مَأْجُورِينَ.

الْحَدِيثُ (وَتُكْبِكُ عَمَّا جَرَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ) مِنْ مَخَارِجِ وَمَخْرَجَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، فَهَذَا دَمَاءٌ صَهَرَ لَهُ مِنْهَا يَدُيْهِ فَلَا تُؤْتِيهَا الْيَدُ

(وَتَرَى الْكُلَّ مَأْجُورِينَ) فِي ذَلِكَ، لِأَنَّهُ مَنِيٌّ عَلَى لَاحِظِهِ فِي مَائَةِ طَعْنٍ لِلْمَصِيبِ فِيهَا أَجْرَانِ عَلَى اجْتِهَادِهِ وَإِصَابَتِهِ وَلِلْمَحْظُونِ أُخْرَى عَلَى اجْتِهَادِهِ كَمَا نَسَبَ فِي حَدِيثِ صَحْحِهِ: «إِنَّ الْحَاكِمَ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»<sup>(١)</sup>.

عَنْهُ بَدَلَهُ (وَتُكْبِكُ عَمَّا جَرَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ مِنَ الْمَنَازَعَاتِ وَالْمَحَارِبَاتِ) أَيَّ لَأَنَّ مَا جَرَى بَيْنَهُمْ مِنْهَا إِسْمًا حَرَلًا بِاجْتِهَادٍ وَكُلٌّ يَجْتَهِدُ مَأْجُورٌ وَإِنْ أَحْصَا كَيْ تَوْصِيهِ الشَّارِحُ بَعْدَ

قَوْلِهِ (فَتُكْبِكُ دَمَاءُ الْبَيْتِ) مَقُولٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ<sup>(٢)</sup>. وَتُكْلُ مَعْنَى عَمَّا يَمِينُونَ بَيْنَ مَهْرَانٍ لَمْ تُكْلُ عَنْ أَهْلِ الصَّفِينِ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْإِسْتِصَامِ، بِإِسْنَادٍ إِلَى الْإِسْتِصَامِ بِالْكَتَابِ وَالسَّيِّئَةِ (٦٨٠٥)، وَسَمِعَ فِي الْأَصْبَحِ، بِإِسْنَادٍ إِلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ (٣٧١٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْأَصْبَحِ، بِإِسْنَادٍ إِلَى الْعَاصِيِّ يَحْتَضِرُ (٣١٠٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْأَحْكَامِ، بِإِسْنَادٍ إِلَى الْعَاصِيِّ يُصِيبُ وَيُخْطِئُ (١٢٤٨)، وَالتَّيْسَانِيُّ فِي أَهْلِ الْقَضَاةِ، بِإِسْنَادٍ إِلَى الْحَكَمِ (٥٦٨٦)، وَسَمِعَ فِي الْأَحْكَامِ، بِإِسْنَادٍ إِلَى الْحَاكِمِ يَجْتَهِدُ لِيُصِيبَ أَوْ يَخْطِئَ (٢٣٠٥)  
(٢) ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ مِنْ تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ (٣٤٠٢)

الْبُخَارِيُّ (و) يَعْقِدُ (مِرَاةَ عَائِشَةَ) حَتَّى لَمْ يَكُنْ مَعَهَا (مَنْ كُلُّ مَا قُبِعَتْ بِهِ) لِرُؤُوسِ مَهْرَانٍ بِرَدِّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾<sup>(١)</sup> الْآيَاتِ.

لُحْثُهُ وَفَصْلُ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ عَلَى نَبِيِّ كَرِ مَعْنُوهُ مِنْ سَائِرِ فَصْلٍ بَيْنَ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ، وَأَمَّا فَصْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأُمَمِ فَظَاهِرٌ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ خَيْرُ الْأُمَمِ يَنْهَضُ الْقُرْآنُ، وَهُوَ خَيْرُ الْأُمَّةِ، فَهُوَ خَيْرُ سَائِرِ الْأُمَمِ

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ (١٠١)

## [ الأئمة على الهدى ]

بذل وأن الشافعي، ومالكاً، وأبا حنيفة، والشافعيين، وأحمد، والأوزاعي،  
وإسحاق، وداود، ... ..

الشافعي (و يرى أن الشافعي) مالك، (ومالك) شيبه، (وأبا حنيفة، والشافعيين)  
الثوري<sup>(١)</sup>، وابن عينة، (وأحمد) بن حنبل، (والأوزاعي، وإسحاق) بن  
واهويه<sup>(٢)</sup>، (وداود) الطاهري<sup>(٣)</sup>...

الشافعي

## وسائر أئمة المسلمين على الهدى من ربه.

الشافعي (وسائر أئمة المسلمين) أي ربه (على الهدى من ربه) في الهدى وعينه،  
ولا التفات لمن تكلم فيهم بما هم بريئون منه.

في نصب الأئمة من جرحهم إلى محبتهم لا يقبلون بغيره وربما  
وبحلالهم لا يجر، بحكمة حد من جرحه وأثامه، وما دود بعد الله أن  
ثبوت ما جرحه، وما دود بحلاله لا يجر، فتدرك حلال من حد العلم  
والحد من حد بصر وسعة فهمه، وبور البصرة، وإحداة بأقول  
أصحابه من حد، ولقد روي عن الحسن بن سعيد بن عيسى، وقد ذوت كنه  
وكثرت ساعه، وروى شيخنا أبو إسحاق الشافعي في حديثه من أئمة  
الموعظة في شرحه، وقد كان مشهور في من شجع وبعده بكثير لا سيما في  
بلاد فارس وبلاد ما والاها إلى ناحية العراق في بلاد المغرب<sup>(١)</sup>.

الشافعي

(١) هو إمام من مشايخ الأئمة الكوفي، الإمام الخادم لأئمة الخادم من تابعي  
التابعين، اتفق العلماء على إمامته في الحديث، والفقه، والروح، والرهبة، والقول بالحق،  
وهيها، وبالحكمة أحواله ونساء العلماء عليه أكثر من أن تحصى، أحد أصحاب المذاهب الأربعة  
الشيعة، توفي رحمه الله سنة ١٦٦ هـ، (تبيين الأسماء ١/١٦٨).

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم بن محمد الحنظلي، أبو يعقوب، المروزي، الشهير بابن واهويه.  
الإمام الخادم بين الحديث والفقه والروح، أحد أئمة الإسلام، كان يجمع مسمي أئمة  
حديث، ماظر الشافعي، ثم صار من أتباعه، وله كتب كثيرة، توفي رحمه الله سنة (٢٣٨ هـ)  
بسناء «شذرات الذهب» (٢/١٧٩).

(٣) هو داود بن علي بن خلف الأصمعي، ثم البغدادي، إمام أهل الظاهر، أبو سليمان، أحد  
العظماء من ابن واهويه وأبي الثور، كان زاهداً متقلاً، حظه أكثر من علمه، يحضر في مجلسه  
بعضه جليلان، كان معه شتات من صف في فضائله كتابين، انتهت إليه راية العلم  
بمقداد، وحلته معه في الأضاح، توفي رحمه الله سنة (٢٧٠ هـ) بتدبير  
الأسوء (١/١٨٢).

(١) «الطهارة» ٢/٢٨٨

## [ عقيدة الأشعري ، وطريق الجليل ]

للشيخ وأن أبا الحسن الأشعري إمام في السنة مُقَدَّم ؛ وأن طريق الشيخ الجليل وصحبه طريق مُقَوَّم .

الشيخ (و) يرى (أن أبا الحسن) عن سبب عيل (الأشعري) ، هو من ذرية أبي موسى الأشعري الصحابي (إمام في السنة) في الطريقة المعتدلة (مُقَدَّم) بها على غيره كأبي منصور الماتريدي<sup>(١)</sup> ، ولا التفات لمن تكلم فيه بما هو بريء منه .

(و) يرى (أن طريق الشيخ أبي العباس (الجليل) ) سبب الصوفية عيل وعملا (وصحبه طريق مُقَوَّم) ، فبه حال عن السدح والبر عن سبب ، والتفريص والتبري من النفس . ومن كلامه : «الطريق إلى الله تعالى مسدود على خلقه إلا على لمنصته» نور سبب الله ، قال : «أب في الله من ثناء على الناس فوقف على منتهى فعل ما دأب من دأبه من المتقربين إلى الله سبحانه وبعض ؟ فقلت : عمل حمي بمران وفي قولك وهو يقول : كلام مُوقَفٌ والله» .

للشبهة قوله (وهو من ذرية أبي موسى الأشعري) ، يهمل فيه نسبة رجال ، واسمه علي بن إسماعيل ، واسم أبي موسى لأشعري عبد الله بن قيس

(١) هو محمد بن محمد بن محمد بن منصور الماتريدي حمي ، إمام للتكلمين ، مفتي في الفسوف ، دافعا عن عمائد المسلمين ، له كتب عظيمة منها : تأويلات القرآن ، وهو لا نظير له ، وبيان أوهام المعتزلة ، وبطلان وجه شبه (٣٣٣هـ) ، ص ١٦٩ .  
(٢) هو أحمد بن محمد بن الجليل الهاشمي ثم البغدادي ، أبو القاسم الشافعي ، الإمام ، شيخ برهاني وبالكلام ، سيد الطائفة ، تفتت على أبي ثور ، وكان يفتي في حلقة وصره عشرون سنة . سمع أحدث من جماعه وسمع منه جماعة ، توفي رحمه الله غلق سنة (٢٩٨هـ) الطائفة (١٦٧) .

الشيخ ولا ابتداء من يهمل في حجة الصوفية ، ويردده عد حجة سبب حتى مر بصرف عديده فمستكر لا حجة فيه شبهه . وفي بقي على مذهب في ثور<sup>(١)</sup> شحبه ، وسطه به بضع فتدع من حرمه أبو حنيفة سوري بسبب . فقال له : لم تقدمت ؟ فقال : «أولاً صحاح بحجة مدعه ، فثبت ، وأبى حرم للحجبة ، ودخل من ناصبي . فساد سوري عن مسائل فلهذه ، فحده عنها ، ثم قال : «و بعد ، فإنه حاله قد قام ، فقام بالله ، وإذا بقصو بقصو بالله» ، إلى حرم كلامه ، فمكي سبب . . . سبب يتوب للحجبة ، فإن كان هذا ردة ، فم على وجه الأرض مسلمة . فمكي سبب . رحمه الله وبغضه

ثم قيل من صوفيه حرم حلال<sup>(٢)</sup> في سبع وثلاثين من سبي حشبه تذكر . هو بن شخص جعفر افندي<sup>٣</sup>

للشبهة قوله (فردهم إلى القاضي) ، هو سبب علي بن سبب لم يكن

(١) هو أحمد بن محمد بن محمد بن سبب ، إمام في السنة ، إمام حسن . أحد صحاح سبب . . . من سبب وغيره . ربه جماعة منهم سبب في صحبه كان سبب في الفقه والورع والعقل والحير ، صنف الكتب ، وفرغ من السن ، وثبت عنها سبب . رحمه الله تعالى سنة (٢٤٠هـ) «الطبقات الكبرى» (٧٤/٢)  
(٢) هو الحسين بن منصور بن محمد الفارسي ، الحلاج ، أبو عبد الله ، كان عروب ، صاف ، صعب سهل من سبب السقري ، ثم فطم بعاد وصحبه الجليل ، أبو بن . سبب في صحبه ثم أثنى . ودخل عليه داخل من الفكر والرياسة ، فساد بن سبب وعنه سبب . فحصل به حال شطابي . ثم بدت منه كبريات أبحاث دقة . فعلى سنة (٣٠٩هـ) ، إنسان فبران (٣١٤) . سبب ابن سبب (٢٥٣)  
(٣) هو جعفر بن المصنف بالله حد من أبي عبد الله الشافعي ، صاف بالله ، أبو الفحل . تولى بعد أخيه المصنف سنة (٢٩٥هـ) . وهو من تلامذة سبب . وانحزم بهاء لإداره في إمام . فمكي سبب . سبب (٣١٠هـ) ، سبب سبب (١٥٠٣)



المسائل

فيما

لا يضر جهله في العقيدة،

وتتفح معرفته فيها

## [وجود الشيء عينه]

وَمَا لَا يَضُرُّ جَهْلُهُ وَتَنْفَعُ مَعْرِفَتُهُ الْأَصَحُّ أَنَّ وَجُودَ الشَّيْءِ عَيْنُهُ . وَقَالَ  
كَثِيرٌ مِنْهُ : غَيْرُهُ . فَعَلَى الْأَصَحِّ الْمَعْدُومُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَلَا ذَاتٍ ، وَلَا  
ثَابِتٍ ، وَكَذَا عَلَى الْآخَرِ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ .

القول (وَمَا لَا يَضُرُّ جَهْلُهُ) فِي حَقِّهِ بِخِلَافِ مَا قِيلَ فِي الْحَقِّهِ (وَتَنْفَعُ مَعْرِفَتُهُ) فِيهَا  
مَا يَذْكُرُ فِي حَقِّهِ . وَهُوَ (الْأَصَحُّ) الَّذِي هُوَ قَوْلٌ لِشَيْءٍ غَيْرِهِ (أَنَّ وَجُودَ  
الشَّيْءِ) فِي الْخَارِجِ وَاجِبًا كَانَ - وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى - أَوْ مُمْكِنًا - وَهُوَ الْخَلْقُ - (عَيْنُهُ)  
أَيُّ لَيْسَ زَائِدًا عَلَيْهِ .

(وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْهُ) أَيُّ مِنْ الْمُتَكَلِّمِينَ (غَيْرُهُ) أَيُّ رَدُّ عَلَيْهِ بِأَنَّ يَفُوتُ لَوْحُودِ  
بِالشَّيْءِ مِنْ حَيْثُ - هُوَ أَيُّ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادِ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ وَالْأَخْلَاقِ عَلَيْهَا  
وَأَنَّ مَعْلُومَهُ (مَا) بِي قَوْلِ الْحَكَمِ . بِهِ عَيْنُهُ فِي تَوْجُوبِ وَعَدَمِهِ فِي الْمُمْكِنِ

لَقَدْ قِيلَ (بِخِلَافِ مَا قِيلَ فِي الْحَقِّهِ) أَيُّ لَا فِي حَقِّهِ مَا لَا يَضُرُّ جَهْلُهُ فِي مَعْبُودَةٍ  
وَهُوَ قَلِيلٌ كَالْمُعَاصِلَةِ بَيْنَ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ .

قَوْلُهُ (فِيهَا) أَيُّ فِي الْمَعْبُودَةِ .

قَوْلُهُ (مَا يَذْكُرُ) مَبْتَدَأُ غَيْرِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : (وَمَا لَا يَضُرُّ الشَّيْءُ) .

قَوْلُهُ (أَيُّ لَيْسَ زَائِدًا عَلَيْهِ) أَيُّ لَا يَمَعْنِي أَنَّ مَفْهُومَهُ مَفْهُومُ شَيْءٍ ، بَلْ  
يَمَعْنِي أَنَّ عَارِضَ لَهُ لَا يَمْتَنِزُ عَنْهُ فِي الْخَارِجِ كَأَمْتِيَازِ السَّوَادِ عَنْ الْحُمْرِ

(١) قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ غَيْرُ اللَّهِ لَهُ وَلَوْ الْإِلَهِيَّةُ : الْمُتَمَيِّزُ فِي تَسْمِيَةِ الْفَلَسَفَةِ بِالْعَلَاةِ لَا حَكِيمٌ ، لِأَنَّ  
الْحَكِيمَ هُوَ مَنْ يَتَّبِعُ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ وَأَصْحَابَ الْفَلَسَفَةِ خِلَافُهَا . مَعْدُومٌ بِأَوْدَانِ حُسُونِ  
وَمَعْنِي عَقْلًا ، وَيُطَبِّقُونَ بِمَعْنَى حُرْمَتِهِمْ عَنْ غَيْرِهِ يُكْتَبُ وَهِيَ . وَهِيَ تَرَى أَنَّ جَهْلَهُ إِذَا  
أَرَادَهُ أَنْ يَذْكُرَهُ مَا لَا يَمَعْنِي بِتَرْكِهَا . كَقَوْلِ الْفَلَسَفَةِ بِعَدَمِ الْعَالَمِ ، فَهِيَ إِذَا لَا  
يَذْكُرُ وَلَا تَمَلُكَهَا ، وَهِيَ حَقٌّ أَعْلَمُ

الشيء (فعلن الأصح المعلوم) الممكن لوحد (ليس) في خارج (شيء) . ولا ذات ، ولا ثابت (أي لا حقيقة له في الخارج وإنما يتحقق بوجوده فيه .

للشئ قوة (الممكن الوحد) خارج به معدوم متبع فيه لأمته معدوم

قوله (أي حقيقة متفردة) أي في الخارج متفردة عن صفة الوحد ، واحتج الغائبون به بأنه \* إنما قولك بشئ \* . . . . . معدوم معدوم . . . . . يميز ثابت ، فالمعدوم ثابت .

وزد الأربأر صفة في شيء عن معدوم متبع في معدوم . . . . . بشر يمنع الكبري ، إذ لا يلزم من التميز الثبوت ، وإلا لزم ثبوت المعاد ، لأن يتميز عند العقل ، وإلا استحال الحكم عليه

الشيء (وكذا على الآخر عند أكثرهم) أي كثير لنفسه به ودعب كثير منهم وهو طائفة من المعتزلة - لك أنه شيء أي حقيقة متفردة .

للشئ وقائفة غنم به نفس خلاف في اللغة ، إذ فيها يطلق اسم «الشيء» على الوحد والمعدوم ممكن ، بخلاف «الشيء» خلاف اسم هو في إطلاق اسم «الشيء» على معدوم بمعنى ثابت متغير . فمعدوم هو حق الشيء . وكاتب . وسوحد الغلط مر دقة ، فلا نفس ، شيء ، على لمعدوم ولو محكم كما ذكره المصنف

وعند معدوم ثبوت غنم من الوحد والمعدوم الممكن كإسكان سيوحدهم خلاف المسحح كاحياء الضمير . لتحليل كحل من ياقوت ، فالمعدوم الممكن شيء . عندهم دون المستحيل .

(١) عن بعض على . . . . . معدوم معدوم لا نفس عنه شيء . . . . . حقيقة به وليس ثابت . لا ذات . وبكيفية حقيقة في ممكن لوحد كصفات معدوم . . . . . هل شيء إنه ليس شيء . . . . . لا ذات . لا حقيقة به ، فلا نفس عنه شيء . . . . . بقوله بعض \* وقد حلفناك من قبل ونزولك شيئاً \* . . . . . (١)

ولان حقيقة به في ذاته معدوم شيء . . . . . وثابت . وحقيقة به وجود وعدم ، فهو هو جوهر . . . . . عرض من وجود . . . . . لأنه معدوم فيكون ثابت ، فنفس عنه شيء . . . . . فهدد لمسألة مفرقة على معنى «الوجود» . . . . . وجود الشيء عليه كما قال أهل الحق فالمعدوم ليس بشئ . ولا ذات ولا حقيقة به حولا وحلا

وكذا قلنا : الوجود شيء ، والله على الغلبة كما قال المعتزلة . . . . . لا أكثر . إن لمعدوم ليس بشئ . . . . . وهو المراد من قول المصنف «ركب عن آخر عبد أكثرهم» وقال الأئمة (أنه شيء) . . . . . وهذا يخبرهم لأن القول بعدم الاسم «المشكك» (٢٠٠ ، ٣٦٠)

(١) راجع شرح قول المصنف : «الأميات عمولته

(٢) سورة البحل الآية : (٥٠)

[ الاسم هو المسمى ]

وَأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُسَمَّى: ... ..

الْبَيْتُ (و) الْأَصَحُّ (أَنْ الْأَمْسَ) عِزِّ (الْمَسْعَى) (١).

وقيل : غيره كما هو المتبادر<sup>(٢)</sup> ، فلفظ «النار» مثلاً غيرها بلا شك .

والمراد بالأول المتقول عن الأشعري في اسم الله أن مدلوله الذات من حيث  
 هي بخلاف غيره كاعتدائه بمدلوله ذاتاً لله كقولهم لا ينهم  
 من اسم الله سواء ، بخلاف غيره من الصفات فيهم منها زيادة على الذات من  
 علم وغيره .

ناتبة فوه (وأن الاسم المسمى) هو لئجل كم في الساج من الأسعري  
اسم الله، أي وعن غيره مطلقاً، وليس المراد لفظ الجلالة، ولهذا قال في  
«المواقف»: «هو الله» أي كالدات، ويقاس به سائر الجوامد كما هو ظاهر  
كلام غيره.

قوله (أن مدلوله الذات من حيث هي الخ) حاصله أن الحرف من اسم الله المدلول، ومن منتهى لاداب، فالاسم هو المسمى، والذات ما عدا الاسم اللفظ واسمى لاداب، وأثبت حرفاً بخلاف حيد في ذلك خلاف بعض

نوله (بجلاف غيره كالعالم الخ) أي فليس هو المستى عند الأشعري، بس هو غيره إن كان صمد عمل كـ "الحال"، ولا هو ولا غيره، بـ كن صمدات كـ "العالم"، وأما عند لأشعري فمطلب كما في (المحمد

(1) المراجع: (2) (371)، المجلد: (171)

(۲) دوه مال اعليه : ۱۰۰۰ (۳۶۳)

[أسماء الله تعالى توقيفة]

وَأَنْ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ؛

[ حُكْمُ مَنْ قَالَ : «أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» ]

وأن المرء يقول : أنا مؤمن إن شاء الله ، خوقاً من سوء الخاتمة - والعياذ بالله - لا شكاً في الحال .

الشيخ (و) الأصح (أن أساء الله تعالى توقيفه) أي لا يطلق عليه اسم الأتوقف من الشرع<sup>(١)</sup>.

وقال لعمري - حذر ان يحميه عنه الاسم - اللانق معاهه وان فسرده  
الشرع. ومال إلى ذلك القاضي أبو بكر الباقلاني.

(و) الأصح (أن المرء يقول: أنا مؤمن إن شاء الله)<sup>(١٧)</sup>. أي محور له أن يقول ذلك المشتمل على التعليق، بل يؤيده على الجزم كما روي

الجنة قوله (بل يؤثّرهُ على الجزم الخ) الأولى كما قال السعد الشناري<sup>١٣١</sup> كرهه الحرم  
لإيهام التعليق والشك، وما روي عن ابن مسعود أنها بعيد الخوار لا الأولى

(١) صحيفة المحتاجين: (١ / ٤٤)، الخفاف المربعة (ص ١٧٢)

(٢) وهو قول أكثر السلف، وحكي عن عمر بن الخطاب وعنه مالكه وإسحاق وحماد، والأشعر، وأصحاب الحديث كـ... حدثنا حماد بن عمار بن محمد بن عبد الله بن أبي نعيم، قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الإنسان لآفة على الإنسان».

(٢) شرح المفاهيم الهندسية (٢٠٣)

## [ الاستدراج ]

وَأَنْ مَلَأَ الْكَافِرَ اسْتِدْرَاجًا ؛

[المشار به «أنا» الميكل]

وَأَنْ الْمَشار إِلَيْهِ بِـ «أنا» الميكل المخصوص .

الشيخ (و) أصبح أن ملأ الكافر ، أي ما ملأ الله به من مباح يدرك (استدراج) <sup>(١)</sup>  
 من الله به حيث حدد مع علمه بوضوحه عن كافر إلى موب . فهي منه عليه  
 يزداد بها عذابه

وقالت المعتزلة : إنه نعمة يترتب عليها الشكر .

(و) الأصح (أن المشار إليه «أنا» الميكل المخصوص) لمتضمن عن النفس <sup>(٢)</sup>

وقال أكثر المعتزلة وغيرهم : هو النفس . لأنها المدبرة .

الشيء منه (أن ملأ الكافر ، أي ما ملأ الله به من متاع الدنيا) لا يحتمل أن هو ليس  
 استدراجاً ، وإنما هو متعلق الاستدراج الذي هو الإلذام ، فنفي إغلاق  
 الاستدراج على الملاذ مخبراً .

فوله (استدراج) معناه في الأصل طبع يتدرج ، وهو السعي في التدرجات ،  
 ثم شغل في مقصود نفس . وزيد به هذا نفس كافر فيما يتأقده سبحانه  
 العذاب حيث تمادى في كفره مع وصول النعم اليه . فهي بقية في صورته .  
 فسماها الأشاعرة نقيضاً نظراً إلى حقيقتها ، والمعتزلة نقيضاً بصر إلى صورته

الشيخ عن ابن مسعود (خوفاً من سوء الخاتمة) منحه به ، وهذا موب عن كافر .  
 (والعياذ بالله) تعالى من ذلك . بحيث لما قبله من لاسر . (لا شكاً في الحال في  
 الإيهام فيه في الحال محفوف به حارة . يستمر رده إلى حارة سي يرحل حسب  
 ومنع أبو حنيفة <sup>(١)</sup> وغيره أن يقول ذلك لإيهامه الشك في الحال في الإيهام .

الشيء قوله (خوفاً من سوء الخاتمة المجهولة) أي أو بعده دفع تركه نفس .  
 والتبرك بذكر الله تعالى بقية قوله : «لا شكاً في الحال»

قوله (المخط) سحر وصف - ادك - مشد به سموت عن كافر . أو  
 بالرفع وصف للموت المذكور .

قوله (ومنع أبو حنيفة وغيره) (الح) قال سعد السدي بعد حمله من  
 السعي : «ولا ينبغي أن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله» على أن الأولى تركه حيث  
 لا شك . «لا خلاف بين الفريقين في المعنى» ، لأنه إن أريد بالإيهام مجرد  
 حصول المعنى فهو حاصل في الحالة وإن أريد ما يترتب عليه النجاة  
 ونشوات ، فهي منه تعالى . «لا يقع في حصونه في حال» . من قطع  
 بالحصول أراد الأول ، ومن فوّض إلى المشية أراد الثاني <sup>(٢)</sup> .

(١) شرح العقائد صفح (٢٠٣)

(٢) المخرج معناه صفح (٢٠٣)

(١) معناه صفح (٢٠٣) . الشيف (٣٦٨)

(٢) الشيف (٣٦٧) . معناه صفح (٢٠٣)

لذلك [ الجوهر ثابت ، ولا واسطة بين الوجود والمعدوم ]

وأن الجوهر - هو الفرد ، وهو الجزء الذي لا يتجزأ - ثابت ؛ وأنه لا حال أي واسطة بين الوجود والمعدوم خلافاً للقاضي ، وإمام الحرمين

الشيخ (و) الأصح أن الجوهر هو الفرد وهو آخره الذي لا يتجزأ ثابت ؛ في الخارج وإن لم يزل عادة إلا مانعاً منه إلى غيره . ونفن الحكماء ذلك

(و) الأصح أنه لا حال أي لا واسطة بين الوجود والمعدوم خلافاً للقاضي (أي بكر الساجي) وإمام الحرمين) في معنى بعض هذه المسائل ذلك كالعالية ، واللوية لفساد مثلاً ، وعلى الأول ذلك ونحوه من المعدوم لأنه أمر اعتياري .

لثانية قوله (وإمام الحرمين) في الثامن ، ولا فقد رجح عنه في الحديث في معنى عنه أنه الأمدي وغيره<sup>(١)</sup>

لمن

[ النسب والإضافات أمور اعتبارية ]

وأن النسب والإضافات أمور اعتبارية لا وجودية .

الشيخ (و) الأصح أن النسب والإضافات أمور اعتبارية ، يعتبرها عقل (لا وجودية) بالوجود الخارجي . وقال الحكماء : الأعراض الية موجودة في الخارج .

وهي سبعة : الأين : وهو حصول الجسم في المكان ، والمثنى : وهو حصول الجسم في زمان . ولوضع : وهو منه تعرض للجسم بغيره . بعضها إلى بعض ، ونسبتها إلى الأمور الخارجة عنه كالقيام والانتكاس ، والملك . وهو منه تعرض للجسم بغيره . ونسبته إلى ذاته . ونسبته إلى كائنه . وهو أن يفعل وهو أنه شيء في غيره مادة مؤثر . وأن يفعل وهو أنه شيء على غيره مادة يشترك في فعله . وهو أنه شيء في نفسه . وهو أنه شيء في غيره . وهي نسبة تعرض شيء لغيره . وهي نسبة أخرى ، كالأنوثة والوثة .

لثانية قوله (لا وجودية بالوجود الخارجي) أي بالنسبة إليه ، إذ هو وحده حصلت في محالها ولو حصلت في محالها لوجد في محالها أيضاً ، لأنه من الأمور له . وتعرض وحده فله أن يكون المحصول محل آخر للمحصل حصول آخر ، وعلم جزاء فيلزم التسلل وهو محال ، واستثنى منه جمهور المتكلمين الأين . فقلوب وجوده ، وسموه كواب . وجمعوا أنواعه أربعة : حركته ، وسكونه ، والاجتماع ، والافتراق . وقد بينها مع بيان خصص بها في (شرح النوع) قوله (وهي سبعة) من جهة الفصول العشر . والثلاثة أسماء جوهر . ونكته ، ونكته . ومنهم من عدّها تسعة بوسطها الجوهر . وقد بينها في الشرح المذكور

(١) كشف (٢) ٣٧٥ ، وجمعه موصوف (١٦١)

وَأَنَّ الْعَرَضَ لَا يَقُومُ بِالْعَرَضِ ، وَلَا يَسْقَى زَمَانَيْنِ ، وَلَا يَحِلُّ مُحَلِّينَ .

الْبَيْتُ (و) الْأَصَحُّ (أَنْ الْعَرَضُ لَا يَقُومُ بِالْعَرَضِ) وَهُوَ خَطُّ الْحَقِيقَةِ  
الْمَرْكَبُ أَيُّ الْجِسْمِ كَمَا تَقْدَمُ.

وجزء الحكماء قيام العرض بالعرض إلا أنه بالأحرى تنتهي سلسلة الأعراس إلى جوهر أي جوهرًا اختصاص العرض بالعرض اختصاص التبع بالمتبعات كالسرعة وبها وجهه من لا يهمل في بيان حقيقة العرض

المخاض قوله (كما تقدم) في الكلام على قوله ليس جسمه ولا حماره، ولا عرض. اختصاص النعت بالمنعوت قد يعبر عنه بالاختصاص الناعت، وهو أن يختص شيء بأخر اختصاصاً يصير به ذلك الشيء معاً للأخر، والأخر منعوتاً له، ويسمى الأول حالاً، والأخر محلاً له كاختصاص السواد أو الحمرة بالجسم، لا كاختصاص الجسم بمكانه.

وهذا في غير صفات الله تعالى من الممكنات، أما صفاته تعالى فليست أغراضاً، ولا يُعَال فيها: إنها حالة بالذات، ولا أن الذات محل لها، قوله (وهما عارضان للجسم) أي بعد تسليم أيها وجوديان . قوله (أي أنه) أي الجسم .

وقوله (لا تخجل) فاعل «يعرض» أي أن الجسم يعرض له عدم تخجل الحرمة في الجسم يسكنات في السرعة أو يعرض لها تخجلها في البطء وإن لم نشاهدها.

(١) تعرض هوام (بدماء حية) من جثث في وجوده إلى محل يقوم به كالحركة والكود،  
والأهم من ذلك هو (٣٧٦) (٤)

وَأَنَّ المَثَلِيَّ لَا يَجْتَمِعَانِ كَالصَّدِيقَيْنِ، بِخِلَافِ الخِلَافِيَّيْنِ؛ أَمَّا النَّقِيضَانِ فَلَا يَجْتَمِعَانِ، وَلَا يَرْتَقِعَانِ.

القول (و) الأصح (أَنَّ) المرعفين (المثليين) بأن يكونا من نوع (لا يجتمعان) في محل واحد<sup>(١)</sup>.

وحجرت المعربة اجتمعن بمحجر بأن الجسم المغموس في سبغ يسود بعرض له سواد ثم آخر، وآخر إلى أن يبلغ غاية السواد بالكمث.

وأحب بأن عرض السودة ليس على وجه الاحتياج بل على وجه الأول وبجمله الثاني. وهكذا ساء على العرض لا يعني رتبته كما تقدم.

(كالصديقين) فإنها لا يجتمعان كالسواد والانس، (بخلاف الخلافيين) وهما أعم من الصديقين. فإنها يجتمعان من حيث الأعمية كالسواد، خلاوة، وفي كل من الأقسام يجوز ارتفاع الشينين.

(أما النقيضان فلا يجتمعان، وَلَا يَرْتَقِعَانِ) كالقيام وعدمه.

للأشقة قوله (وهما أعم من الصديقين) أي ساءا على تفسيرهما موجودان لا مشتركين في جميع الصفات النفسية أي مؤدة اسم احتياجهما بذاتيهما في محل من جهة واحدة، وهما الصديقان أو لا.

وأما على تفسيرهما بأنهما لا مشتركين في ذلك ولا يمنع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة فلا يشترط ذلك خروج الصديقين كالمثليين بذلك، فالثلاثة متباينة.

(١) في نسخة (٢٧٨ ٢) أي في الوصوف (ص ١١٢)

والصفات اسمية هي التي لا تختص في وصف شيء بها بل يعتق أمر تدعيه كاختصاصه بالإنسانية مع وجود الانساق وتقاليد الصفات لمعوية، وهي التي تختص فيها ذلك في ذلك كالمسرح والحدوث وتعتبر عن الأول باب التي تدعى على الذات دون معنى. عند عندها. وعن الثانية بأنها التي تدعى على معنى رائد عن الذات.

فوه (وفي كل من الأقسام) أي المثليين، والصديقين، والخلافيين



وَأَنْ أَخَذَ طَرَفِي الْمُمْكِنَ لَيْسَ أَوَّلَى بِهِ ؛ وَأَنْ الْبَاقِي مَحْتَاجٌ إِلَى السَّبَبِ ،  
وَيَنْتَبِهُ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ احْتِيَاجِ الْآثَرِ إِلَى الْمُؤَثِّرِ الْإِمْكَانُ أَوِ الْخِدُوثُ ،

يَقُولُ (و) الْأَصَحُّ (أَنْ أَخَذَ طَرَفِي الْمُمْكِنَ) وَهُوَ بِوُجُودِ الْعَدَمِ (لَيْسَ أَوَّلَى بِهِ) ،

مِنَ الْآخَرِ ، بَلْ هُمَا بِالنَّظَرِ إِلَى دَاتِهِمَا جَوْهَرًا كَانَ ، أَوْ عَرَضًا ، عَلَى السَّوَاءِ

وَقِيلَ : الْعَدَمُ أَوَّلَى بِهِ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ وَقَرَعًا فِي الْوُجُودِ لِتَحَقُّقِهِ بِإِثْبَاتِهِ ، نَحْنُ ، مِنْ  
أَجْزَاءِ الْعِلَّةِ التَّامَةِ لِلْوُجُودِ الْمُتَقَرَّرِ فِي تَحَقُّقِهِ إِلَى تَحَقُّقِ جَمِيعِهَا .

وَقِيلَ : الْوُجُودُ أَوَّلَى بِهِ عِنْدَ وُجُودِ الْعِلَّةِ وَانْتِفَاءِ الشَّرْطِ لِأَنَّهُ قَدْ وَجَدَتْ الْعِلَّةُ  
وَأَنْ لَمْ يَوْجَدْ هُوَ لَا يَنْتَفَاءُ الشَّرْطُ .

(و) الْأَصَحُّ (أَنْ) لِمُمْكِنِ (الْبَاقِي مَحْتَاجٌ) فِي بَدَانِهِ (إِلَى السَّبَبِ) ' ' فِي الْمَوْجِدِ

وَقِيلَ : لَا .

ثَلَاثَةُ قَوْلِهِ (وَقِيلَ : الْعَدَمُ أَوَّلَى بِهِ الْح) نَحْنُ مِنْ مَقَالِ الْأَصَحِّ ، الْعَدَمُ أَوَّلَى بِهِ فِي  
الْأَعْرَاضِ أَسْبَابِهِ كَالْحَرَكَاتِ وَالرَّمَانَ وَنُصُوتِ دَوْنِ عِبْرَتِ حِكَاةٍ فِي الْمَوْقِفِ  
وغيرها .

وَرَدَ تَعْلِيلُ كُلِّ مِمَّا جَاءَ بِالْعَدَمِ وَالْوُجُودِ بِذِكْرِ أَنَّ أَوَّلِيَّةَ بَعْدِهِ لَا يَقْتَضِي  
أَوَّلِيَّةَ بَدَانِهِ

(١) - السُّبُكِيُّ (٢) (٣٧٨) عَنِ الْمَوْجِدِ (ص ١٦٢)

(٢) - حَلَالٌ بِمُقَالَفَةِ السُّبُكِيِّ (٢) (٣٨٠)

يَقُولُ (وَيَنْتَبِهُ) هَذَا اخْتِلَافٌ (عَلَى أَنَّ عِلَّةَ احْتِيَاجِ الْآثَرِ) ' ' فِي مُمْكِنِ فِي وُجُودِهِ (إِلَى  
الْمُؤَثِّرِ) ' ' أَيِ الْعَدَمِ أَيْ بِإِلَاحْظِهِ يَعْنِي فِي ذَلِكَ (الْإِمْكَانُ) ' ' أَيِ سَبَبِهِ  
الطَّرَفَيْنِ بِالنَّظَرِ إِلَى الدَّاتِ ، (أَوِ الْخِلَافِ) (٢) ،

ثَلَاثَةُ قَوْلِهِ (هَذَا اخْتِلَافٌ) جَمْعٌ صَمٌّ ' ' يَسِي ' ' جَمْعٌ لَهُ كَيْفٌ هُوَ كَلَامٌ بِمَصْغُوفٍ  
فَقُصِّيَ بِهِ ، لِأَصَحِّ عَلَى وَجْهِ الدَّيْلِ أَنَّ الْإِلَاحْظَةَ كَيْفٌ بِهَذَا تَخْرُجُ ، وَأَوَّلَى  
رُجُوعُهُ إِلَى الْأَصَحِّ يَكُونُ مَا عَنِ كَيْفِهَا يَنْتَبِهُ دُونَ حَالِهَا

(١) - عِنْدَهُ إِمَامٌ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو لَأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدَةٍ ، وَبِهِ جَدَّتْ كِتَابَةُ مَصْحُوفَاتِهِ فِي مَوْجِدِهِ

الْمَحْضِيِّينَ (السُّبُكِيُّ) (٢) (٣٨٠)

(٢) - قَالَ الْبُزْجَانِيُّ فِي السُّبُكِيِّ (٢) (٣٨٠) هُوَ قَوْلُهُ بِمَعْنَى

والمكان قيل : السطح الباطن للحاوي للمماس للسطح الظاهر من المحوي فيه . وقيل : يُعَدُّ موجود يُعَدُّ فيه الجسم . وقيل : يُعَدُّ مفروض ، وهو الخلاء . والخلاء جائز ، والمراد منه كون الجسمين لا يتأثران ، ولا بينهما ما يباشهما .

الشيخ (والمكان) الذي لا حد في ار احده بسئل عنه . وبه وبسئل فيه وبلاقيه ، ولا بد بالمماس أو العمود ، كما سيأتي ، اختلفت في ماهيته ؟

(قيل : ) هذا السطح الباطن للحاوي للمماس للسطح الظاهر من المحوي كالسطح الباطن للكون للمماس للسطح الظاهر من الماء الكائي (فيه) .

وقيل ( ) هو ( يُعَدُّ موجود يُعَدُّ فيه الجسم ) يعود بعده القدره في ذلك البعد بحيث ينطبق عليه . ويخرج بقيد التفوذ فيه بعد الجسم .

الفتاويه قوله (والمكان قيل : السطح الباطن للحاوي للمماس للسطح الظاهر من المحوي فيه) قول ارسطو . ويُعَدُّ عنه ارسطو ما ليس ، والذي منها قول شبيهه ارسطو ، وانما منها قول جمهور المتكلمين ، وعلى اقول ما خرو الحكماء كاس سيبا والتماري وكثير من المتكلمين . وقد سلب اكلاء عليها في (شرح اصول) .

ثم الخلاف في الخلاء : إننا هو في الخلاء داخل العالم ، أمنا الخلاء خارجه فمُنْعَق عليه بين الحكماء والمتكلمين ، وإننا الخلاف بينهم في تسميته بعد . بعد الحكماء : لا دائما وإننا هو عدم محض يشبه الوهم ويقفوه من عدمه ، وبعد المتكلمين : يُسَمَّى بعدا موهوتا كالمفروض فيها بين الأقسام عن رابع . والسطح هو العرض القائم بظاهري السم له عرض وضول . ولا غنى له

الشيخ أي الخروج من عدم إلى الوجود . (أوهما) عن سبب (جزءا علة ، أو الإمكان بشرط الحدوث ؟ وهي أقوال) . فمن هذا يحتاج لمكان في بدنه إلى الحدوث . لأن الإمكان لا ينفك عنه . وعن جمع ما فيها لا حاجة به . لأن ما ليس به يحتاج إليه عن ذلك في جرح من عدم إلى الوجود لا في عدمه .

وكأنه أشار بذكر هذا البناء المأخوذ من «الصحائف» (١) مع إطلاق الأقوال وتقديمه لإمكان منه إلى ما سيجي شرحه . (المكان) الذي هو محل حكمه . وبعض المتكلمين وإن كان محبوا له عن حدوث حتى لا ينفك من حقيقة في لمسي لتصحح في مبي عنه . لكن ذهب محققه له وقد أسس عليه بعدة الجوهر العرض والعرض لا يقين زمانين فيحتاج في كل زمان إلى المؤثر .

(١) هو «الصحائف في التصحيح» لشمس الدين محمد القاسمي السمرقندي الحنفي . المتوفى سنة ١٠٤٢هـ (١٦٤٢م) . تصحيحه : ١٠٤٥ .

## [الزَّمان]

لثاني

والزَّمان، قيل: جوهر ليس بجسم ولا جنسياتي. وقيل: فلك مُعدَّل النهار. وقيل: عَرْضُ فقيل حركة مُعدَّل النهار. وقيل: مقدار الحركة. والمختار مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم إزالة للإيهام.

البرق (والزمان، قيل: هو الجوهر ليس بجسم) أي ليس مركب. (ولا جنسياتي) أي ولا داخل في الجسم فهو قائم بنفسه مجرد عن المادة.

(وقيل: فلك مُعدَّل النهار) وهو جسم مُنقَّب دُترته أي معدته البروج منه معدن بها معدن الشمس، بها في جميع أنحاء عند كون الشمس عليها.

(وقيل: عَرْضُ فقيل حركة مُعدَّل النهار. وقيل: مقدار الحركة) المذكورة<sup>(١)</sup>، ومنهم من عبر بحركة الملك ومقدارها. (والمختار) أنه مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم إزالة للإيهام من الأول معدنه بشي كفي في أثبات عند طلوع الشمس. وهذا قول المتكلمين. ولأهل علمه بالحكمة.

للثانية قوله (والزَّمان، قيل: جوهر ليس بجسم) احتج له بأنه لو كان حساً كان قريب من جسم ويعد عن آخر، وندبه العنق شاهد بأنه نسبة إلى جميع الأشياء على السواء.

قوله (وقيل: فلك مُعدَّل النهار) ويشي بأنك الأعصه. وبأنك الأطلس، وبأنك المحيط، وبالعرش المجيد.

البرق (وقيل: هو) مُعدَّ معروف. أي يعرف فيه ما ذكر من سيرة بعد احسنه فيه (وهو) أي المُعدَّ معروف الخلاء، والخلاء حائز، والمراد منه كون الجسمين لا يتماشان، ولا يكون بينهما ما يماشهما).

فهذا الكون احسن هو حلاء، بشي هو معنى مُعدَّ معروف بشي هو معنى المكان، فيكون حالياً عن الشاغل. هذا قول المتكلمين، والقولان قبله للحكماء، ومعد الخلاء أي حيز مكان معدنه عن شغل لا يحسن قائل الثاني، فجوزوه.

للثانية قوله (وقيل: هو مُعدَّ معروف) أي معدَّ فله (يعرض فيه ما ذكر) من نسبة إلى الخفاء.

قوله (هذا قول المتكلمين) أي الخلاء بأن المكان هو معدنه، بشي أنه ما ذكر في بعض مكان هو بالنسبة إلى معدنه غير التعريف. ما يحسنه في معدنه اللغوي فهو ما وجد فيه سكن أو حركة، كما يُقَالُ عن ابن جني.

(١) قوله فلك مُعدَّل النهار، وهو ما ذكره في بعض النسخ (٣٨٥ ٣٨٥)

لذلك [امتناعُ تداخلِ الجواهر، وخلوُّها عن كُلِّ الأعراضِ]

وَيَمْتَنَعُ تَدَاخُلُ الْأَجْسامِ، وَخُلُوُّ الْجَوْهَرِ عَنْ جَمِيعِ الْأَعْرَاضِ.  
وَالْجَوْهَرُ غَيْرُ مُرَكَّبٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ وَالْأَبْعَادِ مَتَنَاهِيَةٍ.

الترجمة (ويستتبعُ تداخلُ الأجسام) أي دخول بعضها في بعض من جهة سببه في  
والاملاق له بأسره من غير سببه في جهة. ويمتنع ذلك من جهة سببه في جهة  
للجزء في العظم

(و) سمع (خلو الجوهر) ممدد كـ (عن جميع الأعراض) لا  
يقوم به واحد منها، بل يجب أن يقوم به عند وجوده شيء منها لأنه لا يوجد  
يلون التشخيص والتشخيص إنما هو بالأعراض.

(والجوهر) لم يتركب من جميع مركب من الأعراض، لأنه لا يمتنع  
بنفسه بخلافها

(والأبعاد) للجوهر من الطول والعرض والعمق (متناهية) أي لها حدود  
تنتهي إليها.

للتأنيده قوله (ويستتبعُ تداخلُ الأجسام) وقد ذكره سببُ دخول الجواهر، وهو عدمُ

[المعلولُ يَعْقِبُ الْعِلَّةُ]

من والمعلول قال الأكثر: يقارنُ علتهُ زمانًا. والمختار وفاقًا للشيخ  
الإمام: يعقبُها مطلقًا. وثالثها: إن كانت وصية لا عقلية. أمَّا  
الترتيب رتبةً فوقًا.

ترجمة (والمعلول) '، قال الأكثر: يقارنُ علتهُ زمانًا) عنده كـ 'ووصية'

(والمختار وفاقًا للشيخ الإمام) وبذلك المصنف (يعقبها مطلقًا)

وثالثها) حسب 'إن كانت وصية لا عقلية) ومقرها

(أمَّا الترتيب) أي ترتيب المعلول على العلة (رتبةً فوقًا).

فله (لا عقليةً ومقرها) أي لأنها مؤنة وبها

(١) عن الشيخ: عن العلة يتقدم على المعلول في الزمان أي يترتب بعده عن نفسه، وبكيفية  
استتبعها من سببه عنه بغير في زمان عن مذهب كـ ذكره مصنف 'صيف'  
(٢٨٧/٢).

(٢) كونه لم يمتنع بحد ذاته، إنما يمتنع بوصفه ما يمتنع بشاره كقولهم هذا ما يمتنع  
بحد ذاته، ما يمتنع به، كقولهم ناعمة هذه طرية، أعني بوصفها  
(١٦٣).

(٣) قال في التلخيص (٢٨٧/٢) (قال في كتابه بطلان ما يمتنع به لدى بعضه  
إمام حميد، وبسبب بعضه، وغيره في 'براهين' صحيح  
وحاشا، صحيح لاسلام في هذا لأصول وشراحه (ص ١١٣)، وقال (قاله لأكثر،  
صحيحه) المؤيد في هذا ما يمتنع به



وما تُصَوِّرُهُ العقل إما واجب ، أو مُنْتَعٍ ، أو مُمَكَّنٌ ، لأن ذاته إما أن تقتضي وجوده في الخارج أو عدمه ، أو لا تقتضي شيئاً .

الفرق (وما تُصَوِّرُهُ العقل إما واجب ، أو مُنْتَعٍ ، أو مُمَكَّنٌ ، لأن ذاته) هي لمصوره (إما أن تقتضي وجوده في الخارج أو عدمه ، أو لا تقتضي شيئاً ، من وجوده ، أو عدمه ، والأول الواجب ، والثاني المعتنع ، والثالث الممكن

للماشية

\*\*\*

خاتمة

في

مبادئ التصوف

## خاتمة:

### [ أوّل الواجبات ]

أوّل الواجبات المعرفة . وقال الأستاذ : «الطَّر المؤدّي إليها» .

## (خاتمة)

فيها يذكر من مبادئ التصوف<sup>(١)</sup> المصفي للقلوب، وهو كما قال عربي :  
اجريد نصيب الله . حصار ما سواه . قال : وحاصله يرجع إلى عمل القلب  
والجوارح . ولذلك افتتح المصنف بأش العمل .

## خاتمة:

قوله (المصفي للقلوب) منه اثنتان : واحدة سببه تصوفه صوبه . فقد  
قيل : شملوا بها لصفاء أسرارهم ونقاء نوافسهم . وقيل لأنهم في صف أول  
بين يدي الله عز وجل ، أي بارتفاع همهم إليه وإفناءهم بقربهم عنه .  
وقيل : لقرب أوصافهم من أوصاف أهل الصفّة . وقيل : لأنهم لصفوف  
كما بيّنه في شرح رسالة أبي القاسم القشيري .

ومنه (واحتقار ما سواه) أي بالنسبة إلى عصمة الله تعالى . ولا فمعتد أن  
احتقار الأنبياء ، والملائكة ، والعلماء محظور . بل قد يكون كبر

وعلوهم في التصوف تعريفات غير ما ذكره الشارح . وقد ذكر الإمام  
القشيري بعضها ، وذكر بعضها في «شرح رسالته» ، وبما ذكرته أنه  
برك للاحتقار ، ومنه : أنه الحد في السلوك إلى ملك الملوك

<sup>(١)</sup> على ما ذكره في كتاب «الاصول» ص ٢٥٨ . تعريف جامع للتصوف . وهو أن  
التصوف هو سائر ما يشتمل على طهارة القلب والبدن .

الشيخ فقال: (أول الواجبات المعرفة) أي معرفة الله تعالى لأنها أولى سائر الواجبات، إذ لا يصح بدونها واجب، بل ولا مندوب.

للشيء قوته (أي معرفة الله) أي معرفة وجوده وهي حادثة وبمعنى عنه لا دأكه والإحاطة بكنه حقيقته \* لا تُدرَكُهُ الْأَنْصُرُ \* . \* ولا تُحِيطُونَ بِهِ. عَلَمًا \* " فإمراد معرفة الله به معرفة قوته، لأنها أولى سائر الواجبات وقوته (إذ لا يصح الخ) أي لأن الله لا يدرك مثلاً، لاكتشاف عن المنهي عنه انزجاراً لا يمكن إلا بعد معرفة الأمر والناهي.

(١) وقد ذكر أبو حمزة الأسعري رحمه الله أصحاب حديث، واحداً شيخ الإسلام في كتاب الأصول ووجهه في كتاب (٢) (٣٩٢) عليه توضيح (ص ١٦٤)

(٢) شرح الأعلام لأنه (١٠٠٣)

(٣) سورة هود الآية (١٠٠)

لئن وقال الأستاذ: «النظر المؤدي إليها»، والقاضي: «أول النظر»، وابن فورك وإمام الحرمين: «القصد إلى النظر».

الشيخ (وقال الأستاذ) به سجد لإسعري: «النظر المؤدي إليها، لأنه مندوب»

(والقاضي) به سجد لـ «أول النظر» لوقوف به على وجه آخراته (وإس فورك وإمام الحرمين: «القصد إلى النظر» لوقوف به على قصد»

للشيء قوله (والقاضي: أول النظر) كذا غيره كعصمهم بنصافي لكن سجد في «بوائف» وغيره في نصافي فاشد أنه يقصد أن نصرك كس فورك وإمام الحرمين: «في إمام» ربي \* \* أريد أن يوجد المقصود بالقصد لأول فهو المعرفة عند من يجعلها مقدورة، والنظر عند من يجعلها غير مقدورة، وإن أريد أول الواجبات كيف كانت فهو القصد».





## [ علامة دنيء النفس ]

لأنَّ ودنيء الهمة لا يبالي، فيجهل فوق جهل الجاهلين، ويدخل تحت ريقه المارقين. فدونك صلاحاً أو فساداً، .... .

الشيخ والمرد أن الله تعالى يولي محبوه في جميع أحواله. فحركته وسكاته به تعالى. كما أن أنبياءه يظفر محبهم به. فليست محبة الله في قلوبهم سوى جمع أحواله. فلا يأكل إلا ما يبد حبه، ولا يشرب إلا ما يرحمه. في غير ذلك، وفي حديث: «اللَّهُمَّ كَلَامَهُ كَلَامَةُ الْوَلِيدِ»<sup>(١)</sup>.

(ودنيء الهمة) من لا يرفع نفسه بمجاهدة عن سبب الأمور (لا يبالي) بها تدعوه نفسه إليه من شهوات، (فيجهل فوق جهل الجاهلين) ويدخل تحت ريق المارقين) من تدبر في غروبه مفسده، هي تكسر الر، وسكون الموحدة.

(فدونك) أي لم يحدث بعد أن عرف حال علي همه. دستها، (صلاحاً) منك، (أو فساداً) ..

للتأني قوله (اللَّهُمَّ كَلَامَهُ كَلَامَةُ الْوَلِيدِ) الكلام بالكسر و«د» الحظ، والوليد الصغير<sup>(٢)</sup>.

(١) أورده السيوطي في الجامع الصغير، وقال التاوي في شرحه (١٢٠/٢) نقلاً عن الحفاظ «عيسى» فيه وأولهم، وفيه رجاله ثقافت.

(٢) قال عيسى في «صباح» ٢١٠، ٥٤٠، ك. ل. ي.

(٣) قال عيسى في «صباح» ٢١٠، ٦٧٠، و. ل. د. الوليد الصبي المبرود، و«د» و«د» بالكسر.

من ورعاً، أو سحطاً، وقُرْباً، أو بُعْداً، وسعادةً، أو شقاوةً، ونعيماً، أو جحيماً.

الشيخ (ورعاً) عدت (أو سحطاً، وقُرْباً) من الله (أو بُعْداً، وسعادةً) منه (أو شقاوةً، ونعيماً) منه (أو جحيماً).

فأدركه ذلك «لا عير» بالنسبة إلى الصلاح وما يناسبه، والتقدير بالنسبة إلى الفساد وما يناسبه.

للشيخ

## [ الخواطر ، وعلاجها ]

للنفس وإذا خطر لك أمر فرته بالشرع فإن كان مأمورا فادر ، فإنه من الرحمن ، فإن خشيته وقوعه ، لا إيقاعه عن صفة مهية فلا عليك ، واحتياج استعذار إلى استغفار لا يوجب ترك الاستعفار

البرق ( وإذا خطر لك أمر ) أي في وقت ( فرته بالشرع ) لا حين حدثت نفسه إليك من حيث الطلب من أن يكون مأمورا به أو مهيأ به ، أو مشكوكا فيه .

( فإن كان مأمورا ) به ( فبادر ) إلى فعله ( فإنه من الرحمن ) رحمك حيث أخطره ببالك أي أراد لك الخير

( فإن خشيته وقوعه ، لا إيقاعه عن صفة مهية ) كعجب ، بـ ( فلا عليك ) أي ( عليك ) في وقوعه عليها من غير قصد لها ، بخلاف ما إذا أوقعته عليها قاصدا لها فعليك ثم ذلك فتستعذر منه كما سيأتي .

طائفة قوله ( كمعجب أو رياء ) العجب بالشيء ، شدة سره به بحيث لا تعدله شيء عند صاحبه . والرياء : إظهار الحميل رعه في حمد الناس

قوله ( من غير قصد له ) أي أنه لا بد في لا يفتح من قصد ، وفي الوقوع من علمه أي فلو عبر المصنف بقوله : وقوعه عن صفة مهية فلا قصد لها كان أولى <sup>(١)</sup> .

(١) فصار من سبغ (سلا) في س (أصله) (ص ٢٥٨)

للنفس .. .

البرق احتياج استغفار إلى استعفار ) نفسه بعدة فبوت معه بخلاف استعذار الخلق - وراثة العدوية <sup>(١)</sup> رضي الله عنها منهم ، وقد قلت : «استعفار يمنح إلى سعد خصم سيئ - ( لا يوجب ترك الاستغفار ) من الأمور به ما يكون نصيبه منه بل تأتي به وإن احتاج إلى الاستعذار لأن اللسان إذا ألف ذكرًا يؤشك أن يألفه القلب فيواقفه فيه .

للنفس

(١) هي بعدة سبغ على خصمه العدوية . شهرة العسل ، ولا يصح احتياجها بالشرع السري . فإن عاش حتى سب على خصمه وماتت منه . ودرها على من حل العسل . سبغ حمي الله تعالى به (١٣٥ هـ) استدرج به (١٩٣ هـ)

للنفس ومن ثم قال الشَّهْرُورِي : «اعْمَلْ وَإِنْ خِفْتَ الْعُجْبَ مُسْتَغْفِرًا» . وَإِنْ كَانَ مِنْهَا قَائِيًا ، فَإِنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ . فَإِنْ مَلْتَ فَاسْتَغْفِرْ . وَحَدِيثُ النَّفْسِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ أَوْ يَعْمَلْ ، وَالْهَمُّ مَغْفُورًا .

الْبَيْهَقِيُّ (وَمِنْ قَمٍّ) أَي مِنْ هَذِهِ أَلْ حَتَّى لَا يَسْعَدَ إِلَّا بِحَبْسِهِ أَيْ مِنْ حَالِ دَيْتٍ (قَالَ الشَّهْرُورِي) نَسَبَ إِلَى صَاحِبِ الْغُرُوفِ أَيْ مِنْ بَنِيهِ يَعْنِي مَعَ حُوفِ الْغُفِّ . أَوْ لَا يَعْمَلُ حَرَمًا ٤ (اعْمَلْ وَإِنْ خِفْتَ الْعُجْبَ مُسْتَغْفِرًا) مِنْهُ أَيْ إِذَا وَقَعَ قَصْدٌ كَيْ يَحْدَثَ مِنْهُ يَحْجُوفُ مِنْهُ مِنْ مَكِيدَةِ الشَّيْطَانِ .

(وَإِنْ كَانَ) حَاصِرًا (مَهْيَا) عَنِ (قَائِيًا) . نَسَبَهُ . (إِلَهُ) مِنَ الشَّيْطَانِ فَإِنْ مَلْتَ) أَيْ فَعَلْتَ (فَاسْتَغْفِرْ) مِنْهُ يَعْنِي مِنْ هَذَا الشَّيْءِ .

(وَحَدِيثُ النَّفْسِ) أَيِ - ذُنُوبِهِ - فَعَلَّ حَاصِرًا بِكَ . (مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ أَوْ يَعْمَلْ) بِهِ (وَالْهَمُّ) مِنْهُ يَعْنِي مَا يَكُونُ أَوْ يَعْمَلُ (مَغْفُورًا) . قَالَ ٥ : «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُجَاوِزُ لِأَمْرِي عَمَّا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ يَعْمَلْ أَوْ يَتَكَلَّمْ بِهِ» (١) رَوَاهُ الشَّيْخَانُ .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (أَيْ إِذَا وَقَعَ قَصْدًا) فَصَرَّحَ بِإِسْمَاعِيلَ عَلَى مَا إِذَا وَقَعَ يُعْجَبُ قَصْدٌ . وَالْأَوَّلُ إِطْلَاقُهُ لِيُشْمَلَ مَا إِذَا وَقَعَ فَلَا قَصْدَ يَدْخُلُ الْإِسْتِغْفَارُ الْوَاجِبَ وَالْمُنْدُوبَ .

قَوْلُهُ (وَالْهَمُّ) أَيِ قَصْدُ الْعَمَلِ فَهُوَ وَحْدُ النَّفْسِ مَغْفُورًا . كَمَا أَنَّ الْهَاجِسَ : وَهُوَ مَا يَلْقَى فِي النَّفْسِ وَالْخَاطِرَ : وَهُوَ مَا يَجُولُ فِيهَا بَعْدَ الْفَاتِنَةِ فِيهَا مَغْفُورًا كَمَا فِيهِ مِنَ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ . وَالْمَادَّةُ لَا يَزِيدُ شَيْءَ مِنْهَا . كَيْ لَا يَثْبُتَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مَخْرُوجٌ شَيْءٌ .

(١) رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ فِي الْإِعْلَاقِ (٤٨٢٨) . وَمُسْلِمٌ فِي الْإِبْرَاهِيمِ . بِإِسْنَادٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ حَفْصٍ (١١٩١) . رَوَاهُ (١٨٨٨) . وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٠٣) . وَالسَّالِيُّ (٣٧٩) . وَابْنُ مَجَّاهٍ (٢٠٣) .

الْبَيْهَقِيُّ (وَمِنْ قَمٍّ) . (وَمِنْ هُمْ سَيِّئَةٌ وَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ) . أَيِ عَلَيْهِ رُوِيَ مِنْهُمْ . وَفِي رُوْيِهِ ١١ : «كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً» . رَدَّى أُخْرَى . «إِنْهَا تَرَكَهَا مِنْ جُرْأِي» (٢) - أَيِ مِنْ أَجْلِ - وَهُوَ يَفْتَحُ الْحَيِّمَ وَتَشْدِيدُ الرَّاهِ .

لَحْنُهُ وَلَا شَيْءَ عَدَمٍ . رُوِيَ مِنْهُمْ ١٢ : «وَمِنْ هُمْ سَيِّئَةٌ وَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً» . (لَا) كَيْسَ حَسَنَةً مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا مِنْ حَيْثُ هُمُ .

وَحَرَجَ لَا يَسْعَدُ عَدَمٌ . وَهُوَ حَرَمٌ يَقْصُدُ الْعَمَلَ فِيهِ حَرَمٌ وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ وَلَمْ يَعْمَلْ حَرَمٌ . إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ سَبِيحًا هَالِقًا وَالْمَقْتُولَ فِي الْبَارِ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا الْقَاتِلُ فِيمَا بَالِ الْمَقْتُولِ ؟ قَالَ : إِنَّهُ كَانَ حَرْبِيًّا . (عَلَّ قَتَلَ صَاحِبَهُ) (٣) .

لِيَمَّا تَقَرَّرَ عَلِيمٌ أَنَّ مَا يَجْرِي فِي النَّفْسِ عَمَّا مُتَعَلِّقَةٌ بِمَعْصِيَةِ خَلْقٍ مِنْ سَبَبٍ وَهِيَ مُتَرَتِّبَةٌ : الْهَاجِسُ ثُمَّ حَدِيثُ النَّفْسِ ثُمَّ الْهَمُّ ثُمَّ الْحَرَمُ وَكُلٌّ مِنْ هَاجِسٍ وَالْهَاجِسِ مِنْ حَيْثُ حَرَمٌ يَسْتَمِ بِإِسْمِهِ سَبَبًا فِي الشَّرْحِ الرَّاسِخِ .

(١) رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ فِي الْإِعْلَاقِ (٤٨٢٨) .

(٢) رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ فِي الْإِبْرَاهِيمِ . بِإِسْنَادٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ حَفْصٍ (١١٩١) .

(٣) رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ فِي الْإِبْرَاهِيمِ . بِإِسْنَادٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ حَفْصٍ (١١٩١) .

(٤) رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ فِي الْإِبْرَاهِيمِ . بِإِسْنَادٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ حَفْصٍ (١١٩١) .

(٥) رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ فِي الْإِبْرَاهِيمِ . بِإِسْنَادٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ حَفْصٍ (١١٩١) .

وَمُسْلِمٌ فِي الْإِبْرَاهِيمِ . بِإِسْنَادٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ حَفْصٍ (١١٩١) .



[ التوبةُ وشروطُها ]

الله

وإعرض التوبة ومحاسنها، وهي الدَّمُ، وتحقق بالإفلاع، وعزم أن لا يعود، وتدارك مُمكن التدارك.

الشيخ (واعرض) على نفسك (التوبة ومحاسنها) أي ما تتحقق به من المحاسن حيث ذكرت سبحانه. ثم يرد على لعبه فقال: يعني لك فصلا منه تعالى

(وهي) ن - ن - (الذئبة) عن معصية من حيث ٢٠ معصية فاسدة عن  
شرب حمراء لادن - لادن - لادن

(وتتحقق بالإفلاخ) عن معصية. (وعزم أن لا يعود) فيها. (وتدارك  
تكميل التدارك) من حق سألني عنها كقول صفوان قد ركه تنكرين مسجدة  
من المندوب في سنة ١٢٠٠ هـ

فإنه لا يمكنه أن يكون مستحقاً لموجوداً مستقلاً بشرطه  
سقط في بويه معصية لا بد منها حراماً ولا بد منها مشروعاً في الإجماع في  
توبة معصية بعد الفراغ منها كشراب الخمر. فالمراد بتحقيق التوبة هذه الأمور  
أنها لا تخرج فيما تتحقق به عنها، إلا أنه لا بد منها في كل توبة.

وفي نسخة: «والاستغفار» عقب قوله: «بالإقلاع» ولا حاجة إليه مع ما ذكر

الثانية قوله (وتستحق) أي التوبة، وعقوبتها بما ذكره محله في سورة ص، أما في الظاهر لنشيل شهادته وتعود ولايته فلا يذنب في عقوبتها مع ذلك في معصية يعقوبه من القول كقوله في القذف: «قدقي باطل، وأسلم عبي، ولا أعود إليه»، وفي الفعلية كالزنا وفي شهادة الزور وقذف الأبناء من امرأة.

قوله (وتدأركم يمكن التدارك) أفاد أنه مُتَعَرِّفٌ في الوعد، وهو المعروف عند  
 انشئنا، وخالف فيه جمع منهم إمام الحرمين في التملؤ لأمري، فقالوا: وليس  
 مُتَعَرِّفًا بها، بل هو واجب برأسه، لا تمنع لأحدهما بالآخر كس وجب عليه  
 صلاتان فأنى لمجداهما دون الأخرى.

قوله (سقط هذا الشرط) في سقوطه فيما ذكره إذ كان حق الأدمي مالياً بطر

الَّذِينَ (واذكر معة رحمة) التي لا تحصى بها لهم في احصاء ذلك جمع عن فاعلك،  
وكيف تخط وقد قد تعذر ﴿يَعَاذِي اَلَّذِينَ اَسْرَفُوا عَلَىٰ اَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ  
رَحْمَةِ اللّٰهِ اِنَّ اللّٰهَ بِغَفْرِ الدُّنُوْبِ جَمِيْعٍ﴾ وعنه من قوله عن ﴿اِنَّ اللّٰهَ لَا  
يَغْفِرُ اَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ وفي قوله ﴿وَالَّذِي يَعْصِي مِثْلَهُ نَسُو لَدَهَبِ اللّٰهِ  
بِكُمْ وَجَاءَ بِقَوْمٍ يُظَيِّرُوْنَ يَسْتَفِيضُوْنَ بِغَفْرِ اللّٰهِ﴾.

الثاني قوله (حيث ذكرت سعة الرحمة) لأن تحت ذلك سعة من سعة رحمة  
مفتي ربك، وذكرت سعة الرحمة ليرجع عرص التوبة إلى الجميع.

$$(3^{\circ} \sim 5^{\circ} \text{ 以上})$$
(24)  $\lambda \in \mathbb{R}$  (7)

(۳) راجعہ مندرجہ ذیل - مسموعہ مذکورہ (۱۹۳۶ء) میں مذکور ہے کہ

سابقہ تمام احادیث کے خلاف ہے

## [اجتناب الشبهات]

بسم الله

وإن شككت أماً مؤزراً أم منهي؟ فأمنك، ومن ثم قال الجويني في التوضيح يشكك أيفسل ثالثة أم رابعة؟ : لا يفسل

«وإن شككت» في حصة (أماً مؤزراً) أم (أم منهي) أم (فأمنك) أم حصة من يوقف في محله (ومن ثم) في من هذا وهو الإمساك في من أجل ذلك (قال) شيخنا - رحمه الله - (الجويني في التوضيح) يشكك أيفسل (ثالثة) فكتبنا - رحمه الله - (أم رابعة) وكتبنا - رحمه الله - (لا يفسل) خوف بوقوع في المنهي عنه.

وعبره قال - رحمه الله - لا يشكك مؤزراً لأنه لا يفسل في هذه الحالة.

«وغيره قال» (يعمل) هو (لا يصح) : لأنه قد مر أن ما قاله المصنف في الشك من الإمساك، عمله فيها لم يعني الشارع الحكم فيه كأن شك في ماله فهو مؤزراً أو ماء بخلاف ما إذا غيابه بغاية كشكته وهو يصل الظاهر أصل ثلاثاً أو رباعاً، أو وهو يصل ما تنجس بنجاسة مغلظة أغسل ماءً أو ميعاً، وهو ظاهر.

للثقة وتصيح ولو بعد نقضها عن ذنب ولو صغيراً مع الإصرار على آخر ولو كبيراً عند الجمهور.

«وتصح» التوبة (ولو بعد نقضها عن ذنب ولو) كان (صغير مع الإصرار على) ذنب (آخر ولو) كان (كبيراً عند الجمهور) (١).

وقيل: لا تصح بعد نقضها بأن عاد إلى التوب عنه.

وقيل: لا تصح عن صغير لتكفيره باجتناب الكبير.

وقيل: لا تصح عن ذنب مع الإصرار على كبير.

«ثانية قوله (وتصح التوبة ولو بعد نقضها)» في فلا يصح في صحيحه بعد ذنب، بل معاودته ذنب آخر يجب التوبة منه.

قوله (وقيل: لا تصح عن صغير) بعده «لا تصح» في معنى كلام المصنف حيث جعل الخلاف في التوبة عن الصغير في الصحة وعدمها، وهو صحيح نعم، لكن خلافه عند غيره، في هذا في وجوبه وعدمه، هو المناسب لتعليقه الثاني بقوله: «لتكفيره باجتناب الكبير».

وتوقف السكي في وجوبه من لصحة «عنا لكتبة» باجتناب الكثر، وحاشا أنه المصنف قد - رحمه الله - وجوبه من هذا على الفور، بعد أن فرض عدم التوبة عنها أحب لكثير كذا في «ومار» به جمع إلى ما رآه الجمهور.

قوله (وقيل: لا تصح عن ذنب مع الإصرار على كبير) هو قول المعتزلة بإدعاء على أصحهم في نفي نهي.

(١) أي خلافه في الصحيح (١٢٠ ١٢١).

(٢) أي عند من شك في الصحيح (١٢٠ ١٢١).

## [الكل واقع بقدره الله تعالى وإرادته]

وكل واقع بقدره الله تعالى وإرادته. هو خالق كسب العبد قُدْر له  
قُدْرَة - هي استطاعته - تصلح للكسب لا للإبداع.

الشرح (وكل واقع في الوجود ومن جهة الحاضر وفعده و... ) (بقدره الله تعالى  
وإرادته. هو خالق كسب العبد أي فعله الذي هو كسبه لا حاشية كما سيجري  
ذلك بقوله: (قُدْر له قُدْرَة - هي استطاعته - تصلح للكسب لا للإبداع)  
بجلافة قدرة الله وإلهيا للإبداع لا للكسب.

للشيء قوله (أي فعله الذي هو كسبه) أنه عن غير إرادته فعل بالفعل لا إحسان لا  
الاضطراري كحركة المُرْتَشِي، وبالكسب المكسوب وهو الفعل بمعنى  
الحاصل بالمصدر.

قوله (عاطل للإبداع) أي تأثير والإيجاد، وقد جرى له عدده من ثم حادي  
العبد قدرة وإحسان فرد لم يكن له مانع أوحد فعنه المقدر به معان صيا  
والمراد بكسبه إياه مقارنته لقدرته وإرادته.

## [الخلق لله والكسب للعبد]

بأن الله خالق غير كاسب، والعبد مكتسب غير خالق،

﴿فَاللهُ خَالِقٌ عِبْرَ كَاسِبٍ، وَالْعَبْدُ مَكْتَسِبٌ عِبْرَ خَالِقٍ﴾ وثالث وتعاقدت على  
مكتسبه الذي يخلق الله عَقِبَ قَصْدِهِ لَهُ.

وهذا - أي كسب فعل - بعد مكتسبه له بحقوق الله - نوسط بين قوت لمعركة.  
«إن العبد خالق لفعله، لأنه يُكْأَب وَيُعَاقَبُ عليه» ويثبت قول الجبرية: «إله لا  
فعل للعبد أصلا وهو آلة محضة كالسكين في يد القاطع».

حب قوته (وهذا - أي كسب فعل - بعد مكتسب الح) حاصله مع رتبة: أن يؤثر في  
فعل العبد بكون قدره الله فقط ولا قدرة للعبد أصلا فهو مذهب الحرية، أو  
قدرة الله وبعد قدرة خلقها الله وللعبد قدرة خلقها لكن لا تأثير لها فهو  
مذهب الأشعري، أو قدرة العبد فقط فلا إيجاب، بل ماحيار فهو مذهب  
المعتزلة، أو بإيجاب واستتاع تخالف فهو مذهب الحكماء.  
وقال بعض أتباع الأشعري: «المؤثر فيه القدرتان»<sup>(١)</sup>.

(١) شرح الشهاب (٢٠١٦-٢٠٢٠)



للشئ ومن ثمَّ الصحيح أنْ لَقُدْرَةُ لا تصلح للصِّدِّينَ .

البرهان (ومنه) أي من هذا هو أنْ لعدم مكسب لا حصر ، فكأنَّ عدمه مكسب لا يلا بدع فلا يوجد لا مع حصول من حيث حصول (الصحيح أنْ لَقُدْرَةُ) من عدم (لا يصح تصديق) في معنى (لا) في صحيح معنى بأحد من معنى

وقيل : تصلح لتعلق بها على سبيل البدل أي تعلق بهذا بدلا عن تعلقها بالآخر وبالعكس . أي على سبيل أن عدم حصوله لا يلا بدع في وجودها قبل الفعل وصلاحيتها للتعلق بالصِّدِّين على سبيل البدل<sup>(١)</sup> .

لأنه قوته (فلا توجد إلا مع لمعل) انتهى . شئ حصره مع فعل لا عدمه . يكون لعدم مكسب لا حصر . . . . . ، إذ بعض القائلين يكون العبد مكسبا لا خالفا قائل بأنها قبل العمل ندعواه أنها تصلح للصِّدِّين على سبيل البدل .

قوله (لا تصلح للصِّدِّين) أي بمعنى أنها لا تصلح بمعنى هي برم احتياجها لوجوب مقارنتها بما بل القدرة الواحدة لا تتعلق بمقدورين وإن كانا متماثلين أو مختلفين لا معا ولا بدلا ، فلا تعلق إلا بمقدور واحد لأنها مع المقدور معلوم أن ما نجده عند صدور أحد المقدورين منا مغاير لما نجده عند صدور الآخر

قوله (وقيل : تصلح له) سشك بأنه لا سقيم عن ما به كالتصحيح عليه من أن عدمه لا توجد لا مع فعل أي ويستقيم عن أنها قبله وحيثه هم يوازى القولان على علي واحد .

(١) وبه قال المختلة (الشيخ) (٤٢٠/٧)

## [ العجز ]

للشئ وأن العجز صفة وحودية تُقابل القدرة تُقابل الصِّدِّين ، لا العدم والمَلَكَة . وقيل : تُقابلها .

البرهان (و) (الصحيح بعد) (أن العجز) من عدم (صفة وحودية تُقابل القدرة تُقابل الصِّدِّين ، لا) (تقابل) (العدم والمَلَكَة)<sup>(١)</sup> .

وقيل : تُقابلها شئ لعدم المَلَكَة . فكأنَّ هو عدم القدرة عما من شأنه القدرة كما أن الأمر كذلك على القول بأن العبد خالق لفعله .

فمن (لا) أي من معنى لا توجد في مفعول من يفعل مع شئ كهي في عدم السجل من يفعل . . . . . على شئ لا . . . . . من شئ ليس مقدور . . . . . من شأنه القدرة بطريق جري العادة .

للشئ

(١) وبه شكوه (الشيخ) (٤٢١/٢)

(٢) وبه قال المختلة (الشيخ) (٤٢١/٢)

# [التفضيل بين التوكل والاكساب]

ورجَّح قومُ التَّوَكُّلِ، وآخرونُ الاكسابَ، وثالثُ الاختلافِ باختلافِ الناسِ، وهو المختارُ. ومن ثمَّ قيل: «إرادة التَّحْرِيدِ مع داعيةِ الأسبابِ شهوةٌ خفيةٌ، وسلوكُ الأسبابِ مع داعيةِ التَّحْرِيدِ انحطاطٌ عن الدُّرَّةِ العالِيَةِ.

(ورجَّح قومُ التَّوَكُّلِ) من بعد عن الاكسابِ. (وآخرونُ لاكساب) من شأن أي لكف عن الاكساب. ولا عيب على من لا يكف عن الله تعالى. (وثالثُ الاختلافِ باختلافِ الناسِ وهو المختار) (١)

الثانية قومه (والإعراض) أخيراً عطف نفسه على «الكف»، فمن كل ذلك نعلم لكثير من الضميمة. لا بمجرد عيبه فقط على من لا يكف عن الله تعالى عن المحققين بأنهم مع المفاضلة بين حالتي الاكساب وتركه، لأن تفسيره بالمعنى الثاني أو بما يأتي عن المحققين لا ينافي تعاطي الأسباب وهرب عما فيه من سوء التوكل فورا محضه «التوكل يرتب معنى فيه لا يسمعه قدرة البشر».

والمحققون على ما يقع لظنهم عن الأسباب مع هبتها، وهذا قال رسول الله ﷺ لمن قال له: «أرسلنا ناتي وتوكل؟ أو أعقلها وتوكل؟ أو أعقلها وتوكل؟» رواه البيهقي وغيره.

قوله (وثالث) أي ورجَّح فائق ثالث الاختلاف باختلاف الناس.

(١) «التبسيط» (٢٣٣)

(٢) «والله تعالى في صفته سبحانه» في قوله «ع» قال: «٢٥١٧»، وقال: «قال عبدوس عن (وهو صحيح) من بعد عنه» أي هذا حديث [هو ابن عبد المنان] شيخ عمرو بن علي. وهذا حديث مكرر من أمي. وهذا حديث عرفت من حديث سنن لا يعرف من هذا الحديث. وهذا حديث من أمي الصوري عن أبي علي بن محبوب.

فمن يكون في ذلك لا يحفظ عند صفته في عيبه ولا يستشرف نفسه في تنطق بغير أحد من حيث هو في حقه. «أرجح له من غير واحد» بنفس ومن يكون في تركه خلاف ما ذكر ولا اكساب في حقه. «أرجح حذر من التَّشْطُّطِ والاستشراف

(ومن ثمَّ) من هذا وهو ثابت لمحدثي من حيث ذلك (قيل) قولاً مقبولاً. (إرادة التَّحْرِيدِ) أي شغل عن الله تعالى (مع داعية الأسباب) من الله في مريد ذلك (شهوةٌ خفيةٌ) من مريد. (وسلوكُ الأسبابِ) شغفه عن الله تعالى (مع داعية التَّحْرِيدِ) من الله في ذلك ذلك (انحطاطٌ) (عن الدُّرَّةِ العالِيَةِ)

فالأصحح لمن لا يتركه داعية الأسباب سلوكه دون التَّحْرِيدِ. ومن بعد الله فيه داعية التَّحْرِيدِ سلوكه دون الأسباب.

شبهه قوله (قولاً مقبولاً) أشار به إلى أنه قد يكون بسبب صعباً

قوله (إرادة التَّحْرِيدِ مع داعية الأسباب شهوةٌ خفيةٌ) أما كون شهوةً فبعدم وقوف المريد مع مراد الله تعالى حيث أراد لنفسه خلاف ذلك.

وأما كونها خفيةً فلأنه لم يقصد بذلك نيل حظ عاجل، بل قصد انتزاع لأن الله تعالى ليكون على حال أعلى بزمجيه

(١) وهي حكمته بأنه من حكم من عده الله السكوتي في شرح حكمته الشرعي (ص ١٦)

## [ مَكَائِدُ الشَّيْطَانِ ]

وقد يأتي الشيطان بأطراح جانب الله تعالى في صورة الأسباب، أو بالكسل والتهامن في صورة التوكل.

الشرح (وقد يأتي الشيطان) لا بأس (بأطراح جانب الله تعالى في صورة الأسباب، أو بالكسل والتهامن في صورة التوكل) كان يقول: سمعت رجلاً يقول: سمعت الله يقول: «أصبح من تركه» أي من ترك الله الأسباب، أنه يعلم أن تركها يضره، فلهذا لما في أيدي الناس أن يتركها، فلهذا سمع من الله أن يقول: «أصبح من تركه» أي من تركها يضره من غيرك.

ويقول: لما أتت الأسباب، أي سمعته فصار أصبح من تركه، أي تركها، وسمعت لتحريره من كل على الله، فلهذا سمع من الله أن يقول: «أصبح من تركه» أي من تركها يضره، فلهذا لما في أيدي الناس أن يتركها، فلهذا سمع من الله أن يقول: «أصبح من تركه» أي من تركها يضره.

## [ علامة الموفق ]

الموفق من يبحث عن هذين، ويعلم أنه لا يكون إلا ما يريد، ولا ينفعنا علمنا بذلك إلا أن يريد الله سبحانه وتعالى.

الشرح (والموفق يبحث عن هذين) الأمرين اللذين يأتي بهما الشيطان في صورة غيرهما، كيما به يعلم نفسه بهما، (ويعلم) مع بحثه عنهما (أنه لا يكون إلا ما يريد) الله كونه أي، حادثة بهما أو من غيرهما، (ولا ينفعنا علمنا بذلك) العموم (أنه يصمد) هذا الكتاب (جمع حوام)، (إلا أن يريد الله سبحانه وتعالى) بمعناه أن لا يأتي به حاصلاً من الفتح وغيره من لأدب



لمن يجموعاً بجوعاً، وموضوعاً، لا مقطوعاً فضله ولا ممنوعاً، ومرفوعاً  
عن هم الزمان مدفوعاً.

### [الحث على حفظ «جمع الجوامع»]

فعليك بحفظ عباراته، لا سيما ما خالف فيها غيره، وإليك أن تبادر  
بانكار شيء قبل التأمل والعكس، أو أن تظن إمكان اختصاره، في كل  
ذرة منه ذرة

شرح (يجموعاً بجوعاً) في كل جمع، وهو حال من جمعه، لا من جمعه  
(وموضوعاً) فصل، لا مقطوعاً فضله ولا مجموعاً حال جمعه، لا من جمعه،  
(ومرفوعاً عن هم الزمان مدفوعاً) غير ذلك من جمعه، لا من جمعه

(فعليك) به نصاً، لا سيما ما خالف عبارته، لا سيما ما خالف فيها  
غيره، كالحفظ والشرح، وإليك أن تبادر بانكار شيء من قبل لتأمل  
والعكس، أو أن تظن إمكان اختصاره، في كل ذرة منه، مع ذلك  
لمعجمه في حرف (ذرة) يضم هذا المعجم في صدره نسخة كجوده

التي قوله (بجوعاً) بفتح الجيم بقرينة تفسيره بـ (كثير الجمع).

قوله (وهما حال) أي كل منهما حال، وفي نسخة: «حالان».

قوله (وموضوعاً) أي فضله بقرينة ما بعده، أو للفصل كما أشار إليه  
تأخر بقوله (ادفعاً)

قوله (وهو ياتي) لما تضمنه صفة الفصل

### [منهج التاج السبكي في «جمع الجوامع»]

فإننا ذكرنا الأدلة في بعض الأحيان إما لكونها مقررة في مشاهير الكتب  
عن وجه لا يبين، أو العراة، أو غير ذلك مما يستحرجه الطرقتين.

وربما أفصحنا بذكر أرباب الأقوال فحسبه العبي تطويلاً يؤدي إلى  
الملل، وما درى أنا إننا فعلنا ذلك لغرضي تحريك له المهم لعوال

شرح فإننا ذكرنا الأدلة في بعض الأحيان إما لكونها مقررة في مشاهير  
الكتب عن وجه لا يبين، لا سيما (أو العراة) هـ، (أو غير ذلك مما  
يستحرجه الطرقتين) في لغوي كتاب مدرك حتي، الأول كم في قوله في  
مبحث الخبر: «وإلا لم يكن شيء من الخبر كذباً»، والثاني كما في قوله في عدم  
التأثير «ادفعاً عن بعض» هـ، وكذا كم في قوله في صدره قول  
الصحابي: «لا ارتفاع الثقة من جهة إذ لم يؤدي»

(وربما أفصحنا بذكر أرباب الأقوال فحسبه القبي) بالموجزة أي نصحت  
الفهم (تطويلاً يؤدي إلى الملل) وما درى أنا إننا فعلنا ذلك لغرضي تحريك له  
المهم (العوال)

قوله (تحريك) بحدف إحدى التاءين، فذو مفتوحة

لَمْ يَكُنْ قَرِيبًا لَمْ يَكُنْ الْقَوْلُ مَشْهُورًا عَنْ ذِكْرِنَاهُ، أَوْ كَانَ قَدْ عَزِيَ إِلَيْهِ عَنِ  
الْوَهْمِ سِوَاهُ، أَوْ عِبَرِ ذَلِكَ بِمَا يَظْهَرُهُ التَّأَمُّلُ لِمَنِ اسْتَعْمَلَ قُوَاهُ.

الشيخ فرئبنا لم يكن القول مشهورًا عن ذكرناه (كم في نقل قصصه من كتابه  
عن فرض العين عن الأصم داود الخويجي مع ديدنه مشهوره ذلك منه فقط<sup>(١)</sup>،

(أو كان) من ذكرناه عنه قبل (قد عزي إليه عن الوهم) من تعذر (سواء)  
كما ذكره القاضي سافلي من لم يعبر شيئا بعد ما عجز<sup>(٢)</sup> . . . وقد ذكره  
الأمدي<sup>(٣)</sup> من المجوزين؛

(أو) كان لعرض (عبر ذلك بما يظهروه التأمل لمن استعمل قُوَاهُ) كما في ددره  
غير الدقاق معه في مفهوم اللقب تقوية له<sup>(٤)</sup> كما تقدم كل ذلك

لأنه

## [تَعَذُّرُ إِمْكَانِ اخْتِصَارِ «جَمْعِ الْجَوَامِعِ»]

لَيْسَ بِحَيْثُ إِنَّا جَارِئُونَ بِأَنَّ اخْتِصَارَ هَذَا الْكِتَابِ مُتَعَذِّرٌ، وَرِوْمُ التَّقْصَانِ  
مَنْهُ مُتَعَذِّرٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ رَجُلٌ مَبْذُورٌ.

فَدُونَكَ مَحْتَصِرًا بِأَنْوَاعِ الْمَحَامِدِ حَقِيقًا، وَأَصْنَافِ الْمَحَاسَنِ خَلِيقًا.

الشيخ (حيث) إِنَّا جَارِئُونَ أَنَّ اخْتِصَارَ هَذَا الْكِتَابِ مُتَعَذِّرٌ، وَرِوْمُ التَّقْصَانِ مَنْهُ مُتَعَذِّرٌ،  
اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ رَجُلٌ مَبْذُورٌ (يَقُولُ شَيْءٌ مِنْ مَكَانِهِ إِلَى غَيْرِهِ، مُبْتَدَأٌ أَيْ يَأْتِي  
بِالْطَّائِفَةِ أَيْ يَنْصَحُ تَأَلُّفَ عَدَدٍ مِنْ أَسْمَاءِ أَصْحَابِ الْأَقْوَابِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَذَّرُ  
عَلَيْهِ رِوْمُ التَّقْصَانِ لَكِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ لَا يَفِي بِمَقْصُودِنَا.

(فَدُونَكَ) أَيَّ عَدَدٍ لَا نَصْبَهُ مُخْتَصَرًا (مَحْتَصِرًا) - (بِأَنْوَاعِ الْمَحَامِدِ  
حَقِيقًا، وَأَصْنَافِ الْمَحَاسَنِ خَلِيقًا) لِأَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَا يَنْصَحِي أَنْ يَتَنَصَّحَ  
بِذَلِكَ.

الثانية قوله (حيث) إِنَّا جَارِئُونَ (لِجَمْعِهِ) حَرَمَهُ أَنْ يَكُونَ عَدَدُهُ مُتَعَذِّرًا اخْتِصَارَهُ بِغَيْرِ مَبْذُورٍ  
مَنْهُ لَا يَأْتِي عَدَمَ جَزْمِ غَيْرِهِ بَعْدَ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ لِلْمَقْصُودِ الْأَصْلِيِّ<sup>(١)</sup>  
قوله (وَرِوْمُ التَّقْصَانِ مَنْهُ مُتَعَذِّرٌ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ مَعْنَى الْمَعْنَى سِوَاهُ  
لِمَجْمُوعِ الْإِخْتِصَارِ، وَالْأَفْقَرُ مُتَعَذِّرٌ.

(١) وقد جاء في كتابه (السلام في كتابه) (الاصول) وحذف منه خلافاً فاصح عن ذكر  
المصنف، وبذلك عن مصنفه (والمصنف) ثم شرحه مصنفه من شرح محلي هذا (والمصنف) فانه  
الوجه بالشرح (الاصول) وبعد ذكره في بعض حلقه (الاصول) ثم حذف

(١) نقل: اجتماع الجوامع (ص: ٢٣٨)

(٢) نقل: اجتماع الجوامع (ص: ٢٦٩)

(٣) والاصول (الاصول) (ص: ٢٠١)

(٤) نقل: اجتماع الجوامع (ص: ٢٦٩)

جعلنا الله به مع الدين أجمع الله عليهم من السيئ، والصديقين،  
والشهداء، والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً.

الشيخ (جعل الله به) - معناه من كثرة الاستدعاء مع الدين أجمع الله عليهم من السيئ (والصديقين) أي أفاضل أصحاب السيئ لمباقتهم في الصديق  
والمصدق. (والشهداء) أي الذين في سبيل الله، (والصالحين) أي من ذكره.  
(وحسن أولئك رفيقاً) أي أفاضلهم في حبه - لا يسمع فيها منهم - لا به  
والحضور معهم وإن كان مقرهم في درجات عالية يستسهلون عنه هم  
ومن فضل الله تعالى عن غيرهم - كما قاله ابن عطية - قدس سره في رتب  
بجائه، ودفع عنه أن يقتد أنه موصول ابتداء للحسرة في الجنة سي حسنة  
المراتب فيها عن قدر الأعمال وعن قدر فضل الله تعالى عن من يشاء  
المعنى - لا يستحق من فضل الله تعالى من يشاء من فضل الله تعالى  
ووجوهك يا رب العالمين، وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين،  
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين. (تَمَّ).

عنه قوله (جعل الله به) - معناه من كثرة الاستدعاء مع الدين أجمع الله عليهم من السيئ (والصديقين) أي أفاضل أصحاب السيئ لمباقتهم في الصديق  
والمصدق. (والشهداء) أي الذين في سبيل الله، (والصالحين) أي من ذكره.  
(وحسن أولئك رفيقاً) أي أفاضلهم في حبه - لا يسمع فيها منهم - لا به  
والحضور معهم وإن كان مقرهم في درجات عالية يستسهلون عنه هم  
ومن فضل الله تعالى عن غيرهم - كما قاله ابن عطية - قدس سره في رتب  
بجائه، ودفع عنه أن يقتد أنه موصول ابتداء للحسرة في الجنة سي حسنة  
المراتب فيها عن قدر الأعمال وعن قدر فضل الله تعالى عن من يشاء  
المعنى - لا يستحق من فضل الله تعالى من يشاء من فضل الله تعالى  
ووجوهك يا رب العالمين، وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين،  
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين. (تَمَّ).

## الفهارس

أولاً : فهرس الآيات الكريمة .

ثانياً : فهرس الأحاديث والآثار .

ثالثاً : فهرس الأشعار .

رابعاً : فهرس الأعلام .

خامساً : فهرس الحدود والمصطلحات العلمية .

سادساً : المصادر والمراجع .

سابعاً : فهرس الموضوعات .

# أولاً فهرس الآيات الكريمة

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿أَتَيْنَا آخِرًا لِمَا أَوْفَرَّا﴾	يونس / ١٢٤	٨٠ ٢
﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ أَنْ تَزْنُوا﴾	البقرة / ١٨٧	٤٨٤ ١
﴿أَحْبَبْتُ لَكُمْ هَيْمَةَ لَا نَعْمَ﴾	المائدة / ١	٢٧٢ ٢
﴿أَذْكُرُوا نَوْبَ حَقِّهِمْ﴾	الزمر / ٧٢	١٢٠ ٢
﴿أَذْكُرُوا هَاسِمَ أَمِينٍ﴾	الحجر / ٤٦	١٩٣ ٢
﴿إِذَا أَكْتَبَلُوا عَلَى نَاسٍ يَتَوَفَّوْنَ﴾	الطه / ٢	١١٦ ٢
﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُسْلِمُونَ قَالُوا شَهِدْ﴾	المائدة / ١	٩٥ ٢
﴿إِذَا جَاءَ مَضْرُتُهُ﴾	النصر / ١	٩٥ ٢
﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾	المائدة / ٦	٤٥٤ ٢
﴿إِذَا لَادَقَسْتُ صَغَفَ الْحَيَاةِ﴾	الإسراء / ٧٥	٣٣٢ ٣
﴿إِذَا تَجَمَّعَ الرُّسُلُ﴾	نوح / ١٢	٥٣٦ ٢
﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾	احمد / ٩	١٦٥ ٢
﴿ذُكِّرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾	سورة / ٢٠	٨٩ ٢
﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ﴾	البقرة / ٢٣٤	٥١٣ ٢
﴿أَرْصِبْتُمْ أَنَّ حَيَاةَ آدَمَ مِنَ الْآخِرَةِ﴾	البقرة / ٣٨	١٦٣ ٢
﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾	آل عمران / ١٣١	٢٤٤ ٤
﴿أَعَدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾	آل عمران / ١٣٣	٢٤٤ ٤
﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا تَحْيَوْنَ الدُّنْيَا نَجْمٌ﴾	الحديد / ٢٠	٥٣٦ ١





الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	الأنفال ٣٣	٣٧٥/٢
﴿إِنَّمَا تَحْقَرُونَ وَالْمَيْسِرُ﴾	سورة ٩٠	٥٧٠/١
﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ﴾	الحجرات ٤٠	٢٦١/٤
﴿إِنَّمَا تَقْبَلُ لَهُمْ جِزْيَةَ لَيْفَتِهِمْ﴾	سورة عمران ١٧٨	٢٨٠/٣
﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾	الحجرات ٣٣	١٨٦/٣
﴿إِنَّمَا يُوحِي إِلَيْكَ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾	سورة ١٠٨	٥٣٥/١
﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِيَنَّكَ مِنْ رُوحِ اللَّهِ﴾	سورة يوسف ٨٧	٢٩٧ ٤٠١٣٢ ٣
﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾	التكوير ١٩	٤٤٦/١
﴿إِنَّمَا مِنْ سُلَيْمَانٍ﴾	النمل ٣٠	١٩٢/٢
﴿أَوْ لِمَسَا أَهْلَ لَعْنٍ إِنَّ اللَّهَ بَعِيدٌ﴾	سورة ١٤٥	٢٨٠/٢
﴿أَوْ لِمَسْتَقِيمُ الْفَسَادِ فَلَمْ يَجِدُوا مَا يَفْتَنُهُمُوا﴾	سورة ٦	٦٦/٧
﴿أَوْ لِمَسْتَقِيمُ الْفَسَادِ﴾	سورة ٢٣	٣٠٧/٣٠٦٢٩ ١
﴿أَوْ يَفْقَهُوا إِلَهَ إِلَهُ بِيَدِهِ عَقْدَةُ الرِّجَالِ﴾	سورة ٢٣٧	٤٧٢/٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	سورة ٤	٥٣٠/٥١٣ ١
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا زَادَتْكُمْ إِيمَانًا﴾	سورة ١٢٤	٨٨/٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَصَيْتُمْ غَدْرَ عَلِيٍّ﴾	سورة ٢٨	٨٨/٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	سورة ٦	٣٦/٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	سورة ١٣	٧١/٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	سورة ٥١	١٣٤/٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	سورة ٢١	٤٤٦/١

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّمَا الْغَنَاءُ وَالْمَرْوَةُ﴾	سورة ١٥٨	٤٨٤/٢
﴿إِنَّمَا عِبَادِي﴾	سورة ٤٢	٢١٢/٤
﴿إِنَّمَا يَرْغَبُونَ عِلَّاءَ الْأَرْضِ﴾	سورة ٤	١١٨/٢
﴿إِنَّمَا تَكْفُرُونَ إِلَّا فِي غَدْرٍ﴾	سورة ٢٠	٧٧/٢
﴿إِنَّمَا كُفْرُكُمْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	سورة ٩٣	١٢٨/٢
﴿إِنَّمَا الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾	سورة ١١	٢٥٠/٤
﴿إِنَّمَا الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾	سورة ٦	٤٠٥/١
﴿إِنَّمَا الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ نِسَاءِ﴾	سورة ١٠	٤٨٨/١
١٢٥/٣٠٢٩٥/٢		
﴿إِنَّمَا يَكُونُ إِلَّا الظُّنُّ﴾	سورة ١١٦	٦٩/٦٥ ٣
﴿يَكُونُ مِنْكُمْ عَقْرُونَ﴾	سورة ٦٥	٤٩/٣
﴿إِنَّمَا يَكُونُ إِلَّا الظُّنُّ﴾	سورة ٣٨	٧٧/٢
﴿إِنَّمَا كَيْفَ صَرَّوَالِكُ الْأَمْثَالِ﴾	سورة ٤٨	١٩٦/٢
﴿إِنَّمَا كَيْفَ صَرَّوَالِكُ الْأَمْثَالِ﴾	سورة ٩٩	١٩٦/٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	سورة ٣٠	٣٢/٢٠٥٩٩ ١
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	سورة ١٧١	١٥٩/٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	سورة ٩٨	٥٣١/٥١٣/١
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	سورة ٨٢	١٨٠/٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	سورة ٢٧٥	٢٦/٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	سورة ٦٠	٤٥٩/٢

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ تَذَكَّرْ كُلُّ شَيْءٍ ﴾	الأحزاب/ ٢٥	٣٩٢/٢	﴿ خَلَقَ كُرْسِيَّ نَفْسٍ وَحَدَفَ ﴾	مريم/ ٦	١٠٨/٢
﴿ ثُمَّ نَحْنُ ﴾	المائدة/ ٢١	٤٤٩/١	﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾	الدخان/ ٤٩	١٩٥/٢
﴿ تَدْرَأْتُمْوا الصَّلَاةَ إِلَى الْبَلِّ ﴾	البقرة/ ١٨٧	٥٣٤/٢	﴿ ذُحِبَ اللَّهُ بِمُورِهِمْ ﴾	البقرة/ ١٧	٩٧/٢
﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَمْشَكُم أَرْوَاحًا ﴾	الشورى/ ١١	١٢٤/٢	﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾	الأعراف/ ١٤٣	٢٠٧/٤
﴿ جَبَّاحُ الْأَذَلِّ ﴾	الاسراء/ ٢٤	٥١/٢	﴿ رَبَّنَا بُدِّئَ الْدِّينَ حَكَفَرُوا فَاكُنُوا مُتَّبِعِينَ ﴾	الحجر/ ٢	١١٤/٢
﴿ حَنِيفُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾	البقرة/ ٢٣٨	٥٣٧/٢	﴿ رَبَّنَا لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾	نوح/ ٢٦	٣٣٦/٣
﴿ حَقٌّ يُبْقُوا بِمَاءِ غَيْبَاتٍ ﴾	آل عمران/ ٩٢	١٦٢/٢	﴿ رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا الْحَقَّ ﴾	الأعراف/ ٨٩	١٩٥/٢
﴿ حَقٌّ تَبْكُحُ زَوْجًا غَوَّهَ ﴾	اسفارة/ ٢٣٠	٢٩/٢	﴿ أَلْأَخْسَرُ عَلَى الْأَعْرَاشِ أَسْتَوَى ﴾	طه/ ٥	١٩٥/٤
﴿ حَقٌّ يُطْلَعُ الْفَجْرِ ﴾	القدر/ ٥	٣٩٠/٢	﴿ رَبَّنَا لَا تُفِرْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾	سجدة/ ٨	٢٤١/٩٠
﴿ حَقٌّ يُبْقِيَنَّ لَكُمْ أَنْتُمْ أَتْلُوهُنَّ ﴾	البقرة/ ١٨٧	٤٨٧/٢	﴿ الْوَايَةَ وَالزَّانِ فَاجْلِدُوا ﴾	النور/ ٢	٤٦٠/٢/١
﴿ حَقٌّ يُطْلُو الْجَرِيدَ ﴾	التوبة/ ٢٩	٣٩٠/٢			٤٥٥، ٢٨٠، ٢١١/٢
﴿ حَقٌّ يَمِيزُ الْحَقِيقَتِ مِنَ الْغَلِيبِ ﴾	آل عمران/ ١٧٩	١٦٣/٢	﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾	مجادل/ ١	٩٩/٢
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْمَةُ ﴾	المائدة/ ٣	٤٧٢، ٤٦٦/٢	﴿ سُبْحَنَ الَّذِي سَمِعْنَا مِنْهُ قَدْ أَفْهَدَا ﴾	الزخرف/ ١٣	١٩٤/٢
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَتَكُمْ ﴾	الباء/ ٢٣	٤٦٦، ٢٩٦/٢	﴿ سَنُرِيهِ حَقًّا مُطْلَعُ الْفَجْرِ ﴾	الحج/ ٥	٣٩٠، ١١١/٢
﴿ حَاقِبٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ ﴾	الأعراف/ ١٠٥	١١٦/٢	﴿ نُرِيهِ لَكُمْ مِنَ الْبَرِّ .. ﴾	الشورى/ ١٣	٢٩/٤
﴿ حَاقِبٌ حَسْرَتٍ ﴾	الأنعام/ ١٠٢	٢٠٣/١	﴿ صُنِعَ اللَّهُ الْبَرِّ أَنْتَقَى كُلَّ شَيْءٍ ﴾	البقرة/ ٨٨	١٨٣/٤
﴿ حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾	البقرة/ ٧	٢١٦/٤	﴿ غَفَا اللَّهُ عَيْنَكَ لَمْ أَدْتَ بِهِنَّ ﴾	التوبة/ ٩	١٢٧/٤
﴿ خَدَّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾	التوبة/ ١٠٣	٣٣١/٢	﴿ عِشْرَتُ رَاضِيَةٍ ﴾	حج/ ٢١	١٦٧/١
﴿ حَقُّ الْإِنْسَانِ مِنْ عَمَلِهِ ﴾	الأنبياء/ ٣٧	١٦١، ١٦٠/٢	﴿ عَيْنًا يُفَرِّدُ بِهَا عَاذَ اللَّهِ ﴾	الأنعام/ ٦	٢١٢/٤، ١٠٠/٢
﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَاءً مِنَ الْأَرْضِ حَمِيمًا ﴾	البقرة/ ٢٩	٢٥/٤	﴿ غَفَرُ الْبَرِّ الْفَجْرِ ﴾	الباء/ ٥٩	٣٥٦/٢

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	يوسى / ٣٨	١٩٣/٢	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	الحشر / ٢	٢٤٢/٣
﴿فَاتُوا بِسُورَتَيْنِ مِثْلِهِ﴾	العنبر / ٢٣	٢٢٢/٤٠٤٤٩/١	﴿فَاتُوا بِسُورَتَيْنِ مِثْلِهِ﴾	المائدة / ٦	٢٤٨/٢
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	هود / ١٣	٢٤٩/١	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	التوبة / ٥	٢٧٥/٢٠٦٠٢/١
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	النحاس / ١٦	١٥٩/٢	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾		٢٤٦٠٣٣٧٠٢٨٠
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	الجمع / ٣٠	١٦٢/٢	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾		٢٩٤٠٤٣٢
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	٤	٥١١/١	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	طه / ٧٢	١٩٦/٢
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	لدوايات / ٣٥	٢٢٧/٤	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	الزمر / ٢٠	٢٣٣/١
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	الساو / ٢٥	٤٠٥/٢	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	عصص / ٨	١٣٢/٢
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	التوبة / ٥	٢٠٨/٢	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	هود / ١٠٦	٢١١/٤
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	العنبر / ٢٢٢	٢٠٨/٢	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	هود / ١٠٨	٢١١/٤
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	٢٤٠٠٣٣٩/٣		﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	عب / ٣٨٠٣١	٢٠١/٤
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	الأعراف / ٣٤	٢٢٢/٤	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	صالح / ٢	٣٧٨/٢
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	الحمل / ٩٨	٤٥٤/٢	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	سائدة / ٦	٢٤٨/٢
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	احممة / ١٠	٢٠٨/٢	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	البقرة / ١٣٧	٣٤/٢
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	احممة / ٩	٣٤٠/٣	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	النساء / ٥٩	٢١١/٣
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	الاسياء / ٧	١٨٦/١	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	بقره / ٢٣٠	٥١٢/١
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	المرقان / ٥٩	٩٩/٢	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	العباس / ٣٢	٢٨٧/٢
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	الطور / ١٦	١٩٥/٢	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	نصير / ١٠٢	١٩٦/٢
﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	المجادلة / ٤	٤٥٥/٢	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	اسماء / ٣	٢٩/٢

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿فَقَاهِدُوهُمْ إِنْ مِيزَاطُ الْجَنَحِ﴾	الصافات/ ١٢٣	١٥٧/١
﴿فَلَنْ يَفِيَّ قَرْيَتِ﴾	البقرة/ ١٨٦	٨٦/٢
﴿فَيُظْلِمُ بَيْنَ الْيَمِينِ مَا دُفُوا﴾	النساء/ ١٦٠	٣٣٣/٣، ٩٨/٢
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَبِثَ لَهُمْ﴾	آل عمران/ ١٥٩	١٦٠/٢
﴿فَتُخْرِجُ رَقَبَةً﴾	المجادلة/ ٣	٤٤٧/٢
﴿فَتُخْرِجُ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً﴾	النساء/ ٩٢	٤٤٧/٢
﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾	البقرة/ ٣٧	١٢١/٢
﴿قَدْ وُقُوا بِمَا فَيَسْتُرُ﴾	السجدة/ ١٤	١٥٩/٢
﴿فَرَدُّوا أَنْ يَدْبُرُوا فَوَهِهُد﴾	إبراهيم/ ٩	١٢٣/٢
﴿فَتَسْبَحُ﴾	النصر/ ٣	٩٥/٢
﴿فَتُفَنِّئُ سَلَوَ مُنْجَرُ﴾	الأعراف/ ٥٧	١٣٤/٢
﴿فَتَسْتَوْأَهْلُ الذَّكْرِ﴾	الأنبياء/ ٧	١٤٧/٤
﴿فَسَوْفَ يَنْقُصُونَ﴾	غافر/ ٧٠-٧١	٩٠/٢
﴿فَصَبَّامُ ثَلَاثَةِ أَمْيَرِ﴾	المائدة/ ٨٩	٤٥٠/٢
﴿فَصَبَّامُ ثَلَاثَةِ أَمْيَرِ فِي الْخَلِجِ﴾	البقرة/ ١٩٦	٤٥٠، ٤٤٩/٢
﴿فَصَبَّامُ شَرْبَتَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ﴾	الحاقة/ ٤	٤٥٠، ٤٤٩/٢
﴿فَصَبَّامُ بَقْصُهُمْ عَلَى بَعْضِ﴾	البقرة/ ٢٥٣	١١٦/٢
﴿فَقَالَ تَمَّا بَرِيدُ﴾	البروج/ ١٦	١٨٧/٤
﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَجْمَرِ﴾	البقرة/ ١٨٤	٤٤٩/٢
﴿فَقَالُوا أَرَأَيْتُمْ أَفْعَدَّ﴾	النساء/ ١٥٣	٢٠٧/٤
﴿لَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ﴾	النساء/ ١٥٣	١١٩/٢
﴿لَقَدْ كَانُوا مِنْهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾	النور/ ٣٣	١٩١/٢
﴿لَقَدْ أَهَدْنَا بَدَنَهُ﴾	العنكبوت/ ٤٠	٩٧/٢
﴿لَقَدْ نَطَعَ الْكُذَّابُ﴾	الفلم/ ٨	٢٨٧/٢
﴿لَقَدْ نَفَرْنَا فَمَا فَرَّ﴾	الإسراء/ ٢٤	٤٨٨، ٤٨٥، ٤٧٧/١
﴿لَقَدْ بَأْسَ مَكْرًا لَمْ يَلْمِزُوا الْحَسَنُونَ﴾	الأعراف/ ٩٩	٣٣٧، ٢٩٥/٢
﴿لَقَدْ يَظْهَرُ عَلَى عَيْنِهِ أَحَدًا﴾	الحج/ ٢٦	١٣٥/٣
﴿لَقَدْ فِيهِمْ آفَافٌ لَا تُحِصُّ عَافًا﴾	العنكبوت/ ١٤	٥٢٩، ٣٦٥/٢
﴿لَقَدْ أَصْحَبْنَا التَّوَمَّزَانِيَا﴾	سورة ٢٦	١٥٦/٢
﴿لَقَدْ أُنْزِلَ لَنَا كَرَّةٌ فَيَكُونُ مِنْ أَنْفُسِنَا﴾	سورة ١٠٢	١٥٣/٢
﴿لَقَدْ شَأْنٌ لَهْدَكُمْ أَنْجَمِ﴾	الدَّهْرُ ١٢٩	١٤٠/٢
﴿لَقَدْ كَانَتْ قَرْيَةٌ زَانِعَةً﴾	يونس/ ٩٨	١٣٧، ٣٠١/٢
﴿لَقَدْ بَأْسَ مَكْرًا لَمْ يَلْمِزُوا الْحَسَنُونَ﴾	نصير/ ٣٤	٤٤٩/١
﴿لَقَدْ عَذَّبَ الَّذِينَ تَخَالَفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	احمر/ ٦٤	٢٩١/٢
﴿لَقَدْ نَشَدَ لَهُ الْزَّاحِقِينَ مَدَا﴾	مريم/ ٧٥	١٥٤/١
﴿فَمَا اسْتَقْسِمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا هُمْ﴾	التوبة/ ٧	١٥٨/٢
﴿فَمَا حَطْبُكُمْ﴾	الحجر/ ٥٧	١٥٨/٢
﴿فَمَا كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ عَدُوٍّ تَعْتَدُوهُمْ﴾	الاحمر/ ٤٩	٣٩٦/٢
﴿فَمَا مَنَعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾	اسم ٣٨	١٢٥/٢

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿فَقَاهِدُوهُمْ إِنْ مِيزَاطُ الْجَنَحِ﴾	الصافات/ ١٢٣	١٥٧/١
﴿فَلَنْ يَفِيَّ قَرْيَتِ﴾	البقرة/ ١٨٦	٨٦/٢
﴿فَيُظْلِمُ بَيْنَ الْيَمِينِ مَا دُفُوا﴾	النساء/ ١٦٠	٣٣٣/٣، ٩٨/٢
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَبِثَ لَهُمْ﴾	آل عمران/ ١٥٩	١٦٠/٢
﴿فَتُخْرِجُ رَقَبَةً﴾	المجادلة/ ٣	٤٤٧/٢
﴿فَتُخْرِجُ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً﴾	النساء/ ٩٢	٤٤٧/٢
﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾	البقرة/ ٣٧	١٢١/٢
﴿قَدْ وُقُوا بِمَا فَيَسْتُرُ﴾	السجدة/ ١٤	١٥٩/٢
﴿فَرَدُّوا أَنْ يَدْبُرُوا فَوَهِهُد﴾	إبراهيم/ ٩	١٢٣/٢
﴿فَتَسْبَحُ﴾	النصر/ ٣	٩٥/٢
﴿فَتُفَنِّئُ سَلَوَ مُنْجَرُ﴾	الأعراف/ ٥٧	١٣٤/٢
﴿فَتَسْتَوْأَهْلُ الذَّكْرِ﴾	الأنبياء/ ٧	١٤٧/٤
﴿فَسَوْفَ يَنْقُصُونَ﴾	غافر/ ٧٠-٧١	٩٠/٢
﴿فَصَبَّامُ ثَلَاثَةِ أَمْيَرِ﴾	المائدة/ ٨٩	٤٥٠/٢
﴿فَصَبَّامُ ثَلَاثَةِ أَمْيَرِ فِي الْخَلِجِ﴾	البقرة/ ١٩٦	٤٥٠، ٤٤٩/٢
﴿فَصَبَّامُ شَرْبَتَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ﴾	الحاقة/ ٤	٤٥٠، ٤٤٩/٢
﴿فَصَبَّامُ بَقْصُهُمْ عَلَى بَعْضِ﴾	البقرة/ ٢٥٣	١١٦/٢
﴿فَقَالَ تَمَّا بَرِيدُ﴾	البروج/ ١٦	١٨٧/٤
﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَجْمَرِ﴾	البقرة/ ١٨٤	٤٤٩/٢
﴿فَقَالُوا أَرَأَيْتُمْ أَفْعَدَّ﴾	النساء/ ١٥٣	٢٠٧/٤

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿فَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَبِهْدَىٰهُ﴾	البقرة ١٨٥	٥٣١	﴿وَلَنْ يَكُونُوا لِي أُولِيًّا﴾	يونس ١٥	٥٠٦
﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾	البقرة ١٢٥	١٩٠	﴿وَيَكُنْ أَحْكَمَتْ رَأْيُهُ﴾	هود ١	٥٥٩
﴿فَنُصِصْ مَا قَرَضْتُمْ﴾	البقرة ٢٣٦	٣٣٩	﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ الْبَيْتَ﴾	الرعد ١	٣٣٣
﴿فَهَلْ نَرَىٰ لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾	الحاقة ١	٤٠٣	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ﴾	البقرة ١٨٠	٥٠٩
﴿فَوَكَرَهُ مُوسَىٰ فَقَصَىٰ عَلَيْهِ﴾	القصاص ١٥	١٢١	﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾	الأنعام ١٢	٢٤٦
﴿فَوَلَّىٰ وَخَهِشَ ثَمَرُ الْمَشْعَدِ تَحَرَّمَ﴾	البقرة ١٢٩	٥٠٩	﴿وَكَلَىٰ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾	البقرة ١٦٦	١٠٠
﴿فِي جَنَّتَيْهِمَا نَارٌ﴾	النار ٤٠-٤٢	٤١٣	﴿كُلُّ حَرْبٍ بِمَا بَيْنَهُمْ فُرْحُونَ﴾	بروج ٣٢	١٢٨
﴿فَقُلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾	البقرة ٢٩	٣٩٠	﴿كُلُّ شَيْءٍ وَهَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾	مقصص ٨٨	٢٣٥
﴿فَقَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾	المؤمنون ١	٢٨٦	﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِي إِذْ هِيَ﴾	الرعد ٩٣	١٣٠
﴿فَقَدْ حَاجَمُكَ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾	النساء ١٧٠	٩٩	﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾	الرحمن ٢٦	١١٦
﴿فَقَدْ حَكَمْنَا عَلَىٰ قَوْمٍ مِثْلَ هَذَا﴾	الأنبياء ٩٧	١٦٥	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾	الحجرات ١٩٥	٢٣٢
﴿قَالَ دَخَلُوا فِي أَمْرِي﴾	الأعراف ٣٨	١٢٢	﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَخَبِيرُونَ﴾	طه ١٥	٢٠٥
﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَمَلِ﴾	الشعراء ٢٣	١٨٥	﴿حَسْبُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُ قُلَّةٌ﴾	الشعراء ٨٨	١٩٤
﴿قَالَ يَبْقَىٰ إِلَهِي أَرَىٰ تَعْبَادًا أَتَعْبُدُ﴾	النساء ١٠٢	٥٠٤	﴿حَسْبُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُ قُلَّةٌ﴾	الأعراف ١٤٢	١٩٣
﴿قَالُوا الْبَيْتَ يُؤْتَاهُ الْغَنِيُّ بِزُجْرٍ﴾	كهف ١٩	٧٨	﴿كُلُّوا مِنْ طَعْنَتَيْهِ﴾	المؤمنون ٥١	١٩١
﴿فَنُيِّنَا يَوْسُفَ وَنُصَوِّدُ نَارَ يَحْيَىٰ﴾	الأنعام ١٠٨	٥٣٥	﴿حَسْبُوا مِنْ طَعْنَتَيْهِمَا رِزْقُكُمْ﴾	البقرة ١٧٢	١٩٥
﴿قُلْ تَتَّقُوا اللَّهَ فَإِنَّكُمْ تَصْغَرُونَ﴾	الرعد ٣٠	١٩٣	﴿كَمَا بَدَأْنَا الْأَوَّلَ خَلْقٍ﴾	الأنعام ١٠٤	٢٤٧
﴿قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾	الأنعام ٩٣	١٩٦	﴿كَمَا بَدَأْتُمْ تَعْمَدُونَ﴾	الأعراف ٢٩	٢٤٧
﴿قُلْ لَيْسَ خَلْقَتُكَ لِلْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾	الأنعام ٨٨	٤٤٦	﴿وَلَنْ يَكُونُوا﴾	البقرة ١١٧	١٩٣

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿كُونُوا قَوْمًا غَيْرًا﴾	البقرة/ ٦٥	٤٠٤، ٤٠٣/١	﴿تَلَّيْنِ أَحْسَنُوا أَلَسْتُمْ﴾	يونس/ ٢٦	٢٠٥/٤
﴿مَنْ لَا يَكُنْ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ﴾	الحشر/ ٧	٣٣٢/٣	﴿الَّذِينَ قَالُوا لَهُمْ الْيَوْمَ﴾	آل عمران/ ١٧٣	٣٤١/٢
﴿لَا تُشْرِكُوا شَيْئًا﴾	عنبر/ ١٣	١٣٥/٢	﴿يَوْمَايَ الْأَشْمَلُونَ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	البقرة/ ٢٨٤	٢٧٨/٢
﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾	الأنعام/ ١٠٣	٢٠٥، ٢٠٤/٤	﴿لَمُشْكِرٍ مَا قُضِيَ﴾	البقرة/ ١٤	١٢٢/٢
﴿لَا تَقْتُلُوا عَنَّا أَنْتُمْ﴾	المائدة/ ١٠١	٢٤١/٢	﴿مَنْ يَكُنْ لَكُمْ سَعِيرٌ﴾	الباء/ ١٣٧	١٣٢/٢
﴿لَا تَقْتُلُوا قَدْ تَقَرَّرْ﴾	التوبة/ ٦٦	٢٤٣/٢	﴿أَنْ تَرَى﴾	الأعراف/ ١٤٣	٢٠٨/٤
﴿لَا تَقْتُلُوا أَلَمْ تَكُنْ﴾	التحریم/ ٧	٢٤٣/٢	﴿لَنْ تَقُوتَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ﴾	آل عمران/ ١٠	١٦٥/٢
﴿لَا تَقْتُلُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ﴾	الحجرات/ ١	١٧٤/١	﴿لَنْ تَقْرَعَ عَلَيْهِ عَذَابُهُمْ﴾	طه/ ٩١	١١١/٢
﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾	آل عمران/ ١٥١	٥١٣/١	﴿لَنْ نَعْرِفَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مَا أَشَدُّ﴾	سجدة/ ٦٩	٢٨٤، ٢٨٨/٢
﴿لَا تَحْذَرِ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءُ﴾	آل عمران/ ٢٨	٥٠٣، ٥٠٠/١	﴿لَنْ يَخْلُقُوا دُونَ﴾	الحج/ ٧٣	١٥٦/٢
﴿لَا يُبْدِلْ عَمَّا يُفْعَلُ﴾	الأنبياء/ ٣٠	٤٠٢/١	﴿لَنْ يُلَاقِيَ مِنْ قَوْلِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ وَافَقَ﴾	مروءة/ ٣٦	٤٠٦/١
﴿لَا يُكَلِّمُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَرَافِقًا﴾	البقرة/ ٢٨٦	٤٠٧/١	﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ فَمَدَّ﴾	الأنبياء/ ٢٢	٢٩٩، ١٤٣، ١٣٩/٢
﴿لَا يَسْتَوْسِنُ﴾	السجدة/ ١٨	٣٠٧/٢	﴿لَوْ لَا أَلْقَى عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾	الأنعام/ ٨	١٣٦/٢
﴿لَا يَسْتَوْفَى أَحْسَنُ النَّارِ وَاصْبِ الْحَسَنَةَ﴾	الحشر/ ٢٠	٣٠٧/٢	﴿لَوْ لَا تَشْفَعُونَ أَلَمْ تَكُنْ﴾	نمل/ ٤٦	١٣٦/٢
﴿لَا يَسْتَوْفَى لَقَدْ عُدُّوا مِنْ تَمُوسٍ﴾	الباء/ ٩٥	٣٥٦/٢	﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا لَفَلَّوْهُ﴾	الأنعام/ ١٣٧	٢١٢/٤
﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِالَّذِينَ آمَنُوا﴾	المائدة/ ٨٩	٣٣٩/٣	﴿لَوْ لَا جَاءَكُمْ عَلَيْهِ بِأَنْ تَقُولُوا شَيْءًا﴾	الباء/ ١٣	١٣٧/٢
﴿لَا تَنْصَلُوا مِنْهُ لَعَنَّا طَرِيقًا﴾	الحل/ ٤٤	٥٠١/١	﴿لَنْ يَكُنْ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	الشورى/ ١١	٢٣٣/٢
﴿لَا تَقِينِ لِلنَّاسِ مَا زَلَّ النَّاسُ﴾	التحل/ ٤٤	٩٤/١	﴿لَيَصْحَقْنَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	القصص/ ٨	٢٢٢/٢
			﴿لَيُفْقِدَنَّ سَعِيرٌ سَعِيرًا﴾	الطلاق/ ٧	٢٣٣/٣، ١٣٥/٢

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ مَا كُنَّا نُنْجِيهِمْ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ آخَرَى ﴾	الأعراف ٦٧	١٢٧/٤	﴿ هُوَ الَّذِي خَفَضَكُمْ مِنْ فَوْقِ حَذَقٍ ﴾	الأعراف ١٨٩	١٠٨ ٢
﴿ مَا عِدَّ كَثْرَتُهُ وَمَا عِندَ اللَّهِ نَافٍ ﴾	الحج ٩٦	١٥٨ ٢	﴿ وَنَافَى أَلْمَالِ عَلَى خُتَمٍ ﴾	سفر ١٧٧	١١٨ ٢
﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حِمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُدْعَى ﴾	عمر ١٨	٢٣٠ ٢	﴿ وَأَتَّبِعُوا مَا نَتْلُوا تَابِطِينَ ﴾	نقد ١٠٢	٣٩ ٢
﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾	سفر ١٠٦	١٦٢ ٢	﴿ وَأَخَافُ أَنْ بَأْصُكُهُ أَلْذَنَّبُ ﴾	يوسف ١٣	٥٨٣ ١
﴿ مَا هَذَا أَقْرَبًا ﴾	يوسف ٣١	١٥٩ ٢	﴿ وَخَتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾	الأعراف ١٥٥	٥٠/٣
﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا ﴾	سفر ١٩	٢١٨ ١	﴿ وَأَخْبَأَ اللَّهُ أَنْبِيعَ وَحَرَّمَ الزُّبُونَ ﴾	سفر ٢٧٥	٢٨٨, ٢٦ ٢
﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ ﴾	محمد ١٥	٣٤ ٢	﴿ وَأَحْطَتْ بِهِ حَطِيبَتُهُ ﴾	سفر ٨١	٣٤١ ٣
﴿ مِنْ أَحَبِّ ذَلِكَ كَتَبَ عَمِ ﴾	سفر ٣٢	٣٣٢, ٢٨٠ ٣	﴿ وَإِذَا ثَلُثَ غَنَمُكَ نَابِئُهُ رَدَّجَهُمْ إِيَّاهُ ﴾	الأعراف ٢	٣٨ ٢
﴿ مِنْ أَوْبِ يَوْمِهِ ﴾	سفر ١٠٨	١٦٢ ٢	﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾	المائدة ٢	٢٠٨, ٢
﴿ مِنْ بَعَثْنَا مِنْ مُرْقَدِنَا ﴾	يس ٥٢	١٦٦ ٢	﴿ وَإِذَا زُرَّاتُ النِّجْمِ أَوْ هَوَا ﴾	الحج ١١	٩٥ ٢
﴿ مِنْ دَا الَّذِي يَنْفَعُ عِنْدَهُ، لَا يَأْذِيهِ ﴾	سفر ٢٥٥	١٦٦ ٢	﴿ وَذَكَرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ ﴾	سفر ٢٠٣	١٢٢, ٢
﴿ مِنْ أَلَمْ يَشْعُدِ الْخَرَمَ ﴾	سفر ١٠١	٢١٤ ٤	﴿ وَذَكَّرُوا اللَّهَ إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ ﴾	الأعراف ٨٦	٨٩ ٢
﴿ مِنْ يَنْتَظِرُ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَفِي بَيْتٍ ﴾	سفر ٣٩	١٦٦ ٢	﴿ وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾	المائدة ٧	٨٩, ٢
﴿ مِنْ يَقُولُ سَوَاءٌ مَنَحَرَمِهِ ﴾	المائدة ١٢٣	١٦٦ ٢	﴿ وَأُذِنَ لِلنَّاسِ بِالْحَجِّ ﴾	الحج ٢٧	٢٨٤, ٢
﴿ نَجِّنَهُمْ نَسْخَرُ ﴾	القمر/ ٣٤	٩٩/٢	﴿ وَتَقْبَلُ الْقُرْآنَ ﴾	يوسف ٨٢	٣٥٠, ٣٠٠, ٢, ٢٨٣ ١
﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَنِ قَبْلِكَ ﴾	سفر ١٩٣ ١٩٤	٤٤٦/١	﴿ وَأَشْفَقُوا أَشْهَدِي مِنْ زَخَالِكُمْ ﴾	لقدر ٢٨٢	١٩١ ٢
﴿ نَزَلَ الْفَوْقَانِ عَنِ عُنْدِهِ ﴾	سفر ١	٢١٩/٤	﴿ وَأَسْتَعِينُوا بِأَلْصِقِ ﴾	الفره ٤٥	٩٨/٢
﴿ هَذَا نَتْلُو النِّجْمَ أَوْ كَفَرَهُ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾	سفر ٩٥	٣٨٨/٧	﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّا غَنَمُكُمْ مِنْ نَحْوِهِ ﴾	الأعراف ٢١	٤٩٠, ٢
﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾	نوح ١١	٣٦/٢	﴿ وَأَقْلَعُوا الْحَرَّ ﴾	الحج ٧٧	٦٣٠ ١
﴿ هُوَ الَّذِي يَنْدُو الْخَبْرَ ﴾	الروم/ ٢٧	٢٤٧/٤			



الآية

السورة ورقم الآية

الصفحة

الآية

السورة ورقم الآية

الصفحة

﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾

البقرة ٤٣ ١ ٢٧٨، ٢٠، ١٨٣، ٣٠

١٤٠/٣، ٣٧٨، ١٩١

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾

الحج ١١

١٤٩ ١

﴿وَأَمَّا أَهْتِكُم بِالصَّلَاةِ﴾

ص ١٢٤

٢١٩، ١٦٦ ٢

﴿وَتَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّكُمْ﴾

سجدة ٦

٤٦١ ٢

﴿وَأَنشُرْ عَنْكُمُ الرِّجْزَ﴾

سجدة ١١

١٢٢ ٢

﴿وَأَنزِلْنَا رَبِّكَ الْبَكْرَ نَسِيرًا﴾

سجدة ٤٠

٣٩٦، ٣١ ٢

﴿وَأَنزِلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً صُورًا﴾

سجدة ٤٩

٢٩٤ ٢

﴿وَأَن جَدَّ مِنْ أَشْمِكُمْ كَيْفَ تَسْحَابُ﴾

سجدة ٥٠

٢٩٤ ٢

﴿وَأَن تَعْدُوا بِعَمَّتِ لَه لَا تَحْصُوهَا﴾

سجدة ٣٤

١٥٤، ١٤٩ ١

﴿وَأَن كُنْتُمْ حُبًّا فَأَنظِرُوهُ﴾

سجدة ٦

٥١١ ٢

﴿وَأَن كُنْ أَوْلَيْتَ حَبْرًا فَانْفُؤْ عَلَيْهِ﴾

الحج ٦

٥١٢ ١

﴿وَأَن تَكُنْ الْبَدْرُ إِلَى حَرْطٍ مُّتَجَبِّرٍ﴾

الشورى ٥٢

١٥٧/١

﴿وَأَن تَجْمَعُوا أَهْلَ الْأَعْلَاقِ﴾

النساء ٢٣

٣٠٦/٢

﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾

سجدة ٣٣

١٣٨ ٣

﴿وَأَنَّهُ لَظَنٌّ﴾

الأنعام ١٢١

٢٧/٢

﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مَنكُم مِّنَ الْغَوَالِ﴾

المجادلة ٢

١٣٥/٣

﴿وَأَوْحِ إِلَى هَذِهِ الْقُرْآنَ﴾

الاحقاف ١٩

٢١٩، ٤

﴿وَأُورِثْنَا الْآلَاةَ مِن بَنِي آدَمَ مِنَ الْخَلْقِ﴾

الزمر ٧٤

١٢٠/٢

﴿وَأَن تَلَاكُمُ الْأَحْمَالُ أَجْهَنُ أَلْ يَصْغُرُ مِنْهُنَّ﴾

الحج ٤

٣٩٦ ٢

﴿وَنَبَقْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْنِ عَقَبَيْنِ﴾

المائدة ١٢

٤٨/٣

﴿وَنُفِثَ لَيْسَ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾

سجدة ٢٣٨

٥١١ ٢

﴿وَحِصْنَا عَنْ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾

البقرة ٤٦

٢١٦ ٤

﴿وَأُخْرِجُوا يَوْمَئِذٍ بِأَصْرِهِ﴾

سجدة ٢٢

٢٠٤ ٤

﴿وَحَرَّمَ الزَّكَاةَ﴾

سجدة ٢٧٥

٢٩٧، ٢٥ ٢

﴿وَحَسْبُ لَهُمْ فَمَنْ يُعَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾

كهف ٤٧

٢٤٢ ٤

﴿وَعَلَانَتُهُ الْفُتُوحُ﴾

الأحراف ٤٠

٤٠/٣

﴿وَحُصِّنَ كَأَنَّهُ حَاصِرٌ﴾

سجدة ٦٩

٢١٨ ١

﴿وَدَحَلُ الْمَدِينَةِ عَلَى حِينِ عَقْلِهِ مِنْ أَهْلِهَا﴾

قصص ١٥

١١٨ ٢

﴿وَأُتْرِسَخُونُ فِي الْعَمْرِ﴾

سجدة ٢

٥٥٦/١

﴿وَيَسْأَلُكُمْ أَلَيْ فِي خُحُورِكُمْ﴾

البقرة ٢٣

٥٠٣، ٤٩٩ ١

﴿وَأَلَسْنَا بِالسَّارِقِ فَانْقَطَعُوا﴾

سجدة ٣٨

١٣٤٦، ٢٠، ٦٠ ١

١١٥/٣، ٤٦٥، ٤٢٤

٧٨ ٤، ٣٣٣

﴿وَسُئِرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾

الحج ١٣

١٩٤، ٢

﴿وَعَاوِزُهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾

آل عمران ١٥٩

١٧٧، ٢

﴿وَقُلُوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾

الحج ١١٨

١٠٦/٢

﴿وَعَلَّمَ نَادِمُ الْأَشْيَاءِ كُلَّهَا﴾

الحقرة ٣١

٥٦٢ ١

﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيعُونَهُ فِدْيَةٌ﴾

البقرة ١٨٤

٥٣٠/٢

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿وَقَدْ يَنْبَغُ عَظِيمٌ﴾	الصافات/ ١٠٧	٥٩٧/١	﴿وَلَا تُطِيعُوا أَهْلَ الْبَيْتِ أَوْ كُفُورًا﴾	الإنسان/ ٢٤	٣٤١/١
﴿وَقَدْ أَحْسَنَ﴾	يس/ ١٠٠	١٠٠/٢	﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾	الحجرات/ ١٥١	٢٧٧، ٢٧٤، ٢
﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾	الاحقاف/ ١١	١٣٥/٢	﴿وَلَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا يَسْمَعُوا﴾	الاسراء/ ٣٢	٢٤٠، ١٨٣/١
﴿وَقَالَ أَزْكُوا آبًا﴾	هود/ ٤٢	١٢٢/٢	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْءٌ﴾	النساء/ ٤٣	٦٢٩/١
﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ لُوطَ﴾	التقصص/ ٩	٣٦/٣	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْءٌ﴾	الاسراء/ ٣٦	٦٩، ٦٥/٣
﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾	الانبيا/ ٢٦	١٦٠، ١٠٢/٢	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْءٌ﴾	الكهف/ ٢٤	٣٥٧/٢
﴿وَقَالُوا كُفُّوا أَعْيُنَكُمْ عَنْ يَدَيْهِ﴾	البقرة/ ١٣٥	٧٨/٢	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْءٌ﴾	طه/ ١٣١	٢٤١/٢
﴿وَقُلْ لَكُمْ إِلَهُاتٌ كَثِيرَةٌ﴾	الاسراء/ ٢٣	٥٢٥/٢	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْءٌ﴾	النساء/ ٢٤	٢٩/٢
﴿وَقَصَّبْنَا إِلَهُاتُكَ﴾	الحجر/ ٦٦	٢٢٨	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْءٌ﴾	سورة/ ٢٦٧	٢٤٠/٢
﴿وَكَانَ خِفَاءً عَلَيْنَا لَوْلَا الْمُؤْمِنُونَ﴾	الروم/ ٤٧	٢٤٦/٤	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْءٌ﴾	طه/ ١١٠	٢٨٦/٤
﴿وَكَانَ رِوَاغُهُمْ يُسْمَعُ﴾	الكهف/ ٧٩	٥١٢/١	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْءٌ﴾	الزمر/ ٧	٢١٢/٤
﴿وَكَانَ يَأْمُرُ اللَّهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾	مريم/ ٥٥	٣١٤/٢	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْءٌ﴾	الحجرات/ ١٢	١٧٠/٣
﴿وَوَكَّلْنَاهُمْ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ فِرْدًا﴾	مريم/ ٩٥	١٢٨/٢	﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا فِي لَيْلِ الْفُلِّ﴾	محمد/ ٣٠	٤٨٩/١
﴿وَلَا يَنْبَغُ لَكُمْ﴾	النساء/ ١١	٢٦٤	﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا فِي لَيْلِ الْفُلِّ﴾	سورة/ ١٨٥	١١٨
﴿وَلَا يَنْبَغُ لَكُمْ﴾	طه/ ٧١	٢٣٠، ١٢٢، ٤٠/٢	﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا فِي لَيْلِ الْفُلِّ﴾	آل عمران/ ١٠٤	٣٤٨
﴿وَلَا تَأْسَافُوا﴾	الانعام/ ١٢١	٢٧٠، ٢٦٦/٢	﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا فِي لَيْلِ الْفُلِّ﴾	المؤمنون/ ٦٢	١٠٩/٢
﴿وَلَا تُطِيعُوا أَهْلَكُمُ﴾	محمد/ ٢٣	١٣٠، ٢٣٨	﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا فِي لَيْلِ الْفُلِّ﴾	سورة/ ٦٨	١١٣/٣، ٤١٣
﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قِيلُوا لَهُمْ﴾	آل عمران/ ١٦٩	٢٤١/٢	﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا فِي لَيْلِ الْفُلِّ﴾	المؤمنون/ ٦٥	٣٠٦/٢
﴿وَلَا تُطِيعُوا﴾	القلم/ ٦٠	٣٣٣/٣			

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا	سورة ٢٤٠	٥٠٣/٢	﴿وَلَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾	البقرة/ ٩٥	١٥٦/٢
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا	سورة ٢٣٤	٥٠٣، ٣٩٦	﴿وَلَنْ يَسْمَعَكُمْ يَوْمَ إِدْعَانَتِكُمْ﴾	الحج/ ٤٧	١٥٦/٢
﴿وَالَّذِينَ يُزَمُّونَ الْمَخْصَصَ﴾	سورة ٤	١٦٣، ٣٧٥	﴿وَلَوْ تَمَاقَى الْأَرْضُ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْصَرُ﴾	مريم/ ٢٦	٩١
﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ﴾	سورة ١١	٢٠٣	﴿وَلَوْ أَسْمَعْتُمْ تَبَوَّلُوا﴾	الاعراف/ ٢٣	١٥١
﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾	سورة ٢٣	٩٩	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَلَكْتُمْ أَتَمَّةٌ﴾	سورة ٩٣	٢١٤
﴿وَلَنُكْفِيَنَّ الْفُقَاصَ حُبَّةً﴾	سورة ١٩	١٢٥، ١٢٢، ٣٠	﴿وَلَوْ عَمَّ اللَّهُ فِيهِ حَبْرًا لَا تَسْمَعُهُمْ﴾	الاعراف/ ٢٣	١٥٥
﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَحِدَتُهُ تُنَبِّئُ﴾	سورة ٢٠	٢١٩	﴿وَلَيْسَ لَكَ ذِكْرٌ كَالَّذِي﴾	سورة ٣٦	٥٨٢
﴿وَاللَّهُ يَكُونُ شَيْءٌ عَلَيْهِ﴾	سورة ٢١٢	٣٢٩، ٢١٩	﴿وَلِيُطَوَّلُوا بِمَا لَبِثَ أَنْعَقُ﴾	الحج/ ٢٩	٢٨٤، ٣٧٨
﴿وَاللَّهُ خَفِيَ لَكُمْ مِنْ أَنْفِكُمْ زَوْجًا﴾	سورة ١٣	١٣٢	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُلٍ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَهُمْ﴾	سورة ٢	٥٦٣
﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾	سورة ٩٦	٢٠٣	﴿وَمَا أَكْثَرَ النَّاسَ مِنْ حَرَصَتِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	يوسف/ ١٠٣	٤٠٥
﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ﴾	سورة ١٢٣	٥٥٧	﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ حَرْجٍ بَعِثَهُ اللَّهُ﴾	سورة ١٩٧	١٥٨
﴿وَاللَّهُ غُيِبَ الْمُخْسِرِينَ﴾	سورة ١٣٤	٢٨٧، ١٢٩	﴿وَمَا كُنَّا لِنُعْذِرَنَّهُمْ بَأْسًا وَبَلَاءً﴾	الأنعام/ ٣٣	١٣٣، ١٣٢
﴿وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَاسِبٌ عَلِيمٌ﴾	سورة ٩١	٣٩٤	﴿وَمَا كُنَّا لِنُعْذِرَنَّهُمْ بَأْسًا وَبَلَاءً﴾	سورة ١٥	٢١٠
﴿وَاللَّهُ يَكْفِي السُّفْهَانَ مِنْ أَلْفِ ضَرْبٍ﴾	سورة ٢٢٠	١٦٣	﴿وَمَا تَفْعَلُونَ إِلَّا أَنْتَعَا وَخَهُ اللَّهُ﴾	سورة ٢٧٢	١٥٩
﴿وَاللَّهُ مَا لِي السَّمُوتِ وَمَا لِي الْأَرْضِ﴾	سورة ١٣٢	١٣٢	﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكَ فِي بَدْنٍ مِنْ حَرَجٍ﴾	الحج/ ٧٨	٨٨
﴿وَاللَّهُ يَتَخَذُ مِنْ فِي السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ﴾	سورة ١٥	١٦٦	﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادَتِي﴾	البقرة/ ٥٦	٢٨٠
﴿وَالَّذِينَ إِذَا يَتَخَفَى﴾	سورة ١	٩٥	﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾	سورة ٦	٢١٣
﴿وَيُتَخَذُ عَلَى عَيْنِي﴾	سورة ٣٩	١٩٥	﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾	آل عمران/ ٧	١٥٦، ٥٥٥، ٤٧٠
﴿وَلَنُخْلِعَنَّ خَلْقَكُمْ﴾	سورة العنكبوت/ ١٢	١٥٤/١			٤٧٢/٢

الآية  
﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾

﴿وَالْمُطَفِّفَاتِ يَنْزِفْنَ بِالْأَيْمَنِ﴾

﴿وَمُحْكِرُوا وَعَكَّرُ اللَّهُ﴾

﴿وَمِنْ أَصْوَالِهَا وَتَبَارَهَا﴾

﴿وَمِنْ هُنَّ الْكَتِيبُ مِنْ إِنْ نَأْتِيَهُ بِقَطْرِ﴾

﴿وَمِنْ يُخَالِلُ الرَّسُولَ﴾

﴿وَمَنْ يَقُولُ مِنَ الصَّحْبَةِ﴾

﴿وَمِنْ يَنْفِرُ الدُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾

﴿وَمِنْ يَقُولُ يَأْتِ بِمَا عَنِ﴾

﴿وَمِنْ يَكْنُفُهَا فَرَسُهُ نَمَّ قَبْلَهُ﴾

﴿وَمِنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا﴾

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْعَنُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾

﴿وَيَذَرِي أَضْحَىٰ لَحْنَةً﴾

﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾

﴿وَنَهَضَتْهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾

﴿وَنَضَعُ الْقَوَاسِمَ لِنُؤْمِرَ﴾

﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ يَجِدُ﴾

﴿وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُخْتَصِمُونَ صُنْعًا﴾

﴿وَمِنْ الْمُفْضَرِّينَ﴾

﴿وَيَنْفَعُ وَجْهَ رَبِّكَ﴾

السورة ورقم الآية  
سجدة ٣

سجدة ٢٢٨

سجدة ٢٤

سجدة ٨١

سجدة ١٥

سجدة ١١٥

سجدة ١٢٤

سجدة ٣٥

سجدة ١٦

سجدة ٢٨٣

سجدة ٩٢

سجدة ٥٨

الأعراف ٤٤

سجدة ٨٩

الأعراف ١١

الأعراف ٤٧

مريم ٢٥

الكهف ١٠٤

صافات ٦٥

الرحمن ٢٧

الصفحة  
٥٠٦, ٥٠٥, ٣٩١ ٢

٥٢٥, ٤١٠, ٣٩٦ ٢

٥٢ ٢

٣٩١ ٢

١٠٠ ٢

٢١٠ ٣

٣٢٣ ٢

١٦٠ ٢

١٣٦ ٣

١٣١ ٣

٣٦٥ ٢

٤٥٩ ٢

٤٣, ٣٩ ٢

٥٠٥, ٣٩٨, ٣٩٦ ٢

١٦٥ ٢

٢٤٢, ٤٠, ١٣٤ ٢

١٠٠, ٢

٦٠٩/١

٤١٣/١

١٩٥/٤

الآية  
﴿وَنُحِمْزٌ عَلَيْهِمْ لَعْنَتٌ﴾

﴿وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾

﴿وَيَسْتَلْبِثُونَكَ أَهْلُ حَقِّهُ﴾

﴿وَمَنْ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾

﴿وَيَوْمَ تَشْقَىٰ السَّمَاءُ بِالسَّعَمِ﴾

﴿وَيَوْمَ نَسِفُ النُّجُومَ﴾

﴿يَأْتِيَنَّكَ الْكِتَابُ لَا تَغْلُبُ فِيهِ كِبَرُكَ﴾

﴿يَأْتِيهَا كُرُشُونَ مَعَ مَا بُرِّئَ بِكُ مِنْ رَبِّكَ﴾

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَتَّخِذُونَ الَّذِينَ﴾

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾

﴿يَأْتِيهَا الْمُرْسَلُونَ قُمْ أَيْنَ﴾

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّىٰ﴾

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْيُنُهُمْ﴾

﴿يَسْتَقِ زَيْدٌ أَوْ يَنْتَظِرُ أَوْ نَسُوا﴾

﴿بِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا عَنِ أَنْفُسِهِمْ﴾

﴿يَسْأَلُونَكَ إِنِّي لَمَعْلَمٌ بِاتَّخِذُونَ﴾

﴿يَسْتَقِ قَدَمَتَا حَبِطَتَايَ﴾

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمُفْضَرِّينَ﴾

﴿يَعْمَلُونَ أَصْغَرًا فِي زَادَتِهِمْ﴾

﴿يَعْرِضُونَ نِلَاقًا سُحُودًا﴾

السورة ورقم الآية  
الأعراف ١٥٧

الأعراف ٨٥

سجدة ٥٣

صافات ١

الرحمن ٢٥

نجم ٤١

النجم ١٧١

سجدة ٦٧

سجدة ٥٨

سجدة ٢١

مريم ٢١

الأعراف ١

الأعراف ٦٤

صافات ١٠٢

مريم ٥٣

صافات ٢١

الرحمن ٢٤

الأعراف ٢١٠, ٤٠

سجدة ١٩

الأعراف ١٠٧

الصفحة  
٢٤٠ ٢

٢٣٦ ٤

٨٧/٢

١٢٥ ٣

٩٩ ٢

٢٠٣ ١

٣٢٨ ٢

٤٩٢, ٣١٩ ٢

٥٠٣, ١

٣٢١, ٨٨ ٢

٣١٩ ٢

٣١٩ ٢

٤٩/٣

٥٩٦ ١

٢٩٨ ٤

١١٨ ٣

١٩ ٤

٤١٣ ١

١٦٣, ٣٦ ٢

١٣٤ ٢

## ثانيًا فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث والآثر
٤١ ٤	«اتقوا هراسة المؤمنين» ..
٤١ ٤	«الائم ما حاك في قلبك»
١٣٩ ٣	«اجتنبوا السبع الموبقات»
٤٤٩ ٢	«إسداهن بالتراب»
٤٤٩ ٢	«أغرهن بالتراب»
٦٩ ٣	«ادراوا الحدود بالشبهات»
٧٦ ٣	«إذا استأذن أحدكم» ..
٢٩٥ ٤	«إذا التقى المسلمين سيفيهما» ..
٤٠٧، ٣٣٨ ٢	«إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس»
٥١٣ ٢	«إذا جلس بين شعبها الأربع»
٣٥٥ ٢	«إذا حلف الرجل على يمين قلله أن يستثنى»
٤١٥ ٢	«إذا دبح الإهاب فقد طهر» ..
٢٢٤ ١	«إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي»
٢١٥ ٤	«إذا دعى أهل الجنة الجنة» ..
٢١٧ ٢	«إذا رقد أحدكم من الصلاة»
٣٩ ٤	«إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه»
٧٣ ٣، ٥١١	«إذا شرب الكلب في إماء أحدكم»
١٩٥ ٢	«إذا لم تستح فاصنع ما شئت»
٣٤٢ ٣	«أرأيت إن كان على أمك دين»
٢٠٩ ٢	«أرأيت إن نقيت رجلاً من الكفار فقاتلني»
٢٥٤ ١	«أربع لا تجزئ في الأصاحي»
٣٠٦ ٤	«أرسل باقني واتركي»

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
«يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ»	المنح/ ١٠	١٩٥/٤
«يُدْجِلْ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَةٍ»	الإنسان/ ٣١	١٢٢/٢
«يَذَرُوكُمْ فِيهِ»	الشورى/ ١١	١٢٥/٢
«يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْبَرَّ»	البقرة/ ١٨٥	١٩٠، ٨٨، ٢٢/٤
«يُطْعِمُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارًا»	غافر/ ٣٥	١٢٨/٢
«يَتَمَتَّعُوا أَفْئَةً مَا يَشَاءُ وَتُثْبِتُ»	الرعد/ ٣٩	٢١٠/٤، ٥٢٩/٢
«يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ»	الشورى/ ٤٥	١٦٥/٢
«يَوْمَ أَخَذْتُم مَّا تَعْمُرُ»	البقرة/ ٩٦	١٥٣/٢
«يَوْمَ يُخْرِجُ اللَّهُ إِلَى أَوْلَادِهِمْ»	النساء/ ١١	١٤٠٢، ٢٨٦/٢
		٥٠٩، ٤٩٤

الحدث والأثر	الصفحة
«استأثروا بطر أن أشق على أمتي»	٢ / ٤٥٤
«ليستف بكرو ورد رباعيا»	٣ / ٤٦٥
«أصلي في مبلوك الإبل قال : لا»	٢ / ٢٠٩
«اصنع رقية»	٣ / ٣٣٧
«أعفت عائشة عن مفرها»	١ / ٤٣٨
«أعلم أمتي بالمرء الناص ريدا»	٤ / ٣٩
«أفطر يوم عرفة بعرفة»	١ / ٢٢٦
«اقتدوا بالدين من معدي»	٣ / ١٨٧
«أكثرُوا من ذكر هادم اللذات»	٤ / ٢٩٧
«أكل النبي ﷺ من لحم شاة يوم يتوحأ»	٢ / ٤٩٩
«إلا الخدم والمرصع»	٢ / ٥٣١
«اللهم ستر عورنا وامن روعات»	١ / ١٦٠
«اللهم كلاءة ككلاءة الوليد»	٤ / ٢٨٩
«أمر رسول الله ﷺ بلالاً أن يشفع الأذن»	٢ / ٤٦٢
«أمر رسول الله ﷺ بجرم ماهر»	٢ / ٥٠١
«أمسك أرسعاً وفارق سائرهم»	٢ / ٣١٦
«إن الحاكم إذا اجتهد»	٤ / ٢٥١
«إن العبد إذا وضع في قرء»	٤ / ٢٤٢
«إن الله تجاوز عن أمتي»	٤ / ٢٩٤
«إن الله لا يقصص العلم شراً»	٤ / ١٦٤
«إن الله يبسط يده»	٤ / ١٩٥
«إن الله يحب أن تؤتى رخصه»	١ / ٢٧٢
«إن أمتي لا تجتمع على ضلالة»	٣ / ١٩٢

الحدث والأثر	الصفحة
«إن الله يحب معالي الأمور»	٤ / ٢٨٨
«إن على الله عهداً»	٣ / ١١٥
«إن دماءكم وأموالكم»	٤ / ٢٦
«إن قلوب بني آدم»	٤ / ١٩٥
«إن من أشراط الساعة»	٤ / ١٦٥
«إن الماء الطهور لا ينجسه شيء»	٢ / ٤٢٣
«إن بين يدي الساعة آيات»	٤ / ١٦٤
«إن المقتول يتعلق»	٤ / ٢٣٢
«إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس»	١ / ١٥٨
«أنا أنصح من نطق بالضاد»	٢ / ١٠٤
«أنا شافع ومشفع»	٤ / ٢٣٠
«أنا عبد طي عبيدي»	١ / ٤٤٧
«أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر»	٢ / ٤٢١
«أنت الخليقة من معدي»	٣ / ٤٢
«أنت في ممرلة»	٣ / ٥٩
«انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما»	٢ / ٢٠٧
«إنك لعريض القفا»	٢ / ٤٨٧
«إنما الأعيال باليات»	١ / ٤٢١
«إنما الربا في السيئة»	١ / ٥٣١
«إنما سمعت شيئاً»	٣ / ٧٧
«إنما قول لامة امرأة كقولني لامرأة واحدة»	٢ / ٣٢٧
«إنما المدينة كالأكبر»	٣ / ١٨٥
«إنما الماء من الماء»	٢ / ٥١٢

الحديث والأثر	الصفحة
«إنه ﷺ سأل رجل	٨٣/٤
«إنه ﷺ تزوج ميمونة	٧٠ ٤
«إنه ﷺ جعل للفارس سهمين	٣٣٨/٣
«إنه ﷺ أعطى الجدة السلس	٧٦/٣
«إنه ﷺ مر بقرين	١١٨/٣
«إنه ﷺ مر بقوم	٦٢/٣
«إنها لو لم تكن في حجري ما حلت بي	١٤٦/٢
«إني لأستعمر الله وأتوب إليه	٧/٣
«أولاهن بانترب	٤٥٠/٢
«أياي أحدا شهوره وبه فيها اجر	٧/٤
«أيتها امرأة تكفت نفسك	٣٣٦/٢
«أيتها امرأة تكفت معير إبن وليها	٧٨/٤، ٤٥٦
«أيتها إهاب دمع فقد طهر	٣١١/٣، ٤٥٦/٢
«الأيام أحق بمصها	٥٨ ٤، ٤١٥/٢
«بسم الله الرحمن الرحيم عريضة الصدقة	٧٨/٤
«البكر دلكر جلد مائة	٧٠/٣
«بغضني أدق من الشعر	٥٣٩/٢
«بني الإسلام على حس	٢٤٣/٤
«بيتنا أبوب يعنسل	١١٦/٢
«بجشش الناس عناية	١٧٠/٢
«تصدقوا ولو بطلب عرق	٢٤٣/٤
«توهوا عما مست الدار	١٥٣/٢
	٤٩٩/٢

الحديث والأثر	الصفحة
«ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ يتها أن يصلي فيهن	٣٧٨/١
«ثلاثة لا يدخلون الجنة	١٣٣/٣
«ثم من الختان الختان	٥١٤/٢
«الطيب أحق بنفسها من وليها	٤٧٨/٢
«جزوا القرآن ولا تخلطوه بشي	٤٥٤ ١
«جعلت لي الأرض مسجداً وترتها طهوراً	٨٢/٣، ٥٢٠ ١
«جمع بين الحج والعمرة، فطاف طوافين	٤٨٤ ٢
«حكمني على الواحد حكمي على الجماعة	٤٢٧/٢
«الحالة بمنزلة الأم	١٢٤/٣
«الحلال وارث	٤٣٥ ٣
«حرح السي ﷺ عدة	١٨٦ ٣
«حير أضني قزني	١٦٣ ٣
«الحلقة من بعدي	١٨٧ ٣
«خبرني الله وسأريده عن السبعين	٥١٧ ١
«دخل علي السي ذات يوم، فقال: هل عندكم من شيء؟	٦٢ ٢
«ذكة الحنين ذكة أمه	٤٥٧ ٢
«الذهب بالذهب رباً إلا هاء وهاء	٢٩٠ ٢
«الذهب بالذهب والعصاة بالعصاة	٣٣٩ ٣
«رجوع من عانس عن القول بحوار ربنا المعصل	٥٣٢ ١
«ردوا السائل ولو بطلب عرق	١٥٤ ٢
«رفع عن أمتي الخطأ والسيات	٤٨٣، ٢١٩ ١
«السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	٤٦٩، ٣١٠ ٢
	٤٥٥ ١

## الحديث والآثر

## الصفحة

١٣٠ ٣	«بِأَمْرِ الْمَلِكِ مُنَوَّقٌ»
٤٢ ٣	«تَبْكُذْتُ عَلَيَّ»
٤٩٤ ٢	«سَمَوُا بِهِمْ سَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ»
٣٣٤/٣	«سَهَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»
٤٥٠/١	«الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا رُبَّيَا»
٢٣٩/١	«الصَّائِمُ أَهْرُ بَعَثَهُ»
٣٨ ٣	«صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»
١٨٣ ١	«صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ دَاخِلَ الْكَعْبَةِ»
١٤٢ ٤	«صَلُّوا قَبْلَ الْعَرَبِ»
٢٢٤ ١	«صَلُّوا فِي مَرَايِضِ الْعَمَى»
١٢٧/٣	«صَمَامٌ مِنْ أُمِّي»
٣١٥، ٢٥٩/٣	«الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ»
٤٧٦/٢	«الطَّوَائِفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةً»
٢٤٢/٤	«عَذَابُ الْقَرِّ حَقٌّ»
٣٧/٤	«عَلَيْكُمْ بِسِتِّي وَسَةِ الْخِدْمَةِ»
١٢٤/٣	«عَمُّ الرَّحْلِ جَوْرُ أُنْيَةٍ»
٤٥٦/٢	«وَإِنْ أَصَابَهَا فَمِنْهَا مِهْرٌ مِنْهَا»
٢١٠/٤	«فَرَعُ رَيْكٍ مِنَ الْعِبَادَةِ»
٤٨٧/٢	«فَكَانَ أَحَدُنَا إِذَا أَرَادَ الصُّرْمَ رَفَعَ عَقَالَيْنِ»
٣٩٧/٢	«فِيهَا سَقَتِ السَّيَاءُ الْعَثَرُ»
٥٠٩/١	«فِي صَدَقَةِ الْعَمَى فِي سَائِلَتِهَا»
٣٣٨/٣	«الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ»
١٥٨/١	«قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ دَوِي الْقَرْنَيْنِ»

## الحديث والآثر

## الصفحة

٤١٩ ٢	«قَصِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشَّعْمَةِ لِلجَارِ»
٤١٩ ٢	«قَصِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشَّعْمَةِ وَالْجَوَارِ»
٤٩١ ٢	«قَفِي ﷺ سَلَبَ أَبِي جَهْلٍ لِمَعَادٍ مِنْ عَمْرٍو مِنَ الْخَمْرِ»
٥٣٩ ٢	«قَفِي ﷺ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ»
٤١٩ ٢	«قَفِي النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَوَارِ»
١٠ ٣	«قَطَعَ ﷺ سَارِقًا»
١٥٥ ١	«قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ»
٤٦٥ ٢	«قِيَامُهُ ﷺ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ لَا نَشْهَدُ»
٤٨، ٢	«كَانَ أَمْعَى سِرَّةً فَسَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَسَّ»
٤٥٣، ١	«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَعْرِفُ فَصَلَ السُّورَةَ حَتَّى يَسْرُلَ عَلَيْهِ»
٣١٣ ٢	«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّعْرِ»
٢٤١ ٤	«كَفَى بَارِقُ السُّبُوفِ شَاهِدًا»
٢٣٤ ٤	«كُلْ ابْنُ آدَمَ بِأَكْلِهِ التُّرَابَ»
١٣٠/٣	«كُلْ الطَّلَاقُ وَاقِعٌ إِلَّا طَلَاقَ الْمُعْتَوَةِ»
٣٥٢ ٣	«كُلْ مَسْكِرٌ حَرَامٌ»
١٩٢، ٢	«كُلْ عَمَّا يَنْلِيكَ»
٤٥٨ ٢	«كُلُوا إِنْ شِئْتُمْ فَإِنَّ ذَكَاتِهِ ذَكَاتُ أُمَةٍ»
٣٣٦ ١	«كَمَنْ أَدَّى سَمِينَ فَرِيضَةً فِي عَمْرِهِ»
٥٤٢ ٢	«كَتَبْتُ نَبِيَّتَكُمْ مِنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ»
١٥٠/١	«لَا أَحْصِي شَاءَ عَلَيْكَ أَسْتُ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى بَعْسِكَ»
١١٨، ٢	«لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ»
١٥٨، ١	«لَا أَحِلُّ لَكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنَ الصَّدَقَاتِ شَيْئًا»
٥٩٤، ١	«لَا أَقُولُ «أَلَمْ» حَرْفًا»



## الحديث والأثر

## الصفحة

١٣٠/٣	«بِاتِ الْمُسْلِمُ تُرُقًا»
٤٦/٣	«سَيَكْتَبُ عَنِّي»
١٩٤/٢	«سَنَوَّاهِمُ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»
٣٣٤/٣	«سَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»
٢٥٠/١	«الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا رَبَّيَا»
٢٢٩/١	«الصَّائِمُ أَمِيرُ مَعْنَاهُ»
٣٨/٣	«صَلِّ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»
١٨٣/١	«صَلِّ السَّيِّئُ ﷺ دَاخِلُ الْكَلِمَةِ»
١٤٣/٤	«صَلُّوا قَبْلَ الْحَرْبِ»
٢٢٤/١	«صَلُّوا فِي مَرْمَرِ الْعَمَمِ»
١٧٧/٣	«صَنَّفَانِ مِنْ أُمَّتِي» ...
٣١٥، ٢٥٩/٣	«الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ»
٤٧٦/٢	«الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ»
٢٤٢/٤	«عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ»
٣٧/٤	«عَلَيْكُمْ سِتِّي وَسِتُّهُ الْخُلَعَاءُ ..»
١٢٤/٣	«عَمُّ الرَّجُلِ جِسْمُ أَبِيهِ»
٤٥٦/٢	«فَإِنْ أَصَابَ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا»
٢١٠/٤	«فَرَعَ زَيْدٌ مِنَ الْبَيْتِ»
١٨٧/٢	«فَكَانَ أَحَدُنَا إِذَا أَرَادَ الصَّوْمَ رَفَعَ عَقَالَيْنِ»
٣٩٧/٢	«فَمَا سَقَتِ النِّسَاءُ الْعَشْرَ»
٥٠٩/١	«فِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا»
٣٣٨/٣	«الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ»
١٥٨/١	«قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ دَوِي الْفَرَسَيْنِ»

## الحديث والأثر

## الصفحة

٤١٩/٢	«قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشَّعْطَةِ الْمَجَارِ» .
٤١٩/٢	«قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشَّعْطَةِ وَالْجَوْرِ»
٤٩١/٢	«قَضَى ﷺ بِسَلْبِ أَبِي جَهْلٍ لِمَا بَيْنَ عَمْرٍو بْنِ الْجَمُوحِ»
٥٣٩/٢	«قَضَى ﷺ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ»
٤١٩/٢	«قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْخَوَارِ» ..
١٠٣/٣	«قَطَعَ ﷺ سَارِقًا»
١٥٥/١	«قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ»
٤٦٥/٢	«قِيَامُهُ ﷺ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِلَا تَشْهَدُ»
٤٨٣/٢	«كَانَ أَسْعَى بَرَةٍ فُسَّاقِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَيْبٌ»
٤٥٣/١	«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَعْرِفُ فَصْلَ السُّورَةِ حَتَّى يَنْزِلَ عَلَيْهِ»
٣١٣/٢	«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ»
٢٤١/٤	«كَفَى بِيَارِقِ السُّيُوفِ شَاهِدًا»
٢٣٤/٤	«كُلْ ابْنُ آدَمَ يَأْكُلُهُ التُّرَابُ»
١٣٠/٢	«كُلُّ الطَّلَاقِ وَاقِعٌ إِلَّا طَلَاقَ الْمُتَوَرَّعِ»
٣٥٢/٣	«كُلُّ مَسْكُورٍ حَرَامٌ» .
١٩٢/٢	«كُلُّ مِمَّا يَلِيكَ» ..
٤٥٨/٢	«كُلُوا إِنْ شِئْتُمْ فَإِنَّ ذِكَاةَ ذِكَاةِ أُمَّةٍ»
٣٣٦/١	«كَمَنْ أَدْبَى سَبْعِينَ فَرِيضَةً فِي غَيْرِهِ»
٥٤٢/٢	«كَتَبْتُ خَبْرَكُمْ مِنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ»
١٥٠/١	«لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»
١١٨/٢	«لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ»
١٥٨/١	«لَا أَحْلِفُ لَكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنَ الصَّدَقَاتِ شَيْئًا»
٥٩٤/١	«لَا أَقُولُ «إِلَّا» حَرْفٌ» ..

٤٥٢/٢	«لا يرث المسلم الكافر» .....
٢٥٧/٢	«لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث» .....
٣٦١/٢	«لا يقتل المسلم بالكافر» .....
٤٠٩، ٣٨٨	«لا يشين أحدكم في نعل واحد» .....
٣٤٥/٤	«لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبة في جداره» .....
٤٧٣/٢	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
٤٧٨/٢	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
٢٠٢ ٤	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
١٢٩ ٤	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
٤٦١/٢	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
١٣١/٣	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
١٢٠ ٣	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
١٤١ ٤، ٤٥٤ ٢	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
٢٠٨/٤	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
٤٨٢ ٢	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
٣٩٧/٢	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
٢٣٤/٤	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
٣٩٨ ٢	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
٤٠٦/٢	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
١٣٤ ٣	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
٤١٣/٢	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
٢١٩/٢	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....
٥١٦/١	«لا يمسح المحرم ولا يمسح» .....

٢٣٨/١	«لا إلا أن تطوع» .....
٢٦٨/٢	«لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل» .....
٨٩/٣، ٥٣٢/١	«لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل» .....
٢٥٧/٢، ٢٥٤/١	«لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأم القرآن» .....
١٦٤/٤، ١٦٢/١	«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق» .....
١٤٧/٢	«لا تزكوا أنفسكم، الله أعلم بأهل البر منكم» .....
١٢٩/٣	«لا تشبوا أصحابي» .....
٧٦/٣	«لا تشبوا الإبل» .....
٩٩/٢	«لا تشبوا يا أي من دعاك» .....
٢٦٥/٢	«لا سبق إلا في خوف أو حافر أو نعل» .....
٢٦٨/٢	«لا صاحي بحر بصاع» .....
٤٧٠/٢، ٢٣٣/١	«لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» .....
٢٥/٤، ٥٣٩/٢	«لا ضرر ولا ضرار» .....
٤٧٠، ٤٦٧/٢	«لا نكاح إلا بولي» .....
١٩٤/٢	«لا نورث ما تركناه صدقة» .....
٥١٧/٢	«لا وصية لوارث» .....
٣٧٧/٢	«لا يبولن أحدكم في الماء» .....
٤٦١/٢	«لا يجزئ ولد لوالده، لأن أبه يمدح بملوك» .....
٥٠٠/١	«لا يجل لامرأة تؤمن بالله ولبيوم الآخر أن تحب» .....
٤٧٣/٢	«لا يجل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه» .....
٣٣١، ٣٠٨/٣	«لا يجزئكم أحد بين اثنين» .....
١٢٣/٣	«لا يدخل الجنة قاطع رحم» .....
١١٨/٣	«لا يدخل الجنة ساء» .....

٢٣٢ / ٤	«من أحب أن يسطر له في رقه»
٤٨٤ / ٢	«من أحرم بالحج إلى العمرة أجزاء طوافه وحده» .....
٢٥٨ / ١	«من أدرك ركعة فقد أدرك الصلاة»
٣٢٤ / ٢	«من أطلع في بيت قوم»
٣٩٥ / ٣	«من أعتق شركاءه»
١٣٦ / ٣	«من أظفر يوماً»
١١٥ / ٣	«من اقتلع شبراً من أرض»
٤٣٣ / ٢	«من بدل دينه فاقتنوه»
٧٧ / ٤	
١٢٦ / ٣	«من جمع بين صلاتين»
١٢٢ / ٣	«من حلف على مال امرئ مسلم»
٣٥٥ / ٢	«من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً»
٢٥٧ / ٣	«من شهد له خريمة فحبه»
١٣٠ / ٣	«من عادى لي ولياً»
٣١٥ / ٣	«من قاه ، أو رعب فليتو صاً»
٤٩٠ / ٢	«من قتل قتيلاً له عليه نيّة فله سله»
١٢٧ / ٣	«من كذب على شحداً»
٣٦٨ / ٣	«من مس ذكره فليتوضأ»
٤٥٩ / ٢	«من ملك ما رجم فهو حر»
٢١٧ / ٢	«من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها» ..
١٦٤ / ٤ ، ١٦٢ / ١	«من برد الله به خيراً بفقّه في الدين» ..
٤٦٦ / ١	«مرت صيام ثلاثة أيام متتابعات فسقطت»
١٤٣ / ٢	«يضم البعد صهيبت لو لم يعب الله لم يعبه»

٢٠٨ / ٤	«نور أنى آزاد»
٣٨١ / ١	«نبي عن أن يصل في سعة مواطن»
٨٩ / ٣	«نهي عن بيع الثمرة»
٢٥٠ / ٢	«نهي عن بيع الحصة»
٢٥٠ / ٢	«نهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان»
٤٢٠ / ٢	«نهي عن بيع الغرر»
٣٠٧ / ٣	«نهي عن بيع اللحم بالحيوان»
٢٥٠ / ٢ ، ٢٥٦ / ١	«نهي عن بيع الملاقيع» ..
٣٨١ / ١	«نهي عن الصلاة بعد الصبح»
٣٨٦ / ١	«نهي عن صوم يوم الجمعة»
٢٢٦ / ١	«نهي عن صوم يوم عرفة معرفة»
٣٨٥ / ٢ ، ٢٥٦ / ١	«نهي عن صيام يومين يوم العطر ويوم البحر»
٦٢ / ٢	
٤٣٣ / ٢ ، ٤٢٥ / ٢	«نهي عن قتل النساء والصبيان» .....
٧٧ / ٤	
٤١٥ / ٢	«هلاً أخذتم إهابها فليعتوه»
٤١٥ / ٢	«هلاً استمتعتم بإهابها»
٢٠٤ / ٤	«هل ثقبوا في القمر ليلة البدر»
٦٢ / ٢	«هل عندكم من شيء؟ قال : لا ، قال : فإني إذن صائم»
٤٢٦ / ٢	«هو أسوئك يا عبد»
٨٩ / ٣	«هو الطهور ماؤه»
١٨٦ / ٣	«هؤلاء أهل بيتي»
٢١٩ / ٤	«وأرسلت إلى الخلق كافة»

٢٩٨/٤	«والذي نفسي بيده لو لم تَذَيُّوا» .....
٥١٤/٧	«والزُّق الحُتان الحُتان» .....
٤٤٩/٧	«والثَّامَةُ عَفْرُوهُ بِالْتُّرَابِ»
٢٨٩/٤	«وما يزال عبيدي يتقرب»
٢٩٥/٤	«ومن هم سبيته ولم يعملها»
٤٢٦/٧	«الولد للعراش»
١٤١/٤	«يا أيها الناس كتب عليكم اعح»
٢٤٣/٤	«بصرى الصراط بين»
٢٠٧/٤	«يفتنن بلحقن بمعهم»
٢٤٣/٤	«يؤثن بآبن آدم فيوقف»
١١٧/٣	«يا رسول الله، أيُّ الفنِّ أَكْبَرُ عندَ الله»
١٥٠/٢	«يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» .....
٥٩٤/١	«يحشر الله العباد فيناديهم بصوت» .....

البيت	الصفحة
كهز الرديسي تحت المعجاج	١٠٧/٢
رون الذي حانت معلق دماؤهم	٣١٩/١
ولست بالأكثر منهم حمي	١٥٠/١
فقاتل أكل الناس أصبحت مانحاً	١٣٦/٢
وإذا المنية أنشبت أظفارها	٥١/٢
إذا أنت لم تنفع فخر فإني	١٣٧، ٥١/٢
لن تزالوا كذلك ثم لا زلت	١٥٧/٢
ألا اصطبار لسلمن أم لها جلد	١٧٠/٢
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي	١٩٥/٢
فقالوا لنا ثشان لا بد منها	٨٢/٢
وترميني بالطرف أي أنت مذنب	٨٥/٢
فما زالت القتل تخرج دماءها	١١١/٢
ليس العطاء من الفضول سباحة	١١٣/٢
كي تمنحون ليك سلم وما ثبرت	١٢٧/٢
أمرتك أمراً جازماً فصصيتي	١٨٤/٢
لأنما تضرب الكبش ضربة	١٦١/٢
ونعم مزمكاً من ضاقت مفاهيمه	١٦٧/٢
سموت بالمجد يا س الأكرمين أأ	١٥٧/٢

رابعاً : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
الأمدى	٢٤٢ ١
إبراهيم بن أبي حنة	١٠٢/٣
إبراهيم بن شرف حسن	٢٦ ١
إس أبي هريرة	٢١٣ ١
الأهري	٦١٥، ٢٦٩ ١
أحمد بن شبر	٥٢ ٢
أبو إسحق الأسعدي	٣١٦ ١
اسحق بن هوبه	٢٥٢ ٤
أبو إسحاق الشيرازي .	١٩٠ ١
أبو إسحاق المروزي	٢٠٢ ٣، ٢١٣ ١
الأنباري	٨٤ ٣، ٢٠٣ ٢
أحمد بن حسن (الأنباري)	٢٥٢/٢
أحمد بن محمد الأنباري	٤٤ ١
أحمد بن محمد الشيباني	٢٧٦/٢
الأحطري	٢٤/٣
الأحمري	٨٧/٢
الأردبي	٢٤٣/٢
الإسوي	١٩٣/١
الأشعري	٢١٣/١
الأصمعي (شمس الدين)	٢٠١/١
الأصمعي	١٧٧/١، ٢٧٢ ١
إنكيا الطرمي	٥٣٣/١
إمام خرمين	٣٤٣، ٢١٧/١

البيت	الصفحة
الأرب مولود وليس له أب	وذي ولد لم يلبسه أبوان ١١٤ ٢
وكيف أذهب امرأة أو أراع له	وقد زكأت إلى بشر بن مروان ١٦٧ ٢
وقد زعمت ليل باني فاجر	لنفي تقاها أو عليها فجورها ٨٠ ٢
إن من ساد ثم ساد أبوه	ثم قد ساد قبل ذلك جده ١١٩ ٢

الاسم

الصفحة

الاسم

الصفحة

الأندلسي	٢٦/١
الأوراعي	١٠٤/٣
إس إيار	١١٢/٢
الباري	٣٥٣/١
الفلاني	١٦٩/١
الدرانداسي	١٧١/٢
لبرماوي	٢٧٠، ٤٣/١
لبروي	٤١١/٣
بن بزهان	٢١٤/٢
بشر غريبي	٢٤٩/٣
المعوي	٢٣٦/١
مكير بن عدله	١٠٥/٣
اسمحي	٦١٥/١
سيفي	١١٦/٣
لسي	١١٤/١
سواء الدين السكي	١٣٠/٢
ابصاوي	١٨٦/١
اسيفي	١٠٢/٢
نوح الدين الأيموي	٢٦٨/١
البربري	٣١٤/٣
الغندراي	١٨٤/١
نفي الدين الحصي	٧٠/١
اسنلمصاي	٥٧٥/١
التوحي	٥٣٦، ٢٦٨/١

ثعلب	٦٠٨/١
أبو نور	٣٥٥/٤
الثوري	٢٥٢/٢
الحاجط	٢٩/٣
الحديري	١٣٤/٢
عمر حامي	٢٩٣/١
بن حرميخ	١٠٤/٣
بن حريز الطبري	٥٦/٢
اس الحربي	٤٥٧/١
الحصص	٢١٦/٢
أبو جعفر المدي (مقرئ)	٤٦٢/١
اس حني	١٩/٢
الحمد بن محمد	٢٥٤/٤
الحواليقي	٥٨/٢
الحوزي	١٥٩/١
اس الحاجب	١٧٢/١
أبو حاتم الغروي	١٠٢/٣، ٢١٠/٢
أبو حامد الإسفراييني	٣٩٩/١
اس حجر العقلاي	٣٣٦، ٤٣/١
اس حجر الميمني	٦٧/١
حديقة بن البياض	٨٢/٣
الحوزي	٨١/٢
اس حرم	٢١٤/٣
الحسن المصري	٤٦٧/١

الاسم

الصفحة

الاسم

الصفحة

حسن العقار	١١٥/١	من أبي دتب	١٠٣/٣
الحسين (الفاصي)	٢٣٦/١	الدمي	١٤٨ ٢٠٢٥ ١
الحسين بن الحسن	٢٢٠/٤٠١١٦/٣	رامعة العدوية	٢٩٣/٤
حمد بن أسامة	١٠٣/٢	الإمام الرازي	٢٩٨/١
حمزة (المعري)	٤٥٦/١	انواعب الأصهباني	١٥٧/١
أبو حنين المصري	٦٦/٢	وسعي بن حراش	٨٢/٣
أبو حمص الفلشي	٢٧٦/٢	رهي اندس الامة سدي	٤٤٤/١
الحلاج	٢٥٥/٤	الرديعي	١٢/٣٠٣٨٧/٢
أبو حيفة	٢٣٣/١	لر سع بن مسي	١٠٢/٣
أبو حنبل الأندلسي	٥٢٩/١	أبو رجاء المصاري	١٧١/٣
خطاب	٤٥٨/٢	من لوفعه	٣٥٤ ١
أبو الخطاب الأسدي	١٠٩/٣	لروبي	٢٣٩/٣
أبو الخطاب الحنيلي	٤١٤/٢	لرحاح	٩٣/٢
الخطيب البغدادي	١٠٥/٣	لوركشي	١٩٥/١
الخطيب الشريبي	٦٨/١	اس ركوب نطب	٢٨١ ٤
حشقدم	٧٠ ١	الرحشري	١٤٨/١
خلف (المعري)	٤٦٢/١	أبو ريد اندوسي	٣٥٦/٣٠٥٢٧ ٢
خليل بن أحمد	٤٧٣/١	ربيت بنت أبي سلمه	٤٨/٢
الخوارزمي صاحب الكافي	٢٣٧/١	ربيت بنت الكهان	٢٤/١
بن حوير صد	٥١٨/١	ربيت الشومكي	٦٢/١
داود الطاهري	٢٥٢ ٤٠٥٠٢ ١	ربن الرصون	٦٠/١
درة بنت أبي سلمه	١٤٨/٢	الرهري	١٠٦/٣
الدقاق	٥١٨/١	ساوية بن زنيم	٢٣٨/٤
اس دقيق العيد	٤٠١/١	سراج الدين الأرموي	٢٦٨/١

الاسم

الصفحة

الاسم

الصفحة

الرحمي	٣٧٩/١	الشعي	١٦٧ ٣
السكي (تقي الدين)	٢٤٨٠٢٣/١	الشعراي	٦٧ ١
اس سريح	٥٢٧/١	لشدين	٧٦/٢
اس سعد	١٤٩/٢	شمن لدن بن شمس	٢٥ ١
سعد بن طاروق	٨٢/٣	شهاب الدين	٢٧٦/٢
سعد بن حبر	٣٥٥/٢	شهاب الدين	٦٦ ١
سكاكي	٣٩/٢	شهاب عمه	٦٦/١
أبو مسلمة	١٦٩ ٣، ١٤٨ ٢	شهاب سدي	٨/٣
أم مسلمة	١٤٧ ٢	شهاب	١٧٨ ٢
مسلم الرازي	٩٩/٣	شهاب	٣٥ ١، ٥٠٢ ١
اس السمعي	٦٢٨٠٥٠٩/١	شهاب	٣٥٩ ٢
اس سعد	٢٦/١	شهاب	١٧٠، ١
لهوردي	٢٣٦/٤	شهاب	٧٥/٢
السيل	٣٧٤/٢	شهاب	١٠٤/٣
مسيويه	٤٧٣/١	شهاب	١١٩/٣
اس سيد الداس	١٤٨/٢	شهاب	٢٢٤، ٢
اس مس	٣٢٥/١	شهاب	٤١٢/١
السيوطي	٤٥/١	شهاب	٤٦٨، ١
لشافي	١٥٨/١	شهاب	٣٠٥ ١
أبو شامة	٤٥٩/١	شهاب	٥١٨، ١
شرف الدين البغدادي	٢٧/١	شهاب	٢٠٦/٢
شرف شاه (صاحب القوسط)	٢٠٢/١	شهاب	٣٦٥/٣
شرف الماوي	٦٢/١	شهاب	٤٥٦، ١
شريح الفاضي	١٥٨/٤، ١١٢/٣	شهاب	٤٥٦/١



الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
عناد الصيرى	٥٤٧/١	لعلاء بن العيس	٣٤٣/١
العادي	١٠٦/٢، ١١٤/١	علم النقيبي	٦١/١
ابن عبد الر	١٩٩/١	بن علي	٣٨٥/٣
ابن عداد	٢٣٤/٣	الغوي الشقيبي	١١٥/١
عبد اختيار (القاضي)	٢٠٢/٢	أبو علي (الحناني)	١٨٥/٢
عبد الرحمن بن الحكم	٣٧٤/٣	أبو علي انصاري	١٧/٢
عبد الرحمن الشريسي	١١٥/١	علي بن محمد الأشموي	٤٥/١
أبو عبد الله البصري	٦٦/٢	عمر بن محمد	٢٣٦/٤
عبد الله بن حنظل	١٦١/٣	عمران الخلعولي	٢٦/١
عبد الله بن سعد	١٦١/٣	عمرو بن سلمه	١٠٤/٣
عبد الله بن طلحه	٣٦٣/٢	عمرو بن شعب	١٠٦/٣
عبد الله بن وهب	١٠٦/٣	أبو عمرو بن ابتلاء	٤٥٦/١
عبد المؤمن بن برداي	٢٦/١	الصدي	١٣٠/٤
المصري	١٥١/٣	عياض (القاضي)	٨/٣، ٥١٣/٢
عشيق بن طنحه	٤٢٥/٤	عيسى بن أمان	٤٠٠/٢
أبو هشام النهدي	١٧١/٣	الغزالي	٢٢٠/١
ابن العراقي	٣٢٧/١	الغزالي	٢٧٠/١
العراقي	٤٢/١	ابن فارس	٦٠٨/١
المر بن حمادة	٤٣/١	ابن أبي هديك	١٠٣/٣
ابن عبد السلام	٤١٦/١	الغراء	٨٣/٢
ابن حصمور	٩٣/٢	ابن هودك	٥١٦/١
عطاء بن أبي رباح	٣٥٥/٢	الغزوي رابدي	١٥٦/٣
عصدة المنة و بندين (الإيجي)	٢٦٧/١	القاسم بن سلام (أبو عبد)	٥١٦/١
ابن عطية المالكي	٥٠٢/١	ابن قاسم الصادي	١١٤/١

الاسم

الصفحة

الاسم

الصفحة

٣١٠/٤	شبي	٦٠/١	القاباني
٣٥٥/٢	محمد بن حجر	٧١/١	قائمتاي
٤٣٣/١	المحمد بن سمه	٤٦٢/٢	دس فتية
٥٤/١	محمد بن زكريا	٢٥٠/١	القراقي
٣٤٣/١	أبو محمد الخوسي	١١٩/٣، ٢٢٠/١	المقرطي
٤٤/١	محمد بن محمد البدر الأنصاري	٢١٠/٦٩/٢	المعروبي
١٠٢/٢	المراذي	١٨٠/٤٠٩/٢	اس القشيري
٣٤٦/١	المراعي	٥١٤/١	اس القحطان
٣٧٧/٢	عرب	١٧٨/٢	قطب الدين لشماري
٢٥/١	لمزي	٢٩٣/١	انقطب انرازي
٧٧/٣	محمد بن مسلمة	٣٨٤/٤٠٢/١	القدال
١٥٠/٣	محمد بن لقاسم	١٧١/٣	قيس بن أبي حازم
٥١٦/١	محمد بن مشي (أبو عمده)	٦٢/١	ابن قبيحي
٢٩٣/٣	محمد بن يحيى	٤٥٦/١	اس كثير المكي (مقرن)
١٠٥/٣	محمد بن بكر	٤٦١/٣، ٣٨٧/٢	س كح
١٠٤/٣	مسلم بن حاند	٣٦٤/١	لكرحي
٥٣٢/٢	أبو مسلم الأصمعي	٣٠٧/١	لكرحي
٩١/٣	مظفر لدين	٢٠٢/١	الكسائي
٢٦/١	مفتاح لربي	٣١٩/١	لكعبي
٧٦/٣	لمعبره بن شعبه	١٠٣/٣	البيث بن سعد
٣٠٥/١	ابن مكبي	٢٢٩/١	اس مالك
٧٠/١	اس مدعي	١٩٩/١	مالك
٢٠٢/٤	المصري	٢٧٢/١	موردتي
٢٤٤/٤، ٢٠٠/٢	أبو منصور المازيني	٨٦/٢	المرد

خامسًا: فهرس الحدود والمصطلحات العلمية

الصفحة	الحد أو المصطلح
٢١٨ ٢	لأحر
١٦٣ ١	لأستخدام
٣٩ ٢	لأستعارة سلكيه
١٦١ ١	لأستعارة التجريدية
١٦١, ١	لأستعارة الحجم
٥١ ٢, ١٦١ ١	لأستعارة سحبه
١٦١ ١	لأستعارة السحبه
٤٥ ٢	لأستعارة التصريحية
٥٢٠ ١	أسم الجمع ..
٥١٩ ١	أسم الجنس ..
٨٥ ١	إسافوجي
١٦٨ ١	التجسس للأحق
٢٩١, ١٩١ ١	التصديق
٢٩١/١	لأصور
١٧٣ ١	أعز
١٧٣/١	الحظري
١٦٨/١	الحساس
٢٨٧, ١	حسن
٢٨٠, ١	الجوهر
٢٨٢/١	الحد الحقيقي
٢٨/١	الحد الرسمي
٤٧٩/١	حروف المد

الصفحة

٥٨٦/١
٦٦/١
٤٥٦/١
٢٢٠/٤
٣١/٣
٣٩/٢
٢١٤/١
١٠٣/٣
٣٩٠/١
١٣٧/٢
١٥٣/١
٣٢١, ٦٠/١
٥٠٠/١
٢٣٨/٣
٤٦١/٢
١٠٢/٣
٥٤/١
٤٤/١
٣٧٤/٣
٤٦٢/١
٥٤/١
٦٤/٢
١٦٤/٢
٤٧٩/٢

الاسم

المبدئي
ناصر الطلاوي
ناظم المدي (المقري)
السعي
النظام
المقنوني
السوي
لويد بن كثر
أبو هاشم (أحاديث)
المروزي
أبو هاشم لأصدي
أبو هاشم
الواحد
أبو أوكل
يحيى بن أكرم
يحيى بن حسان
يحيى بن زكريا
يحيى بن محمد السعدي
يحيى بن يحيى
يعقوب (المقري)
يوسف بن زكريا
أبو يوسف (صاحب أبو حنيفة)
يونس بن حبيب
يونس بن عبد الأعلى

الحذ أو المصطلح

الصفحة

الحذ أو المصطلح

الصفحة

٥٧٨/١	لعم
٣٨٣/١	المصن
١٦٧/١	المعل
٢٥٢/١	القراض
٥٣٥/١	لعصر الإلهي
٥٣٥/١	العصر الحقي
٥٣٦/١	فص
١٦٦/١	لقرة
١٤٥/٢	الحاس الإلهي
٢٥٢/١	الكس
١٧٣/١	لكن
١٧٣/١	الكفي
١٧٤/١	الف والشر
٢٩٥/١	ماتم حلو
٣٢٩/١	المو طي
٣٢٩/١	لشكك
١٧٣/٢	مطلق الماء ول. المصن
١٩٢/١	الموضوع لمحمود
١٩/١	مجاد
٢٨٧/١	انوع
٢٩٥/١	لوحده
٢٥٢/١	انزكانه

حروف لمادي

حكيم

خلع

الديبرن

دلالة الإشره

دلالة الخط

دلالة العمد

دلالة المضاعفة

دلالة النصة

لدوار الأربع

لده

لد

ملك العموم وعمه

لستور

لشأن

الشيء

العمره

لصمه

العن

بعرص

العريضات

عكس النقيض

عكس موي

الصفحة	الحد أو المصطلح	الصفحة	الحد أو المصطلح
٥٧٨/١	اعلم	٤٧٩ ١	حروف تعدي
٣٨٣ ١	لعصب	١٩١ ١	الحكم
١٦٧ ١	اعمل	٢٥٢ ١	اخلع
٢٥٢ ١	لعرص	٥٩٢ ١	لديوان
٥٣٥ ١	لنقص الاصدق	٢٨٤ ١	دلالة الإشارة
٥٣٥ ١	لنقص الخمفي	٥٤٢ ١	دلالة الخط
٥٣٦ ١	لنقص دلب	٥٤٢ ١	دلالة العدد
١٦٦ ١	لنقص	١٩٥ ١	دلالة لطافة
١٤٥ ٢	لنقص الاقرب	٥٤٢ ١	دلالة الحصة
٢٥٢/١	لكنه	٥٤٢ ١	لديوان الأربع
١٧٣ ١	لكن	٣٠١, ١٦٢ ١	لنقص
١٧٣ ١	لكني	٢٨٢ ١	لنقص
١٧٤ ١	لنقص ونشر	٢٧٤ ٢	لنقص العموم وعموم
٢٩٥ ١	لنقص جنو	٥٧ ٢	لنقص
٣٢٩ ١	لنقص وطن	١٨٠ ٢	لنقص
٣٢٩ ١	لنقص	١٨٠ ٢	لنقص
١٧٣/٢	لنقص لـ... انقل	٢٤٧ ١	لنقص
١٩٢/١	لنقص و محمول	١٨٠, ٢	لنقص
٦٩/١	لنقص	٢٥٢ ١	لنقص
٢٨٧, ١	لنقص	٢٨٠ ١	لنقص
٢٩٥/١	لنقص	٢٨٢ ١	لنقص
٢٥٢/١	لنقص	٢٨٤ ١	لنقص
		٢٨٤/١	لنقص

## سادساً : فهرس المصادر والمراجع (١)

### أولاً : المخطوطة :

- ١ - نكت الشيخ زكريا - مخطوط - توجد نسخة له في مكتبة الأسد بدمشق - رقم : (٧٦١٧)
- ٢ - حاشية الأبهري على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب - مخطوط - توجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق - رقم : (١٧٨٢٤)
- ٣ - شرح ألفية الأصول للبرماوي - مخطوط - توجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق - رقم : (٢٨٦٦)
- ٤ - النفود والرود شرح مختصر ابن الحاجب ، للكرمانى ، مخطوط - توجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق - رقم : (٢٨٨٠) .

### ثانياً : المطبوعة :

- ١ - الأبواب الست ، لأحمد بن قاسم العمادي ، دار لصاعة العمرة ، مصر ، سنة ١٢٨٩ هـ
- ٢ - أبجد العلوم ، لصديق حسن خان القنوجي ، تحقيق : عبد الجبار زكار ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، من سنة ١٩٧٨ إلى ١٩٨٩ م
- ٣ - الإبهام في شرح اسمعيل ، نسكي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥ م .
- ٤ - أبحاث حول أصول الفقه تاريخه وتطوره - لأسادنا لدكتور مصطفى سعيد الحن ، دار الكلم الطيب - سنة ٢٠٠٥ م

(١) طرأت على مصادر البحث تغيرات من حيث الطباعات لطروف خارجية ، فلما احتفلنا بذكر تعدد ضمت - أحياناً - ليسهل الرجوع إلى الإحالات التي أحلتها عليها ، فإن لم يجد القارئ مضمونها في طبعه ، انتقل أخرى مذكورة وهكذا

٥ - ابن قدامة وآثاره الأصولية للدكتور عبد العزيز عبد الرحمن السيد ، جامعة محمد ابن سعود ، سنة ١٩٨٧ م .

- ٦ - إنقاذ ذوي النقص شرح روضة الباطر للأستاذ الدكتور عبد الكريم النملة ، دار العاصمة - الرياض ، سنة ١٩٩٦ م .
- ٧ - إلتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو العصب إبراهيم ، المكتبة العمرة ، بيروت ، سنة ١٩٨٧ م .
- ٨ - أثر الاحكام في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ، لأستاذنا الدكتور مصطفى سعيد الحن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة سنة ١٩٩٤ م
- ٩ - أحكام الفصول و أحكام الأصول ، لأبي الوليد الناجي ، تحقيق د عبد الله الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩ م .
- ١٠ - الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ، تحقيق د . محمود حامد عثمان ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨ م .
- ١١ - الإحكام في أصول الأحكام ، للأعدي ، تحقيق عبد الرزاق عفيفي ، المكتبة الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- ١٢ - أحكام القرن - للحصاص ، دار الكتاب العربي ، بيروت
- ١٣ - أحكام القرن - للإمام الشافعي ، تحقيق عبد المهي عبد خالق ، دار رحمة العلوم ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠ م
- ١٤ - أحكام القرآن ، لاسي العربي - محمد بن عبد الله ، تحقيق : محمد عبد نقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى
- ١٥ - إحياء علوم الدين ، للغرناي ، تحقيق أبي حفص سيدي إبراهيم ، دار الحديث ، مصر
- ١٦ - الأذكار لمصوي ، تحقيق محمد بشير عيوب ، دار البيان ، دمشق ، ط ١ ، سنة ١٩٨٨ م

١٧- رثايف النصر من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ود. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخامجي، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨م.

١٨- الإرشاد إلى فرائع الأدب في أصول الاعتقاد لأمام الحرمين جوسي، تحقيق د. محمد يوسف موسى، وعلي عبد النعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، سنة ١٩٥٠م.

١٩- إرشاد الفحول، للشوكاني: محمد بن علي، تحقيق: د. شعبان محمد [سماويل، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٨م.

٢٠- لأهمية في علم خروف، علي هروني، حسن عبد المعز، مدني، مصبوعا مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٩٨١م.

٢١- الإستذكار، لأبي عبد البر: يوسف بن عبد الله، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دمشق: دار قتيبة، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٣م.

٢٢- أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٩٩١م.

٢٣- الأشباه والنظائر، لأبي إسكي، حسن عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩١م.

٢٤- لأشبه والنظائر، لأبي حنيفة، حسن محمد مصعب الحافظ، دار الفكر، دمشق، طبعه الأول سنة ١٩٨٣م.

٢٥- لأشبه والنظائر، لموسوي، تحقيق طه عبد الرؤوف، وعبد الدودي، لمكة لورومية، مصر، سنة ١٩٧٠م.

٢٦- لإصانه في غريب الصحابة، لأبي حجر العسقلاني، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٤م.

٢٧- أصول الدين، بعد لاهم العبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، سنة ١٩٨١م.

٢٨- أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن حنبل، تحقيق د. رفيع اعجم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٧م.

٢٩- أصول الفقه، للإمام محمد أبي زهرة، دار الفكر العربي، مصر.

٣٠- أصول الفقه، للشيخ محمد الحنفي، دار الحديث، القاهرة.

٣١- أصول الفقه، لأبي معاذ حنبل، تحقيق د. فهد سعد، مكتبة لبيك، الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩م.

٣٢- أصول الفقه، لأبي عبد الله يعقوب بن عبد الوهاب شافعي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٩م.

٣٣- لأعلام، حسن بن علي، دار الفقه، بيروت، طبعه ١٤، سنة ١٩٩٢م.

٣٤- الاقتراح في علم النحو للسيوطي، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، مصر، الطبعه الأولى، ١٩٧٦م.

٣٥- الإمام في مسألة تكليف الكفار، للدكتور عبد الكريم النملة، سنة ١٩٩٣، الرياض.

٣٦- أمالي أبي الحجاج في النحو، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار حنبل، بيروت، ودار عمار الأردن، سنة ١٩٨٩م.

٣٧- الأم، للإمام الشافعي: محمد بن إدريس، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٣٨- أنباء مصر بآباء العصر، لعلي الجوهري، تحقيق: حسن حنفي، دار الفكر العربي، مصر، سنة ١٩٧٠م.

٣٩- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات لأسري، تقديم وتعليق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعه الأول سنة ١٩٩٨م.

٤٠- أوصاف المسالك إلى الله ابن مالك، لأبي هشام لأصباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد حميد، دار الفكر، لبنان.

٤١- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب انقروسي، تحقيق: د. زحاح عكاوي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠م.

٤٢- إيضاح لكون، لاسمعل بن العبدادي، دار الفكر، بيروت، سنة ١٩٩٠م.

٤٣- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، تحرير عبد القادر العاني، وزارة الأوقاف في الكويت، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٢م، أو تحقيق مجموعة أساتذة مصر.

٤٤- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، سنة ١٩٩٢م.

٤٥- بدائع الزهور في وقائع الدهور، لمحمد بن إياس الحلي، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة العامة للكتاب، مصر، سنة ١٩٨٤م.

٤٦- بدائع الصنائع في ترتيب شريعة، لعلاء الدين لكهنؤ، حقق محمد عدنان دويش، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧م.

٤٧- بداية المعهود ومناهج التقصيد لأبي عبد الله، حقق عبد المجيد طعمة حدي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧م.

٤٨- أو تحقيق ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٥م.

٤٩- البداية والنهاية، لأبي كثير، تحقيق مجموعة أساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٤م.

٥٠- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني: محمد بن علي، دار المعرفة، بيروت.

٥١- لرهان، لإمام حماد، حقق د. عبد نصير ديب، نشر دولة قطر، سنة ١٣٩٩هـ.

٥٢- لرهان في علوم العرب، للزركشي، تحقيق يوسف مرعشلي وآخرون، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٤م.

٥٣- رعية الوعاة في طبقات النبويين والسيدة، لسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط ١٠، سنة ١٩٦٥م.

٥٤- البلاغة، لمبها، لاسمعل بن العبدادي، دار الفكر، بيروت، سنة ١٩٨٢م.

٥٥- إسهاف في شرح حديثه، للعسي، محمود بن أحمد، دار الفكر، بيروت، ط ٢٠، سنة ١٩٩٠م.

٥٦- بيان في مذهب الإمام شافعي، يحيى العمري، تحقيق فاسم محمد الموري، دار المنهاج، بيروت، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠م.

٥٧- بيان المحقق شرح محمد بن صاحب، شمس الدين الأصبهاني، تحقيق د. محمد مطهر بن، طبع مركز بحوث العمية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٨- باح برجم، لأبي منصور حمدي، حقق محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى لسنة ١٩٩٢م.

٥٩- نواح العروس لمربي أربندي، سبسة نصبرها وزارة الإعلام في الكويت.

٦٠- تاريخ الأدب العربي، بروكلمان (كارل بروكلمان)، الإشراف في الترجمة أ. د. محمود مهدي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٥م.

٦١- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية.

٦٢- تاريخ التراث العربي، لسزكين (غواد سزكين)، نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، نشر جامعة ملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦م.

٦٣- تاريخ التشريع الإسلامي، لمحمد الحصري، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٨٥م.



٦٤- تاريخ المجلدات، ترجمه، للأستاذ علي إبراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٩٤٨م.

٦٥- تاريخ التور السافر عن أخبار القرن العاشر، لمحيي الدين العبدوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥م.

٦٦- تاريخ وأثار مصر لاسلامه، مجموعة سائدة، ابيه العامة الكتاب، القاهرة.

٦٧- التنصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق شيرازي، تحقيق محمد حسن هينو، دار الفكر، دمشق، سنة ١٩٨٠م.

٦٨- التنصير في الدين، وتفسير يعرفه ساحبه عن اهل الحق هانك، لأبي المعمر الأسدي، تحقيق كرسيف احوب، دار الكتب، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٣م.

٦٩- لتفسير، بمرداوي احلي، تحقيق مجموعة سائدة، مكتبة سائدة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠م.

٧٠- الحصص من الحصول، شرح لنسب الأرموي، تحقيق: د. عبد الحميد زويد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨م.

٧١- ترتب لدراسة وتفسير اسناد معرفة اعلام مذهب مالك، بتدقيق عباس، تحقيق: أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، مع دار مكتبة الفكر، ليبيا، سنة ١٩٦٧م.

٧٢- انزعاب ولزهد، بمسدي، تحقيق مجموعة سائدة، دار اس كثير، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٣م.

٧٣- تشييف المسامع بجمع خواص، بمركشي: محمد حسن هادر، تحقيق: أبي عمرو الحسبي بن عمرو بن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م. ولكنه مكتبة مكة المكرمة، تحقيق د. عبدالله ربيع، ود/ سيد عبد لغير.

٧٤- انزعاب، بمركشي، تحقيق: إبراهيم لأبي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٩٨م.

٧٥- تفسير ابن كثير، دار الأندلس، بيروت، سنة ١٩٩٦م.

٧٦- تفسير البهوتي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠م.

٧٧- تفسير السجدي، تحقيق محمد صبحي حلاق وعبد لأطرش، دار الرشد، دمشق، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠م.

٧٨- تفسير سحري، بمسور، تحقيق الطاهر بن عاشور، مؤسسة التبريع، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠م.

٧٩- تفسير، بمسور، تحقيق حبيب الله، دار الفكر، بيروت، سنة ١٩٩٥م.

٨٠- تفسير الطبري، لابن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، سنة ١٩٨٨م. وتحقيق أحمد شاكور وعمود شاكور نشر دار المعارف، مصر.

٨١- تفسير القرطبي: جامع أحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي محمد بن أحمد، تحقيق عرفان العشا، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٥م.

٨٢- التفسير والإرشاد الصغير، للباقلاني، تحقيق: د. عبد الحميد أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٣م.

٨٣- التقرير بامام حاشية السبي، عبد الرحمن الشريبي، مطبعة الباني خلي، مصر، سنة ١٩٣٧م.

٨٤- التقرير والتحرير عن التحرير، لأبي أمير الحاج خلي، صط وبصحيح عبدالله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٩م.

٨٥- تنجيس الحبر، لاس حجر الصقلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة ١٠، سنة ١٩٨٦م.

٨٦- التلخيص في أصول الفقه، لإمام الحرمين، تحقيق عبدالله الباني، وشير العمري، دار الشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦م.

٨٧- التلويح إلى كشف حقائق النقيح، بعد التفتاري، تحقيق محمد عدنان درويش، دار الأرم، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨، أو دار الكتب العلمية، بيروت

٨٨- التمهيد لابن عبد البر، نشر وزارة الأوقاف، المغرب.

٨٩- التمهيد في أصول الفقه، لأبي حنيفة نكوداي الحسي، تحقيق د. سعيد محمد أبو عشة، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٥ م.

٩٠- التمهيد في تحرير الفروع عن الأصول - بلاسوي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة لرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة سنة ١٩٨٧ م.

٩١- التمهيد في لمحات من لغات ومساجد، لأس عبد الله، تحقيق مصطفى س. أحمد العلوي، الدار البيضاء، سنة ١٩٨٢ م.

٩٢- تهذيب الأسماء واللغات، للنوري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٣- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق محمد عبد المصم حجاجي، وعمود فرج العقدة، الدار المصرية.

٩٤- توجيه معصر لتركيب المشكلة، لأس هشام الأصبغ، تحقيق وتعليق: عبدالله الحسبي هلال، مطبعة اسعادة، مصر، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠ م.

٩٥- تيسير التحرير، للأمر بادد، دار الكتب العلمية.

٩٦- جامع الأمهات، لابن الحاجب: جمال الدين بن عمر، تحقيق: الأخصر الأحصري، د. السهم، دمشق/ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٨ م.

٩٧- الجامع الصغير، لسبوطي، تحقيق عبد الله محمد درويش، سنة ١٩٩٩ م.

٩٨- جلاء الأقدام في فصل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام، لأس فليم، تحقيق مشهور حسن سبها، د. اس خوري، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٨ م.

٩٩- حاشية الداعي في حروف المعاني، للمبردي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد مديم فاضل، مكتبة العربية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣ م.

١٠٠- جواهر البلاغة، للسيد أحمد افطاسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠١- الحاوي الكبير، للبوردي: علي بن محمد بن حبيب، تحقيق علي معوض وعداد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٤ م.

١٠٢- حاشية لمحاورة في حد مصر والقاهرة، خلال ندين السوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٧ م.

١٠٣- حاشية النباي على شرح المحلى، مطبعة البابي الحلبي، مصر، سنة ١٩٣٧ م.

١٠٤- حاشية لتعداد على شرح العبد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، سنة ١٣٩٣ هـ.

١٠٥- حاشية حرجي على تحرير نعوذ استغفره للعبد لمراري، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، سنة ١٩٤٨ م.

١٠٦- حاشية حرجي على شرح العبد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، سنة ١٣٩٣ م.

١٠٧- حاشية الحمل على شرح المعجم للشيخ زكيا، للشيخ سليمان خمل، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٨- حاشية الحضري على شرح ابن عقيل، المكتبة التجارية، القاهرة، سنة ١٩٥٣ م.

١٠٩- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، نشر زاهدي، إيران.

١١٠- حاشية الشهاب أحماشي على تفسير البصاوي، تركيا، المكتبة الإسلامية.

١١١- حاشية العدوي على كعبه الصلح الربيعي، شرح رسالة أبي ريد الفيرواني، لعلي انصاري العدوي المالكي، دار الفكر، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨ م.

١١٢- حاشية العطار على شرح جمع الخوامع للمحلي، حسن المطهر، المكتبة التجارية، مصر.

١١٣- حاشية المطار على شرح تجميعي عن التهذيب، دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٩٦٠م.

١١٤- حاشية لمطار على شرح شيخ الإسلام عن إسماعيل حي في منطق، نشر شركة المطبوعات العلمية سنة ١٩٠٩م.

١١٥- لحدود الألفية واستحدثت الدفعة، لشيخ ركب الأصفي، بتحقيق د. مازن مبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩١م.

١١٦- جريدة الأدب ولد سب لسان العرب، لشيخ عبد القادر بن عمر سعدادي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

١١٧- الخطط السوسنة، لعلي بن سب سب، حسنة عمه نيكاب، القاهرة، سنة ١٩٨٠م.

١١٨- الخطط المقريرية، لأحمد المقريري، دار صادر، بيروت.

١١٩- خلاصة الأثر بأعيان القرن الحادي عشر، لمحمد المحيي، دار صادر، بيروت.

١٢٠- المدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر النعمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠م.

١٢١- لدراسة في تخرج حديث أهديه، لاس حيدر العسلاي، تصحيح عبد الله هاشم البياي، دار المعرفة، بيروت.

١٢٢- لدراسة في لفظة سافور، بسبب، دار الفكر، بيروت، نسخة لأول سنة ١٩٨٣م.

١٢٣- لدراسة في عبارة شامة، لاس حيدر، بتحقيق محمد سعد حاد، دار الكتب الحديثة، مصر.

١٢٤- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لاس فحول، برامس بن علي مالمكي، تحقيق د. محمد الأحدي، دار التراث مطبع والنشر، القاهرة.

١٢٥- ديوان الإسلام، شمس الدين عري، تحقيق كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠م.

١٢٦- ديوان ي دؤيب حسن، شرح سوهام المصري، مكتبة (إسلامي)، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

١٢٧- ديوان من لاس، حسن سدوي، مكتبة اشعارة الكبرى، مصر، نسخة الرابعة ١٩٥٩م.

١٢٨- ديوان حيدر، حيدر محمد بن حبيب، حسن يعقوب محمد صه، دار المعارف، مصر.

١٢٩- ذيل التام على دول الإسلام، للسخاوي، تحقيق: حسن إسماعيل مروة، مكتبة العروبة بالكويت مع دار ابن العماد ببيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٢م.

١٣٠- الرسالة، للإمام الشافعي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر.

١٣١- رفع حجب عن محضر ابن حجب، لاس نسكي، تحقيق علي محمد معوض، دار عماد حوزة، دار الفكر، بيروت، نسخة لأول ١٩٩٩م.

١٣٢- روح المعاني، للألومي، تصحيح محمد حسن العرب، دار الفكر، بيروت، سنة ١٩٩٤م.

١٣٣- روضة الصمد، لعمدة المؤمنين، للسوي، يحيى بن شرف، المكتبة الإسلامية، بيروت، نسخة لأول.

١٣٤- رد المسألة في علم الفقه، لاس الحوري، تحقيق: محمد عبد الرحمن وأبو هاجر سميد، دار الفكر، بيروت، نسخة لأول، سنة ١٩٨٧م.

١٣٥- زاد المعاد، لآب القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة سنة ١٩٩٨م.

١٣٦- الزاهر في غريب الإمام الشافعي، لأبي منصور الأرمري، تحقيق: د. عبد المصطفى طوي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، نسخة لأول سنة ١٩٩٨م.

١٣٧- مر صناعة الإعراب، لأمن جني، تحقيق: د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥ م.

١٣٨- سلم الوصول، لمحمد بخيت الطيبي، عالم الكتب، بيروت، سنة ١٩٨٢.

١٣٩- سنن ابن ماجه، تحقيق: د. نزار عواد معروف، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨، أو تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

١٤٠- سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

١٤١- سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٩ م.

١٤٢- سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، تعليق: محمدي بن منصور بن سيد الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٦.

١٤٣- السنن الكبرى، للبيهقي، دار المعرفه، بيروت.

١٤٤- سنن النسائي (مع شرح السيوطي، وحاشية السدي) حققه: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٢.

١٤٥- سير أعلام النبلاء، للمحافظ الذهبي، تحقيق: مجموعة أساتذة، مؤسسة الرسالة، بيروت سنة ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م.

١٤٦- السيرة النبوية الملهمة، لمحقق سير أعلام النبلاء، تحقيق: د. نزار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦.

١٤٧- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، للشيخ محمد مخلوف التونسي، دار لكتبات العربي، بيروت.

١٤٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبل، دار ابن كثير، تحقيق عبد القادر الأريوطي ومحمود الأريوطي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٣.

١٤٩- شرح لأشهر عن أسماء بن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة نهضة مصر، الطبعة الثالثة.

١٥٠- شرح ابن عقيل عن ألفية ابن مالك، تحقيق: د. رمزي ميسكي، دار نهضة للملايين، نطبعة لأول سنة ١٩٩٢، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت، سنة ٢٠٠٠.

١٥١- شرح آيات المنفصل، لـ محمد سعيد جرجس، تحقيق: د. عبد حميد حاسم كسبي، دار نشر الإسلاميه، بيروت، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠.

١٥٢- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بنوي المختون، مكتبة هجر، مصر، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠ م.

١٥٣- شرح لمختصر من علوم بلاغة مقبولي، شرح محمد هشام دويدري، دار الجليل، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٢ م.

١٥٤- شرح لمختصر من علوم بلاغة مقبولي، شرح محمد هشام دويدري، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣ م.

١٥٥- شرح دهر حسان معروف، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩١ م.

١٥٦- شرح السمعاني لمختصر لأخضر، شرح عبد الرحيم فرح احدي، المكتبة لأرمية بيروت، نطبعة، سنة ١٩٩٨ م.

١٥٧- شرح سنة شعري، تحقيق: شعيب الأريوطي، مكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٣ م.

١٥٨- شرح العقائد النسبية، سترن، د. محمد كمود سلامة، دار نهضة، دمشق، سنة ١٩٧٤.

١٥٩- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنبل، تحقيق: عبد الله تركي وشعيب الأريوطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة ١٣، سنة ١٩٩٨ م.

١٦٠- شرح مع القدر، لـ ابن هب، ومع شرح بعدة محمود لاسرني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ١٦١- شرح الكفاية في النحو، تروحي ندس لاسترادي، دار الكتب العلمية، بيروت
- ١٦٢- شرح الكفاية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريزي، دار المأمون للتراث، دمشق.
- ١٦٣- شرح الكوكب المنير، لابن التجار، حقق: د. محمد الزحيلي ود. بزيه حماد، دار المعرف، سنة ١٩٨٠ م.
- ١٦٤- شرح اللمع، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: د. عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٨ م.
- ١٦٥- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة الثانية سنة ١٩٩٨ م
- ١٦٦- شرح مشكل الوسيط، لأبي عمرو بن الصلاح يهاشم كتاب الوسيط للعراقي، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧ م
- ١٦٧- شرح لمصباح، يفتى - د. د. بسامه عامر، بغداد، سنة ١٩٦٠ م
- ١٦٨- شرح المعاد في أصول الفقه، لأبي سميس، حقق: عادل عبد الحو، علي موهض، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٩ م
- ١٦٩- شرح معاني الآثار، للطحاوي، تحقيق محمد سيد جاد الحق، ومحمد زهري التجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٤ م.
- ١٧٠- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المثنى، القاهرة.
- ١٧١- شرح المقاصد، للتتارني، ثمن عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩ م.
- ١٧٢- شرح لمكودي عن أبيه بن مالك، حقق: د. فاطمة لرححي، نشر جامعة الكويت، سنة ١٩٩٣ م
- ١٧٣- شرح منحة الأعراب، لمجدي، بمحمود أحمد محمد قاسم، دار التراث، المدينة المنورة، بصنع مكتبة، سنة ١٩٩١ م

- ١٧٤- شرح المنهاج لشمس الدين الأصبهاني، تحقيق عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، سنة ١٩٩٥ م.
- ١٧٥- شعب الأيمان، لسيهقي، تحقيق أبي ماهر محمد رغنول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠ م.
- ١٧٦- شعب في السبق، لأس بن ب، تحقيق جورج شعته، مكتبة به الله المرعشي، د. د. سنة ١٩٨٥ م
- ١٧٧- شرح الشمسية، للسعد التتازاني، تصحيح حسن حلمي الريزوي، سنة ١٨٩٤ م.
- ١٧٨- شواهد للتوضيح والتصحیح أشكال جامع نصيح، لأس مالت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٧٩- شرح شواهد المعنى، للبطوني، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ١٨٠- شرح صحيح، لشيخ زاتي وبهاء الدين السبكي وابن يعقوب لعربي، مطبعة أبي حنيفة، مصر.
- ١٨١- الصحاح (أبج) لشيخ، صاحب اليد، لأس بن عبد خوهري، تحقيق أحمد عبد عتد، عصر، دار علم نملاب، لصنع اسادسة، سنة ١٩٩٠ م
- ١٨٢- صحيح ابن حبان بقرئب بن ساد (علاء) ندس علي بن ساد)، تحقيق شعيب الأرمؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الصنع اثنية سنة ١٩٩٣ م
- ١٨٣- صحيح البخاري، لمحمد بن أسعد بن يحيى، تحقيق مصطفى ديب البقا، دار العلوم الإسلامية، دمشق، اطبعة الثالثة سنة ١٤١٣ هـ
- ١٨٤- نسخة أخرى: مع قطع الباري، طبعة دار الحديث، القاهرة
- ١٨٥- صحيح مسلم (مع شرح النووي)، لشيخ أس الحجاج، دار لقدم، بيروت
- ١٨٦- نسخة أخرى، دار إحياء التراث العربي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الهي، اطبعة الأولى سنة ١٩٥٥ م

١٨٧- الطراز في أسرار البلاغة، لحنى شعوي ليمي، مطبعة المنتصف، مصر، سنة ١٩١٤م

١٨٨- طبقات الشافعية الكبرى، لأس نسكي، تحقيق د محمود الصاحي، ود عبد الصبح محمد حيو، دار حجر، القاهرة، لصعة الأولى، سنة ١٩٩٥م

١٨٩- طبقات الشافعية، لأس عصي شهة لدمشقي، حقق د الحافظ عبد الغلبه جان، دار لدوة حديثة، بيروت، سنة ١٩٨٧م

١٩٠- الطبقات الكبرى، لعمد بن سعد، تحقيق محمد عبد القادر عصا، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة الأولى سنة ١٩٩٠م

١٩١- طبقات النية في تراجم السادة الختفة، لتقي الدين الغزي الحنفي، تحقيق د عبد الفتاح محمد الحيو، دار برهاني، بيروت، الصعة الأولى سنة ١٩٨٣م

١٩٢- ضوابط المعرفة، لعبد الرحمن حبيكة الميداني، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٨م

١٩٣- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت

١٩٤- الضياء اللامع شرح جمع الخوامع، للشيخ أحمد حلولو المالكي، تحقيق د عبد الكريم السند، مكة رشيد، الرياض، طبعة ثنية، سنة ١٩٩٩م

١٩٥- غاية اوصول شرح بت الأصول، للشيخ زكريا لأصاري، مكتبة مصطفى البالي الحلبي، القاهرة، سنة ١٩٤١م

١٩٦- عاية المأمول في توضيح الفروع على الأصول، للدكتور، محمود عود هرموش، مكتبة البحوث الثقافية للطباعة والنشر، طرابلس/ لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٤م

١٩٧- عرب أحدثت، لأبي عبيد القاسم بن سلام، دار الكتاب العربي، طبعة مصورة من السلسلة الجديدة، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية، بيروت - لبنان، ط: ١، سنة ١٩٧٦م

١٩٨- عصر سلاطين الماليك ونشأته العلمي والأدبي، للأستاذ محمد دزوق سليم، مكتبة لاداب، القاهرة

١٩٩- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، بنعبي، دار الفكر، بيروت

٢٠٠- العث دمع شرح جمع خرمع، لأس العراقي، مكتبة المدروق الحديثة، مصر، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠م

٢٠١- اعتائق في أصول الفقه، لصفي الدين هدي، تحقيق عي س عبد لعرب لعمرسي، دار الاتحاد الأحمي، القاهرة.

٢٠٢- اعتائق في عرب حدث، لدمشقي، دار الفكر، بيروت، طبعة ثالثة، سنة ١٩٧٩م.

٢٠٣- فاضل ابن الصلاح، تحقيق عبد المعطي قنمحي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦م.

٢٠٤- فتوى السكي، لتقي الدين السكي، دار المعرفة، بيروت، سنة ١٩٧٥، أو بتحقيق ضياء الدين قنمحي، دار الجليل، سنة ١٩٩٢م.

٢٠٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨م.

٢٠٦- اصبح المن في طبقات الأصوليين، عبد الله مصطفى المرعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٧٤م

٢٠٧- لعرق بن عرق، لعبد القاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة ابرامعة، سنة ١٩٨٠م

٢٠٨- الفروق، بقراقي، دار المعرفة، بيروت

٢٠٩- فقه الركاة، د يوسف المرصاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة ٢٢، سنة ١٩٩٤م

٢١٠- الفكر السامي في تاريخ لعنه الإسلامي، لمحمد الحوي نعماني، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة الأولى سنة ١٩٩٥م

٢١١- مهملات المصنفين، لعد الحلي الكاشي، دار العرب للإسلامي، انطبعة الثانية سنة ١٩٨٢ م

٢١٢- فرائع الرحمات شرح مسلم لثوب، للأصمدي نخعي، دار الأرقم، بيروت  
٢١٣- القاموس الفقهي، سعدى أبو حبيب، دار الفكر، دمشق، الطعة الأولى سنة ١٩٨٢ م.

٢١٤- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، تقديم محمد مرعشي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطعة الأولى، سنة ١٩٩٧ م.

٢١٥- قواطع الأدلة، لابن السمعاني، دار الكتب الإسلامية، بيروت.  
٢١٦- القواعد الكبرى، للفر بن عبد السلام، تحقيق: د. نزيه حماد، د. عثمان جمعة ضميرية، دار القلم، دمشق، الطعة الأولى سنة ٢٠٠٠ م

٢١٧- القواعد والفتاوى لابن سعد حسن، تحقيق محمد حميد نعمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطعة الأولى، سنة ١٩٨٣ م

٢١٨- الفوائد لفتحية، لاس حري لمكي، دار الكتب العربي، بيروت، طبعة ثانية سنة ١٩٩٩ م

٢١٩- الكافي في فقه أهل المدينة، لاس عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة الأولى، سنة ١٩٨٧ م.

٢٢٠- كتاب الشعر، لأبي علي الحارثي، تحقيق د. محمود محمد الطحاوي، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨ م.

٢٢١- كتاب المصاحف، لابن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥ م

٢٢٢- لكتاب لسوية، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، طبعة الأولى، أو مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٣ م.

٢٢٣- كشاف صطلحات المصوب والعلوم للتهامي، تحقيق مجموعة أساتذة، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦ م. أو دار صادر.

٢٢٤- الكشاف، للربيعي، تحقيق عادل عبد الموجود، وعبي معروض مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨ م.

٢٢٥- كشف الأسرار شرح لشار، للسلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة الأولى سنة ١٩٨٦ م.

٢٢٦- كشف لاس عن أصول فخر الإسلام، اسرودي، معلاء لدين الحارثي، مجلس محمد لمصطفى بالله العبدوي، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٩٩٧ م

٢٢٧- كشف الحفاء، للمجلوي، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧ م.

٢٢٨- كشف الطوب عن أسامي الكتب والمصنفين، لمصطفى الفسطاطي المعروف بحاجي خليفة، دار الفكر، سنة ١٩٩٥ م.

٢٢٩- الكليات لأبي البقاء أيوب الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبع الأولى سنة ١٩٩٢ م

٢٣٠- لكتاب لدرية في تراجم السادة الصوفية، لعد الرؤوف لمادي، تحقيق محمد أدب الحاد، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٩ م

٢٣١- الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة، لتجم لدين العربي، تحقيق حريث جبور، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٩ م

٢٣٢- لسان العرب لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦ م

٢٣٣- معاني القرآن، للأحفش، تحقيق د. هدى محمد قراعه، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٠ م

٢٣٤- معاني القرآن، لمصنف، دار الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٣ م

٢٣٥- متعة لأدهان من المتع بالآفان ، لاس طولون الجمعي ، تحقيق صلاح لدين خليل الشيباني ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩ م .

٢٣٦- مجمع الروائد ، لهيثمي . يحيى عبد الله محمد درويش ، دار الفكر ، بيروت ، سنة ١٩٩٤

٢٣٧- مجمل اللغة لابن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤ م

٢٣٨- المجموع شرح المذهب ، للنووي ( يحيى الدين بن شرف ) ، تحقيق : محمد نجيب الطليعي ، مكتبة الإرشاد ، جدة - السعودية .

٢٣٩- مجموع الفتاوى ، لابن تيمية ، دار الإفتاء ، الرياض .

٢٤٠- المحرر الوجيز في تفسير ، لاس عطية . تحقيق عبد الله أنصاري ، بش دولة قطر ، الطبع الأولى ، سنة ١٩٨٤ م .

٢٤١- المحضر ، للإمام الرزي . تحقيق صبيح دهم ، دار الفكر للنشر ، بيروت ، سنة ١٩٩٢ م .

٢٤٢- المحصول للرزي . تحقيق : د هـ حيدر عباس العموي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٢ م

٢٤٣- مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر الرزي ، صطبة وعنى عليه د مصطفى البغا ، دار العلوم ، دمشق ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٩ م .

٢٤٤- المرمر في علم اللغة وأصولها ، لتسليمي . تحقيق مجموعة أساتذة ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى .

٢٤٥- المستدرك على الصحيحين ، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، دار المعرفة ، بيروت

٢٤٦- المتصمى ، للغزالي ، ضبط إبراهيم رمضان ، دار الأرقم ، بيروت .

٢٤٧- المسد ، لأبي يعلى ، تحقيق حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤ م .

٢٤٨- المسد للإمام أحمد ، لمكتب إسلامي ، بيروت ، الطبعة خاصة سنة ١٩٨٥ م

٢٤٩- المسودة في أصول الفقه ، لأل تيمية ، تقديم محمد يحيى الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، مصر ، سنة ١٩٨٣ م .

٢٥٠- المصنف ، لابن أبي شيبة ، دار السلفية ، لندن .

٢٥١- المصنف ، لعبد الرزق . تحقيق حب الرحمن لأعصمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٣ م .

٢٥٢- المصالح المير للفيومي ، مكتبة لبنان سنة ١٩٨٧ م .

٢٥٣- المطول ، للتعارفي ، طبعة المجتبي ، سنة ١٩٩٩ م .

٢٥٤- معجم الأدب - العرب حموي . تحقيق : د عمر فاروق هادي ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩

٢٥٥- معجم اسد - العرب حموي . تحقيق فريد عبد العزيز حدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٥٦- معجم كبير ، لمصريي . تحقيق حمدي عبد المحمد السلمي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٤ م .

٢٥٧- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٣ م .

٢٥٨- معجم المطبوعات العربية والعربية ، ليوسف سركيس ، المكتبة الثقافية الدينية ، مصر .

٢٥٩- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٦ م .

٢٦٠- المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري ، صط ونقديم الشيخ خليل الميس ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣ م

٢٦١- معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر - لبنان



٢٧٣ المختص لأبي العباس المبرد. تجميع محمد عبد الحلق عصيمه. علم الكتب، بيروت

محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، طبعة أولى ١٩٩٢م

## سابقاً : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	<b>الجزء الاول</b>
٥ / ١	أصل الكتاب
٧ / ١	الإهداء
٨ / ١	تقديم فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن ..
١١ / ١	مقدمة
١٣ / ١	أهم موضوع لحب
١٤ / ١	أسباب اختيار الموضوع :
١٥ / ١	كلمة حول الكتاب المخطوط :
١٥ / ١	الصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث .
١٧ / ١	الباب الأول : وهو القسم الدراسي .....
١٩ / ١	تمخط يظهر تطور علم أصول الفقه وموضوع حاشية شيخ الإسلام من هذا التطور .....
٢١ / ١	الفصل الأول : التعريف بمصاحب (أصل من السكي) .
٢٣ / ١	وكتابه جمع الجوامع .
٢٣ / ١	المبحث الأول : التعريف بابن السكي
٢٣ / ١	المطلب الأول : اسمه ونسبه
٢٣ / ١	المطلب الثاني : مكانه
٢٣ / ١	المطلب الثالث : شأنه ومحل علمه
٢٤ / ١	المطلب الرابع : شيوخه
٢٦ / ١	المطلب الخامس : تلاميذه
٢٧ / ١	المطلب السادس : وطنه وعلمه وأعماله .

٢٨٧ - نشر السود عن مراقبي لعمود ، سيدي عبدالله العلوي الشقيطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨ م .

٢٨٨ - الشر في القراءات العشر ، لاس الحرري ، مطبع عبي الصاع ، دار لكتب العلمية ، بيروت .

٢٨٩ - نظم العقيان في أعيان لأعيان ، للسوسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت

٢٩٠ - نكت الانصار لبقول بقران ، للقاضي سقلاي . تحقيق محمد سلام . مشاهير المعارف ، الإسكندرية .

٢٩١ - نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول ، للإسوي ، تحقيق د : شعبان محمد إسماعيل ، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩ م .

٢٩٢ - الروح الموسع ، بتدوير عبدالكريم لعمدة . مكتبة لرشيد ، الرياض ، سنة ١٩٩٣ م .

٢٩٣ - لوائي بالوقاي . حبيب بصدي . عتاء . هلموت روبر . بصل من در النشر فرانز شتاينز ، بفسباد ، سنة ١٩٦٢ م .

٢٩٤ - اوسيط في لذهب . للعرالي . تحقيق أحمد محمد يرهيم ، ومحمد ناصر ، دار السلام ، مصر ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧ م .

٢٩٥ - وفيات لأعيان وأبناء أسماء ابرهات ، لاس حنكل ، تحقيق د : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

٢٩٦ - غذاية شرح بداهة امتدي . بمرعبي ، علي من أبي بكر ، تحقيق : محمد محمد ناصر ، وحافظ عاشور حافظ ، دار السلام ، مصر ، طبعة أولى ، ٢٠٠٠ م .

٢٩٧ - هدية العارفين بأسماء المؤلفين (فيل كشف الظنون) ، لإسماعيل باشا النعدادي ، دار لعكر ، سنة ١٩٩٥ م

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثالث : التعريف بصاحب الحاشية شيخ الإسلام
٥١/١	ذكرى الأنصاري .....
٥٣/١	المبحث الأول : اسمه ونسبه ومولده وأولاده .....
٥٣/١	المطلب الأول : اسمه ونسبه .....
٥٣/١	المطلب الثاني : مولده : .....
٥٤/١	المطلب الثالث : أولاد الشيخ زكريا : .....
٥٦/١	المبحث الثاني : نشأته وطلبه للعلم .....
٥٩ ١	المبحث الثالث : شيوخه وتلاميذه
٥٩ ١	المطلب الأول : شيوخه .
٦٤/١	صورة مخطوطة عن ثبت الشيخ زكريا
٦٥ ١	المطلب الثاني : تلاميذه .....
٦٩ ١	المبحث الرابع : المناصب التي تولاها شيخ الإسلام . كبري الأمازي
٧٣ ١	المبحث الخامس : وفاته
٧٤ ١	المبحث السادس : ثناء العلماء عنه
٧٧ ١	المبحث السابع : مصنفات شيخ الإسلام . كبري لأصدي
٩٥/١	مصادر ومراجع ترجمة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري .....
٩٧ ١	المبحث الرابع : التعريف بحدوث شيخ الإسلام زكريا لأصدي
٩٩/١	مدخل : معنى الحاشية :
١٠٠ ١	المبحث الأول : مصادر الشرح زكريا في حاشيته
١٠١/١	١- مصادره من كتب أصول الفقه
١٠٣/١	٢- مصادره من كتب اللغة العربية وتوابعها .
١٠٤/١	٣- كتب الحديث وشروحه والسير والبرامج

الصفحة	الموضوع
٢٨/١	المطلب السابع : وفاته
٢٩ ١	المطلب الثامن : مصنفاته
٣١ ١	المبحث الثاني : كتاب جمع الجوامع
٣١ ١	المطلب الأول : التعريف به
٣٢ ١	المطلب الثاني : ما اشتمل عليه كتاب جمع الجوامع
٣٣ ١	المطلب الثالث : مزايا كتاب جمع الجوامع :
٣٥ ١	المبحث الثالث : اهتمام العلماء بكتاب جمع الجوامع
٣٥ ١	المطلب الأول : شروحه : .....
٣٧ ١	المطلب الثاني : مختصراته ومنظوماته : .....
٣٩ ١	الفصل الثاني : التعريف بشارح ( محلي ) وكنهه ( بدر الصانع
٤١ ١	شرح جمع الجوامع ) .....
٤١ ١	المبحث الأول : لتعريف بشارح ( حلال الدين محلي )
٤١ ١	المطلب الأول : اسمه ونسبه ولقبه ومولده :
٤١ ١	المطلب الثاني : نشأته وطلبه للعلم : .....
٤٢/١	المطلب الثالث : شيوخه
٤٤ ١	المطلب الرابع : تلاميذه
٤٥ ١	المطلب الخامس : وفاته
٤٦ ١	المطلب السادس : مصنفاته
٤٨/١	المبحث الثاني : كتاب البدر الطالع شرح جمع الجوامع
٤٨/١	المطلب الأول : التعريف بهذا الشرح ومزاياه .
٤٨/١	المطلب الثاني : اهتمام العلماء بهذا الشرح

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٦٢/١	لتعريف جمع نحوايح	١٠٥ ١	٤- مصادر من كتب الفقه .
١٧٣/١	ما ينحصر فيه الكتاب	١٠٥/١	٥- مصادر من كتب العقيدة والمص
١٧٧/١	الكلام في التقييدات	١٠٦ ١	٦- مصادر من كتب التفسير والقراءات
١٧٩/١	تعريف أصول الفقه	١٠٧ ١	المبحث الثاني : منهج المؤلف في كتابه
١٨٤/١	تعريف الأصولي	١٠٧ ١	المطلب الأول : سبب تأليف الحاشية
١٩١/١	تعريف لفقه	١٠٨ ١	المطلب الثاني : الملامح العامة لمهج اشع ر ك ب في حاشية
١٩٧/١	صاحبة الحكم	١١٣ ١	المبحث الثالث : محاسن الكتاب وقيمه العلمية ..
١٩٩/١	تعريف الحكم الشرعي	١١٦ ١	المبحث الرابع : المآخذ على الكتاب
٢٠٥/١	لا تحكم إلا الله	١١٩ ١	الفصل الخامس : وصف الكتاب ، وصحاح في التحقيق
٢٠٧/١	تعريف الخس والفصح	١٢١ ١	المبحث الأول : اسم الكتاب .....
٢٠٩/١	حكم شكر المم	١٢٣ ١	المبحث الثاني : نسبة الكتاب إلى مؤلفه .
٢١٠/١	تنعاء الأحكام من زورود الشرع	١٢٥ ١	المبحث الثالث : وصف نسخ الكتاب .....
٢١٤/١	حكم تكليف العدل والمعا	١٢٥ ١	النسخة الأولى : وهي نسخة الأصل .....
٢١٧/١	حكم تكليف المخره	١٢٦ ١	النسخة الثانية : وعرضا لها بحرف «هـ»
٢٢١/١	التكليف بالمعلوم	١٢٧ ١	النسخة الثالثة : وعرضا لها بحرف «ج»
٢٢٣/١	لأحكام التكليف	١٢٩/١	المبحث الرابع : منهجنا في التحقيق والتعليق
٢٢٩/١	الأحكام الوضعية	١٢٩/١	المطلب الأول : منهجنا في التحقيق
٢٣٣/١	هل العرض واجب حث مترادفان ، وما هو نوع الخلاف ؟	١٣٠/١	المطلب الثاني : منهجنا في التعليق
٢٣٦/١	أشياء المنذور	١٣٣/١	نهاد من نسخ المحطوطات ...
٢٣٨/١	اشترؤغ في المنذور	١٤٥/١	الباب الثاني : قسم التحقيق .....
٢٤١/١	تعريف النسب	١٤٧/١	خطبة الكتاب
٢٤٤/١	تعريف الشرط .....	١٤٨/١	تعريف الحمد
		١٥٥/١	الضلالة على النبي ﷺ
		١٥٨/١	اشترى ب لا كل

الصفحة	الموضوع
٣١١ / ١	جائز لوكس بواحد
٣١٤ / ١	هل لمدون مأثور به ؟ الأصح أن لمدون ليس مكتوبه وكذا النسخ .
٣١٦ / ١	وبان معنى اكتشف
٣١٨ / ١	هل لمأج مأثور به ؟
٣٢٣ / ١	الاحاطة بحكمة ش عي
٣٢٨ / ١	اه احب مباح
٣٣٥ / ١	دافع عن الكبر او لربك في حكمه ؟
٣٤٢ / ١	نحو اكتشفه
٣٤٥ / ١	هل يعقل فرض كذبته بالكر او بالعقل ؟
٣٤٩ / ١	دافعاً نه عن عقل . فهل يعقل منهم ومثمن ؟
٣٥٢ / ١	معنى فرض كذبته باستزاج
٣٥٤ / ١	نه لكذبته
٣٥٧ / ١	اه حب الموسع
٣٥٩ / ١	حكم المبرم على العمل في نواحي توسع
٣٦٠ / ١	المكروون لحو حب الموسع
٣٦٤ / ١	مسائل مفرحت عن لغو بانو حب الموسع
٣٦٩ / ١	مقدمة لواحد
٣٧٦ / ١	مطلق الامر لا يتناول المكروه
٣٧٨ / ١	حكم المضلة في الادب لمكروهة
٣٨٤ / ١	حكم المضلة في المعصوب
٣٩٠ / ١	حكم الخارج من المعصوب

الصفحة	الموضوع
٢٤٥ / ١	تعريف المدح
٢٤٧ / ١	تعريف الضحة
٢٥٠ / ١	المقصود بصحة المقعد
٢٥٣ / ١	المقصود بصحة المعاده
٢٥٥ / ١	تعريف المقادير والظلال
٢٥٨ / ١	تعريف الاداء
٢٦٠ / ١	تعريف المقصد
٢٦٤ / ١	تعريف الاعاده
٢٦٩ / ١	تعريف اربعة . وبان فهمه
٢٧٤ / ١	تعريف لغويته
٢٧٧ / ١	تعريف اندس
٢٧٩ / ١	هل لعدم عيب انحر مكس ؟
٢٨٢ / ١	تعريف خد
٢٨٦ / ١	الكلام في الارل هل يسمى حصد ؟ وهل نسخ ؟
٢٨٩ / ١	تعريف المهر
٢٩٠ / ١	تعريف لتضير و الصدى
٢٩٤ / ١	أقسام التصديق
٢٩٧ / ١	هل يجزأ لعدم ؟
٣٠٢ / ١	هل يتفاوت لعدم ؟
٣٠٣ / ١	تعريف اخبر
٣٠٧ / ١	تعريف لنهو
٣٠٨ / ١	تقسيم الفعل الى حسي و فصح

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٧٥/١	بَيَانُ الْمُنْطَوِّقِ وَالْمَقْهُومِ	٣٩٤ ١	حُكْمُ السَّاقِطِ عَلَى حَرْبٍ فَتَنَةٍ
٤٧٧/١	مَعْرِيفَةُ الْمُنْطَوِّقِ - وَتَعْدِيلُهُ لِمَنْ يَصْطَاحِرُ	٣٩٨ ١	لِتَكْلِيفِ بِأَفْخَالٍ
٤٧٩/١	مَعْرِيفَةُ الْمُفْرَدِ وَتَرْكُ	٤٠٥ ١	فِي وَفُوعٍ لِكَيْفِ بِأَفْخَالٍ
٤٧٩/١	دَلَالَةُ أَهْلِيَّةٍ وَتَعْدِيلُهُ لِمَنْ يَصْطَاحِرُ	٤٠٨ ١	حُكْمُ الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ لِمَنْ شَرَّاهُ فِي صَحَّةِ تَكْلِيفِ
٤٨٣/١	دَلَالَةُ لَاقْتِنَاءٍ وَدَلَالَةُ لَاقْتِنَاءِهِ	٤١١ ١	تَكْلِيفِ الْكُفَّارِ بِمَنْعُوعٍ الشَّرْعِيِّ
٤٨٥/١	مَعْرِيفَةُ الْمَقْهُومِ	٤١٥ ١	أَقْوَالُ أَهْلِهَا فِي مَأَلَةِ هِيَ الْكُفَّارُ عَصَا صَحَّةِ بِمَنْعُوعٍ
٤٨٧ ١	مَقْهُومُ الْمَرْفَعَةِ	٤١٩ ١	لَا تَكْلِيفُ بِأَفْخَالٍ
٤٩١/١	نَوْعُ دَلَالَةِ مَقْهُومِ نَوْعِهِ	٤٢٣ ١	وَقَدْ تَوَخَّاهُ الْكَيْفِ بِمَنْعُوعٍ
٤٩٧ ١	مَقْهُومُ الْمَحْذَرَةِ وَشَرْعِيَّةُ	٤٢٧ ١	لِلْمَلَأَمِ قَوْلُ الْمَحْذَرَةِ
٥٠٥ ١	لَا يَسْمَحُ قِيَاسُ مَكْرُوبٍ عَلَى مَحْذَرٍ	٤٢٩ ١	صَحَّةُ التَّكْلِيفِ فِي عَمَلِ الْأَمْرِ الْمَحْذَرَةِ شَرْطُهُ
٥٠٧/١	مَقْهُومُ الصَّحَّةِ	٤٣٥ ١	إِذَا جَهِلَ الْأَمْرُ عَدَمُ وَفُوعِ الشَّرْطِ فَصَحَّ بِالْإِصْحَاقِ
٥١١/١	مَعْنَى أَهْلِ مَقْهُومِ الصَّحَّةِ	٤٣٦ ١	حَدَّثَهُ حُكْمُ
٥١٣/١	مَقْهُومُ الْخَصْرِ وَاعْلَافُهُ	٤٤١/١	الْكِتَابُ الْأَوَّلُ : فِي الْكِتَابِ وَمَبَاحِثِ الْأَقْوَالِ
٥١٦/١	خُصَّةُ أَنْوَاعِ مَقْهُومِ الصَّحَّةِ	٤٤٣ ١	مَعْرِيفَةُ الْفَرْقِ
٥٢٧/١	رَبِّهِ مَقْهُومِ الْمَحْذَرَةِ	٤٥٢ ١	هِيَ أَسْمَلَةُ آيَةٍ مِنَ الْفَرَاقِ الْكَرِيمِ
٥٣١/١	(إِنِّهَا) هَلْ تُقْبَلُ الْخَصْرُ ؟	٤٥٦ ١	الْفَرَاقُ أَيْ السَّعْيُ مُرَبَّرَةٌ
٥٣٩/١	مَبَاحِثُ اللَّغَةِ	٤٦١/١	لَا يَجُوزُ الْفَرْقُ - وَتَعْدِيلُهُ
٥٤١/١	عَائِدَةُ مَوْضُوعَاتِ اللَّغَةِ وَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهَا	٤٦٢/١	لِغَرَّةٍ لَشَدَّةٍ مَوْجُودَةٍ تَعْبِيرُهُ
٥٤٤/١	أَقْسَامُ مَذْنُونِ اللَّغَةِ	٤٦٧/١	لَا وَخُودُهُ لَا مَعْنَى فِي الْفَرَاقِ وَالْإِسْمِ
٥٤٦/١	تَعْرِيفُ الْوَضْعِ	٤٦٨/١	هِيَ يَجُوزُ أَنْ يَحْمِلَ كَلَامُ اللَّهِ عِبْرَ طَرَفِهِ ؟
٥٤٧/١	لَا يُشْتَرَطُ فِي الْوَضْعِ شُمُوسِيَّةُ الْفَرْقِ لِمَعْنَى	٤٧٠/١	هَلْ فِي الْفَرَاقِ تَحْمِيلٌ لَا يُعْرَفُ مَعْنَاهُ ؟
٥٥٣/١	هَلْ يَكْفُلُ تَعْدِيلُهُ لَفْظًا ؟	٤٧٢/١	هَلْ الْإِدْلَةُ السَّابِقَةُ تُعِيدُ الْمَعْنَى ؟

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	الجزء الثاني	٥٥٥,١	تعريف المتكلم والمثناة
٣/٢	الحقيقة والمجاز	٥٥٨,١	هل يوصف اللفظ الشئ بمعنى حمي
٥/٢	تعريف خمسة	٥٦١,١	واصنع اللفعة
٧/٢	أقسام الخمسة	٥٦٨,١	ثبوت اللعبة بالعباس
١٣/٢	تعريف المحار	٥٧٣,١	تعاظم المعط المفرد
١٧/٢	فروع المحار	٥٧٨,١	تعريف العلم
١٨/٢	استات المعنى - ان محار	٥٨٠,١	عدم شحني - وعمة حسي - ومنه حسي
١٩/٢	المحار ليس عاب عن تعاب	٥٨٦,١	الاشتقاق
٢٢/٢	معاني مصطلحات الأقسام	٥٩١,١	المشتق قد يعطى وقد يحسن
٣١/٢	لعلاقة بين المحار والحقيقة	٥٩٣,١	من لا يفهم به وصفه خا لئليس مة مة
٣٨/٢	المحار لعقل	٥٩٨,١	المعنى تقدم هل يجب ان ينسب محنة مة مة
٣٩/٢	ذكر المحار في الأعراب - الحروف	٦٠١,١	دسم المعاني حقيقة - عذر - حار
٤٤/٢	لا بد من المحار في الأعلام	٦٠٥,١	إن طرأ على عمل وصف وخردق - نفس الأ - مة مة - حار
٤٦/٢	علامات المحار	٦٠٦,١	ليس في المشتق شعرا - خصوصية - حار
٥٤/٢	شبه ط لصحة المحار - نقل عن العرب	٦٠٨,١	وقوع لبرادق في المعنى
٥٦/٢	المعرب - وقوعه في العرب	٦١١,١	التأنيق يقيد لتعريبه
٥٩/٢	استدراك من خفايا الثلاثة ويؤن الحقيقة والمجاز	٦١٣,١	هل يمكن اقامة كمن مة - دوين مكاب لأحر
٦٤/٢	معارض المحار لزج - والحقيقة المرجوحة	٦١٥,١	المشرك
	ثبوت حكم الخطاب إذا تناوله على وجه المجاز - لا يدل عن أنه	٦١٩/١	اختلف في صحة إطلاق مشترك على معناه
٦٦/٢	مؤاد الخطاب	٦٢٥,١	اختلف في جمع لشركا - عذر - معناه
٦٨/٢	الكناية		
٧١/٢	التعريض		

الصفحة	الموضوع
١٥٥/٢	معاني «دن»
١٥٨/٢	معاني «ما»
١٦١/٢	معاني «مر»
١٦٦/٢	معاني «من»
١٦٩/٢	معاني «هل»
١٧٢/٢	معاني «لو»
١٧٥/٢	الأمسِرُ
١٧٧/٢	عن ما يدل صفة فعل
١٨٢/٢	معريف الأمر
١٨٤/٢	هل بشرط في الأمر المتعذر للاستغناء
١٨٨/٢	يعتدون بالنسبي احتموا هل بالأمر صيغة غضة
١٩٠/٢	الضبع ابتالة عن الأمر
١٩٧/٢	ما، يقتضي الأمر لظن
٢٠٦/٢	وَرُوْدُ الأمر بعد الحظر، و تنهى بعد الترخيب
٢١٠/٢	هل يدل الأمر المجزؤ عن لزم أو اكتر
٢١٣/٢	هل الأمر المجزؤ يقتضي الفور أو التراخي ؟
٢١٦/٢	مسائل تتعلق بالأمر ..
٢١٩/٢	هل الأمر بالأمر بالشيء أمريو ؟
٢٢٠/٢	هل الأمر يتناول خطأ
٢٢٣/٢	هل التبادء تدخل في المأمور
٢٢٥/٢	هل الأمر بالشيء مني عن صفة
٢٢٧/٢	الأمران عن متعاقبين

الصفحة	الموضوع
٧٣/٢	المعروف
٧٥ ٢	معاني «ادن»
٧٧ ٢	معاني «إن»
٧٨ ٢	معاني «أو»
٨٥ ٢	معاني «أي»
٨٨ ٢	معاني «أي»
٨٩ ٢	معاني «إد»
٩٣ ٢	معاني «إذا»
٩٧ ٢	معاني «أناء»
١٠١ ٢	معاني «هل»
١٠٤ ٢	معاني «يند»
١٠٦/٢	معاني «ثم»
١١١,٢	معاني «حي»
١١٤ ٢	معاني «رث»
١١٦ ٢	معاني «عل»
١١٩ ٢	معاني «لعد»
١٢٢,٢	معاني «وي»
١٢٦ ٢	معاني «كن»
١٢٨ ٢	معاني «قل»
١٣١/٢	معاني «اللام»
١٣٦,٢	معاني «لولا»
١٣٨/٢	معاني «لو»



الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٢١/٢	الْبَدَأُ بِـ (يَا أَيُّهَا النَّاسُ)	٢٣٧/٢	النَّهْيُ
٣٢٣/٢	«مِنْ» لِحَيْثِيَّةٍ	٢٣٩/٢	تَعْرِيفُ النَّهْيِ، وَصِيغَتُهُ
٣٢٥/٢	جَمْعُ الْمُتَدَرِّجِ السَّالِمِ	٢٤٦/٢	مُطْلَقُ النَّهْيِ، مَدَى يُعْبَدُ؟ وَأَشْرُهُ فِي التَّصَرُّفِ شَرْعِيَّةٌ
٣٢٧/٢	حَقْلَاتُ الْوَاحِدِ	٢٥٩/٢	مِباحثُ الْعَامِّ
٣٢٨/٢	الْخَطَابُ بِـ (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ) .	٢٦١/٢	تَعْرِيفُ الْعَدَمِ
٣٢٩/٢	الْمُحَدَّثُ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ حَصْرِهِ	٢٧٠/٢	الْعُمُومُ مِنْ عَوَارِضِ الْأَنْحَادِ
٣٣٣/٢	مِباحثُ الْخَاصِّ	٢٧٤/٢	مَا قَدْ لَوِّنَ الْعَامُّ؟
٣٣٥/٢	الْحَصْفُ	٢٧٨/٢	دَلَالَةُ الْعَامِّ
٣٣٥/٢	مَعْرِفَةُ	٢٨٢/٢	صِيغَةُ الْعُمُومِ
٣٣٩/٢	الْعَامَّةُ الَّتِي سَبَّحَ إِلَيْهَا الْحَصْفُ	٢٨٨/٢	لَمَعْرُوفِ الْمَحَلِّ
٣٤٠/٢	لِعَامِّ الْمُحْصَصِ، وَالْعَدَمُ لِمَنْ لَمْ يَحْصُرْ	٢٩٢/٢	الْمَكْرُوفُ فِي مِيقَاتِ السَّعْيِ
٣٤٨/٢	لِمَنْشَأُ الْعَدَمِ مِنْ نَحْوِ عَمٍّ مُحْصَصٍ	٢٩٥/٢	هَلْ يَحْتَوِي الْخَطَابُ نَعْدَ الْعُمُومِ؟
٣٥٢/٢	لِخَصْفِ وَأَمَانَةٍ	٢٩٩/٢	مُفِيدُ الْعُمُومِ
٣٥٣/٢	لِإِشْدَادٍ	٣٠١/٢	الْجَمْعُ الْمَكْرُوفُ
٣٥٨/٢	لِإِسْتِثْنَاءِ الْمَقْطَعِ	٣٠٢/٢	أَقْلُ الْجَمْعِ
٣٦٢/٢	تَقْرِيرُ دَلَالَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ	٣٠٥/٢	الْعَدَمُ إِذَا تَصَدَّقَ مَعْنَى لِمَنْحٍ وَتَدَمَّ
٣٦٣/٢	الْإِسْتِثْنَاءُ الْمَعْرُوفُ	٣٠٩/٢	الْفِعْلُ الْمُتَدَرِّجُ إِذَا وَقَعَ فِي مِيقَاتِ النَّهْيِ
٣٦٧/٢	الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ سَعْيٍ شَأْنٌ . وَنَعَكْسُ	٣١٠/٢	هَلْ لِقَطْعِي يُبَيِّدُ الْعُمُومَ ؟ ....
٣٦٩/٢	الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ	٣١١/٢	الْمَقْلُوبُ عَلَى الْعَامِّ وَالْفِعْلُ الْمَقْلُوبُ
٣٧١/٢	الْإِسْتِثْنَاءُ الْوَارِدُ مَعْدُ الْحُمْلِ الْمَلْغُوفِ	٣١٥/٢	الْمَعْلُوقُ مَعْلُومٌ
٣٧٧/٢	دَلَالَةُ الْأَمْرَانِ	٣١٦/٢	بُرْكَ الْإِسْتِثْنَاءِ يُبْرِنُ مَسْرُوعَ الْعُمُومِ
٣٧٩/٢	التَّخْصِصُ بِالْأَشْرَحِ	٣١٩/٢	إِسْتِثْنَاءُ بِلَايَةِ نَيْيٍ، هَلْ تَشْمَلُ لَأَمَةً



الصفحة	الموضوع
١٥١/٣	التعديل الضممي
١٥٣/٣	لتدليس
١٥٧/٣	مسألة: تعريف اصحاب
١٦٣/٣	لصاحبه عدول
١٦٥/٣	مسألة: الحديث المرس
١٧٥/٣	الكتب الثابت في الإجماع ..
١٧٧/٣	تعريف الإجماع
١٩٨/٣	أقل ما قيل
٢٠٠/٣	الإجماع الشكوي ..
٢١٠/٣	مسألة: في بكته الإجماع
٢١٢/٣	حرفة تحرق الإجماع
٢٢٢/٣	خاتمة الإجماع ..
٢٢٧/٣	الكتاب الرابع في القياس
٢٢٩/٣	تعريف القياس ..
٢٤٧/٣	أركان القياس
٢٥١/٣	الركن الثاني: حكم الأصل
٢٦٤/٣	الركن الثالث: العرع ...
٢٧٧/٣	الركن الرابع: المعنة
٢٩٧/٣	التعليل بالاسم المقصود، وحق
٢٩٩/٣	لتعليل تعليل
٣٢٩/٣	مسائل المعنة
٣٣١/٣	الأول: الإجماع

الصفحة	الموضوع
٥/٣	الجزء الثالث
٥/٣	الكتاب الثاني في السنة الشريعة ..
٧/٣	تعريف السنة
١٧/٣	عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
٢٢/٣	تعارض القول والعمل
٣٣/٣	الكلام في الأخبار
٣٧/٣	مدلول الخبر .....
٦٥/٣	مسألة: أقسام أخبار .....
٦٧/٣	مسألة: فيما يقيد خبر الواحد .....
٧٩/٣	مسألة: في وجوب العمل بخبر الواحد ..
٨٢/٣	مسألة: تكليب الأصل للرفع .....
٨٩/٣	زيادة التعديل .....
٩٠/٣	حذف بعض الخبر .....
٩٣/٣	خلل الصحابي مرويه عن أحد محتليه
٩٥/٣	رواية المجنون، والكافر، والصبي غير مقبولة .....
٩٩/٣	رواية متدع
١٠٨/٣	رواية مسجور
١١٠/٣	من أقدم على مفق مؤولا
١٤٠/٣	الكافر
١٤٥/٣	مسألة: الرواية، والشهادة
١٤٩/٣	ما يثبت به الجرح والتعديل
	تعارض الجرح والتعديل ..

الصفحة	الموضوع
٤٦٨/٣	الحادي عشر : منعُ عليهِ الوصف .....
٤٧٠/٣	الثاني عشر : جوابُ منعِ عليهِ الوصف .....
٤٧٦/٣	الثالث عشر : اختلافُ الضابطِ في الأصلِ والفرع .....
٤٨٢/٣	الرابع عشر : التقسيم .....
٤٨٩/٣	خاتمة : في حكم القياس ، وأقسامه .....
٤٩١/٣	أقسامُ القياس .....

#### الجزء الرابع

٥/٤	الكتابُ الخامس في الاستدلال .....
٥/٤	المراد من الاستدلال .....
٦/٤	القياس الاقتراضي ، والاستثنائي .....
٧/٤	قياس العكس .....
١١/٤	الاستقراء .....
١٣/٤	الاستصحاب .....
١٣/٤	الاستصحاب المعمول .....
٢٠/٤	الاستصحاب المقلوب .....
٢١/٤	مسألة : متى يُطالبُ الثاني بدليل .....
٢٢/٤	الآخذُ به أقل ما قيل .....
٢٢/٤	اختلاف العلماء في الآخذِ بالأخف .....
٢٣/٤	شرع من قبلنا .....
٣٥/٤	مسألة في أصلِ الأشياء .....
٢٧/٤	الاستحسان .....
٣١/٤	مذهبُ الصحابي .....

الصفحة	الموضوع
٣٣٢/٣	الثاني : النصُّ الصريح ، والظاهر .....
٣٣٦/٣	الثالث : الإيهام .....
٣٥٢/٣	الخامس : المناسبةُ والإحالة .....
٣٨٠/٣	مسألة : فيما تنخرمُ به المناسبةُ .....
٣٨١/٣	السادس : الشبه .....
٣٨٧/٣	السابع : الدوران .....
٣٩٠/٣	الثامن : الطرد .....
٣٩٢/٣	التاسع : تنقيحُ المناط .....
٣٩٥/٣	العاشر : إلغاءُ الفارق .....
٣٩٧/٣	خاتمة : في نفي مسلكتين ضعيفتين .....
٣٩٩/٣	قَوَادِحُ الْعِلْمِ .....
٤١٧/٣	الأول : الكسر .....
٤٢١/٣	الثاني : العكس .....
٤٢٤/٣	الثالث : عدمُ التأثير .....
٤٢٦/٣	أقسامُ عدمِ التأثير .....
٤٣٤/٣	الرابع : القطب .....
٤٤٣/٣	الخامس : قلبُ المساواة .....
٤٤٥/٣	السادس : القولُ بالموجب .....
٤٤٩/٣	السابع : القدح .....
٤٥١/٣	الثامن : الفرق .....
٤٥٧/٣	التاسع : فسادُ الوضع .....
٤٦٤/٣	العاشر : فسادُ الاعتبار .....

الموضوع	الصفحة
التقليد ومذهب الصحابي .....	٣٣/٤
اختلاف العلماء في تخصيص العموم بمذهب الصحابي .....	٣٥/٤
مسبب اختيار الشافعي لمذهب زيد في القرائض .....	٣٩/٤
مسألة : في تعريف الإلزام ، وبين أن عدم حجتيه .....	٤٠/٤
خصائية في القواعد الفقهية الأساسية : .....	٤٢/٤
«اليقين لا يرفع بالشك» .....	٤٢/٤
«الضرر لا يزال» .....	٤٢/٤
«المشقة تجلب التيسر» .....	٤٢/٤
«العادة محكمة» .....	٤٢/٤
الكتاب السادس في التعادل والتراجيح .....	٤٥/٤
تعارض أقوال المجتهد .....	٥١/٤
القول المخرج ، والطرق .....	٥٣/٤
تعريف الترجيح ، ووجوب العمل بالراجح .....	٥٥/٤
عدم تقدم الكتاب عن السنة بلا دليل ، والعكس .....	٥٩/٤
طريق دفع التعارض .....	٦٠/٤
الترجيح بحسب الإسناد .....	٦٢/٤
الترجيح بين القياسين .....	٩٥/٤
الترجيح بين العلل .....	٩٦/٤
الترجيح بين الحدود .....	١٠٦/٤
الكتاب السابع في الاجتهاد .....	١١١/٤
تعريف المجتهد .....	١١٤/٤
شروط المجتهد .....	١١٥/٤

الموضوع	الصفحة
مجتهد المذهب ، ومجتهد الفتيا .....	١٢٥/٤
تجزئي الاجتهاد .....	١٢٦/٤
جواز الاجتهاد للفتي .....	١٢٧/٤
الاجتهاد في عصره .....	١٢٨/٤
مسألة : المصيب في الاجتهاد .....	١٣٠/٤
مسألة : متى ينقش الاجتهاد .....	١٣٥/٤
إذا تغير الاجتهاد عمل بالتالي .....	١٣٧/٤
من تغير اجتهاده أعلم به .....	١٣٨/٤
مسألة : التفويض .....	١٣٩/٤
تعليل الأمر باختيار المأمور .....	١٤٢/٤
المسائل في الاعتقاد .....	١٤٣/٤
التقليد في الاعتقاد .....	١٧٣/٤
القدر ، والعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والبقاء .....	١٨٨/٤
صفات المعاني .....	١٩٢/٤
الصفات الخشائية .....	١٩٥/٤
القرآن غير مخلوق .....	١٩٩/٤
الثواب ، والعقاب .....	٢٠١/٤
الظلم مستحيل عن الله تعالى .....	٢٠٣/٤
رؤية الباري تعالى .....	٢٠٤/٤
السعيد ، والشقي .....	٢١٠/٤
الرضا غير الإرادة .....	٢١٢/٤
الزرقى .....	٢١٣/٤

الصفحة	الموضوع
٢٥٩/٤	وجود الشيء عنه
٢٦٢/٤	الاسم هو المسمى
٢٦٣/٤	أسماء الله تعالى توقيفية
٢٦٣/٤	حكيم من قال : «أنا مؤمن إن شاء الله»
٢٦٥/٤	الاستدراج
٢٦٦/٤	الجوهر ثابت ، ولا واسطة بين الوجود والمعلوم
٢٦٧/٤	النسب والإضافات أمور اعتبارية
٢٦٨/٤	العرض لا يقوم بالعرض
٢٦٨/٤	العرض لا يبلق زمانين
٢٦٨/٤	العرض لا يحمل مكانين
٢٧٠/٤	الجلال لا يجتمعان
٢٧٠/٤	التقيضان لا يجتمعان
٢٧٢/٤	طرقا الممكن على سواء
٢٧٥/٤	المكان
٢٧٨/٤	امتناع تداعل الجواهر ، وتخلوها عن كل الأعراض
٢٧٩/٤	المعلول يعقب المعلل
٢٨٠/٤	الذلة
٢٨٠/٤	الآثم
٢٨٢/٤	أحكام العقل :
٢٨٢/٤	الواجب
٢٨٢/٤	المستحل
٢٨٢/٤	الممكن

الصفحة	الموضوع
٢١٤/٤	الهداية والإضلال
٢١٥/٤	التوقيف ، والتلفظ ، والتخللان ، والختم
٢١٧/٤	الأمانيات مجعولة
٢١٩/٤	إرسال الرسل
٢٢١/٤	التفاضل بين الأنبياء ، والملائكة
٢٢٢/٤	المعجزة
٢٢٤/٤	الإيمان ، والإسلام ، والإحسان
٢٢٩/٤	الفسق لا يؤهل الإيمان
٢٣٠/٤	الشفاعة
٢٣٢/٤	الموت بالأجل
٢٣٦/٤	حقيقة الروح
٢٣٨/٤	الكزمات
٢٤٠/٤	حرمة تكفير المسلم ، والخروج على الإمام
٢٤١/٤	عذاب القبر ، وما يتبعه
٢٤٥/٤	وجوب نصب الإمام
٢٤٦/٤	لا واجب على الله
٢٤٧/٤	المعاد الجسماني حق
٢٤٩/٤	خير البشر
٢٥٢/٤	الأئمة على الهدى
٢٥٤/٤	عقيدة الأشعري
٢٥٤/٤	طريق الجنيد
٢٥٧/٤	المسائل التي لا يشرّ جهلها في العقيدة ، وتنفع معرفتها فيها ...



الموضوع	الصفحة
خاتمة في متبايعي التصوف .....	٢٨٣/٤
أول الواجبات .....	٢٨٥/٤
العارف بالله .....	٢٨٩/٤
الخواطر ، وعلاجها .....	٢٩٢/٤
التوبة وشروطها .....	٢٩٩/٤
الكل واقع بقدرية الله تعالى وإرادته .....	٣٠٢/٤
التفصيل بين التوكل والاكتمال .....	٣٠٦/٤
خاتمة في تعريف به جمع الجوامع .....	٣١٠/٤
الفهارس .....	٣١٧/٤
أولاً : فهرس الآيات الكريمة .....	٣١٩/٤
ثانياً : فهرس الأحاديث والآثار .....	٣٤٥/٤
ثالثاً : فهرس الآيات الشعرية .....	٣٥٧/٤
رابعاً : فهرس الأعلام الواردة في الحاشية .....	٣٥٩/٤
خامساً : فهرس الخدود والمصطلحات العلمية .....	٣٧١/٤
سادساً : فهرس المصادر والمراجع .....	٣٧٤/٤
سابعاً : فهرس الموضوعات .....	٣٩٩/٤